

إمام الأئمة الفقهاء

أبو حنيفة النعمان

للأستاذ الدكتور

صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان – الأردن



إمام الأئمة الفقهاء ....

.... أبو حنيفة النّعمان بن ثابت



الطبعة الرقمية الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

إصدار

مركز أنوار العلماء للدراسات

التابع

لرابطة علماء الحنفية العالمية

World League of Hanafi Scholars

جوال 00962781408764

البريد الإلكتروني anwar_center1995@yahoo.com

إمام الأئمة الفقهاء

أبو حنيفة النّعمان

للأستاذ الدكتور صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان، الأردن

مركز أنوار العلماء للدراسات


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله على هدايته بقرآنه الكريم وسنّة نبيه العظيم، والمرشد ببيان الحلال من الحرام باجتهاد المجتهدين، ممن رزقهم القبول بين العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحابته ومَن تبعهم إلى يوم الدين.

وبعد:

إن إمامنا الأعظم أبا حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه يوم يلقاه نال من الرضا والقبول بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ما لم ينله عالم، فانتشر فقهه ومذهبه في ربوع البلاد، تتسابق الدول إلى تطبيقه قبل أفرادها؛ لما عاينوا فيه من الفهم الثاقب لكتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، والاتساع لما يقع من الناس وما تحتاجه الحكومات، والإمكانية لتطبيقه لدى العامي والعالم؛ ليسره وسهولة تناوله، وغيرها من الأسباب التي يدركها المشتغلون بالفقه.

وكان من سنّة الله ﷻ في حفظ دينه أن ييسر له العلماء العاملين،

المنافحين عن أئمة الإسلام وفقههم في وجه شرذمة قليلة تسعى بكل جهدها عبر التاريخ للنيل من الفقه وأئمته؛ لضعف بصيرتهم وقلّة حيلتهم وحسدهم وتعصّبهم.

فهبَّ الفقهاء والمؤرخون والمحدثون في الذود عن الدين وأهله، وألفوا عشرات بل مئات التآليف في الإمام أبي حنيفة ﵁، يبينون فيها حاله من العلم والفقه والحديث والتقوى والورع، ولم يقتصر ذلك على علماء مذهبه، بل صنّف فيه كبار علماء المذاهب الأخرى من المالكية والشافعية والحنابلة، وكلها تآليف أنيقة بديعة في بابها، تردّ كيد الكائدين، وحسد الحاسدين.

إلا أنني لما رأيت سوء الظن من بعضهم؛ لجهله بالفقه ومعناه وتسلسله التاريخي وكيفية استخراج مسائله والاستدلال لها مما جعلهم يقعون في فقهائنا، عزمت على جمع كتاب يبيِّن حقيقة الأمر، ويرفع اللثام عن الفقه وطريقة انتقاله للإمام الأعظم، ويكشف الستار عن مستند الإمام أبي حنيفة ﵁ فيما ذهب إليه، ويدفع الترهات التي علقت في أذهان بعضهم من قبل الأقران والمتعصبين والحاسدين.

فحققت في الفصل الأول مكانة مدرسة الكوفة الفقهية بما كان مسلّماً عند سلفنا، وفصّلت في الفصل الثاني في طبقة الإمام أبي حنيفة، وبيَّنت في الفصل الثالث توثيق العلماء المنصفين له، وهكذا.

ومن المعلوم أن الإحاطة بجوانب علم وفقه وحديث وورع وسلوك وشخصية هذا الإمام العظيم غير متيسّر في كتاب، إلا إذا بلغ آلاف

الصفحات، فقد ألفت فيه كتب نافت عن الخمسمئة صحيفة كمناقب الموفق المكي، ومناقب الكردري، ومع ذلك لم تحط، بل إنك تجد في كل تأليف عنه فوائد ودرر لم يحوها غيره من كتب مناقبه؛ لذلك سلط الضوء في هذا الكتاب على الجانب الحديثي من حيث ورده واستناده له واستدلاله به ودفع بعض الشبه المتعلقة به؛ لكثرة ما يدور فيها من الكلام، لا سيما في هذا الزمان؛ لأسباب ليس هنا محل بسطها.

وعرجت على الجانب الفقهي والسلوكي والعقدي وغيره بما يبيّن حقيقة الحال التي استحقّ بها أن يكون إماماً للمسلمين، وسمَّيت هذا التأليف:

«إمام الأئمة الفقهاء أبو حنيفة النعمان بن ثابت»

وأسأل الله ﷻ أن يجعلَه خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به المؤمنين، ويبصِّر به المهتدين؛ للخروج من الطعن في أئمة الدين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

وكتبه

الدكتور صلاح محمد أبو الحاج

٢٩/ آب/ ٢٠٠٥م

الموافق ٢٤/ رجب/ ١٤٢٦هـ

الأردن/ عمان/ صويلح

تمهيد في معنى الإمام والفقه:

قبل الولوج في هذه الدراسة يحسن بنا الوقوف عند كلمات العنوان، ومعرفة معانيها، وملاحظة مدى انسجامها مع ما نحن فيه.

أولاً: الإمام:

الأول: معنى الإمام لغة:

الإمام كل من اقتدي به سواء كان على الصراط المستقيم أو كان من الضالين... وإمام كل شيء: قيِّمُه والمُصْلحُ له، وبهذا المعنى وردت في القرآن في ثلاثة عشرة مرّة[١]، ومنها: **{يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ}**[٢]، و**{وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً}**[٣].

الثاني: من صفات الإمام:

هذا من المسائل التي تحتاج إلى تنقيح وتحقيق ليتميّز مَن يستحقّ أن يطلق عليه إمام من غيره، ويتبيّن مراتب الأئمة فإن لهم حداً أدنى وحدّاً أعلى، ويوضح أن منهم مَن يكون إماماً في علم، ومنهم من يكون إماماً في

---

(١) ينظر: المعجم المفهرس ص١٠٣.

(٢) الاسراء: من الآية ٧١.

(٣) الفرقان: من الآية ٧٤.

علوم، وهكذا، وإنني في كتاب «المنهج الفقهي للإمام اللكنوي»[1] قمت بشيء من الاستقراء في كتب التراجم لتتبع صفات مَن يطلق عليه إمام؛ ليتحصّل لنا تصوّر إجمالي عنه، مع معرفة بالصفات التي تكون سبباً في الإمامة، ومنها:

١. **عدم الأخذ بالشاذ في العلم**، يقول ابن عبد البر رضي الله عنه[2]: «ولا يكون إماماً في العلم من أخذ بالشاذ في العلم».

٢. **تفوقه على الأقران وعدم وجود نظير له فيما بوّأه هذه المنزلة**[3].

٣. **التميُّز بكثرة الحفظ والإطلاع والقبول عند الناس**: جاء في ترجمة عمر النسفي (ت٥٣٧هـ): «أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام»[4].

٤. **الرجوع إليه في الفتوى**: جاء في ترجمة محمد البارعي: «كان علامة زمانة من كبار الأئمة أقرّ له أهل زمانه بالفتوىٰ»[5].

٥. **الاشتغال بالعلم ونفع الناس به**: جاء في ترجمة أبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ): «أكثر الأئمة اشتغالاً بالعلم»[6].

---

(١) المنهج الفقهي ص٢٤-٢٥.

(٢) في الاستذكار ١: ٣٠٩، وينظر: إبراز الغي ص٩، وغيره.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٦: ٦، ١٢.

(٤) ينظر: الفوائد البهية ص١٤٩، ومقدمة السعاية ١: ٤٤، وغيرها.

(٥) ينظر: الفوائد ص١٦٦، ٥٦، ومقدمة العمدة ١: ٢٢، وغيرها.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية لهداية الله ص٢٠٨، والفوائد ص١٢٣، وغيرها.

٦. **البراعة في التأليف**: جاء في ترجمة ابن حجر (ت٧٥٢هـ): «وكل تصانيفه تشهد بأنه إمام الحفاظ محقق المحدثين، لم يخلف بعده مثله»[١].

٧. **التبحر في العلم**: جاء في ترجمة الحسن بن منصور الأوزجندي (ت٥٩٣هـ): «كان إماماً كبيراً، بحراً عميقاً، غوّاصاً في المعاني الدقيقة كبير الشأن، فارساً في الأصول والفروع»[٢].

٨. **الاقتداء به في العلم**، قال اللكنوي: «الترمذي أحد الأئمة الذي يقتدى بهم في علم الحديث، وكان يضرب به المثل»[٣].

٩. **انتهاء العلم إليه**: جاء في ترجمة عبد الشكور الكاكوري: «وانقطع إلى التأليف والمناظرات والردّ على الشيعة... وانتهت إليه الإمامة في هذا الشأن في عصره، لا يدانيه في الإحاطة بهذا الغرض أحد من معاصريه إلا أن يكون عند الله علم بذلك»[٤].

وإذا نظرنا نظرة سريعة إلى انطباق هذه الصفات على الإمام الأعظم، فإننا نجدها من المسلّمات في شخصيته، وسيأتي تحقيق ذلك فيما بعد أثناء دراسته والإطلاع على أحواله وصفاته، فسيتبيّن بكل جلاء عدم اعتماده شاذ العلم، وإنما على الثابت المشهور المتناقل جيلاً بعد جيل في مدرسة الكوفة

---

(١) ينظر: التعليقات السنية ص١٦، والفوائد ص١٧٤، وغيرها.

(٢) ينظر: مقدمة السعاية ١: ٢٢، ومقدمة التعليق ١: ٢٣، وغيرها.

(٣) ينظر: مقدمة السعاية ١: ٢٢، ومعجم الأدباء ٣: ٧٥، وغيرها.

(٤) ينظر: نزهة الخواطر ٨: ٢٥٤، ٤٦٨، وغيره.

الفقهية، وقد بلغ من المكانة والرفعة ما فاق به أقرانه في العلم والعمل حتى حسدوه لما كان عليه.

ومن سعة حفظه واطلاعه ذكرته كتب الحفاظ في حفاظ هذه الأمة، وإليه انتهت الفتوى في الكوفة، ونال من القبول بين الخلق ما لم ينله إنسان بعد رسول الله ﷺ؛ إذ خضعت له رقاب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها،وقلدته في فقهه، وطبقته الدول المتعاقبة في قضائها وحكمها، وما هذا إلا لكثرة اشتغاله بالعلم، وتبحره وبراعته فيه، حتى وصف بأن الفقه صنعته، وأن الناس عيال عليه فيه، فهو حقاً إمام الأئمة الفقهاء.

ثانياً: الفقه:

الأول: معنى الفقه لغة:

هو الفهم مطلقاً فهو ما يَدُلُّ على إدراكِ الشّيء، والعلم به ، والفهمِ له ، والعلم بغرض المخاطب من خطابه: أي فهم غرض المتكلم من كلامه[1]، قال جَلَّ جَلَالُهُ: **{فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً}**[2]،و**{قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِمَّا تَقُولُ}**[3].

---

(١) ينظر: العين ٢: ٧٠، ومفردات القرآن ص٣٩٨، ومعجم مقاييس اللغة ٤: ٤٤٢، ولسان العرب ٥: ٣٤٥٠،والكليات ص٦٧،وغيرها.

(٢) النساء: من الآية٧٨.

(٣) هود: من الآية٩١.

الثاني: اصطلاحاً:

فعرّفه الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: **معرفةُ النَّفسِ ما لها، وما عليها عملاً.**

ولفظ: عملاً زاده أصحابه رضي الله عنهم؛ لتخرجَ الاعتقادات والوجدانيات، فيخرج الكلام والتَّصوف.

والمعرفة إدراكُ الجزئياتِ عن دليل.

ومعنى ما لها وما عليها: ما يجوز لها، وما يحرم عليها، فيشملان جميع الأصناف[1].

وعرَّفه الأصوليون بتعاريف كثيرة أشهرها: **العلم بالأحكام الشَّرعيَّة العملية المكتسب من أدلتها التَّفصيليَّة**[2]. وهو منقول عن أصحاب الإمام الشافعي رضي الله عنه.

---

(١) التوضيح ١: ١٠-١١. وينظر: حاشية نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار ص١٠.

(٢) ينظر: نهاية السول ١: ٢٢، وحاشية قمر الأقمار على كشف الأسرار علىالمنار ١: ٢، والتعريفات ص١٤٧، والمستصفى ١: ٤، والدر المختار ١: ٢٦-٢٧، وفواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت ١: ١٢، والكليات ص٦٩٠، والميزان الكبرى ١: ١٠٧، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ١: ١٩، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص١٠، وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص١١، ومحاضرات في أصول الفقه لفتضل شاكر ص٤، وأصول الفقه الاسلامي لبدران أبو العينين ص٢٥، وأصول الفقه لمحمد الطاهر النيفر ص٢، وغيرها.

فالأدلة التفصيلية: هي الأدلة الجزئية التي يتعلّق كلّ دليل منها بمسألة معيّنة وينص على حكم خاص بها[١] كقوله ﷻ : {**وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلا بِالْحَقِّ**}[٢]، فهي دليل جزئي يتعلّق بحكم قتل النفس بغير حق.

وخرج بالأحكام: العلم بالذوات والصفات والأفعال، وبالشرعية: العقلية والمراد بها ما يتوقف معرفتها على الشرع. وبالعملية : عن العلمية ككون الإجماع وخبر الواحد حجة[٣].

وعرّف الفقهاء الفقه: بأنه **علم يبحث فيه عن أحوالِ الأعمالِ من حيث الحلِّ، والحرمةِ، والفساد، والصِحة**[٤]. ويطلق على: **حِفظ جملة من الفروع**[٥]. ويطلق أيضاً على: **مجموعة من الفروع**[٦].

فالحاصل أن الفقه في الأصول: علم الأحكام من دلائلها...، فليس الفقيه إلا المجتهد عندهم، وإطلاقه على المُقلِّد الحافظ للمسائل مجاز، لكن

---

(١) ينظر: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص٥٥، وغيره.

(٢) الأنعام: من الآية ١٥١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١: ٣٤، والتقرير والتحبير ١: ١٩، وشرح الكوكب المنير ص١١، وحاشية العطار ١: ٥٢.

(٤) ينظر: حاشية الخادمي على شرح الدرر ص٣، وغيره.

(٥) الدر المختار ١: ٢٦-٢٧، وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلمِ والعمل، لقول الحسن البصريّ: إنَّما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة، البصير بعيوب نفسه.

(٦) ينظر: المدخل الفقهي العام ١: ٥٥، وغيره.

صرح الأصوليون بأن الحقيقة تترك بدلالة العادة، وحينئذٍ فينصرف كلام الواقف الموصي للفقهاء إلى ما هو المتعارف في زمنه؛ لأنه حقيقة كلامه العرفية، فتترك به الحقيقة الأصلية، ويكون حقيقة في عرف الفقهاء.

وتكلّموا في المقدار الأدنى الذي يجب أن يحفظه الشخص حتى يطلق عليه لقب: الفقيه؛ وانتهوا إلى أن هذا متروك للعرف، ونستطيع أن نقرّر أن عرفنا الآن لا يطلق لقب: فقيه إلا على من يعرف موطن الحكم من أبواب الفقه المتناثرة بحيث يسهل عليه الرجوع إليه[1].

أما بالنسبة إلى الإمام الأعظم فإنه بلغ أعلى درجات الاجتهاد المطلق، حتى صار قدوة وإماماً للمجتهدين والفقهاء في اجتهادهم وفقههم وتفقيههم، ومن مدرسته الفقهية تخرج مئات الآلاف من الأئمة والعلماء والفقهاء عبر القرون، حتى استحقّ أن يطلق عليه إمام الأئمة الفقهاء.

***

---

(١) ينظر: رد المحتار ١: ٢٦، وحاشية الخادمي ص٣، والموسوعة الفقهية الكويتية ١: ١٤، والمنهج الفقهي للإمام اللكنوي ص٢٠-٢١، المدخل إلى دراسة الفقه ص١٦، وغيرها.

الفصل الأول
الفقه من العصر النبوي
إلى زمن الإمام أبي حنيفة

ويشتمل على مبحثين، وهما:

المبحث الأول: الفقه في عصر النبي ﷺ والصحابة

المبحث الثاني: مكانة الكوفة العلمية

المبحث الأول
الفقه في عصر النبي ﷺ
والصحابة رضي الله عنهم

المطلب الأول
الفقه في عصر النبي ﷺ

فصَّلت الكلام عن الفقه في العصر النبوي وعصر الصحابة رضي الله عنهم في «المدخل إلى دراسة الفقه»[1]، وإنني أجمل الكلام فيهما هنا بما يوضح للناظر صورة الفقه قبل الانتقال للحديث عن مدرسة الكوفة، ومن ثمَّ عن إمامها وناقل فقهها الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

من مميزات الفقه في العصر النبوي ما يلي:

أولاً: إن المرجع للأحكام الفقهية فيه هو الوحي:

فمصدر الأحكام الوحي وإن حصل اجتهاد من الرسول ﷺ أو من بعض أصحابه رضي الله عنهم فيه إلا أن هذا الاجتهاد كان مؤيّداً بالوحي، فلو أنه لم يصب مراد

(١) المدخل إلى دراسة الفقه ص ٣٥-٧٥.

الله تعالى لقوِّم إلى ما هو الصواب، فالمعتمد ما أقره الوحي من التشريع إلا ما كان من اجتهاد ممن بعثهم رسول الله ﷺ لخارج المدينة المنورة كمعاذ وعلي عند بعثهم إلى اليمن فإنهم كانوا يجتهدوا في كل ما لم يجدوا في الكتاب والسنة دون رجوع إلى رسول الله ﷺ وحثَّ ﷺ معاذاً على الاجتهاد حين بعثه: (بمَ تقضي يا معاذ؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنَّة رسوله، قال: فإن لم تجد؟ قال: اجتهدُ فيه برأيي، فقال رسول الله ﷺ: الحمدُ لله الذي وفَّق رسولَ رسولِه بما يرضى به رسوله)[1].

ومن الأمثلة على اجتهاد الصحابة ﷺ:

١. عن زيد بن أرقم أن رجلاً من أهل اليمن (حدث رسول الله ﷺ أن

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٣: ٣١٣ والترمذي في جامعه ٣: ٦١٦ وأشار إلى ضعفه وله شواهد موقوفة عن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس أخرجها البيهقي في سننه الكبير ١٠: ١١٤ عقيب تخريج هذا الحديث تقوية له. كذا في مرقاة الصعود شرح سنن أبي داود للسُّيوطي. وقال الخطيب في الفقيه والمتفقه ١: ١٨٨: إن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: (لا وصية لوارث)، وقوله ﷺ في البحر: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)، وقوله ﷺ: (إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا)، وقوله ﷺ: (الدية على العاقل)، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له. وتمامه في هامش: الحدود والأحكام الفقهية ص٨٢-٨٣، وفقه أهل العراق وحديثهم ص٢٩٠.

ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر فأتوا علياً يختصمون في الولد ... فقال: أنتم شركاء متشاكسون إني مقرع بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية فأقرع بينهم فجعله لمن قرع فضحك الرسول ﷺ حتى بدت نواجذه أو أضراسه)[١].

٢.عن جابر رضي الله عنه قال: (غزونا جيش الخبط وأُمِّرَ أبو عبيدة، فجعنا جوعاً شديداً، فألقى لنا البحر حوتاً ميتاً لم نر مثله يقال له: العنبر فأكلنا منه نصف شهر، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فمرّ الراكب تحته، فأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول قال أبو عبيدة رضي الله عنه: كلوا فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال كلوا رزقاً أخرجه الله، أطعمونا إن كان معكم فأتاه بعضهم بعضو فأكله)[٢].

٣.أن عمرو بن العاص رضي الله عنه: (كان على سرية وأنه أصابهم برد شديد لم يروا مثله، فخرج لصلاة الصبح قال: والله لقد احتلمت البارحة فغسل مغابته وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم فلما قدم على رسول الله ﷺ سأل رسول الله ﷺ أصحابه فقال: كيف وجدتم عمراً وأصحابه فأثنوا عليه خيراً

(١) في المستدرك ٢: ٢٢٥، وصححه، وسنن البيهقي الكبير ١٠: ٢٦٧، وسنن أبي داود ٢: ٢٨١، وسنن النسائي ٣: ٣٨٠، وسنن ابن ماجة ٢: ٧٨٦، ومصنف ابن أبي شيبة ٦: ٢٨٦، وشرح معاني الآثار ٤: ٣٨٢، والمعجم الكبير ٥: ١٧٣، وغيرها.

(٢) في صحيح البخاري ٤: ١٥٨٦، واللفظ له، ومسند أحمد ٣: ٣١١، ومسند أبي عوانة ٥: ٢٢، وغيرها.

وقالوا يا رسول الله صلى بنا وهو جنب فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمرو فسأله فأخبره بذلك وبالذي لقي من البرد وقال يا رسول الله : إن الله قال: {وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ}(١)، ولو اغتسلت مت فضحك رسول الله ﷺ إلى عمرو)(٢).(٣)

٣.عن ابن عمر رضي الله عنه: (أنه نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف من الأحزاب: لا يصلين أحد الظهر(٤) إلا في بني قريظة فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا دون بني قريظة. وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا النبي ﷺ وإن فات الوقت. قال : فما عنف واحداً من الفريقين)(٥).

ولم يتوقف اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم على مَن كان خارج المدينة، بل اجتهدوا داخل المدينة وبين يدي رسول الله ﷺ، فعن صفوان بن سليم رضي الله عنه: «لم يكن يفتي في المسجد زمن رسول الله ﷺ غير هؤلاء: عمر، وعلي، ومعاذ، وأبي

---

(١) النساء: من الآية٢٩.

(٢) في صحيح ابن حبان ٤ : ١٤٣، والمستدرك ١ : ٢٨٥، وسنن البيهقي الكبير ١ : ٢٢٦، وسنن الدارقطني ١ : ١٧٩،وغيرها.

(٣) ومن أراد الاستفاضة في اجتهادات الصحابة رضي الله عنهم عنهم فليرجع إلى الفصول في الأصول ٤ : ٣٧ومابعدها، وغيره.

(٤) في رواية صحيح البخاري ١ : ٣٢١لفظ: العصر.

(٥) في صحيح مسلم ٣: ١٣٩١، وصحيح ابن حبان ٤ : ٣٢٠، ومسند أبي عوانة ٤ : ٢٦٤، وسنن البيهقي الكبير ١٠: ١١٩،وغيرها.

موسى»[١]، ومن هذا الاجتهاد:

أ. تحكيم النبي ﷺ سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة باجتهاده فحكم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، فقال له رسول الله ﷺ (لقد حكمت بحكم الله أو حكم الملك)[٢].

ب. عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فذكر قصته في قتله القتيل وأن رسول الله ﷺ قال: من قتل قتيلاً فله سلبه... فقال رجل من القوم: صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه عنّي، فقال أبو بكر جواباً؛ لهذا القائل: لاها الله إذن لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه، فقال ﷺ: صدق)[٣] فإن الظاهر أن هذا من أبي بكر رضي الله عنه بالاجتهاد وهو بحضرته وقد صوبه ﷺ بتصديقه له في ذلك[٤].

ثانياً: التدريج في التشريع:

إن الأحكام الشرعية لم تنزّل دفعة واحدة، وإنما نزلت في أوقات

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢: ٣٨٩، وغيرها.

(٢) في صحيح البخاري ٣: ١٣٨٤، وصحيح مسلم ٣: ١٣٨٩، وصحيح ابن حبان ١٥: ٤٩٦.

(٣) في صحيح البخاري ٣: ١١٤٤، وصحيح مسلم ٣: ١٣٧١، وغيرهما باختصار.

(٤) ينظر: تفصيل مسألة اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم في التحرير ص٥٢٨، والتقرير والتحبير ٣: ٣٠١-٣٠٣، والبحر المحيط ٨: ٢٥٥-٢٦٤، وغيرها.

متفاوتة في مدة نبوته ﷺ، وكذلك تدرّج في أحكام بعض التشريعات: كالخمر فإنها لم تحرم رأساً وإنما مهد لها ببيان أضرارها أولاً {**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا**}[(١)]،ثم النهي عن قربان الصلاة في حالة السكر ثانياً {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**}[(٢)]، ثم جاء التحريم القاطع أخيراً[(٣)] {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**}[(٤)].

ثالثاً: النسخ:

وهو أن يرد دليل شرعي متراخياً عن دليل شرعي مقتضياً خلاف حكمه[(٥)]، قال جل جلاله تعالى: {**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**}[(٦)]، وثبت عنه ﷺ أنه كان يصلي إلى بيت المقدس إلى أن نسخ الله تعالى الصلاة إلى تلك الجهة وأمره بالتوجه إلى الكعبة بقوله تعالى : {**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**

---

(١) البقرة: من الآية ٢١٩.

(٢) النساء: من الآية ٤٣.

(٣) ينظر: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص٩٤،وغيره.

(٤) المائدة: ٩٠

(٥) ينظر: التوضيح ٢: ٦٢،والتلويح ٢: ٦٢،وغيرهما.

(٦) البقرة: من الآية ١٠٦.

وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} [١]، وقال: ﷻ: **{سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ للهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}** [٢].

رابعاً: إقرار الشارع لتقليد المجتهدين:

إن تقليد العوام للعلماء المجتهدين بدأ من عصر الرسول ﷺ بإرشاد من الشارع الحكيم قال ﷻ: **{فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}** [٣]، وقام الرسول ﷺ ببعث أصحابه إلى خارج المدينة وأرشدهم إلى الاجتهاد كما سبق ذكره في بعث معاذ رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه إلى اليمن، واجتهادهم لا يكون إلا فيما لا نص فيه مما وقع لهم من حوادث ومسائل سئلوا عنها؛ ليقلدهم الناس فيها.

قال العلامة ابن فرحون المالكي رضي الله عنه [٤]: «قال ﷻ: **{فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}** [٥]، وأمر النبيُّ ﷺ بالاقتداء بالخلفاء بعده وأصحابه وقد بعث النبي ﷺ أصحابه في الناس ليفقهوهم في الدين ويعلموهم ما كتب عليهم».

---

(١) البقرة: من الآية ١٤٤.

(٢) البقرة: الآية ١٤٢.

(٣) النحل: من الآية ٤٣.

(٤) في الديباج المذهب ١: ١١.

(٥) النحل: من الآية ٤٣.

أضف إلى ذلك إقرار الرسول ﷺ لاجتهادات صحابته في المدينة وتقليد غيرهم لها كما سبق، قال سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه: «كان الذي يفتون على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة من المهاجرين وثلاثة من الأنصار عمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت»[1].

قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[2]: «وقد درب رسول الله ﷺ الصحابة رضي الله عنهم على الرأي واستنباط أحكام النوازل غير المنصوص عليها من النصوص، بإرجاع النظير إلى النظير، وكان المجتهدون من أصحاب النبي ﷺ يقولون بالرأي وكذلك الفقهاء من التابعين».

(١) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص٢٠، وغيره.

(٢) في تأنيب الخطيب ص١٦٨.

المطلب الثاني

الفقه في عصر الصحابة ﭫ

أولاً: من أبرز مظاهر هذا العصر ما يلي:

الأول: متابعة الصحابة ﭫ لهدي نبيّهم ﷺ في الرجوع إلى القرآن ثم السنة في معرفة الأحكام الفقهية فإن لم يجدوا فيهما اجتهدوا برأيهم؛ لبيان مقصود الله ﷻ ورسوله ﷺ فيما لا نصّ فيه مما يجد من مسائل، ويتجلّى ذلك في الفروع العديدة التي رويت عنهم ﭫ كما في «مصنف عبد الرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة» وغيرها من الكتب الحديثية والفقهية، وكذلك في النصوص الكثيرة الواردة عنهم ﭫ في اجتهادهم باستعمال رأيهم في استنباط الأحكام على مراد الشارع، فعن ابن مسعود ﭬ أن رجلاً تزوج امرأة فلم يفرض لها ولم يمسّها حتى مات قال: فردّهم، ثم قال: أقول فيها برأيي فإن

كان صواباً فمن الله وإن كان خطأً فمنّي، أرى لها صداق امرأة من نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث[١].

الثاني: تقليدهم ﷺ للأعلم والأصلح فيهم فيما اجتهد به من مسائل، لحض النبي ﷺ على ملازمة طريقة خلفائه وفهمهم ﷺ؛ لأنهم أعلم أصحابه وأورعهم وأتقاهم، وأعرفهم بمقصود الشرع الكريم، قال ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين[٢] فتمسّكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كلّ محدثة بدعة وكلّ بدعة ضلالة)[٣].

قال ابن مسعود ﷺ: «إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي ولسنا هنالك، ثم إن الله ﷻ قدر علينا أن بلغنا ما ترون، فمَن عرض له منكم قضاء بعد اليوم، فليقض بما في كتاب الله، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيه ﷺ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ﷺ، فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ﷺ ولا قضى به الصالحون، فليجتهد رأيه ولا يقول: إنّي أخاف وإنّي

---

(١) المنتقى ١: ١٧٩، وصحيح ابن حبان ٩: ٤٠٩، والمستدرك ٢: ١٩٦، وسنن أبي داود ٢: ٢٣٧، وغيرها.

(٢) أطال الإمام اللكنوي ﷺ في تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار ص٤٨-٥٣ الكلام عن سنة الخلفاء الراشدين، وفيه فوائد جمّة لمن طالعه.

(٣) في صحيح ابن حبان ١: ١٧٩، والمستدرك ١: ١٧٤، والمسند المستخرج ١: ٣٦، وجامع الترمذي ٥: ٤٤، وسنن الدارمي ١: ٥٧، وغيرها.

أخاف، فإن الحلالَ بيِّن والحرامَ بيِّن، وبين ذلك أمور مشتبهات، فدع ما يريبك إلىٰ ما لا يريبك»[١].

الثالث: حرص الصحابة ﷺ على الاجتهاد فيما جدّ من مسائل لَمن كان أهلاً لذلك، كما سبق في ابن مسعود ﷺ وغيره.

الرابع: حرصهم على المشاورة في الأحكام الشرعية، إدراكاً منهم للفهم الصواب للمسألة، ولئلا يكون فيها نصٌّ خفي عن بعضهم، روىٰ عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر ﷺ كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي والفقه دعا رجالاً من المهاجرين والأنصار، دعا عمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ﷺ فمضىٰ أبو بكر ﷺ علىٰ ذلك، ثم ولي عمر ﷺ فكان يدعو هؤلاء النفر[٢]. وقال الشعبي ﷺ: «من سرّه أن يأخذ بالوثيقة في القضاء فليأخذ بقضاء عمر ﷺ فإنه كان يستشير»[٣].

الخامس: تحرِّيهم في قَبول السنة، فليس كل مَن نسب شيئاً لرسول الله ﷺ يأخذون به دون أن ينظروا موافقته لغيره من نصوص الشرع العظيم، فمثلاً: قالت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنىٰ ولا نفقة، فردّ عمر ﷺ: لا نترك كتاب الله وسنّة نبينا ﷺ لقول امرأة لا

---

(١) في سنن النسائي ٣: ٤٦٩، وقال النسائي: هذا الحديث جيد، والمجتبىٰ ٨: ٢٣٠.

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص٢١، وغيره.

(٣) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص٢٠، وغيره.

ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة، قال الله ﷻ: **{لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ}**(١)(٢).

السادس: حصول اختلاف بينهم في كثير من المسائل الفقهية دون إنكار منهم لذلك؛ لعلمهم أن لكل مجتهد نصيب ما دام من أهل الاجتهاد ويبتغي تحصيل حكم الله في المسألة، وكتب الفقه والحديث تطفح بخلافتهم ﵃ في ذلك.

السابع: مراعاتهم ﵃ لعلل النصوص وضوابطها ومخصّصاتها ومبيّناتها لا لظواهرها فحسب، فإنهم ﵃ عاشوا عصر التشريع مع النبي ﷺ، وفهموا الأحكام الشرعية على حقيقتها وكنهها، فطبقوها على مراد الشارع منها، ولا يكون إلا ذلك من الصحابة ﵃ لمن أنْزلهم منْزلتهم من العلم والتقوى والورع، فلا يليق بهم ﵃ أن يقدموا أفهام أنفسهم على أوامر الشارع، والمصلحة المبنيّة على العقل على مصلحة المشرع، ومَن ادّعى ذلك فقد جازف وضلّ عن سواء السبيل.

الثامن: الكفُّ عن الاجتهاد إلا لمن كان أهلاً لذلك، ورأى في إمكانه الاجتهاد فيما سئل عنه، فلم يكن باب الاجتهاد مفتوحاً على مصرعيه لكلّ أحد، فزمانهم زمان ورع ودين، فلا يتجاسر شخص فيه على أحكام الشرع

---

(١) الطلاق: من الآية ١.

(٢) في صحيح مسلم ٢: ١١١٨، واللفظ له باختصار، وصحيح ابن حبان ١٠: ٦٣، وجامع الترمذي ٣: ٤٨٤، وغيرها.

إلا إذا ظنّ قدرته على الوفاء بهذا الواجب العظيم، وفيما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه من تردده مرات في الاجتهاد فيمن مات عنها زوجها ولم يسمِّي لها مهراً، ولما روي (أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار)[١].

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنه ، قال: «أدركت عشرين ومئة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة، فيردّها هذا إلى هذا وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول. وفي رواية: أدركت عشرين ومئة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فما كان منهم محدّث إلا ودّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفت إلا ودّ أن أخاه كفاه الفتيا»[٢]

وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم: من أفتى عن كل ما سئل فهو مجنون[٣].

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يسمح لأي من الصحابة بتحديث الناس وتعليمهم، فها هو أبو هريرة الصحابي الجليل رضي الله عنه ينهاه عن التحديث، فيقول له: (لتتركنَّ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب: لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة)[٤].

---

(١) رواه ابن عدي عن عبد بن جعفر مرسلاً. ينظر: كشف الخفاء ١: ٥١، وغيره.

(٢) في الزهد لابن المبارك ١: ١٩ وقال: أخرجه ابن سعد من طريق سفيان وشعبة. وينظر: جامع الترمذي ٥: ٥٠٤ والمجموع ١: ٧٣، وأصول الإفتاء ص٣. والآداب الشرعية ٢: ٥٩، وكشاف القناع ٦: ٢٩٩، والموسوعة الفقهية الكويتية ٣٢: ٢٢، وغيرهم.

(٣) ينظر: المجموع ١: ٧٣، وأصول الإفتاء ص٣، وغيرهما.

(٤) في تاريخ أبي زرعة ١: ٢٨٦، والبداية والنهاية ٨: ١٠٦، وتاريخ ابن عساكر ١٩:

التاسع: شيوع الاتباع والتقليد، حتى سمّي مَن بعدهم بالتابعين، ولا يكون ذلك إلا لشدّة الملازمة والمتابعة لأصحاب رسول الله ﷺ فيما كانوا عليه، فالصحابة ﭫ انتشروا في البلاد المفتوحة واستقروا فيها؛ ليعلموا الناس دينهم، ويفتوهم فيما جدّ عليهم من مسائل، وينقلوا لهم كلّ ما تلقوه عن الرسول ﷺ من قرآن وسنة وفقه.

فصار للصحابة ﭫ في البلاد التي انتقلوا إليها أصحاب وتلاميذ يتعلمون على أيديهم وينقلوا علومهم وفتاويهم، وصار الغالب على أهل كل بلد فقه مَن عاش فيه من الصحابة ﭫ، وكان حال العامّة هو التقليد لمذاهب هؤلاء الصحابة ﭫ كلٌ على حسب ما يصل إليه من علم، ولا يصل إليهم في العادة إلا علم وفتاوى من هم بين أظهرهم من الصحابة ﭫ في بلدتهم.

وهذا التقليد والاتباع لأصحاب رسول الله ﷺ ولمن جاء بعدهم من العلماء المجتهدين لأنه كما يقول العلامة تقي الدين العثماني[1]: «إن الطاعة بالذات لا تصلح في الشريعة الإسلامية إلا لله سبحانه ورسوله، وإن أحكام الله ورسوله ﷺ مبيّنة في الكتاب والسنة إما صراحة وإما تضمناً كما بسطه الأصوليون في كتبهم، فكل حكم وجد في الكتاب والسنة صريحاً ولا يحتمل إلا المعنى الظاهر منهما ولا يعارضه حكم آخر في الكتاب والسنة، فإن ذلك

٢/ ١١٧كما في سير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٠-٦٠١، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

(١) في أصول الافتاء ص١٥-١٧.

الحكم يجب العمل به عند الأمة جميعاً، وليست تلك المسألة محلاً للاجتهاد أو التقليد مثل فرضية الصلاة والأركان الأخرىٰ وحرمة الزنا وشرب الخمر وأكل الربا والكذب في الكلام وأمثال ذلك، فإن جميع هذه الأحكام ثابتة بالكتاب والسنة لا مجال فيها للاجتهاد ولا حاجة فيها إلىٰ التقليد.

ولكن هناك أحكاماً كثيرة في الكتاب والسنّة يوجد فيها شيء من الإجمال أو الإبهام أو احتمال أكثر من معنىٰ واحد أو يعارضها أحكام أخرىٰ في نفس الكتاب والسنّة، وهناك طريقان للعمل بمثل هذه الأحكام ولا ثالث لهما:

الطريق الأول: أن يبذل الرجل قصارىٰ جهده في معرفة مراد الشارع ورفع هذا الإبهام أو التعارض بملكته العلمية الراسخة التي تؤهله لذلك، فهذا هو الاجتهاد.

الطريق الثاني: أن لا يجتهد الرجل بنفسه في الوصول إلىٰ النصوص بل يعتمد في ذلك علىٰ من يزعمه أعلم وأفقه من نفسه عملاً بقوله سبحانه وتعالىٰ: **{فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}**[1].

وليتنبه هاهنا أنه قد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف التقليد:

فعرّفه بعضهم بقوله: العمل بقول الغير من غير معرفة دليله.

وعرفه الآخرون بقولهم: هو العمل بقول الغير من غير مطالبة دليله.

---

(١) النحل: من الآية ٤٣.

وهذا الثاني هو الأصح، فلا يشترط للمقلد أن يعرف دليل إمامه ولكن يشترط أن لا يطالبه بذلك.

ثم إن عيّن المقلّد إماماً مخصوصاً للرجوع إليه في كل مسألة دون أن يرجع إلى إمام آخر في مسألة من المسائل، فإنه يسمّى **تقليداً شخصياً**.

وإن لم يلتزم المقلّد ذلك بل يرجع في كلِّ مسألة إلى ما تيسر له، فإنه يسمّى **تقليداً مطلقاً**.

ثم وإن كان التقليد موجوداً في عهد الصحابة والتابعين بنوعيه المذكورين، ولكن معظم الصحابة والتابعين الذين وجودوا أنفسهم قاصرين عن الاجتهاد كانوا يعملون بالتقليد المطلق من غير التزام لمذهب معيّن وكان التقليد الشخصي فيهم نادراً، ولكن لما تغيّرت الزمان وكثرت الأهواء وفسدت الأفكار اختار العلماء لغير المجتهدين أن يلتزموا مذهب إمام معين، لا لأنه كان حكماً شرعياً، بل لكف الناس عن اتباع الهوى، فإن الرجل العامي إذا حصلت له الحرية في أن ينتقي من أقوال الفقهاء ما يوافق أهواءه لصار الدين لعبة في أيدي المتطفلين، تتلاعب به أهوائهم وهذا مما لا يبيحه أحد، فكان حكم التقليد الشخصي سداً لذريعة لا تشريعاً لما لم يثبت من الصحابة والتابعين، قال شيخ الهند: التقليد الشخصي ليس بحكم شرعي، بل هو فتوى انتظامي».

وهذا الكلام في غاية الدقة والروعة إلا أنه يستدرك عليه بأن التقليد الشخصي هو الغالب أيضاً في عصر الصحابة ﷺ، بدليل أن أهل كلّ بلد

كانوا يقلّدون مَن فيها من الصحابة ﵃ أو العلماء فيما بعد، ولم يكن شائعاً عندهم فتوىٰ غيرهم مثل فتاويهم، إلا أنه لم يكن منتشراً مفهوم مذهب، بمعنىٰ أنني علىٰ مذهب فلان، وإن كان حقيقة هو الواقع بتقليده لفلان، فهؤلاء الصحابة ﵃ لم يدعوا لأنفسهم مذاهب ويحملوا الناس عليها، ومثلهم مَن أتىٰ بعدهم من العلماء، وإن كان العامة يقلدونهم، فحاصل الأمر أن اصطلاح مذهب لم يوجد في هذا العصر وإنما عرف متأخراً.

وهذه الملازمة لأهل كلِّ بلد لمن حلّ فيها من الصحابة ﵃ وغيرهم من المجتهدين كانت لمعرفتهم بهم ووثوقهم بمروياتهم، فليس من السهل عليهم التحول عما ألفوه وعرفوه وساروا عليه، كما لا يحسوا بالحاجة الملحة الشديدة إلىٰ معرفة فقه غير بلدهم وبحث ما عند فقهائه، وهكذا نجد كل قطر يلزم فتاوىٰ وأقضية فقهائه، فأهل المدينة أكثر ما يتبعون عبد الله بن عمر ﵁ وأهل الكوفة فتاوىٰ ابن مسعود وتلامذته علقمة النخعي والأسود بن يزيد وإبراهيم النخعي، وأهل البصرة فتاوىٰ أبي موسىٰ الأشعري وأنس بن مالك ومحمد بن سيرين، وأهل الشام فتاوىٰ معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وتلامذتهم كأبي إدريس الخولاني وعمر بن عبد العزيز، وأهل مصر فتاوىٰ عبد الله بن عمرو بن العاص[1].

قال العلامة ولي الله الدّهْلَويّ[2]: «رأىٰ كل صحابي ما يسرّه الله له من

---

(١) ينظر: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص١١٣، وغيره.

(٢) في الإنصاف في أسباب الاختلاف ص٢٢-٢٣.

عبادته وفتاواه وأقضيته ﷺ فحفظها وعَقَلها وعرف لكل شيء وجهاً من قبل حُفُوف القرائن به، فحمل بعضها على الإباحة وبعضها على الاستحباب وبعضها على النسخ؛ لأمارات وقرائن كانت كافية عنده، ولم يكن العمدة عندهم إلا وجود الاطمئنان والثلج من غير التفات إلى طرق الاستدلال، كما ترى الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم، وتثلجُ صدورهم بالتصريح والتلويح والإيماء من حيث لا يشعرون.

فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك، ثم إنهم تفرقوا في البلاد وصار كل واحد منهم مقتدى في ناحية من النواحي. فكثرت الوقائع ودارت المسائل، فاستفتوا فيها فأجاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبطه، وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد برأيه وعرف العلّة التي أدار رسول الله ﷺ عليه الحكم حيثما وجدها لا يألو جهداً في موافقة غرضه ﷺ».

وقال العلامة ظفر أحمد التهانوي رضي الله عنه (ت١٣٩٤هـ) بعد أن ذكر شيئاً من النصوص في شيوع التقليد بين الصحابة والتابعين رضي الله عنهم[1]: ((فهذه النصوص تدلك على أن طريق التقليد كان شائعاً في الصحابة والتابعين حتى كان بعض المجتهدين يقلد بعضاً منهم فضلاً عن أهل الاجتهاد، بل أرشدهم النبي ﷺ إلى التقليد حيث أمرهم باتباع سنة الخلفاء الراشدين، بل أرشدهم

---

(١) في إعلاء السنن ٢٠: ١١.

الله إلى التقليد حيث قال ﷻ: {فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}[1].

فالقول بأن التقليد بدعة حدثت في القرن الرابع أو بدعة حدثت في القرن السادس كتمان، والحقّ أن التقليد متوارث من عهد رسول الله ﷺ إلى زماننا هذا، وثابت من النصوص التي ذكرنا بعضها في هذه الفائدة وتركنا بعضها خوفاً من الإطناب».

ثانياً: عدد مجتهدي الصحابة ﷺ:

إن عدد المجتهدين من الصحابة ﷺ لا يتجاوز العشرين، قال الإمام ابن الهمام ﷺ[2]: «لا تبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كالخلفاء والعبادلة[3] وزيد ابن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة ﷺ وقليل والباقون يرجعون إليهم ويستفتون منهم».

وأيّده الإمام الكوثري ﷺ[4] فقال: «ومن أحاط خبراً بأدلة الجمهور من الكتاب والسنة وأقوال السلف وبأحوال الصحابة ﷺ، يدرك مبلغ قوة كلام ابن الهمام في عدّة المجتهدين من الصحابة، وإن سعى ابن حزم في تكثير عددهم جداً في «أحكامه» بأن حشر في عدادهم كلّ مَن روي عنه مسألة أو

---

(١) النحل: من الآية٤٣.

(٢) في فتح القدير ٣: ٤٦٩.

(٣) وهم: عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ. ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص٣٢، وغيرها.

(٤) في الإشفاق ص٣٣.

مسألتين في الفقه لا إجلالاً لمَنْزلة الصحابة في العلم، بل ليتمكَّن من معاكسة الجمهور في مسائل الإجماع باشتراط النقل عن كلٍّ منهم، وأنى لمن لم يرو عنه إلا مسألة أو مسألتان في الفقه، أو حديث أو حديثان في السنة أن يعدّ في المجتهدين كائناً من كان، وإن كانت مَنْزلة الصحابة ﭫ في الصحبة عظيمة القدر جداً».

هذه المبالغة من ابن جزم ﭬ في تضخيم عدد المجتهدين من الصحابة كان محلّ انتقاد من العلماء، قال العلامة ابن القيم ﭬ: «وما أدري بأي طريق عدّ ابن حزم معهم الغامدية وماعزاً»: أي من المجتهدين، قال العلامة الحجوي ﭬ[1]: «وفي ذكر مَن تروى عنهم إلا المسألة والمسألتان نظر».

وهذا موافق لما نقل عن مسروق ﭬ قال: «شافهت أصحاب رسول الله ﷺ فوجدت علمهم انتهى إلى هؤلاء الستة: عمر وعلي وعبد الله وأبيّ وأبي الدرداء وزيد ابن ثابت ﭫ»[2].

❁❁❁

---

(١) في الفكر السامي ١: ٣٤١-٣٤٢.

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص٢٦، وغيرها.

المبحث الثاني
مكانة الكوفة العلمية

قليلٌ من الناس يدرك ما كانت عليه الكوفة من المكانة العلمية الرفيعة؛ ولذلك طال لسان كثيرين بالطعن على مدرسة الكوفة الفقهية بأنها قليلة البضاعة في الحديث، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى اعتبار أن فقه الرأي شاع في الكوفة لقلة الحديث، فلو كانت لديهم الأحاديث لما احتاجوا إلى الرأي، وهذا كله زور وبهتان، فهل الدين يؤخذ من العقل؟ حتى يصح ذلك، أما يدرك الناشئة من طلبة العلم أن مصدر الأحكام الشرعية هو الكتاب والسنة، وأن باقي المصادر الشرعية المذكورة في أصول الفقه راجعة لهما، فالقرآن والسنة هما المادة الأساسية لاستخراج الأحكام الشرعية، فمن لا يملكهما لا يستطيع جزماً أن يستخرج شيئاً من الأحكام، إلا إذا اعتبرنا العقل مشرعاً.

فلما سبق فإنني أردت في هذا البحث أن أرفع الستار عن حقيقة مدرسة الكوفة التي ضلَّ في النظر إليها أقوام؛ ليكون بصيرةً لأولي الأبصار، ومرشداً لأهل الرشاد.

وسعياً في تحقيق ذلك فسيكون الكلام في حال الصحابة الذين نزلوا في الكوفة وما قاموا به من نشر للعلم، ثم في كيفية نقل فعلهم وأقوالهم وتواترها جيلاً بعد جيل إلى أن وصلت إلى إمام الأئمة أبي حنيفة ﵁ الذي نقل فقه إلينا بطرق متواترة أو مشهورة.

فمَن يدقِّق النظر يجد أن فعل رسول الله ﷺ وقوله المنقول من خلال مدرسة الكوفة ظفر بعناية فائقة في كل طبقة من الطبقات حتى وصل إلينا، بلا شكّ في رجل من السند، أو وهم راوٍ، أو تدليس شيخ، أو اضطراب لفظ وسند، أو انقطاع، أو نقل حديث بالمعنى، أو غيرها مما يقع في الحديث النبوي الشريف؛ لأنه نقل من طريق الفقهاء الكبار الضابطين في كل طبقة البالغ عددهم حدّ التواتر، بخلاف ما يكون مروياً بطرق بعض الرواة، وبطرق آحاد.

بسبب ذلك وجدنا الإمام مالك ﵁ لا يعير بالاً لحديث مخالف لعمل أهل المدينة، ليس لأن فعل أهل المدينة مقدّم على كلام رسول الله ﷺ، فلا عاقل يقول بذلك، بل لأنه ﵁ يسعى التثبت فيما نقل عن رسول الله ﷺ، فالكل راجع له ﷺ، ومسترشد بقوله، فما نقل بطرق متواترة من فعل وقول النبي ﷺ من الصحابة ﵃ المقيمين بالمدينة، ومن التابعين ومن بعدهم ﵃ جزماً أقوى مما نقل بطرق آحاد عن رسول الله ﷺ يمكن أن الراوي نسي أو أخطأ أو غير معنى أو غير ذلك مما يطول[1].

---

(١) وتمام الكلام في عمل أهل المدينة في الكتب المتخصصة في ذلك مثل: عمل أهل المدينة ،

وهذا الأمر بتمامه حاصل بالكوفة، فهي حاضرة الإسلام بعد المدينة المنورة، وفيها حلّ كبار الصحابة ﭫ وفقهوا أهلها وحمل عنهم التابعين ومَن بعدهم وعلى رأسهم الإمام أبي حنيفة ﭬ، فكل ما يخالف العمل المتوارث المنقول من فعل وقول النبي ﷺ بالطرق المتظافرة نجد الإمام أبو حنيفة لا يتركه لحديث حفظ راويه أو نسي، كما كان يفعل أئمة مدرسة الكوفة من قبله، فها هو الإمام إبراهيم النَّخَعيّ ﭬ يحتجّ بذلك العمل المتوارث من صحابة رسول اله ﷺ الذين نزلوا في الكوفة في مسألة، فيقول: «هبط الكوفة ثلاثمئة من أصحاب الشجرة، وسبعون من أهل بدر، لا نعلم أحداً منهم قصر، ولا صلَّى الركعتين اللتين قبل المغرب»[1].

فهذه الحقيقة واضحة لكل مشتغل بالمذهب الحنفي والاستدلال له، فكل مسألة خالف فيها أبو حنيفة غيره وأعوزه الحديث فيها، وجدنا أنه قد قال بها ابن مسعود ﭬ أو علي بن أبي طالب ﭬ أو غيرهم من الصحابة ﭫ الذي حلّوا في الكوفة، وكان عمل فقهاء أهل الكوفة المعتمدين عليها، حتى وصل للإمام أبي حنيفة ﭬ، فاعتماده ﭬ على هذا النقل المستفيض عن رسول الله ﷺ يغنيه عن حديث الآحاد فيها.

وحاصل الكلام أن مدرسة المدينة ومدرسة الكوفة اعتمدتا في فقههما

و خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة ، و المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة ، وغيرها من مطبوعات مركز البحوث في دولة الإمارات.

(١) ينظر: طبقات ابن سعد ٦: ٩.

على النقل المتوارث جيلاً بعد جيل عن رسول الله ﷺ فيما اختلف فيه، فكل منهما يقدم ما نقل مجتهدي الصحابة ﷺ الذي حلوا في بلده، ومَن بعدهم من الفقهاء عن رسول الله ﷺ ويحتج به، وهذا وإن كان مصرحاً به في كتب المالكية ومنها «الموطأ»، إلا أننا نلاحظ الأمر نفسه متبع في كتب الأحناف ضمناً لمن يراجع كتب الاستدلال لهم ككتاب «إعلاء السنن»، وغيره، بخلاف ما عند الشافعية من الاعتماد على نقل الثقة عن غيره إلى رسول الله ﷺ، فهذا هو سبيل الإمام الشافعي ﷺ للظفر بقول النبي ﷺ؛ لتأخره زماناً عن الإمام أبي حنيفة والإمام مالك، وتنقله بين البلاد، فلمّا لم يحصل له ما حصل لهما من النقل المدرسي المتوارث، ولا ضير عليه في ذلك؛ لأن كلاً منهما أصل الأصول المعتبرة في استخراج الفروع ونقل فعل رسول الله ﷺ، حتى غدا كلّ واحد منها لإحكام قواعده راجح في ذاته إذا نظرنا لمسائله من خلال أصوله، مرجوح لمقلّد غيره إذا نظر له من خلال أصول غيره.

وتوضيحاً لما أجمل نبسط الكلام في مدرسة الكوفة واهتمامها بنقل فعل رسول الله ﷺ بالطرق المعتبرة المعتمدة ببيان حال صحابته ﷺ في الكوفة وأصحابهم وأصحاب أصحابهم، فنقول وبالله التوفيق:

بناء الكوفة:

إن بعد افتتاح العراق في خلافة الفاروق ﵁ بنيت الكوفة سنة سبع عشرة للهجرة، بناها عمر بن الخطاب ﵁ على يد سعد بن أبي وقاص ﵁(١)، وأسكن حولها الفصّح من قبائل العرب(٢)، فعمر ﵁ أول مَن مصَّر الأمصار: الكوفة، والبصرة، والجزيرة، والشام، ومصر، والموصل، وأنزلها العرب، وخط الكوفة والبصرة خططاً للقبائل، وهو أول مَن استقضى القضاة في الأمصار، وهو أول مَن دوَّن الديوان، وكتب الناس على قبائلهم، وفرض لهم الأعطية من الفيء، وقسَّم القسوم بين الناس، وفرَض لأهل بدر وفضلهم على غيرهم، وفرض للمسلمين على أقدارهم، وتقدمهم في الإسلام(٣).

الطبقة الأولى: الصحابة:

أولاً: عدد الصحابة ﵃ الذين توطنوا الكوفة:

فاق عدد الصحابة الذي حلَّوا بالكوفة ألف وخمسمئة بينهم كبار المجتهدين والفقهاء كعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وغيرهم، فعن قتادة قال: «دخل الكوفة من أصحاب النبي ﷺ ألف وخمسون منهم ثلاثون

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ١: ٢٠٧، وغيرها. قال ابن جرير: في سنة ١٥هـ مَصَّرَ سعدُ الكوفة، فليحرر. ينظر: تاريخ الخلفاء ١: ١٣١، وغيره.

(٢) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠١، والمدخل إلى الفقه الإسلامي ص٨٦، وغيرها.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٥: ٢٥٥، وغيرها.

بدريون»[1]، قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[2]: «بينما ترى محمد بن الربيع الجيزي رضي الله عنه، والسيوطي رضي الله عنه لا يستطيعان أن يذكرا من الصحابة رضي الله عنهم الذين نزلوا مصر إلا نحو ثلاثمئة صحابي، تجد العجلي يذكر أنه توطَّن الكوفة وحدها من الصحابة رضي الله عنهم، نحو ألف وخمسمئة صحابي، بينهم نحو سبعين بدرياً، سوى مَن أقام بها، ونشر العلم بين ربوعها، ثم انتقل إلى بلد آخر، فضلاً عن باقي بلاد العراق».

وهذا التوطن من هذا الجم الكبير من الصحابة رضي الله عنهم في الكوفة لا سيما من الكبار منهم كان له الأثر البالغ في تفقيه أهلها، والارتقاء بهم، وهذا محسوس لكل دارس متتبع ذلك؛ لأنه واقع ملموس في زمن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، فعن قتادة عن خيثمة ابن أبي سبرة الجعفي رضي الله عنه قال: «أتيت المدينة فسألت الله تعالى أن ييسر لي جليساً صالحاً، وقال إبراهيم: سألت الله أن يرزقني جليس صدق، فيسَّر لي أبا هريرة رضي الله عنه فجلست إليه، فقلت: إني سألت الله أن ييسر لي جليساً صالحاً فوفقت لي، فقال: ممن أنت؟ فقلت: من أهل الكوفة جئت لألتمس الخير والعلم، قال حماد فقال: تسألني وفيكم علماء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وابن عمه عليّ بن أبي طالب، وفيكم سعد بن مالك مجاب الدعوة، وفيكم عبدالله بن مسعود صاحب وسائد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعليه، وفيكم حذيفة بن اليمان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمار بن ياسر الذي

---

(١) ينظر: الإرشاد ٢: ٥٣٣، وغيره.

(٢) في مقدمة نصب الراية ص٣٠٤.

أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه ﷺ، وسلمان صاحب الكتابين، قال قتادة: الكتابان الانجيل والفرقان»(١).

فإن الصحابة ﭫ هم الذين نقلوا لنا هذا الدين عن صاحب الرسالة ﷺ، وهم أعرف الناس بالإسلام، وأكثرهم فهماً لها؛ لأن عايشوا نزول القرآن، وتعلموا أحكامه من النبي ﷺ، وفقهوا مسائله، قال الإمام الشافعي ﭬ عنهم ﭫ: «أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامّاً وخاصّاً، وعَزْماً وإرشاداً، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا»(٢).

ففقه مدرسة الكوفة مبنيّ على ما نقله وقال به صحابة رسول الله ﷺ وفي مقدمتهم ابن مسعود ﭬ، وهذه ميزة له لا تعدوها ميزة؛ لأنه لا يشك عالم عاقل في أن الصحابة ﭫ كانوا من أكثر الخلق تتبعاً لآثار النبي ﷺ في قولهم وسلوكهم، وأشدّ الناس أمانة على دين الله تعالى، فمن يتمسك بهديهم، فهو على هدى؛ لأنه سائر على شرع الله ﻜ.

وقد بينت كتب التراجم الخاصة بالصحابة ﭫ كـ«الإصابة» لابن حجر وغيره الصحابة الذين نزلوا في الكوفة، ولا يمكننا في هذا المقام ذكرهم

(١) ينظر: حلية الأولياء ٤: ١٢٠، وغيرها.

(٢) ينظر: عبد الله بن مسعود ص٢٤٧، وغيره.

وحصرهم، وإنما نكتفي بالإشارة في ذكر مشاهيرهم وعرض بعض أسماء غيرهم:

ثانياً: تراجم مجتهدي الصحابة ﭬ الذين سكنوا الكوفة:

١. سعد بن أبي وقاص:

وهو فاتح العراق،وباني الكوفة، وأول والٍ عليها من قبل عمر بن الخطاب ﭬ، ثم عزل، ووليها من قبل عثمان بن عفان ﭬ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم موتاً، وكان أحد الفرسان، وأول مَن رمى بسهم في سبيل الله، وأحد الستة أهل الشورى، وقال عمر ﭬ: «إن أصابته الإمرة فذاك، وإلا فليستعن به الوالي»، وكان مجاب الدعوة مشهوراً بذلك.

روى عن النبي كثيراً، وروى عنه بنوه إبراهيم وعامر ومصعب وعمر ومحمد وعائشة، ومن الصحابة عائشة وابن عباس وابن عمر وجابر بن سمرة ﭬ، ومن كبار التابعين سعيد بن المسيب وأبو عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم وعلقمة والأحنف وآخرون، توفي سنة (٥١هـ)[1].

٢. عمار بن ياسر ﭬ:

تولى إمارة الكوفة بعد سعد ﭬ، فكتب عمر ﭬ إلى أهل الكوفة: «أما بعد: فإني قد بعثت إليكم عماراً أميراً، وعبد الله قاضياً ووزيراً، وإنهما من نجباء أصحاب رسول الله ﷺ وممّن شهد بدراً فاسمعوا لهما وأطيعوا **فقد**

---

(١) ينظر: الإصابة ٣: ٧٣-٧٤،وتاريخ الخلفاء ١: ١٥٣،وغيرها.

آثرتكم بهما على نفسي»[١]، وكان بعثهما ليعلموا أهلها القرآن، ويفقهوهم في الدين، ويجيبوا عن أسئلتهم فيما يقع لهم، قال الشعبي ﷺ: «سئل عمار عن مسألة، فقال: هل كان هذا بعد؟ قالوا: لا. قال: فدعونا حتى يكون، فإذا كان تجشَّمناه لكم».

وهو ممَّن قال فيه رسول الله ﷺ: (اهتدوا بهدي عمّار)[٢]، وعن عمر بن الحكم ﷺ: «كان عمار يعذّب حتى لا يدري ما يقول ، وكذا صهيب ﷺ، وفيهم نزلت: **{وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}**[٣] ».

روى عنه: عليّ، وابن عباس، وأبو موسى الأشعري، وأبو أمامة الباهلي، وجابر بن عبد الله، ومحمد بن الحنفية، وعلقمة، وزرّ، وأبو وائل، وهمام بن الحارث، وغيره ﷺ.

وكان سلوكه في اقتفاء حال النبي ﷺ منارة يقتدي بها أهل الكوفة في التواضع وغيره، فعن عبد الله بن أبي الهذيل ﷺ: «رأيت عماراً اشترى قتاً[٤] بدرهم، وحمله على ظهره، وهو أمير الكوفة»، توفي سنة (٣٧هـ)[٥].

---

(١) ينظر: طبقات الشيرازي ص٢٤، وغيره.

(٢) في صحيح ابن حبان ١٥: ٣٢٨، والمستدرك ٣: ٧٩، وجامع الترمذي ٥: ٦٦٨.

(٣) النحل: ٤١.

(٤) القت: وهو الرطبة من علف الدواب. ينظر: هامش السير ١: ٤٢٣، وغيرها.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ١: ٤٠٦-٤٢٨، وغيرها.

٣. عبد الله بن مسعود ﷺ:

فقيه الكوفة[١]، وأحد أذكياء العالم[٢]، وهو من أوائل مَن أسلم قال ابن مسعود ﷺ: «لقد رأيتني سادس ستة، وما على ظهر الأرض مسلم غيرنا»[٣]، وهو أول مَن جهر بالقرآن بمكة بعد رسول الله ﷺ[٤]، وكان من أشد الناس ملازمة للنبي ﷺ، فعن أبي موسى ﷺ، قال: «قدمت أنا وأخي من اليمن، فمكثنا حيناً، وما نحسب ابن مسعود وأمَّه إلا من أهل بيت النبي ﷺ؛ لكثرة دخولهم وخروجهم عليه»[٥]، ورخص له النبي ﷺ بما لم يرخص لغيره، فعن ابن مسعود ﷺ قال لي رسول الله ﷺ: (إذنك عليَّ أن ترفع الحجاب، وأن تستمع سوادي ـ أي سري ـ حتى أنهاك)[٦].

وكان ﷺ من أكثر الصحابة ﷺ ملازمة للنبي ﷺ فعن القاسم بن عبد الرحمن ﷺ، قال: «كان عبد الله يُلبس رسول الله ﷺ نعليّه، ثم يمشي أمامه بالعصا، حتى إذا أتى مجلسه نزع نعليه فأدخلهما في ذراعه، وأعطاه العصا،

(١) ينظر: طبقات المحدثين ١: ٢٤، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١: ٤٦٢، وغيرها.

(٣) في حلية الأولياء ١: ١٢٦، والمستدرك ٣: ٣١٣، وصححه، ووافقه الذهبي، قال الشيخ شعيب: وهو كما قالا. ينظر: هامش السير ١: ٤٦٤.

(٤) في سيرة ابن هشام ١: ٣١٤، والإصابة ٦: ٢١٥، قال الشيخ شعيب: رجاله ثقات. ينظر: هامش السير ١: ٤٦٦.

(٥) سنن النسائي الكبرى ٥: ١٠٣، وصحيح البخاري ٣: ١٣٧٣، وغيرها.

(٦) في صحيح مسلم ٤: ١٧٠٨، وصحيح ابن حبان ١٥: ٥٤٥، وغيرها.

وكان يدخل الحجرة أمامه بالعصا»[١]، هذا الأمر جعله من أكثر الصحابة ﷺ حالاً وصفة للنبي ﷺ، حتى قال عنه حذيفة رضي الله عنه: «كان أقرب الناس هدياً، ودَلاً، وسمتاً، برسول الله ﷺ ابن مسعود، حتى يتوارى منّا في بيته، ولقد علم المحفظون[٢] من أصحاب محمد ﷺ أن ابن أم عبد هو أقربهم إلى الله زلفى»[٣].

ونال رضي الله عنه من فيض النبوة وعلمها ما فاق به غيره، فعن أبي الأحوص رضي الله عنه قال: «كنا في دار أبي موسى مع نفر من أصحاب عبد الله، وهم ينظرون في مصحف، فقام عبد الله، فقال أبو مسعود: ما أعلم رسول الله ﷺ ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا القائم، فقال أبو موسى: أما لئن قلت ذاك لقد كان يشهد إذا غبنا، ويؤذن إذا حجبنا»[٤]، وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «لقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، ولقد عَلِمَ أصحاب رسول الله ﷺ إني أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أن أحداً أعلم منّي لرحلت إليه، قال شقيق: فجلست في حلق أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحداً يرد ذلك عليه ولا يعيبه)[٥]، وعن يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: «إني مصصت عن امرأتي من ثديها لبناً، فذهب في بطني، فقال أبو موسى: لا

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١: ٤٦٩-٤٧٠، وغيره.

(٢) في سير أعلام النبلاء ١: ٤٧٠: المتهجدون، وقال الذهبي: لعله المجتهدون.

(٣) في جامع الترمذي ٥: ٦٧٣، وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) في صحيح مسلم ١: ١٩١٢، وغيره.

(٥) في صحيح مسلم ٤: ١٩١٢، وغيره.

أراها إلا قد حرمت عليك، فقال عبد الله بن مسعود: انظر ماذا تفتي به الرجل، فقال أبو موسى: فماذا تقول أنت؟ فقال عبد الله بن مسعود: لا رضاعة إلا ما كان في الحولين، فقال أبو موسى: لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الحبر بين أظهركم»(١).

ولا أعظم من أن يشهد بفضله ﵁ ومكانته مشكاة النبوة، ومما ورد عنها أنه ﷺ، قال: (رضيت لأمتي ما رضي لهم ابن أم عبد، وكرهت لأمتي ما كره ابن أم عبد)(٢)، وقال ﷺ: (تمسّكوا بعهد ابن أم عبد)(٣)، وقال ﷺ: (مَن سرَّه أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)(٤)، وقال ﷺ: (خذوا القرآن من أربعة: من ابن أم عبد فبدأ به ومعاذ بن جبل وأبي ابن كعب وسالم مولى أبي حذيفة)(٥).

---

(١) في موطأ مالك ٢: ٦٠٧، وسنن البيهقي الكبير ٦: ٢٣٣، وسنن النسائي الكبرى ٤: ٧١، ومسند أحمد ١: ٤٦٣، وغيرها.

(٢) في المعجم الأوسط ٧: ٧٠، ومسند البزار ٥: ٣٥٤، وفيه: لا نعلم أسند منصور عن القاسم عن أبيه عن عبد الله إلا هذا الحديث ولا نعلم رواه مسنداً إلا عمرو بن أبي قيس.

(٣) في مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٤٣٣، صحيح ابن حبان ١٥: ٣٢٨، والمستدرك ٣: ٧٩، وجامع الترمذي ٥: ٦٦٨، والسنة ٢: ٥٨٠، وغيرها.

(٤) في صحيح ابن حبان ١٥: ٥٤٢، واللفظ له، والمستدرك ٢: ٢٤٧، والأحاديث المختارة ١: ٣٨٥، وغيرها.

(٥) في صحيح مسلم ٤: ١٩١٣، واللفظ له، وصحيح البخاري ٣: ١٣٨٥، وغيرهما.

فأي فقه يكون صادراً ممَّن لازم النبي ﷺ منذ بدء الإسلام، ولم يكن يحتجب عنه، وكان مشهوراً بالعلم والفضل، حتى شهد له النبي ﷺ بذلك، لهو أحرى بالقبول والتلقي والعمل من غيره، فهو رضي الله عنه من أعلى الصحابة رضي الله عنهم مكانة في العلم والفقه، بحيث لا يستغني عنه مثل عمر رضي الله عنه في فقه ويقظته[1]؛ لذلك قال عمر رضي الله عنه عنه: «كُنَيف ملئ فقهاً»[2]. وفي رواية: «علماً»[3]. وقال علي رضي الله عنه: «علم القرآن والسنة»[4]، وقال الشعبي رضي الله عنه: «ما كان من أصحاب النبي ﷺ أفقه صاحباً من ابن مسعود»[5]. وما ورد في فضل ابن مسعود رضي الله عنه، في كتب السنة شيء كثير جداً[6]، وليس هنا محل استقصاؤه وإنما التنبيه على علمية وفضل هذا الصحابي الذي قام عليه فقه الكوفة.

فابن مسعود رضي الله عنه عُني بتفقيه أهل الكوفة، وتعليمهم القرآن من سنة بناء الكوفة إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه عناية لا مزيد عليها، إلى أن امتلأت

---

(١) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠١-٣٠٢، وغيرها.

(٢) في مصنف ابن أبي شيبة ٦: ٣٨٤، والمعجم الكبير ٩: ٨٥، وفي مجمع الزوائد ٩: ٢٩١: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٣) في مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٣، وآثار أبي يوسف ص١٣٣، والمعجم الكبير ٩: ٣٤٩، في مجمع الزوائد ٦: ٣٠٣: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إلا أن قتادة لم يدرك عمر ولا ابن مسعود.

(٤) ينظر: طبقات الشيرازي ص٢٤، وغيره.

(٥) ينظر: المصدر السابق ص٢٥، وغيره.

(٦) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠١-٣٠٢.

الكوفة بالقراء، والفقهاء المحدثين، بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم[1] عدد من تفقه عليه، وعلى أصحابه، نحو أربعة آلاف عالم[2]، قال الإمام السَّرَخسي[3]: «كان رضي الله عنه بالكوفة وله أربعة آلاف تلميذ يتعلمون بين يديه حتى روي أنه لمَّا قدم علي رضي الله عنه الكوفة وخرج إليه ابن مسعود رضي الله عنه مع أصحابه حتى سدوا الأفق، فلمَّا رآهم علي رضي الله عنه، قال: ملأت هذه القرية علماً وفقهاً».

فتلاميذه رضي الله عنه كانوا علماء الكوفة، الذي يرشدون الناس إلى خيرهم في دنياهم وآخرتهم، ومنارة للمستنيرين بهدي النبي صلى الله عليه وسلم، قال سعيد بن جبير رضي الله عنه: «كان أصحاب عبد الله سُرُج هذه القرية»[4]، ومن أمثله شدّة عنايته رضي الله عنه بتعليم أصحابه ما ورد عن علقمة رضي الله عنه: «كنا عند عبد الله، فجاء خبَّاب بن الأرت رضي الله عنه حتى قام علينا، في يده خاتم من ذهب، فقال: أكل هؤلاء يقرؤون كما تقرأ؟ فقال عبد الله: إن شئت أمرت بعضهم يقرأ، قال: أجل، فقال: اقرأ يا علقمة، فقال فلان: أتأمُره أن يقرأ وليس بأقرئنا؟ قال عبد الله: إن شئت حدثتك بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قومه وقومك. قال علقمة: فقرأت خمسين آية من سورة مريم، فقال عبد الله: ما قرأ إلا كما أقرأ. ثم قال عبد الله: ألم يأن لهذا الخاتم أن يطرح؟ فنزعه، ورمى به، وقال: والله لا تراه علي أبداً»[5].

---

(١) هو الإمام السرخسي في المبسوط ١٦: ٦٨.

(٢) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠٢.

(٣) في المبسوط ١٦: ٦٨.

(٤) ينظر: طبقات الشيرازي ص٨١، وطبقات ابن سعد ٦: ١٠، وغيرها.

(٥) قال الشيخ شعيب في هامش السير ١: ٤٧١: رجاله ثقات.

ومعلوم أن علم العالم يظهر بتلاميذه الذين يقومون بنقل مسائله ونشرها بين الناس، فلولا التلاميذ يضيع فقه الإمام كائناً من كان، فهم حلقة نقله إلى الآخرين[1]، يوضح ذلك قول الإمام الشافعي: «الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به»[2]، وقد كان ابن مسعود ﷺ من النفر القلائل من الصحابة ﷺ الذين تيسر لهم التلاميذ الكثر، فقاموا بنقل علمهم وفقههم الذي ورثوه عن رسول الله ﷺ، قال علي بن المديني: «لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أحد له أصحاب يقولون بقوله في الفقه إلا ثلاثة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس ﷺ»[3]، وقال محمد بن جرير: «لم يكن أحد له أصحاب معروفون، حرَّروا فتياه ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود ﷺ وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر ﷺ، وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه، ويرجع من قوله إلى قوله»[4].

بسبب ذلك نجد التابعي الكبير مسروق ﷺ يقول: «شاممت أصحاب رسول الله ﷺ فوجدت علمهم انتهى إلى ستة نصفهم أهل الكوفة[5]: إلى عمر،

---

(١) ينظر: المدخل إلى الفقه الإسلامي ص١٨١.

(٢) ينظر: وفيات٤: ١٢٧-١٢٨، وطبقات الشيرازي ص٧٥-٧٦، والأعلام٦: ١١٥، وغيرهم.

(٣) ينظر: ابن مسعود ﷺ ص٢٧٩، وغيره.

(٤) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠٥، والمدخل إلى الفقه الإسلامي ص٨٩، وابن مسعود ﷺ ص٢٧٩، وغيرها.

(٥) ينظر: طبقات الشيرازي ص٢٥، وغيره.

وعلي، وعبد الله، ومعاذ، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، فشاممت هؤلاء الستة فوجدت علمهم انتهى إلى عليّ وعبد الله»[١]، فعمر ﵁ لم يتوطَّن الكوفة، ولكن شيخ الكوفة ابن مسعود ﵁ كان يتابعه في اجتهاداته، ويترك اجتهاده لاجتهاد عمر ﵁، مما جعل فتاوى عمر ﵁ مصدراً أساسياً في فقه أهل الكوفة، ويدرك ذلك كلّ مشتغل بالاستدلال لمسائل أهل الكوفة، فإنها تكون موافقة لقول عمر ﵁.

لهذا قال الإمام الكوثري[٢]: «وبهذا يكون حتى علم عمر ﵁ قد غذيت به الكوفة وكان مستنداً لهم في فقههم، فإن كان ذلك يكون قد اجتمع لهم علم أصحاب الرسول ﷺ، فحقّ لهم أن يبنوا لمن خلفهم هذا البنيان الفقهي الشامخ الذي بهروا به الأبصار.

وكان بين فقهاء الصحابة مَن يوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود، إقراراً منهم بواسع علمه، كما فعل معاذ بن جبل ﵁، حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودي ﵁ باللحاق بابن مسعود ﵁ بالكوفة»؛ لأنه كان من أعظم فقهاء الصحابة أجمعين، توفي ﵁ بالمدينة سنة (٣٢هـ)[٣].

---

(١) في المعجم الكبير ٩: ٩٤، والجرح والتعديل ٧: ٢٧، وسير أعلام النبلاء ١: ٤٩٣، وصفوة الصفوة ١: ٤٠٣ والطبقات الكبرى ٢: ٣٥١، وعلل المديني ص٤٢، ومجمع الزوائد ٩: ١٦٠، وينظر: ابن مسعود ﵁ ص٢٧٩، والمدخل إلى الفقه الإسلامي ٨٩، وغيرها.

(٢) في مقدمة نصب الراية ص٣٠٥.

(٣) ينظر: مشاهير علماء الأمصار ١: ١٠، وغيرها.

وسيأتي مزيد تفصيل في ذكر تلاميذ هذا الصحابي الجليل ﵁ فيما بعد.

٤. علي بن أبي طالب ﵁:

وهو رابع الخلفاء الراشدين الذي قال فيهم رسول الله ﷺ: (إنه مَن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)[1].

وقد تربَّى ﵁ في بيت النبوة، وتزوج قرة عين المصطفى ﷺ، لذلك قال فيه ﷺ: (علي مني، وأنا من علي)[2]، وقال ﷺ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)[3].

وكان ﵁ من كبار علماء ومجتهدي الصحابة ﵃، حتى بعثه النبي ﷺ إلى اليمن ليعلم ويفتي أهلها، فعن علي ﵁ قال: (بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقلت: يا رسول الله تبعثني وأنا شاب أقضي بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري، ثم قال: اللهم اهد قلبه وثبت لسانه،

---

(١) في صحيح ابن حبان ١: ١٧٩، والمستدرك ١: ١٧٤، والمسند المستخرج ١: ٣٥، وجامع الترمذي ٥: ٤٤، وسنن الدارمي ١: ٥٧، وغيرها.

(٢) في جامع الترمذي ٥: ٦٣٦، وحسنه، وسنن ابن ماجة ١: ٤٤، ومصنف ابن أبي شيبة ٦: ٣٧١، ومسند أحمد ٤: ١٦٥، ومسند أبي يعلى ١: ٢٩٣، والمعجم الكبير ٤: ١٦، وغيرها.

(٣) في صحيح مسلم ٤: ١٨٧٠، وصحيح البخاري ٣: ١٣٥٩، وغيرها.

قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين)[1]، وقال فيه ﷺ: (أنا مدينة العلم وعليّ بابها)[2]، وقال عمر ﷺ: «علي أقضانا»[3]، وعن سعيد بن المسيب ﷺ: «كان عمر يتعوذ من مُعْضلة ليس فيها أبو الحسن»[4]، وعن ابن عباس ﷺ: «إذا حدثنا ثقة علي بفتيا لا نعدوها»[5]، وعن عائشة رضي الله عنها أن علياً ذكر عندها، فقال: «أما إنه أعلم من بقي بالسنة»[6]، وقال علي بن أبي طالب

---

(١) في سنن ابن ماجة ٢: ٧٧٤، ومسند البزار ٣: ١٢٥، ومسند عبد بن حميد ١: ٦١، قال السيوطي في تاريخ الخلفاء ص١٧٠: أخرجه الحاكم وصححه.

(٢) في المستدرك ٣: ١٣٧، وصححه، والمعجم الكبير ١١: ٦٥، قال السيوطي في تاريخ الخلفاء ص١٧٠: هذا حديث حسن على الصواب. لا صحيح كما قال الحاكم، ولا موضوع كما قاله جماعة منهم ابن الجوزي والنووي، وقد بينت حاله في التعقبات على الموضوعات.

(٣) في المستدرك ٣: ٣٤٥، ومصنف ابن أبي شيبة ٦: ١٣٨، ومسند أحمد ٥: ١١٣، وغيرها.

(٤) ينظر: فتح الباري ١٣: ٣٤٣، وتهذيب الكمال ٢٠: ٤٨٥، وتهذيب التهذيب ٧: ٢٩٦، وصفوة الصفوة ١: ٣١٤، والاستعياب ٣: ١١٠٣، والطبقات الكبرى ٢: ٣٣٩، والإصابة ٤: ٥٦٨، وتاريخ الخلفاء ص١٧١ وغيرها.

(٥) ينظر: الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨، وفتح الباري ٧: ٧٣، وتاريخ الخلفاء ص١٧١.

(٦) ينظر: تاريخ الخلفاء ص١٧١، وغيرها.

ﷺ: «أعلم أهل المدينة بالفرائض علي بن أبي طالب»[١]، وعن سعيد بن المسيب ﷺ: «لم يكن أحد من الصحابة يقول سلوني إلا علي»[٢].

وقال مسروق ﷺ: «انتهى العلم إلى ثلاثة: عالم بالمدينة، وعالم بالشام، وعالم بالعراق، فعالم المدينة علي بن أبي طالب، وعالم العراق عبد الله بن مسعود، وعالم الشام أبو الدرداء، فإذا التقوا سأل عالم العراق وعالم الشام عالم المدينة، ولم يسألهما»[٣].

وبانتقال عالم المدينة ﷺ إلى الكوفة اجتمع علمه ﷺ وعلم ابن مسعود ﷺ لأهلها؛ إذ أن باب مدينة العلم، لم يكن بأقل عناية بالعلم من ابن مسعود ﷺ، فوالى تفقيههم، إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيل لها في أمصار المسلمين، في كثرة فقهائها، ومحدثيها، والقائمين بعلوم القرآن، وعلوم اللغة العربية فيها، بعد أن اتخذها علي بن أبي طالب ﷺ، عاصمة الخلافة، وبعد أن انتقل إليها أقوياء الصحابة ﷺ وفقهاؤهم، توفي سنة (٤٠هـ)[٤].

وهذا المذكور من حال علي وابن مسعود ﷺ غيض من فيض، إذ لا يتسع المقام الإحاطة بحالهما، وإنما المراد التنبيه والإشارة إليه؛ لأن على علمهما

---

(١) في الاستيعاب ٣: ١١٠٥، وتاريخ الخلفاء ص١٧١، وغيرها.

(٢) ينظر: تاريخ الخلفاء ص١٧١، وفيض القدير ٤: ٣٥٧، وفتح الباري ٨: ٥٩٩، وتهذيب التهذيب ٧: ٢٩٧ وتهذيب الكمال ٢٠: ٤٨٧، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٢٣، وغيره.

(٤) ينظر: المدخل إلى الفقه الإسلامي ص٨٨، وغيره.

المنقول عن رسول الله ﷺ واجتهادهما، وفقههما اعتمد فقه أهل الكوفة، فما من مسألة يطول فيها الكلام على المذهب الحنفي الممثل لمدرسة الكوفة، وإلا وتجد أنهم يحتجون بما يروى عن علي رضي الله عنه أو ابن مسعود رضي الله عنه؛ لما عرف من حالهما، وفضلهما، قال الإمام السَّرَخسي رضي الله عنه[1] في مسألة استدل فيها الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه بقول إبراهيم النخعي رضي الله عنه: «وما ذكر هذا على سبيل الاحتجاج بقول إبراهيم؛ لأن أبا حنيفة رضي الله عنه كان لا يرى تقليد التابعين، وكان يقول هم رجال ونحن رجال، ولكن ظهر عنده أن إبراهيم فيما كان يفتي به يعتمد قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما، فإن فقه أهل الكوفة دار عليهما، وكان إبراهيم أعرف الناس بقولهما، فما صح عنه فهو كالمنقول عنهما، فلهذا حشا الكتاب من أقاويل إبراهيم».

٥. أبو موسى الأشعري رضي الله عنه:

وهو ممن ولي إمرة الكوفة والبصرة لعمر رضي الله عنه، وجاهد عن النبي ﷺ، وحمل عنه علماً كثيراً، واستعمله رسول الله ﷺ ومعاذاً على زَبيد، وعَدَن، واستعمله عثمان رضي الله عنه على الكوفة، وكان عمر رضي الله عنه إذا رآه قال: «ذكِّرنا ربنا يا أبا موسى»، فيقرأ عنده، وكان أبو موسى رضي الله عنه هو الذي فقَّه أهل البصرة وأقرأهم، سكن الكوفة وتفقه به أهلها حتى استعمله عثمان عليهم بعد عزل سعيد بن العاص[2].

---

(١) في المبسوط ١١: ٢.

(٢) ينظر: الإصابة ٤: ٢١١-٢١٣، وسير أعلام النبلاء ٢: ٣٨٠-٣٨١، وغيرها.

وقال أنس ﷺ بعثني الأشعري ﷺ إلى عمر ﷺ فأتيته فسألني عنه، فقلت: «تركته يعلم الناس». قال: «أما أنه كيس فلا تسمعها إياه»[1]، وقال أبو البختري: سئل علي ﷺ عن أبي موسى ﷺ، فقال: «صبغ في العلم صبغة». وقال الأسود بن يزيد: «لم أر بالكوفة أعلم من عليّ وأبي موسى»[2]. توفي بالكوفة سنة (٤٢هـ)[3].

وقال الشعبي: «يؤخذ العلم عن ستة: عمر، وعبد الله، وزيد، يشبه علمهم بعضه بعضاً، وكان عليّ، وأبيّ، وأبو موسى يشبه علمهم بعضه بعضاً، يقتبس بعضهم من بعض»[4].

٦. حذيفة بن اليمان ﷺ:

وهو من نجباء أصحاب النبي ﷺ، وهو صاحب السرّ، بعثه عمر ﷺ على المدائن، فقرأ عهده عليهم، فقالوا: سل ما شئت، قال: طعاماً آكله، وعلف حماري هذا ما دمت فيكم من تِبْن، فأقام فيهم ما شاء الله، ثم كتب إليه عمر: اقدم، فلما بلغ عمر قدومه، كمن له على الطريق؛ فلما رآه على الحال

---

(١) قال الشيخ شعيب في هامش السير ٢: ٣٩٠: رجاله ثقات، أخرجه ابن سعد ٤: ١٠٨، وابن عساكر ٥٠٦-٥٠٧.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢: ٣٨٨، وغيرها.

(٣) ينظر: طبقات الفقهاء ١: ٢٥، وتاريخ الخلفاء ١: ١٥٦، وسير أعلام النبلاء ٢: ٣٨٢، وغيرها.

(٤) ينظر: سير أعلام البلاء ٢: ٣٨٩، وغيرها.

التي خرج عليها، أتاه فالتزمه، وقال: أنت أخي، وأنا أخوك، قال أبو إسحاق: «كان حذيفة يجيء كل جمعة إلى الكوفة»[١].

والكلام في فضله ومكانته طويل، أكتفي منه بقول علي رضي الله عنه: «عَلِمَ المنافقين، وسأل عن المعضلات، فإن تسألوه تجدوه بها عالماً»[٢]، توفي بالمدائن سنة (٣٦هـ).

٧. سلمان الفارسي رضي الله عنه:

وهو من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم التي ورد في حكمته وفضله آثار عديدة يضيق المكان عن بسطها، نقتصر منها على ما قاله حميد بن هلال: «أوخي بين سلمان وأبي الدرداء، فسكن أبو الدرداء الشام، وسكن سلمان الكوفة، وكتب أبو الدرداء إليه: سلامٌ عليكم، أما بعد، فإن الله رزقني بعدك مالاً وولداً، ونزلت الأرض المقدسة، فكتب إليه سلمان: اعلم أن الخير ليس بكثرة المال والولد، ولكن الخير أن يعظم حلمُك، وأن ينفعك علمُك، وإن الأرض لا تعمل لأحد، اعمل كأنك ترى، واعدُد نفسَك من الموتى»، توفي بالمدائن سنة (٣٦هـ)[٣].

٨. البراء بن عازب رضي الله عنه:

وهو ممن استصغر يوم بدر، وشهد خمسة عشر غزوة، وما قدم النبي

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢: ٣٦٦، وغيرها.

(٢) قال الشيخ شعيب في هامش السير ٢: ٣٦٣: رجاله ثقات.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١: ٥٤٨، ٥٥٤ وغيرها.

المدينة حتى قرأ سوراً من المفصل، وكان ممَّن بعثه النبي ﷺ إلى اليمن مع علي رضي الله عنه، ثم رجع معه، فأدركوا حجة الوداع سنة عشر[1]، قال الذهبي[2]: «الفقيه الكبير أبو عمارة الأنصاري الحارثي المدني نزيل الكوفة من أعيان الصحابة رضي الله عنهم»، توفي سنة (٧٢هـ).

ثالثاً: ذكر بعض الصحابة رضي الله عنهم الذين نزلوا الكوفة:

سبق أن ذكرنا أنه نزل الكوفة ما فاق عن الألف والخمسمئة صحابي، ولا يمكننا في هذا المقام ذكرهم وبيان حالهم، وإنما نمثل بذكر بعضهم:

١. الأغلب بن جثم بن عمرو العجلي الراجز المشهور، قال ابن قتيبة رضي الله عنه: «أدرك الإسلام فأسلم، وهاجر ثم كان ممن سار إلى العراق مع سعد فنزل الكوفة واستشهد في وقعة نهاوند»[3].

٢. أنس بن الحارث بن نبيه، وقال ابن منده: «عداده في أهل الكوفة»، وقال البخاري: «قتل مع الحسين بن علي»[4].

٣. أهبان بن أوس الأسلمي، قديم الإسلام صلى القبلتين، ونزل الكوفة، ومات بها في ولاية المغيرة، قال البخاري: «له صحبة يعد في أهل الكوفة»[5].

---

(١) ينظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة ١: ٢١١، وغيرها.

(٢) في سير أعلام النبلاء ٣: ١٩٤-١٩٥.

(٣) ينظر: الإصابة ١: ٩٨، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١: ١٢١، وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١: ١٤١، وغيرها.

٤. بشير بن معبد أبو معبد الأسلمي، قال ابن حبان: «له صحبة، عداده في أهل الكوفة». وقال البخاري: «له صحبة، حديثه في الكوفيين»[١].

٥. بُلَيِّل بن بلال بن أحيحة الأنصاري، ذكره خليفة فيمن نزل الكوفة من الصحابة. وقال العدوي: «شهد أحداً وما بعدها»[٢].

٦. ثابت بن قيس بن الخطيم الأنصاري الظفري، وقال أبو عمر: «هو مذكور في الصحابة استعمله سعيد بن العاصي على الكوفة لما طلبه عثمان لشكوى أهل الكوفة منه»[٣].

٧. جابر بن سمرة بن جنادة العامري السوائي، أخرج له أصحاب الصحيح، وعن جابر رضي الله عنه قال: «جالست النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة»، قال ابن السكن: «نزل الكوفة، وابتنى بها داراً، وتوفي فيها سنة (٧٤هـ)»[٤].

٨. جابر بن طارق بن أبي طارق الأحمسي البجلي، وكان من أهل القادسية، سكن الكوفة[٥].

٩. جرير بن عبد الله بن جابر البجلي الصحابي الشهير، وكان جرير جميلاً، قال عمر رضي الله عنه: «هو يوسف هذه الأمة»، وقدمه عمر في حروب العراق على

---

(١) ينظر: نفس المصدر ١: ٣١٤، وغيرها.

(٢) ينظر: الإصابة ١: ٣٢٩، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١: ٣٩٣، وغيرها.

(٤) ينظر: الإصابة ١: ٤٣١، وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١: ٤٣٢، وغيرها.

جميع بجيلة، وكان لهم أثر عظيم في فتح القادسية، ثم سكن جرير الكوفة وأرسله علي ﷺ رسولاً إلى معاوية ﷺ، ثم اعتزل الفريقين وسكن قرقيسيا حتى مات سنة (ت ٥١هـ)(١).

١٠. جعدة بن خالد بن الصمة الجشمي، قال ابن السكن: «إنه نزل الكوفة»(٢).

١١. جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، ثم العلقي، أبو عبد الله، سكن الكوفة، ثم البصرة، قدمها مع مصعب بن الزبير، وروى عنه أهل المصرين(٣).

١٢. الحارث بن سويد التميمي، أبو عائشة، يقال: أدرك الجاهلية، ونزل الكوفة(٤).

١٣. حبة بن خالد الخزاعي، صحابي، نزل الكوفة(٥).

١٤. حُبْشي بن جنادة بن نصر السَّلولي، صحابي، شهد حجة الوداع، ثم نزل الكوفة، يكنى أبا الجَنُوب، روى عنه أبو إسحاق السبيعي وعامر الشعبي، وصرح بسماعه من النبي ﷺ، وقال العسكري: «شهد مع علي مشاهده»(٦).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ١: ٤٧٥، وغيرها.

(٢) ينظر: نفس المصدر ١: ٤٨٣، وغيرها.

(٣) ينظر: الإصابة ١: ٥٠٩، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢: ١٥٧، وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢: ١٤، وغيرها.

(٦) ينظر: الإصابة ٢: ١٣، وغيرها.

١٥. الحجاج بن عبد الله الثقفي، ذكره خليفة فيمن نزل البصرة، ثم الكوفة من الصحابة رضي الله عنهم[(١)].

١٦. حذيفة بن أُسيد الغفاري، أبو سريحة، شهد الحديبية، وذكر فيمن بايع تحت الشجرة، ثم نزل الكوفة، روى عنه الشعبي وغيره، توفي سنة (٤٢هـ)[(٢)].

١٧. حصين بن سبرة، له إدراك، وسمع من عمر رضي الله عنه، نزل الكوفة، روى عنه إبراهيم التيمي، ذكره البخاري أيضاً[(٣)].

١٨. حنظلة بن الربيع بن صيفي، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكتب له وأرسله إلى أهل الطائف فيما ذكر ابن إسحاق، وشهد القادسية، ونزل الكوفة[(٤)].

١٩. خباب بن الأرتَّ بن جندلة التميمي، أبو عبد الله، سبي في الجاهلية، فبيع بمكة فكان مولى أم أنمار الخزاعية، وكان من السابقين الأولين، روى الباوردي أنه أسلم سادس ستة، وهو أول من أظهر إسلامه، وعُذِبَ عذاباً شديداً لأجل ذلك، وشهد المشاهد كلها، وآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين جبر بن عتيك، روى عنه أبو أمامة وابنه عبد الله بن خباب وأبو معمر وقيس بن أبي حازم ومسروق وآخرون، وعن زيد بن وهب قال: «لما رجع عليّ رضي الله عنه من

(١) ينظر: المصدر نفسه ٢: ٣٣، وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢: ٤٣، وغيرها.

(٣) ينظر: نفس المصدر ٢: ١٧٤، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢: ١٣٤، وغيرها.

صفين مرَّ بقبر خباب ﷺ، فقال: رحم الله خباباً، أسلم راغباً، وهاجر طائعاً، وعاش مجاهداً، وابتلى في جسمه أحوالاً، ولن يضيع الله أجره»، وشهد خباب بدراً، وما بعدها، ونزل الكوفة ومات بها سنة (٣٧هـ)[١].

٢٠. دُكَين بن سعيد الخثعمي، وهو معدود فيمن نزل الكوفة من الصحابة ﷺ[٢].

٢١. زياد بن حُدَير الأسدي، نزيل الكوفة، له إدراك، وكان كاتباً لعمر ﷺ على العشور[٣].

٢٢. سالم بن عبيد الأشجعي، من أهل الصفة، ثم نزل الكوفة، وروى له من أصحاب السنن[٤].

٢٣. سبرة بن الفاكه المخزومي، صحابي، نزل الكوفة[٥].

٢٤. سعد بن إياس بن أبي إياس، أبو عمرو الشيباني، أدرك النبي ﷺ، نزل الكوفة[٦].

---

(١) ينظر: الإصابة ٢: ٢٨٥، وغيرها.

(٢) ينظر: الإصابة ٢: ٣٩٠، وغيرها.

(٣) ينظر: نفس المصدر ٢: ٦٤١، وغيرها.

(٤) ينظر: الإصابة ٣: ١٠، وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣: ٣١، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٣: ٢٥٤ وغيرها.

٢٥. سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي، أبو عبد الله، له صحبة، روىٰ عنه كبار التابعين كأبي وائل وأبي ميسرة وأبي عثمان النهدي وسويد بن غفلة، وشهد فتوح الشام، ثم سكن العراق، وولي غزو أرمينية في زمن عثمان، فاستشهد قبل الثلاثين أو بعدها، وقال ابن حبان: «وهو أول مَن استقضي علىٰ الكوفة، وكان رجلاً صالحاً يحج كل سنة»(١).

٢٦. سلمة بن سلامة الثعلبي، من أهل الكوفة(٢).

٢٧. سلمة بن يزيد بن مشجعة الجعفي، نزل الكوفة(٣).

٢٨. سمعان بن هبيرة بن مساحق الأسدي، أبو السمالّ، الشاعر، له إدراك، ونزل الكوفة(٤).

٢٩. شريك بن طارق بن سفيان الحنظلي، ذكره الواقدي وخليفة بن خياط وابن سعد فيمن نزل الكوفة من الصحابة رضي الله عنهم(٥).

٣٠. شَكَل بن حميد العبسي، صحابي، نزل الكوفة(٦).

---

(١) ينظر: نفس المصدر ٣: ١٣٩، وغيرها.

(٢) ينظر: الإصابة ٣: ١٤٩، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣: ١٥٦، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣: ٢٦٤، وغيرها.

(٥) ينظر: نفس المصدر ٣: ٣٤٦، وغيرها.

(٦) ينظر: الإصابة ٣: ٢٥٣، وغيرها.

٣١. شيبان بن مالك الأنصاري السَّلَمي، قال مسلم وابن حبان: «له صحبة»، وقال البغوي: «سكن الكوفة»[١].

٣٢. صخر بن العَيِّلة بن عبد الله البجلي الأحمسي، قال البغوي: «سكن الكوفة»[٢].

٣٣. صفوان بن عَسَّال المرادي، له صحبة، وقال البغوي: «سكن الكوفة»، وقال ابن أبي حاتم: «كوفي له صحبة مشهور»[٣].

٣٤. ضرار بن الأزور الأسدي، أبو الأزور، قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان: «له صحبة»، وقال البغوي: «سكن الكوفة»[٤].

٣٥. طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي، قال البغوي: «سكن الكوفة»[٥].

٣٦. طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي، أبو عبد الله، رأىٰ النبي ﷺ، وهو رجل، قال البغوي: «ونزل الكوفة»[٦].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٣: ٣٦٨، وغيرها.

(٢) ينظر: الإصابة ٣: ٤١٦، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣: ٤٣٦، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣: ٤٨١، وغيرها.

(٥) ينظر: نفس المصدر ١: ٥٠٧، وغيرها.

(٦) ينظر: الإصابة ٣: ٥١٠، وغيرها.

٣٧. طارق بن عبد الله المحاربي، صحابي، نزل الكوفة، وروىٰ عنه أبو الشعثاء وربعي بن خراش وأبو ضمرة[١].

٣٨. طارق بن علقمة بن أبي رافع، قال البغوي: «سكن الكوفة»[٢].

٣٩. عبد الله بن أبي أوفىٰ الأسلمي، أبو معاوية، شهد الحديبية، وروىٰ أحاديث شهيرة، ثم نزل الكوفة، توفي سنة ست أو سبع وثمانين[٣].

٤٠. عبد الله بن أبي عقيل الثقفي، ذكر الطبري أنه نزل الكوفة، وكان أحد الأمراء الأربعة الذين توجّهوا في خلافة عمر ﷺ للأحنف بمرو الشاهجان[٤].

الطبقة الثانية: أصحاب ابن مسعود وعلي ﷺ:

تمهيد:

إن مؤسس مدرسة الكوفة هم صحابة رسول الله ﷺ الذين رووا فعله وقوله إلىٰ أهل الكوفة، وعلىٰ رأسهما ابن مسعود ﷺ وعلي بن أبي طالب ﷺ، وبانيها هم التابعون من تلاميذ الصحابة ﷺ الذي حلّوا فيها وفي مقدمتهم علقمة والأسود ومسروق وشريح ﷺ، فإنهم حافظوا علىٰ ما ورثوه من فقه

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٣: ٥١١، وغيرها.

(٢) ينظر: نفس المصدر ٣: ٥١٢، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٤: ١٨، غيرها.

(٤) ينظر: الإصابة ٤: ١٨٠، وغيرها.

الصحابة ﷺ، وما نقلوه عن رسول الله ﷺ، وأضافوا إليه ما جدَّ من فروع بنوها على ما عرفوه، وهكذا الحال فيمن بعدهم كما سيأتي، وهذه كلمة جامعة من المؤرخ الذهبي توضح ذلك؛ إذ قال(١): «أفقه أهل الكوفة علي وابن مسعود ﷺ، وأفقه أصحابهما علقمة، وأفقه أصحابه إبراهيم، وأفقه أصحاب إبراهيم حماد، وأفقه أصحاب حماد أبو حنيفة، وأفقه أصحابه أبو يوسف، وانتشر أصحاب أبي يوسف في الآفاق، وأفقههم محمد، وأفقه أصحاب محمد أبو عبد الله الشافعي».

قال المحدث الكبير الشعبي ﷺ: «ما كنت أعرف فقهاء الكوفة إلا أصحاب عبد الله ﷺ قبل أن يقدمَ علينا علي ﷺ، ولقد كان أصحاب عبد الله ﷺ يسمون قناديل المسجد أو سرج المصر»(٢).

وقال إبراهيم التيمي ﷺ: «كان فينا ستون شيخاً من أصحاب عبد الله»(٣)، وليس المقصد من كلامهم حصرهم، وإنما بيان أرفعهم وأعلاهم مكانة من المشهورين المعروفين، وإلا فقد فاق أعدادهم آلاف على ما سيأتي.

أولاً: صفات أصحاب ابن مسعود وعلي ﷺ:

وفي الصفة العامة للعلماء الكبار الذين ربَّاهم ابن مسعود ﷺ يقول الحافظ الشعبي: «ما رأيت أحداً كان أعظم حلماً، ولا أكثر علماً، ولا أكف

---

(١) في سير أعلام النبلاء ٥: ٢٣٦.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤: ٣٠٩، وغيرها.

(٣) ينظر: طبقات ابن سعد ٦: ١٠، وغيرها.

عن الدماء من أصحاب عبد الله، إلا ما كان من أصحاب رسول الله ﷺ»[١]، ولا غرابة في ذلك؛ لأنهم تعلموا وتأدبوا على أفضل الخلق بعد الأنبياء، وهم صحابة الرسول الكريم ﷺ، وفي طليعتهم علي رضي الله عنه الذي تربى في حجر النبي ﷺ، وابن مسعود رضي الله عنه الذي وصفه حذيفة رضي الله عنه كما مرَّ: «إنه أقرب الناس هدياً ودلاً وسمتاً برسول الله ﷺ».

فلم يكن علمهم الذي ورثوه عن الصحابة رضي الله عنهم مقتصراً على ألفاظ مجردة جافة، بل شمل الخلق والسلوك مع القول والفعل، فكانوا أعظم من حمل الإسلام عن رسول الله ﷺ، بكل ما فيه من قول وعمل وعقيدة وسلوك، وكانوا أحرص الناس على ذلك في حياتهم، حتى كتب الله لهم القبول، ونشر علم هذه المدرسة الممثلة للإسلام الحق بمعنى الكلمة إلى أرجاء الأرض، فأصبح عامة المسلمين في بقاع الأرض يتعبدون الله على ما ورثوه عن مدرسة الكوفة، وشمل ذلك الدول المتعاقبة في الإسلام في الحكم والتطبيق في القضاء وغيره لفقه هذه المدرسة الأمينة العظيمة العريقة.

ثانياً: ذكر أسماء بعض أصحابيها:

إن من أراد الاستفاضة في معرفة أصحاب ابن مسعود وعلي رضي الله عنهم فليراجع «الطبقات الكبرى» لابن سعد، فإنه أورد أسماء الذين رووا عن ابن مسعود رضي الله عنه، وترجم لهم، وأحاط بشيء من أخبارهم، وقد قسمهم إلى عدّة

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٦: ١١-١٢، وغيرها.

طبقات، أذكرهم هاهنا كما فعل العلامة عبد الستار الشيخ[1] على سبيل الإجمال والإيجاز ليتبيَّن لنا كم كان العلم الذي نشره عبد الله والصحابة عامة، ثم مدى إقبال أؤلئك العظماء على الصحابة ﷺ ليأخذوا عنهم ما حفظوه عن رسول الله ﷺ:

١) طارق بن شهاب. ٢) قيس بن أبي حازم. ٣) رافع بن أبي رافع. ٤) سويد بن غفل. ٥) الأسود بن يزيد. ٦) مسروق بن الأجدع. ٧) سعيد بن نمران. ٨) النزّال بن سبرة. ٩) زهرة بن حميضة. ١٠) معدي يكرب. ١١) علقمة بن قيس. ١٢) عبيدة بن قيس. ١٣) أبو وائل. ١٤) زيد بن وهب. ١٥) عبد الله بن سَخْبرة. ١٦) يزيد بن شريك. ١٧) أبو عمرو الشيباني. ١٨) زر بن حبيش. ١٩) عمرو بن شرحبيل. ٢٠) عبد الرحمن ابن أبي ليلى. ٢١) عبد الله بن عكيم. ٢٢) عبد الله بن أبي الهذيل. ٢٣) حارثة بن مُضَرّب. ٢٤) عبد الله بن مسلمة. ٢٥) مرّة بن شراحيل. ٢٦) عبيد بن نضلة. ٢٧) عمرو ابن ميمون. ٢٨) المعرور بن سويد. ٢٩) همّام بن الحارث. ٣٠) الحارث بن الأزمع. ٣١) الأسود بن هلال. ٣٢) سليم بن حنظلة. ٣٣) النعمان بن حميد. ٣٤) عبد الله بن عتبة. ٣٥) أبو عطية الوادعي. ٣٦) عامر بن مطر. ٣٧) عبد الله بن خليفة. ٣٨) عبد الرحمن ابن يزيد. ٣٩) الحارث بن سويد. ٤٠) الحارث بن قيس. ٤١) الحارث الأعور. ٤٢) عمير بن

(١) في كتابه النافع الماتع: ابن مسعود عميد حملة القرآن، وكبير فقهاء الإسلام ص٢٨٢- ٢٨٤.

سعيد. ٤٣) سعيد بن وهب. ٤٤) هبيرة بن يريم. ٤٥) عمرو بن مسلمة. ٤٦) أبو الزعراء. ٤٧) أبو عبد الرحمن السلمي. ٤٨) عبد الله بن معقل. ٤٩) عبد الرحمن ابن معقل. ٥٠) سعد بن عياض. ٥١) أبو فاخته. ٥٢) الربيع بن عميلة. ٥٣) قيس بن السكن. ٥٤) الهزيل بن شرحبيل. ٥٥) الأرقم بن شرحبيل. ٥٦) أبو الكنود الأزدي. ٥٧) شداد بن معفل. ٥٨) جبة بن جوين. ٥٩) خمير بن مالك. ٦٠) عمرو بن عبد الله. ٦١) عبد الله بن سنان. ٦٢) زاذان أبو عمرو الكندي. ٦٣) عباد بن عبد الله. ٦٤) كميل ابن زياد. ٦٥) قيس بن عبد. ٦٦) حصين بن قبصة. ٦٧) أبو القعقاع الجرمي. ٦٨) أبو رزين. ٦٩) عرفجة. ٧٠) عبد الرحمن بن عبد الله. ٧١) شتيرين شكل. ٧٢) أبو الأحوص. ٧٣) الربيع بن خُثَيم. ٧٤) أبو العبيدين. ٧٥) حريث بن ظهير. ٧٦) حسام أبو سعيد. ٧٧) قبيصة بن برعة. ٧٨) صلة بن زفر. ٧٩) أبو الشعثاء المحاربي. ٨٠) المستورد بن الأحنف. ٨١) عامر بن عبدة. ٨٢) ابن معيز السعدي. ٨٣) شداد بن الأزمع. ٨٤) عبد الله بن ربيعة. ٨٥) عتريس بن عرقوب. ٨٦) عمرو بن الحارث. ٨٧) ثابت بن قطبة. ٨٨) أبو عقرب الأسدي. ٨٩) عبد الله بن زياد. ٩٠) خارجة بن الصَّلْت. ٩١) سَحيم بن نوفل. ٩٢) عبد الله بن مرداس. ٩٣) الهيثم بن شهاب. ٩٤) مروان أبو عثمان. ٩٥) أبو حيان. ٩٦) أبو يزيد. ٩٧) عبيدة بن ربيعة. ٩٨) الأخنس. ٩٩) أبو ماجد الحنفي. ١٠٠) أبو الجعد. ١٠١) سعد بن الأخرم. ١٠٢) ضرار الأسدي. ١٠٣) أبو كنف. ١٠٤) عم مهاجر بن شماس. ١٠٥) أبو ليلى الكندي. ١٠٦) الخشف بن مالك. ١٠٧) المنهال.

١٠٨)نُفَيع.١٠٩)عدسة الطائي.١١٠) سليمان بن شهاب. ١١١) مؤثرة بن غفارة. ١١٢) وألان. ١١٣) عميرة بن زياد. ١١٤) أبو الرضراض. ١١٥) أبو زيد. ١١٦) وائل بن مهاثة. ١١٧) بلاز بن عصمة. ١١٨) وائل بن ربيعة. ١١٩) الوليد ابن عبد الله. ١٢٠)عبد الله بن حلام. ١٢١)فلفلة الجعفي. ١٢٢) يزيد بن معاوية. ١٢٣) أرقم بن يعقوب. ١٢٤) حنظلة بن خويلد. ١٢٥) عبدالرحمن بن بشر. ١٢٦) البراء بن ناجية. ١٢٧) تمام بن حذلم. ١٢٨) حوط العبدي. ١٢٩) عمرو بن عتبة. ١٣٠) قيس بن عبد. ١٣١) قيس بن حبتر. ١٣٢) العنبس بن عقبة. ١٣٣) لقيط بن قبيصة. ١٣٤) حصين بن عقبة. ١٣٥) شبرمة بن الطفيل. ١٣٦) عبد الرحمن بن خنيس. ١٣٧) عمير. ١٣٨) كردوس بن عباس. ١٣٩) سلمة بن صهيبة. ١٤٠) عبدة النهدي. ١٤١) أبو عبيدة بن عبد الله. ١٤٢) خثيمة بن عبد الرحمن. ١٤٣) سلمة بن صهيب. ١٤٤)مالك ابن عامر. ١٤٥) عبد الله بن سخبرة. ١٤٦) خلاس بن عمرو. ١٤٧) الربيع بن خيثم. ١٤٨) عتبة بن فرقد. ١٤٩) زياد بن جرير. ١٥٠)زيد بن صوحان.

ثالثاً: ترجمة مشاهير أصحابها:

بعد ذكر مجموعة من أصحابها، يحسن بنا أن نُسَلِّطَ الضوءَ على أبرز هؤلاء الأصحاب بذكر شيء من أحوالهم، يكون فيه تمام التصور لهذا الحلقة من حلقات مدرسة الكوفة:

١. **علقمة بن قيس النخعي ﷺ، أبو شبل الكوفي**، وهو أبرز من نقل علم ابن مسعود ﵁، حتى شهد له ابن مسعود بذلك فقال ﵁: «لا أعلم شيئاً إلا

وعلقمة يعلمه»، وقال عثمان ﵁: «علقمة أعلم بعبد الله»، وقال ابن المديني: «أعلم الناس بعبد الله علقمة والأسود وعبيدة والحارث»، وقال داود بن أبي هند: «قلت للشعبي أخبرني عن أصحاب عبد الله كأني أنظر إليهم. قال: كان علقمة أبطن القوم به، وكان مسروق قد خلط منه ومن غيره، وكان الربيع بن خيثم أشد القوم اجتهاداً، وكان عبيدة يوازي شريحاً في العلم والقضاء».

وقال ابن سعد(١): «عن إبراهيم عن علقمة، قال: كان عبد الله يشبه بالنبي ﷺ في هديه ودَله وسَمته، وكان علقمة يشبّه بعبد الله... فعن أبي معمر قال: دخلنا على عمرو بن شرحبيل فقال: انطلقوا بنا إلى أشبه الناس هدياً وسمتاً بعبد الله فدخلنا على علقمة...فعن إبراهيم: إن علقمة قرأ على عبد الله. فقال: رَتل فداك أبي وأمي، فإنه زين القرآن»، فهذه النصوص تفيدنا أن شيئاً من علم ابن مسعود ﵁ لم يضيع؛ لحرص أمثال علقمة ﵁ على أخذ علمه المأخوذ عن رسول الله ﷺ، وفقهه الذين بناه عليه.

بل إن سعة علم علقمة جعلته مقدماً على بعض أصحاب رسول الله ﷺ في العلم، قال قابوس ابن أبي ظبيان قلت لأبي: «كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب محمد ﷺ قال: يا بني إن أصحاب محمد ﷺ كانوا يسألونه».

ولم يكن علمه مقتصراً على ابن مسعود وعلي والصحابة الذين حلّوا في الكوفة ﵃ فقط، بل شمل غيرهم من كبار فقهاء الصحابة في البلاد الأخرى،

---

(١) في الطبقات الكبرى ٣: ١٥٤، ٦: ٨٩.

فإن له رحلة إلى أبي الدرداء رضي الله عنه بالشام، وإلى عمر، وزيد، وعثمان بن عفان وعائشة رضي الله عنهم بالمدينة، وهو ممن جمع علوم الأمصار، توفي بالمدينة في سنة (٦٢هـ)[١].

٢. **مسروق بن الأجدع الهمداني** رضي الله عنه، معمّر مخضرم، أدرك الجاهلية، روى عن عمر، وعلي، وعبد الله، وخباب، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عمرو، وعائشة رضي الله عنهم، وله رحلات واسعة في العلم، حتى قال الشعبي عنه: «ما رأيت أحداً أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق»، وهذا الكلام ينقض ما توهمه بعضهم من أن الرحلة في طلب الحديث والعلم كان في عصر الشافعي وأحمد رضي الله عنهما، مما أوصلهم إلى تضعيف ردّ كثير من مسائل من سبقهما بحجة أن الحديث لم يصلهما؛ لتقصير في طلبه، وهذه فرية بلا مرية، سيأتي تفصيل ردها.

وكان عالماً عابداً خاشعاً متواضعاً زاهداً، فعن أبي إسحاق: «حج مسروق فما نام إلا ساجداً على وجهه»، وعن مسروق قال: «كفى بالمرء علماً أن يخشى الله، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بنفسه». وروي أن مسرق أخذ بيد ابن أخ له، فارتقى على كناسة بالكوفة، فقال: ألا أريكم الدنيا؟! هذه

---

(١) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٢٠، وتهذيب الكمال ٢٠: ٣٠٠-٣٠٨. والتقريب ص٣٣٧، وطبقات الشيرازي ص٧٩، والطبقات الكبرى ٦: ٨٦، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٤-٣٠٥، وغيرها.

الدنيا: أكلوها فأفنوها، ولبسوها فأبلوها، وركبوها فأضنوها، سفكوا فيها دماءهم، واستحلوا فيها محارمهم، وقطعوا في أرحامهم».

وكان من أعلم الناس بالفقه والقضاء، قال الشعبي رضي الله عنه: «كان مسروق رضي الله عنه أعلم بالفتوى»، وقال مسروق: «لأن أقضي بقضية فأوافق الحق أو أصيب الحق أحب إلي من رباط سنة في سبيل الله».

ونختم الكلام في ترجمته بكلمة لطيفة منه تبيِّن أن ديننا دين اتباع لا ابتداع، وأن مدرسة الكوفة ما نالت ما عليه من المجد والرفعة إلا بهذا الاتباع لسنن مَن قبلهم، فهذا مسروق، وهو أحد أعلامها يقول عند موته: «اللهم لا أموت على أمر لم يسنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر ولا عمر، والله ما تركت صفراء ولا بيضاء عند أحد من الناس غير سيفي هذا، فكفنوني به»، توفي سنة (٦٣هـ)[١].

٣. **الحارث بن عبد الله الأعور الهَمْداني رضي الله عنه**، ويسمّى راوية علي رضي الله عنه، كما كان يسمى سعيد بن المسيب رضي الله عنه راوية عمر رضي الله عنه، وما ذلك إلا لحرصهما على تتبع لكل ما كان يصدر عن هذين الصحابيين من قول وفعل.

---

(١) ينظر: الإرشاد ٢: ٥٣٤، والطبقات الكبرى ٦: ٧٦-٧٨، وتقريب التهذيب ص٤٦٠، وطبقات الشيرازي ص٨٠، وتسمية فقهاء الإمصار ١: ١٢٨، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٥، وابن مسعود ص٢٩٠-٢٩٢، وكشف الظنون ١: ٤٣٠، وأبجد العلوم ٢: ١٨٠، وغيرهم.

وكان يعد من أكابر علماء الكوفة، قال ابن سيرين ﷺ: «أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة مَن بدأ بالحارث ثنى بعبيدة ومن بدأ بعبيدة ثنى بالحارث ثم علقمة الثالث ثم مسروق ثم شريح ﷺ»، توفي سنة (٦٥هـ)[1].

٤. **عبيدة بن عمرو**[2] **المرادي السلماني، أبو مسلم** ﷺ، وهو من كبار فقهاء التابعين من أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ﷺ سمع عمر وعلياً والزبير ابن العوام، قال ابن سيرين: «قدمت الكوفة وبها خمسة من العلماء: عبيدة وعلقمة ومسروق والحارث والضحاك».

وكان عالماً كبيراً بصيراً بمعرفة الفرائض، حتى أن مثل القاضي شريح المعروف بكمال اليقظة في الفقه، وأحكام القضاء، كان يسأله في الفرائض، قال أبو إسحاق ﷺ: «كان يقال: ليس بالكوفة أعلم من عبيدة بالفريضة والحارث الأعور، وكان عبيدة يجلس في المسجد، فإذا ورد على شريح فريضة فيها حد رفعها إلى عبيدة، ففرض»، توفي سنة (٧٢هـ)[3].

---

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ١: ١٨٥، وتهذيب الكمال ٥: ٢٤٤-٢٥٢، وطبقات الشيرازي ص٨١، والتقريب ص٨٦، وغيرهم.

(٢) وقال ابن قتيبة: هو عبيدة بن قيس، والأشهر الأول، كما في التدوين في تاريخ قزوين ١: ١١٨-١١٩.

(٣) ينظر: الإرشاد ٢: ٥٣٤-٥٣٥، وطبقات الشيرازي ص٨٠، والتدوين في تاريخ قزوين ١: ١١٨-١١٩، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٤، وابن مسعود ص٢٨٨، وغيرها.

٥. **عمرو بن ميمون الأودي ﷺ**، من قدماء أصحاب معاذ بن جبل ﷺ، معمِّر مخضرم، أدرك الجاهلية، روىٰ عن عمر وعبد الله وسمع من معاذ باليمن في حياة رسول الله ﷺ، وروىٰ عن أبي مسعود الأنصاري، وعبد الله بن عمرو، وسلمان بن ربيعة، والربيع بن خيثم، وحجّ مئة عمرة وحجة، توفي سنة (٧٤هـ)[١].

٦. **عبد الله بن حبيب السلمي الكوفي ﷺ**، مقرئ الكوفة الإمام العلم، عرض القرآن على عليّ ﷺ، وهو عمدته في القراءة، وقد فرَّغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها، أربعين سنة، ومنه تلقىٰ السبطان الشهيدان القراءة بأمر أبيهما، وعاصم تلقىٰ قراءة عليٍّ ﷺ عنه، وهي القراءة التي يرويها حفص عن عاصم، وقراءة عاصم بالطريقين في أقصىٰ درجات التواتر في جميع الطبقات، وعرض السلمي أيضاً علىٰ عثمان ﷺ، وزيد بن ثابت ﷺ.

قال أبو عمرو الداني: «أخذ القراء عرضاً عن عثمان وعلي وزيد وأبي وابن مسعود. أخذ عنه القرآن: عاصم بن أبي النجود، ويحيىٰ بن وثاب، وعطاء بن السائب، وعبد الله بن عيسىٰ، ومحمد بن أبي أيوب، والشعبي، وإسماعيل بن أبي خالد، وعرض عليه الحسن والحسين ﷺ»، قال أبو إسحاق: «كان أبو عبد الرحمن السلمي يقرئ الناس في المسجد الأعظم أربعين سنة»، فهذه النصوص تفيدنا أن علم أهل الكوفة الذي ورثوه عن صحابة رسول الله ﷺ لم يكن مقتصراً علىٰ الفقه والحديث والسلوك فحسب،

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرىٰ ٦: ١١٧، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٤، وغيرها.

بل شمل كيفية قراءة النبي ﷺ للقرآن، فمن أهل الكوفة أبرز مَن عرف بالتلقي للقرآن، ومَن إليه المنتهى في قراءته، توفي سنة (٧٤هـ)[1].

٧. **الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ﷺ**، مُعَمِّر مخضرم، روى عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وسلمان، وأبي موسى، وعائشة ﷺ، حج ثمانين، ما بين حجة وعمرة وهو ابن أخي علقمة، وكان خال إمام أهل العراق، إبراهيم النخعي، وهو من قالت فيه عائشة رضي الله عنها: «ما مات رجل بالعراق أكرم عليَّ من الأسود».

وكان مع علمه الوفير عابداً زاهداً، قال الذهبي ﷺ: «ورد أنه كان يصلي في اليوم والليلة سبعمئة ركعة»، عن علي بن مدرك: «إن علقمة كان يقول للأسود: لما تعذب هذا الجسد؟! فيقول: إنما أريد له الراحة». توفي سنة (٧٤هـ)[2].

٨. **شريح بن الحارث الكندي الكوفي، أبو أمية ﷺ**، مُعَمِّر مخضرم، وَلي قضاء الكوفة في عهد عمر وعثمان وعلي ومعاوية ﷺ ستين سنة إلى أيام الحجاج فاستعفى، وله مئة وعشرون سنة، فمات بعد سنة، وهو الذي يقول فيه عليّ بن أبي طالب ﷺ: «قم يا شريح! فأنت أقضى العرب»، فناهيك

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤: ٢٦٧-٢٦٨، ومعرفة القراء الكبار ١: ٥٢-٥٣، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٤، وابن مسعود ص٢٩٤-٢٩٥، وغيرها.

(٢) ينظر: العبر ١: ٨٦. والتقريب ص٥٠، وطبقات الشيرازي ص٧٩، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٥، وابن مسعود ص٢٨٩-٢٩٠، وغيرها.

بقاض يكون مَرْضيَّ القضاء في عهد الراشدين، وفي الدولة الأموية طول هذه المدة، وقد غَذَّىٰ بأقضيته الدقيقة، فقه أهل الكوفة، ودربهم علىٰ الفقه العلمي.

فهذا أشهر قضاة الإسلام، المشهود لهم بالمكانة السامية الرفيعة، من أهل الكوفة، ومن ناشري الفقه في ربوعها؛ إذ أن مَن كان بهذه المنزلة تكون أقضيته مشهورة متداولة بين العامة والخاصة، قال ابن سيرين: «إن شيوخ أهل الكوفة أربعة: عبيدة السلماني، والحارث الأعور، وعلقمة بن قيس، وشريح وكان أحسنهم». توفي سنة (٨٠هـ)(١).

٩. **زر بن حُبَيْش بن حباشة الأسدي، أبو مريم** رضي الله عنه، معمِّر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم، مقرئ الكوفة مع السلمي، كان يؤم الناس في التراويح، وهو ابن مئة وعشرين سنة، وهو راوية قراءة ابن مسعود، ومنه أخذها عاصم. وكان زرٌّ رضي الله عنه من أعرب الناس، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يسأله عن العربية، توفي سنة (٨٣هـ) بوقعة دير الجماجم(٢).

---

(١) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٢٧، وفيات الأعيان ٢: ٤٦٠-٤٦٣، ومرآة الجنان ١: ١٥٨-١٥٩، والعبر ١: ٨٩ وطبقات الشيرازي ص٨٠-٨١، والأعلام ٣: ٢٣٦، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٥، وغيرهم.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١: ١٦٦، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٤، والأعلام ٣: ٧٥، وغيرها.

١٠. **سويد بن غَفَلة المَذحِجي، أبو أمية الجُعْفي** رضي الله عنه، مخضرم، من كبار التابعين، ولد عام الفيل، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلماً في حياته، ثم نزل الكوفة، وصحب أبا بكر رضي الله عنه، ومن بعده، توفي سنة (٨٠هـ)[١].

١١. **عبد الرحمن بن أبي ليلى** رضي الله عنه، أدرك مئة وعشرين من الصحابة رضي الله عنهم كما مرّ، وولي القضاء، قال الذهبي[٢]: «من أئمة التابعين وثقاتهم». توفي سنة (٨٣هـ)[٣].

١٢. **شقيق بن سلمة الأسدي أسد خزيمة الكوفي، أبو وائل** رضي الله عنه، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وحدث عن عمر، وعثمان، وعلي، وعمار، ومعاذ، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وأبي موسى، وحذيفة وعائشة، وخباب، وأسامة ابن زيد، والأشعث بن قيس، وسلمان بن ربيعة، وسهل بن حنيف، وشيبة بن عثمان، وعمرو بن الحارث المصطلقي، وقيس بن أبي غرزة، وأبي هريرة، وأبي الهياج الأسدي رضي الله عنهم، وخلق سواهم. وقال أبو عبيدة: «أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود رضي الله عنه». قال الأعمش: «قال لي إبراهيم النخعي: عليك بشقيق فإني أدركت الناس وهم متوافرون وإنهم ليعدونه من خيارهم». ووصفه الذهبي: «بالإمام الكبير شيخ الكوفة، وكان من أئمة الدين». توفي سنة (٨٢هـ)[٤].

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب ص٢٠١، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٤، وغيره.

(٢) في الميزان ٤: ٣١١.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال ٤: ٣١١، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٥، وغيرها.

(٤) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٢٨، وسير أعلام النبلاء ٤: ١٦١-١٦٣، وغيرها.

١٣. **عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي ﷺ**، كان من الطبقة الأولى من التابعين من أهل الكوفة روى عن علي وابن مسعود ﷺ[١].

١٤. **قيس بن أبي حازم الأحمسي البجلي الكوفي ﷺ**، وقد جاوز المئة سمع أبا بكر وطائفة من البدريين، وكان من علماء الكوفة. توفي سنة (٩٧هـ)[٢].

فحاصل الكلام مما سبق أن هؤلاء التابعين الذين صحبوا صحابة رسول الله ﷺ في الكوفة وغيرها كانوا شديدي الملازمة لهم، وحريصين على اقتفاء أثرهم وهديهم في كل أمرهم، فلم يفوتهم شيء من قولهم ولا فعلهم ولا سلوكهم إلا وحملوه ونقلوه إلى مَن بعدهم، وفي مقدمة هؤلاء الصحابة علي وابن مسعود ﷺ؛ لأنهم أشهر من توطّن الكوفة وعلم أهلها، ولم يقتصر علم هؤلاء التابعين على من حلَّ من الصحابة ﷺ بالكوفة، بل رحلوا إلى البلاد وجمعوا علم أصحاب رسول الله ﷺ فيها، وفي مقدمتها مكة والمدينة، فدين الله حفظ بهؤلاء الثقات الأثبات من الفقهاء فيما نقلوا، وفيما أفتوا، قال الإمام الكوثري[٣]: «وأكثر هؤلاء لقوا عمر وعائشة ﷺ أيضاً، وأخذوا عنهما، وهؤلاء كانوا يفتون بالكوفة، بمحضر الصحابة ﷺ، فجمعوا فقه أصحاب رسول الله ﷺ وحديثهم».

---

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ١: ١٩٩، وغيرها.

(٢) ينظر: العبر ١: ١١٥، وغيرها.

(٣) في مقدمة نصب الراية ص٣٠٥-٣٠٦.

وقال العلامة عبد الستار الشيخ[١]: «وإن الناظر في صفات هؤلاء العظماء يجد فيها: التقوىٰ والورع، والزهادة في الدنيا وإيثار الآخرة، والخوف من عذاب الله ورجاء عفوه وثوابه، والعلم الواسع والعمل العريض، والتمسك بهدي الصالحين، وحمل الناس علىٰ سلوك سبيل الراشدين.

وإن هذا لما يتمِّم صورة عبد الله، ذلك أن التلاميذ صورة لمعلِّمهم، كما أن أخلاق الناس دليل علىٰ مضامين المبدأ الذي تربّوا عليه، وكأن ابن مسعود ﵁ كان إناء من مسك يتضوّع منه رائحته العطرة متمثلاً بهؤلاء الأصحاب النجباء، فكنت ترىٰ في كل ناحية منهم رأساً وسيداً، وفي كل صوب منهم معلِّماً ومرشداً، وفي كل جهة منهم رائداً وهادياً، فرضي الله عنهم وجمعنا بهم في مستقر رحمته».

الطبقة الثالثة: أصحاب أصحابهما ﵄:

فهذا الدين محفوظ بنص كتاب الله ﷻ، وحفظته أئمة عدول في كلّ جيل من العلماء العاملين المنصفين، فقد تتلمذ علىٰ أصحاب علي وابن مسعود ﵄ خيرة القوم من أهل الكوفة الذين لا يحصون عدداً، ولا نملك في هذا المقام إلا الإشارة إليهم وذكر مشاهيرهم.

ومما يلفت الانتباه إلىٰ كثرة العلماء في الكوفة في تلك الحقبة أن الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث علىٰ الحجاج الثقفي في دير الجماجم سنة (٨٣هـ)، من الفقهاء والقراء خاصة ممن أدرك صحابة رسول

---

(١) في ابن مسعود ص٢٩٨.

الله ﷺ، قال الإمام الجصَّاص[1]: «وخرج عليه من القراء أربعة آلاف رجل، هم خيار التابعين، وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد ابن الأشعث».

وهذا يوضح العدد الهائل من العلماء والفقهاء المخلصين والمجاهدين في الكوفة رعاية لدين الله ﷻ، ودفعاً للظلم وأهله، قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[2]: «فإذا نظرت إلى علماء سائر الأمصار يعدُّ من أحسنهم حالاً من يهاجر أباه، ومن يقبل جوائز الحكام، ويساير أهل الحكم، وقَلَّ بينهم مَن يخطر له على بال مقاومة الظلم، وبذل كل مرتخص وغال في هذا السبيل، فبذلك أصبحت أحوال الكوفة في أمر الدِّين والخُلُق والفقه وعلم الكتاب والسنة واللغة العربية ماثلة أمام الباحث المنصف، فيحكم بما تمليه النَّصَفة، في الموازنة بين علماء الأمصار.

وهذا مما يجعل للكوفة مركزاً لا يسامى على توالي القرون، ولولا ذلك لما كانت الكوفة معقل أهل الدين، يفرّ إليها المضطهدون، طول أيام الجور في عهد الأموية».

ومن مشاهير هذه الطبقة:

١. **سعيد بن فيروز الطائي، أبو البختري** رضي الله عنه، وكان من كبار فقهاء الكوفة، روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وطبقته، قال سلمة بن كهيل رضي الله عنه: «كان أبو البختري

---

(١) في أحكام القرآن ١: ٧١.

(٢) في مقدمة نصب الراية ص ٣٠٦-٣٠٧.

كثير الحديث يرسل حديثه»، وقتل مع مَن قتل مع ابن الأشعث سنة (٨٣هـ)[١].

٢. **إبراهيم بن يزيد التيمي، أبو أسماء** ﷺ، الإمام القدوة الفقيه عابد الكوفة، حدث عن أبيه يزيد بن شريك التيمي، وكان أبوه يزيد من أئمة الكوفة أيضاً يروي عن عمر وأبي ذر والكبار، أخذ عنه أيضاً الحكم وإبراهيم النخعي، وحديثه في الدواوين الستة، توفي سنة (٩٢هـ)[٢].

٣. **سعيد بن جبير بن هشام** ﷺ، جمع علم ابن عبّاس ﵄ إلى علمه حتى أن ابن عباس ﵄ كان يقول، حينما رأى أهل الكوفة يأتونه ليستفتوه: أليس فيكم ابن أم الدهماء؟ يعني ابن جبير، يذكرهم ما خصه الله من العلم الواسع، بحيث يغني علمه أهل الكوفة، عن علم ابن عباس ﵄، فعن مؤذن بني وداعة ﵁ قال: «دخلت على ابن عباس وهو متكئ على مرفقة من حرير وسعيد بن جبير عند رجليه وهو يقول له انظر كيف تحدث عني، فإنك قد حفظت عني حديثاً كثيراً».

ولم يقتصر علمه على أهل مكّة، وعلى رأسهم ابن عباس ﵄، بل شمل علم أهل المدينة، وفي مقدمتهم ابن عمر ﵄، فعن سعيد بن جبير ﵁ قال: «كنا إذا اختلفنا بالكوفة في شيء كتبته عندي حتى ألقى ابن عمر ﵄ فأسأله عنه»، وقال ابن المسيب: «سأل رجل ابن عمر ﵄ عن فريضة قال: سل

(١) ينظر: شذرات الذهب ١: ٩٢، والطبقات الكبرى ٦: ٢٩٣، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٦٠، والتقريب ص٣٥، وغيرها.

سعيد بن جبير ﷺ، فإنّه يعلم منها ما أعلم ولكنه أحسب منّي»، فانظر عظم هذه الشهادة من ابن عمر ﷺ لابن جبير ﷺ تدرك ما عليه من العلم والمكانة السامية، ولذلك قال الإمام أحمد ﷺ: «قتل الحجّاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه».

وهذا العلم الذي جمعه لم يبخل به على غيره، بل كان يدرسه صباحاً ومساءً، قال أبو شهاب ﷺ: «كان سعيد بن جبير ﷺ يقص لنا كل يوم مرتين بعد صلاة الفجر وبعد العصر».

وكثرة دروسه وطلابه لم تشغله عن الانهماك في العبادة، حتى أنه ﷺ كان يختم القرآن في كل ليلتين. توفي سنة (٩٥هـ)[١].

٤. **ربعي بن حراش** ﷺ، أحد علماء الكوفة وعبادها، قيل: إنه لم يكذب قط وشهد خطبة عمر ﷺ بالحديبية، وحلف أن لا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أم في النار. توفي سنة (٩٩هـ)[٢].

٥. **سالم بن أبي الجعد الغطفاني** ﷺ، قال أبو نعيم: «وكان ثقة كثير الحديث». وقال منصور ﷺ : «كان سالم إذا حدَّث حدَّث فأكثر، وكان إبراهيم إذا حدث جزم، فقلت لإبراهيم، فقال: إن سالماً كان يكتب».

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٦: ٢٥٧-٢٥٩، والعبر ١: ١١٢، والتقريب ص١٧٤، وطبقات الشيرازي ص٨٢، والأعلام ٣: ١٤٥، وغيرها.

(٢) ينظر: العبر ١: ١٢١، وشذرات الذهب ١: ١٢١، وغيرها.

توفي سالم في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة (١٠٠، أو ١٠١هـ)[١].

٦. **عامر بن أبي موسى الأشعري، أبو بردة** رضي الله عنه، فقيه أهل الكوفة وقاضيها، قضى في الكوفة بعد شريح رضي الله عنه، وله مكارم ومآثر مشهورة، توفي سنة (١٠٣هـ)[٢].

٧. **يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي** رضي الله عنه، القارئ العابد أحد الأعلام، روى عن ابن عباس، وابن عمر، وعن مسروق، وعبيدة السلماني، وزر، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي عمرو الشيباني، وعلقمة، والأسود، وقرأ على بعضهم. قال الطبري رضي الله عنه: «كان مقرئ أهل الكوفة في زمانه»، توفي سنة (١٠٣هـ)[٣].

٨. **عامر بن شراحيل الشعبي** رضي الله عنه، وهو من مشاهير علماء هذه الأمة حتى أنه درس بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، فعن ابن سيرين رضي الله عنه قال: «قدمت الكوفة وللشعبي حلقة عظيمة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ كثير»، بل شهد له كبار الصحابة بالعلم الوافر، فعن ابن عمر رضي الله عنه، لما رآه يحدث بالمغازي: «لهو أحفظ لها منّي، وإن كنت قد شهدتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وقد استفتي وأفتى بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم قال ابن سيرين رضي الله عنه لأبي بكر الهذلي رضي الله عنه: «الزم الشعبي فلقد رأيته يستفتى وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكوفة».

ونال من الدرجة العالية الرفيعة حتى شهد له العلماء بأنه أعلم أهل

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٦: ٢٩١، وغيرها.

(٢) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٤٣، وشذرات الذهب ١: ١٣٦، وغيرها.

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار ١: ٦٢-٦٣، والتقريب ص٥٢٧، وغيرها.

الأرض قاطبة، قال عاصم بن سليمان: «ما رأيت أحداً كان أعلم بحديث أهل الكوفة والبصرة والحجاز والآفاق من الشعبي»، وقال أبو حصين رضي الله عنه: «ما رأيت أعلم من الشعبي». وقال مكحول رضي الله عنه: «ما رأيت أعلم بسنة ماضية من عامر الشعبي رضي الله عنه». وقال الزهري رضي الله عنه: «العلماء أربعة: ابن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام».

ولم يكن علمه مقتصراً على معرفة المغازي والحديث بل شمل الفقه وغيره، قال أبو مجلز رضي الله عنه: «ما رأيت أحدا أفقه من الشعبي رضي الله عنه»، ولد سنة (٢٩هـ)، وتوفي سنة (١٠٤هـ)(١).

فلو لم يحل بالكوفة إلا مثل الشعبيّ رضي الله عنه لكفاها علماً وحديثاً وفقهاً، فلا يعقل مدينة يوجد فيها أعلم أهل الأرض بالحديث، ثم يقول المستغربون: إن الحديث لم يكن منتشراً فيها. وما هذا الكلام منهم إلا لأن الله جل جلاله طمس على قلوبهم، {وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ}(٢)، وإلا فإن مَن ينظر إلى حال هؤلاء الأئمة وما قاموا به من واجب في التعلم والتعليم وحفظ دين الله جل جلاله لا يشك لحظة في نشرهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلهم وإقامتهم.

٩. **سعد بن عبيدة السلمي الكوفي، أبو حمزة** رضي الله عنه، الإمام الثقة، من علماء الكوفة، وكان زوج ابنة أبي عبد الرحمن السلمي، حدث عن ابن عمر والبراء

---

(١) ينظر: حلية الأولياء ٤: ٣١٠، ومرآة الجنان ١: ٢٤٤، وفيات الأعيان ٣: ١٢-١٦، وطبقات الشيرازي ص٨٢، والتقريب ص٢٣٠، والعبر ١: ١٢٧، والأعلام ٤: ١٨.

(٢) التوبة: من الآية٨٧.

بن عازب والمستورد بن الأحنف، وحدث عنه: زبيد اليامي وإسماعيل السدي ومنصور والأعمش وفطر بن خليفة وحصين، وثقه النسائي وغيره، مات في الكهولة في حدود سنة بضع ومئة[1].

١٠. **طلحة بن مصرف اليامي الهمداني الكوفي ﷺ**، كان يسمى سيد القراء، قال أبو معشر: «ما ترك بعده مثله»، توفي سنة (١١٢هـ)[2].

١١. **الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي ﷺ**، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة، حدث عن أبي جحيفة السوائي، وشريح القاضي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير ﷺ وغيرهم، وحدث عنه منصور والأعمش ومسعر ابن كدام ومالك بن مغول والأوزاعي وحمزة الزيات وشعبة ﷺ وآخرون، قال أحمد بن حنبل ﷺ: هو من أقران إبراهيم النخعي ﷺ ولدا في عام واحد، توفي سنة (١١٣هـ)[3].

١٢. **محارب بن دثار السدوسي الكوفي ﷺ**، الفقيه قاضي الكوفة، وكان ثقة حجة، حدث عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن يزيد الخطمي والأسود بن يزيد وجماعة. حدث عنه: زبيد اليامي ومسعر وشعبة والثوري

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ٦: ٢٩٨، وسير أعلام النبلاء ٥: ٩، والتقريب ص١٧٢، وغيرها.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ١: ١٤٥، وغيرها.

(٣) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٥١، وسير أعلام النبلاء ٥: ٢٠٨، والتقريب ص١١٥، وغيرها.

وقيس بن الربيع وعدد كثير. قال سفيان: «ما يخيل إلي أنني رأيت أحداً أفضله على محارب بن دثار»، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. قال إدريس: «رأيت الحكم وحماد بن أبي سليمان في مجلس حكم محارب بن دثار أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله»، توفي سنة (١١٦هـ)[1].

١٣. **القاسم بن عبد الرحمن بن الصحابي عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن الكوفي** رضي الله عنه، الإمام المجتهد قاضي الكوفة، وحدث عن أبيه وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة ومسروق وطائفة، روى عنه: الأعمش ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والمسعودي ومسعر بن كدام وآخرون، وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال محارب بن دثار: «صحبناه إلى بيت المقدس ففضلنا بكثرة الصلاة وطول الصمت والسخاء». قال ابن عيينة: قلت لمسعر: من أشد من رأيت توقياً للحديث؟ قال: القاسم بن عبد الرحمن». توفي سنة (١١٦هـ)[2].

١٤. **إبراهيم بن يزيد بن الأسود النَّخَعيّ** رضي الله عنه، فقيه أهل الكوفة ومفتيها هو والشعبي في زمانهما، جمع أشتات علوم هاتين الطبقتين، بعد أن تفقه على علقمة رضي الله عنه، قال أبو نعيم: «أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري، وعائشة رضي الله عنها، ومَن بعدهما، من الصحابة رضي الله عنهم». وقال الشعبي رضي الله عنه حين بلغه موته: «نعي

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٢١٧-٢١٨، والتقريب ص٤٥٤، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ١٩٥-١٩٦، وغيرها.

العلم ما خلف بعده مثله، فإنه نشأ في أهل بيت فقه فأخذ فقههم، ثم جالسنا فأخذ صفو حديثنا إلىٰ فقه أهل بيته فمن كان مثله».

وأهل النقد يعدون مراسيل النخعي صحاحاً، بل يفضلون مراسيله علىٰ مسانيد نفسه كما نصّ علىٰ ذلك ابن عبد البر في «التمهيد»، ويقول الأعمش: «ما عرضت علىٰ إبراهيم حديثاً قط إلا وجدت عنده منه شيئاً»، وقال الأعمش أيضاً: «كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا عرضته عليه»، وقال إسماعيل بن أبي خالد: «كان الشعبي، وأبو الضحىٰ، وإبراهيم، وأصحابنا يجتمعون في المسجد، فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءتهم فتّيا، ليس عندهم منها شيء، رموا بأبصارهم إلىٰ إبراهيم النخعي»، وقال ابن جبير: «تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي».

وقال الأعمش رضي الله عنه: «ما رأيت إبراهيم يقول برأيه في شيء قط»، فعلىٰ هذا يكون كلّ ما يروىٰ عنه من الأقوال في أبواب الفقه، في «آثار أبي يوسف»، و«آثار محمد بن الحسن»، و«المصنف» لابن أبي شيبة، وغيرها أثراً من الآثار.

والحق أنه كان يروي ويرىٰ، فإذا روىٰ فهو الحجّة، وإذا رأىٰ واجتهد، فهو البحر الذي لا تعكره الدّلاء؛ لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها، بل هو القائل: «لا يستقيم رأي إلا برواية، ولا رواية إلا برأي»، وهي الطريقة المثلىٰ في الأخذ بالحديث والرأي.

وعن الحسن بن عبيد الله النَّخعيّ، قال: قلت لإبراهيم ﵁: «أكلّ ما أسمعك تفتي به سمعته؟ فقال لي: لا، قلت: تفتي بما لم تسمع؟!، فقال: سمعت الذي سمعت، وجاءني ما لم أسمع، فقسته بالذي سمعت»، وهذا هو الفقه حقاً.

وهو مع حفظه الواسع في الحديث فإنه كان يعدُّ من كبار الفقهاء على الإطلاق، وهو فقيه طبقته في الكوفة، فقد تفقه كما سبق على علقمة ﵁، وتخرج من بين يديه حماد بن أبي سليمان، وهؤلاء هم سلسلة التفقيه الذهبية في مدرسة الكوفة الفقهية، قال عبد الرحمن بن زيد: «لما ماتت العبادلة عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص ﵃ صار الفقه في جميع البلاد إلى الموالي، فقيه مكة: عطاء، وفقيه اليمن: طاووس، وفقيه اليمامة: يحيى بن أبي كثير، وفقيه البصرة: الحسن، وفقيه الكوفة: إبراهيم النخعي، وفقيه الشام: مكحول، وفقيه خراسان: عطاء الخراساني إلا المدينة فإن الله ﷻ مَن عليها بقرشي فقيه غير مدافع سعيد بن المسيب ﵁».

وهذا الفقه الذي حواه هو وكبار شيوخ عصره تعاهدوا به المتفقهة في الليل والنهار؛ ليخرجوا حفظة لهذا الدين العظيم، فكان ممن أخذ العلم عنه وعن الشعبي ﵄: الحارث بن أبي يزيد العكلي والمغيرة بن مقسم الضبي وزياد بن كليب والقعقاع بن حكيم والأعمش ومنصور بن أبي المعتمر، قال فضيل: كنا نجلس أنا وابن شبرمة والحارث العكلي والمغيرة والقعقاع بن

يزيد بالليل نتذاكر الفقه فربما لم نقم حتى نسمع النداء لصلاة الفجر[١]. توفي سنة (٩٥هـ)[٢].

وهاهو إبراهيم النخعي رضي الله عنه من كبار محدثي هذه الأمة، وهو أحد أعلام مدرسة الكوفة الفقهيه، بل هو سند هذه المدرسة في كثير من مسائلهم وفروعهم، وهذا برهان آخر على فساد نظرية المعاصرين من اعتماد مدرسة الكوفة على الرأي؛ لقلة الحديث فيها، وهذا بيِّن البطلان، فكيف يكون فقه ورأي بلا حديث، وها هم أعلام فقهاء هذه المدرسة يعدّون من حفاظ الحديث.

الطبقة الرابعة: طبقة شيوخ الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه:

إن هذه الطبقات متداخلة جداً، وليس المقصود من التقسيم أن الطبقة السابقة لم يلتق بأصحابها الإمامُ أبو حنيفة رضي الله عنه ولم يأخذ منهم؛ لأنه تتلمذ على شيوخها كما هو ثابت، وإنما المراد التقسيم الزمني إجمالاً تقريباً للطالبين وتسهيلاً للقارئين في الوقوف على علماء وفقهاء مدرسة الكوفة الفقهية الذين نقلوا هذا الدين جيلاً عن جيل بحدٍّ متواتر في المشاهير من الأئمة.

---

(١) ينظر: طبقات الشيرازي ص٨٥، وغيرها.

(٢) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٣٦، وحلية الأولياء ٤: ٢٢٢-٢٢٥، وطبقات الفقهاء ١: ٤٠، ٨٣، شذرات الذهب ١: ١٠٣، والوفيات ١: ٢٥، والتقريب ص٣٥، والأعلام ١: ٧٦، ومقدمة نصب الراية ص٣٠٧-٣٠٨.

فهذه الطبقة لا تقل عدداً ولا علماً عمَّن سبقها، ففيها شيوخ لازمهم الإمام أبو حنيفة ﷺ ملازمة تامّة كحماد بن أبي سليمان ﷺ وغيره، وسنعرض فيها أيضاً لكبار علماء هذه الطبقة، ومنهم:

١. **الحكم بن عيينة ﷺ**، قال يحيىٰ بن أبي كثير ﷺ: «لا أحد أفقه منه»، توفي سنة (١١٥هـ)(١).

٢. **حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي القرشي، أبو يحيى الكوفي** ﷺ، الإمام الحافظ فقيه الكوفة ومفتيها مع حماد، وهو أكبر منه.

رَوىٰ عن: أنس بن مالك وحكيم بن حزام وزيد بن أرقم وابن عباس وابن عمر وغيرهم ﷺ، وروىٰ عنه: حمزة بن حبيب الزيات والأعمش والثوري ﷺ.

قال أبو بكر بن عياش: «كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب، والحكم، وحماد أصحاب الفتيا، ولم يكن أحد بالكوفة إلا يذل لحبيب».

قال ابن المديني: «له نحو مئتي حديث»، وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة مفتي الكوفة، قبل حماد بن أبي سليمان ﷺ»، توفي سنة (١١٩هـ)(٢).

٣. **علقمة بن مرثد الحضرمي الكوفي، أبو الحارث** ﷺ، الإمام الفقيه

---

(١) ينظر: طبقات الشيرازي ص٨٣، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٢٨٩، وطبقات الحفاظ ١: ٥١. والعبر ١: ١٥٠، وشذرات الذهب ١: ١٥٦، وطبقات الشيرازي ص٨٤، وغيرها.

الحجة، حدث عن أبي عبد الرحمن السلمي، وطارق بن شهاب، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وسعد بن عبيدة، وأمثالهم، حدث عنه: غيلان بن جامع، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وشعبة، وسفيان الثوري، ومسعر بن كدام، والمسعودي، وآخرون. قال الإمام أحمد ﵁: «هو ثبت في الحديث»، توفي سنة (١٢٠هـ)[١].

٤. **عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي، أبو إسحاق ﵁**، شيخ الكوفة وعالمها ومحدّثها، رأىٰ علياً، وغزا الروم زمن معاوية، وروىٰ عن عدي بن حاتم وابن عباس والبراء بن عازب وزيد بن أرقم وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي جحيفة السوائي وسليمان بن صرد وعمارة بن رويبة الثقفي وعبد الله ابن يزيد الأنصاري وعمرو بن الحارث الخزاعي وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ، قال ابن ناصر الدين: «كان أحد أئمة الإسلام، والحفاظ المكثرين»، وقال الذهبي: «وكان ﵁ من العلماء العاملين ومن أجلة التابعين»، توفي سنة (١٢٧هـ)[٢].

٥. **عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي، أبو حصين ﵁**، الإمام الحافظ. قال عبد الرحمن بن مهدي ﵁: «لا ترىٰ حافظاً يختلف علىٰ أبي حصين»، وقال: «لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة، فبدأ بمنصور وأبو حصين وسلمة بن كهيل وعمرو بن مرة قال: وكان منصور أثبت أهل الكوفة))،

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٢٠٥، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٣، وشذرات الذهب ١: ١٧٤، وغيرها.

وقال العجلي ﷺ: «أبو حصين كان شيخاً عالياً، وكان صاحب سنة»، توفي سنة (١٢٧هـ)[١].

٦. **معبد بن خالد الجدلي الكوفي، أبو القاسم** ﷺ، العابد قاضي الكوفة، وأحد الأثبات حدث عن جابر بن سمرة، والمستورد بن شداد، وحارثة بن وهب، ومسروق، وعبد الله بن شداد، وجماعة. روى عنه: مسعر، وحجاج بن أرطاة، وشعبة ، والثوري، وغيرهم. وثقه غير واحد. توفي سنة (١٢٨هـ)[٢].

٧. **جامع بن شداد المحاربي، أبو صخرة** ﷺ، الإمام الحجة، أحد علماء الكوفة، حدث عن صفوان بن محرز، وحمران بن أبان، وأبي بردة بن أبي موسى، وجماعة، حدث عنه: الأعمش ومسعر، وشعبة، وسفيان، وشريك، وآخرون، وثَّقه أبو حاتم وغيره، وهو من أقران الأعمش، توفِّي سنة (١٢٨هـ)[٣].

٨. **منصور بن المعتمر السلمي أبو عتاب الكوفي** ﷺ، أحد الأعلام، روى عن ربعي بن حراش، والحسن، والشعبي، والزهري، وسعيد بن جبير،

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ١٩: ٤٠٣-٤٠٧، وتاريخ دمشق ٣٨-: ٤٠٥، وسير أعلام النبلاء ٥: ٤١٢-٤١٣، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٢٠٥، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٥: ٢٠٥-٢٠٦، وغيرها.

ومجاهد، وخلق. وروىٰ عنه أبو حنيفة، والأعمش، وأيوب، وإسرائيل، وحماد بن زيد، وشعبة، وخلق.

كان أحفظ أهل الكوفة، صام أربعين سنة وقامها، وعمىٰ من البكاء. قال ابن مهدي: «لم يكن بالكوفة أحفظ منه». وقال ابن معين: «من أثبت الناس». وقال العجلي: «كان أثبت أهل الكوفة، وكأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد، رجل صالح متعبد أكره علىٰ القضاء بالكوفة فقضىٰ عليها شهرين».

قال عبد الرحمن بن مهدي رضي الله عنه: «حفاظ الكوفة أربعة: عمرو بن مرة، ومنصور، وسلمة بن كهيل، وأبو حصين رضي الله عنهم». وروىٰ من الحديث أقل من ألفين، توفي سنة (١٣٢هـ)[١].

٩. **عبد الملك بن عمير القرشي أبو عمرو الكوفي رضي الله عنه، ويعرف بالقبطي، الحافظ**، رأىٰ علياً وأبا موسىٰ الأشعري رضي الله عنهما، وحدث عن جندب البجلي، وجابر بن سمرة، وجبر بن عتيك وعمرو بن حريث، وعطية القرظي، والنعمان بن بشير، وأم عطية، وربعي بن حراش، وغيرهم، وعمَّر دهراً طويلاً وصار مسند أهل الكوفة، قال النسائي رضي الله عنه وغيره: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم رضي الله عنه: «صالح الحديث»، توفي سنة (١٣٦هـ)[٢].

---

(١) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٦٦، وسير أعلام النبلاء ٥: ٤٠٢ - ٤١٢، وشذرات الذهب ١: ١٨٩، وغيرها.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٤٣٨ -٤٣٩، ومشاهير علماء الأمصار ١: ١١٠، وغيرها.

١٠. **عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، أبو السائب** ﷺ، الإمام الحافظ، محدث الكوفة، حدث عن عبد الله بن أبي أوفىٰ، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وأبي وائل، ومرة الطيب، وعمرو بن ميمون الأودي، ومجاهد، وأبي البختري الطائي، وذر بن عبد الله، وأبي عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن بريدة، وعكرمة، والحسن، وأبي ظبيان، وسالم البراد، وخلق كثير، وكان من كبار العلماء، لكنه ساء حفظه قليلاً في أواخر عمره، توفي سنة (١٣٦هـ)[١].

١١. **الأجلح بن عبد الله الكندي، أبو جحيفة** ﷺ، من مشاهير محدثي الكوفة، روىٰ عن الشعبي وطبقته. توفي سنة (١٤٥هـ)[٢].

١٢. **عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي الكوفي، أبو محمد** ﷺ، الامام الحافظ، حدث عن أنس بن مالك، وسعيد بن جبير، وعطاء، وأنس بن سيرين، وأبي الزبير، وغيرهم، قال عبد الرحمن بن مهدي: «كان شعبة يعجب من حفظ عبد الملك»، وقال سفيان: «حفاظ الناس إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي سليمان، ويحيىٰ بن سعيد الانصاري». توفي سنة (١٤٥هـ)[٣].

١٣. **إسماعيل بن أبي خالد البَجَليّ الأَحْمَسيّ الكوفي، أبو عبد الله** ﷺ،

---

(١) ينظر: التقريب ص٣٣١، وسير أعلام النبلاء ٦: ١١٠، وغيرها.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ١: ٢١٦، العبر ١: ٢٠٣، وغيرها.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء٦: ١٠٨-١٠٩، وغيرها.

الحافظ الإمام الكبير، كان محدث الكوفة في زمانه مع الأعمش، بل هو أسند من الأعمش، حدث عن عبد الله بن أبي أوفى، وأبي جحيفة، وعمرو بن حريث المخزومي، وغيرهم ﷺ. وقال سفيان ﷺ: «إسماعيل أعلم الناس بالشعبي وأثبتهم فيه»، وقال أبو حاتم: «لا أقدم عليه أحداً من أصحاب الشعبي». وقال مروان بن معاوية ﷺ: «كان إسماعيل يسمى الميزان»، وقال الشعبي ﷺ: «ابن أبي خالد يزدرد العلم ازدراداً»، وقال يحيى بن معين: «ثقة»، وكذا وثقه ابن مهدي وجماعة، قال يعقوب بن شيبة ﷺ: «ثقة ثبت»، توفي سنة (١٤٦هـ)(١).

١٤. **سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي الكوفي، أبو محمد ﷺ**، رأى أنس بن مالك ﷺ وكلَّمه وأبا بكرة، أحد الأعلام، وهو من كبار علماء الكوفة يقارن بالزهري في الحجاز.

روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وزيد بن وهب، وأبي وائل، وزر بن حبيش، ومجاهد وخلق. وروى عنه أبو حنيفة، وأبو إسحاق السبيعي، وشعبة، والسفيانان، وخلائق.

وكان ﷺ من أبرز علماء أمة سيدنا محمَّد الذين حفظ الله ﷻ بهم دينه، قال ابن المديني ﷺ: «حفظ العلم على أمة محمد بالكوفة أبو إسحاق السبيعي، والأعمش ﷺ»، وكان من العدول الأثبات المحدثين الحفاظ، قال

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٦: ١٧٦ -١٧٧، والتقريب ص٤٦، وغيرها.

العجلي ﵁: «كان ثقةً ثبتاً في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه». و قال الذهبي ﵁: «كان محدِّث الكوفة وعالمها».

ومن يطالع كتب الصحاح والسنن يجد أن كثيراً من الأحاديث فيها مروية من طريقه، قال ابن المديني ﵁: «للأعمش نحو ألف وثلاثمئة حديث».

وشمل علمه علوماً مختلفة حتى وصفه يحيى القطان ﵁: «بأنه علامة الإسلام»، ومن تلك العلوم القراءة والفرائض والحديث، قال ابن عيينة ﵁: «كان أقرأهم لكتاب الله، وأعلمهم بالفرائض، وأحفظهم للحديث».

وعلمه الواسع، وملازمته للكبار زادته ورعاً وتقوى وعبادة، قال الخريبي ﵁: «ما خلف أعبد منه». وقال وكيع ﵁: «كان الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى».

ولد سنة (٦١هـ)، وتوفي سنة (١٤٨هـ)[١].

فهذه البقعة الطيبة المباركة تعاهدها الله ﷻ بأمثال هذا النبراس، من حفظت دينه، وحفاظ أمّة نبيّه محمد ﷺ، فها هو الزهري عالم الحجاز يوازيه عالم من أهل الكوفة في الحديث وحفظه، وبذلك يتبيَّن ضعف النظرية العصرية التي تقول: انتشر الحديث في الحجاز بخلاف الكوفة؛ لأن من الثابت تاريخياً ـ كما بين أيدينا ـ أن الكوفة جمعت من الحفاظ والمحدثين كما في

---

(١) ينظر: العبر ١: ٢٠٩، وطبقات الحفاظ ١: ٧٤، والإرشاد ٢: ٥٦١، وغيرها.

بلاد الحجاز إن لم تزد عليها، وهل يكون انتشار الحديث إلا بكثرة المحدثين والحفاظ، وهذا يوضح أن أمثال هذه النظرية مجرد خيال وأوهام، ليس لها في الواقع وجود.

١٥. حماد بن أبي سليمان الأشعري شيخ أبي حنيفة وصاحب إبراهيم النخعي ﭬ، سمع أنس بن مالك وسعيد بن المسيب ﭬ وطائفة، قال الذهبي: «فقيه الكوفة، كان سَرِيّاً محتشماً، يفطّر كلَّ ليلة في رمضان خمسمئة إنسان».

وقيل لإبراهيم ﭬ: مَن لنا بعدك قال: حماد ﭬ. وهذه الكلمة صدرت من هذا الإمام الجليل ﭬ لشدّة ملازمة حماد ﭬ له، وأخذه كلَّ علمه ﭬ، قال أبو الشيخ: «وجه إبراهيم النَّخَعيّ حماداً يوماً يشتري له لحماً بدرهم، في زنبيل، فلقيه أبوه راكباً دابة، وبيد حماد الزنبيل، فزجره، ورمى به من يده، فلما مات إبراهيم جاء أصحاب الحديث، والخراسانية يدقون على باب مسلم بن يزيد ـ والد حماد ـ ، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد ابنك حماداً، فدخل إليه، فقال: يا بني! قم إلى هؤلاء، فقد علمت أن الزنبيل أدى بك إلى هؤلاء»[1]. فهكذا كانت ملازمة بعضهم لبعض، وخدمة بعضهم لبعض، أوان الطلب، وبهذا نالوا بركة العلم.

وهذه الملازمة الصادقة رفعت درجته، وخصته بجمع فقه الإمام النخعي ﭬ، وقال العجلي ﭬ: «كان أفقه أصحاب إبراهيم ﭬ»، وصارت

---

(١) مقدمة نصب الراية ص٣٠٩ عن تاريخ أصبهان.

تغبط الكوفة لكون حماد فيها، قال شعبة رضي الله عنه: سمعت الحكم رضي الله عنه يقول: «ومَن فيهم مثل حماد رضي الله عنه يعني أهل الكوفة».

فبلغ من الفقه والنبوغ ما فاق به أقرانه وشيوخه كالشعبي رضي الله عنه، قال أبو إسحاق الشيباني رضي الله عنه: «حماد بن أبي سليمان أفقه من الشعبي، ما رأيت أفقه من حماد».

واعتزازه بفقه الكوفة الذي تلقاه عن شيوخها، وثقته العالية به، وانتشاره في ربوعها، وتمرّس الطلبة بالفقه، وتمكنهم منه؛ لأخذهم من الفقهاء أمثال حماد رضي الله عنه، جعله رضي الله عنه يقول كما روي عن مغيرة رضي الله عنه، قال: «حجّ حماد بن أبي سليمان فلما قدم أتيناه فقال: أبشروا يا أهل الكوفة رأيت عطاءً وطاوساً ومجاهداً فصبيانكم، بل صبيان صبيانكم أفقه منهم»[1].

قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[2]: «إنما قال هذا تحديثاً بالنعمة، ورداً على بعض شيوخ الرواية، ممن لم يؤت نصيباً من الفقه، حيث كان يفتي في مسجد الكوفة، غلطاً، ويقول: لعل هناك صبياناً يخالفوننا في هذه الفتاوى، وماذا يفيد تقدم السنّ في الرواية لمن حرم الدراية، ويريد بالصبيان الذين لم تتقادم أسنانهم من أهل العلم كحماد وأصحابه رضي الله عنهم، فحمّاد رضي الله عنه يفوق هؤلاء في الفقه، وكذلك خاصّة أصحابه، وإن كنت في ريب من ذلك فقارن بين ما توارث

---

(١) في الكامل ٢: ٢٣٦، والميزان ٢: ٣٦٦، وضعفاء العقيلي ١: ٣٠٢، وسير أعلام النبلاء ٥: ٢٣٤، وغيرها.

(٢) في مقدمة نصب الراية ص٣٠٩-٣١٠.

من هؤلاء وهؤلاء في الفقه، ثم احكم بما شئت، وليس الكلام في الرواية المجرّدة».

وكانت الرئاسة في الفقه لحماد ﵁ بعد إبراهيم ﵁ قال محمد بن سليمان الأصبهاني، قال: «لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة، فيهم عمر بن قيس الماصر، وأبو حنيفة، فجمعوا أربعين ألف درهم، وجاؤوا إلى الحكم بن عتيبة ﵁، فقالوا: إنا قد جمعنا أربعين ألف درهم، نأتيك بها، وتكون رئيسنا، فأبى عليهم الحكَم، فأتوا حماد بن أبي سليمان، فقالوا، فأجابهم»[1].

ووثَّقه في الحديث كبار النقاد، فقال شعبة ﵁: «كان صدوق اللسان»، وقال النسائي ﵁: «ثقة»، رغم عدم متابعته للرواة في جمع طرق الحديث وحفظها؛ لأن هذه من الصنعة الحديثية التي لا تهمّ الفقيه، ولا تنفعه، والاشتغال بها له مضيعة للوقت والجهد بخلاف الراوي. توفي سنة (١٢٠هـ)[2].

الطبقة الخامسة: طبقة أقران الإمام أبي حنيفة ﵁:

وفي هذه الطبقة نعرض لمشاهير الفقهاء والعلماء من أقران الإمام أبي

---

(١) في ضعفاء العقيلي ١: ٣٠٤.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٢٣٤، وشذرات الذهب ١: ١٥٧، وتهذيب الكمال ٧: ٢٦٩-٢٧٩، والعبر ١: ١٥١، وطبقات الشيرازي ص٨٤، والتقريب ص١١٨. قال الذهبي في الميزان ٢: ٣٦٥: ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته، وقال ابن معين وغيره: ثقة.

حنيفة ﷺ ممن أفتوا ودرسوا وقضوا في عهد إمامته في الفقه، مما يظهر أن الفقه في عصر الإمام كان منتشراً وشائعاً في تلك البلدة الطيبة، والعلماء فيها متنافسون فيه، وهذا يؤدي إلى تحقيق مسائله، وتدقيق أصوله، وتمحيص قواعده؛ لأن المفتي سيتكلم في بلاد علم وفقه، فعليه أن يتفحص فتاواه مرات ومرات قبل إصدارها، وإلا ردت عليه من علماء منطقته، وهذا من أسباب نضوج الفقه الكوفي على غيره؛ لكثرة الأئمة في الكوفة.

ومن مشاهير فقهاء الكوفة في هذه الطبقة:

١. **عبد الله بن شبرمة، أبو شبرمة ﷺ**، الإمام العلامة، فقيه العراق، قاضي الكوفة، حدث عن أنس بن مالك، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وأبي وائل شقيق، وعامر الشعبي، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وإبراهيم التيمي، وإبراهيم النخعي، وغيرهم. وثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي وغيرهما، وكان من أئمة الفروع، وأما الحديث فما هو بالمكثر منه، قال العجلي: «كان ابن شبرمة عفيفاً صارماً عاقلاً خيراً يشبه النساك، وكان شاعراً كريماً جواداً». وقال حماد بن زيد ﷺ: «ما رأيت كوفياً أفقه من ابن شبرمة». ولد سنة (٩٢هـ)، وتوفي سنة (١٤٤هـ)[1].

---

(١) ينظر: تهذيب الأسماء ١: ٢٧٢، ومرآة الجنان ١: ٢٩٧، وطبقات الشيرازي ص٨٥، والتقريب ص٢٤٩، والعبر ١: ١٩٧، وسير أعلام النبلاء ٦: ٣٤٧-٣٤٨. ومشاهير علماء الأمصار ١: ١٦٨ .وغيرهم.

٢. **حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي القاضي** ﷺ، كان من بحور العلم، الإمام العلامة مفتي الكوفة مع الإمام أبي حنيفة والقاضي ابن أبي ليلى، روى عن ثابت بن عبيد، وعطاء بن أبي رباح، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير، ومحمد بن المنكدر ﷺ، وروى عنه الحمادان، وشعبة وغندر، وعبد الرزاق، ويزيد بن هارون، وغيرهم. قال العجلي: «كان فقيهاً، وكان أحد مفتي الكوفة». وقال أحمد بن حنبل ﷺ: «كان من الحفاظ». وقال ابن خراش: «كان حافظاً للحديث». وقال الخطيب: «كان أحد العلماء بالحديث والحفاظ»، توفي سنة(١٤٥هـ)[1].

٣. **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، أبو عبد الرحمن** ﷺ، الفقيه، مفتي الكوفة، وقاضيها، لم يدرك أباه وسمع الشعبي، وعطاء، والقاسم بن عبد الرحمن، والمنهال، وعطية العوفي، وطبقتهم، قال سفيان الثوري ﷺ: «فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة». وقال محمد بن يونس: «كان أفقه أهل الدنيا، تولى القضاء بالكوفة وأقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة، وكان فقيهاً مفتياً»، قال الذهبي: «وكان صاحب قرآن وسنة قرأ عليه حمزة الزيات وكان صدوقاً جائز الحديث، وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقه»، ولد سنة (٧٤هـ)، وتوفي سنة (١٤٨هـ)[2].

---

(١) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٨٧-٨٨، وسير أعلام النبلاء ٧: ٦٩، وغيرها.

(٢) ينظر: شذرات الذهب١: ٢٢٤، والكاشف ٢: ١٩٣، و مقدمة الهداية٢: ٧، وطبقات الشيرازي ص٨٥، والعبر١: ٢١١، وسير أعلام النبلاء ٦: ٣١٠-٣١١، ومرآة الجنان١:

٤. **ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم ﷺ**، محدث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان، حدث عن أبي بردة، والشعبي، ومجاهد، وطاووس، وعطاء، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم، وحدث عنه: الثوري، وزائدة، وشعبة، وشيبان، وشريك، وزهير، وغيرهم. قال فضيل بن عياض ﷺ: «كان ليث بن أبي سليم أعلم أهل الكوفة بالمناسك»، توفي سنة (١٤٨هـ)[١].

٥. **مسعر بن كدام الهلالي العامري أبو سلمة الكوفي ﷺ**، روى عن قتادة، وعطاء، وعدي بن ثابت، وخلق. وروى عنه: أبو حنيفة وسليمان التيمي وابن إسحاق وهما أكبر منه، وشعبة والسفيانان وآخرون. قال الثوري ﷺ: «كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا عنه مسعراً». وقال شعبة ﷺ: «كنا نسمي مسعراً المصحف». توفي سنة (١٥٣هـ)[٢].

٦. **حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الكوفي الزيات، أبو عمارة ﷺ**، الإمام القدوة، شيخ القراءة، تلا عليه حمران بن أعين والأعمش وابن أبي ليلى وطائفة. قال الثوري: «ما قرأ حمزة حرفا إلا بأثر». توفي سنة (١٥٦هـ)[٣].

٣٠٦، ووفيات الأعيان ٤: ١٧٩-١٨١، وغيرهم.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٦: ١٧٩-١٨١، والتقريب ص٤٠٠، وغيرها.

(٢) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٨٨، وغيرها.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧: ٩٠-٩٣، غيرها.

٧. **عيسى بن عمر الهمداني الكوفي، أبو عمر ﷺ**، الإمام المقرئ العابد، كان مقرئ الكوفة في زمانه بعد حمزة ومعه، أخذ القراءة عرضاً على طلحة بن مصرف وعاصم بن بهدلة والأعمش، تلا عليه: الكسائي وعبيد الله بن موسى وعبد الرحمن بن أبي حماد وغيرهم، وقد حدث عن عطاء بن أبي رباح وحماد الفقيه وعمرو بن مرة، وحدث عنه ابن المبارك ووكيع وأبو نعيم والفريابي وخلاد بن يحيى وخلق، وثقه ابن معين وغيره، قال الثوري رضي الله عنه: «ما في الكوفة أقرأ منه»، توفي سنة (١٥٦هـ)[1].

٨. **سفيان بن سعيد الثوري ﷺ**، قال ابن عيينة رضي الله عنه: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام منه. وقال ابن المبارك رضي الله عنه: لا نعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان. وقال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد فقلت: أيما أحب إليك رأي مالك أو رأي سفيان، فقال: سفيان لا تشك في هذا، ثم قال يحيى: سفيان فوق مالك في كل شيء. ولد سنة (٩٦هـ)، وتوفي سنة (١٦١هـ)[2].

٩. **الحسن بن صالح الهمداني ﷺ**، قال أحمد رضي الله عنه: «صحيح الرواية متفقه صائن لنفسه في الحديث والورع»، توفي سنة (١٦٧هـ)[3].

١٠. القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن الصحابي عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ﷺ، الإمام الفقيه المجتهد قاضي الكوفة ومفتيها في زمانه،

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ١: ١١٩، وسير أعلام النبلاء ٧: ٩٧، والتقريب ص٣٧٥.

(٢) ينظر: طبقات الشيرازي ص٨٦، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٨٦، وغيرها.

حدث عن منصور بن المعتمر، وحصين بن عبد الرحمن، وعبد الملك بن عمير، وهشام بن عروة والأعمش، وطائفة، توفي سنة (١٧٥هـ)[١].

١١. **شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي** ﵁، ولي القضاء بالكوفة والأهواز، قال سفيان بن عيينة: «ما أدركت بالكوفة أحضر جواباً من شريك»، ولد سنة (٩٥هـ)، وتوفي سنة (١٧٧هـ)[٢].

ومن هذا التسلسل التاريخي لمدرسة الكوفة يتبيَّن لنا بكل جلاء حفظهم لحديث وفقه النبي ﷺ بطرق متواترة نقلها جيل عن جيل من العدول الأثبات، وأن هذه المدرسة استندت في فقهها إلى العمل المتوارث والحديث المنقول.

ويتلخص الكلام في العمل المتوارث بعد التفصيل السابق بأنه ما تتابع العمل به بين فقهاء الكوفة وحفاظها من كل طبقة إلى صحابة رسول الله ﷺ سواء رفعوا في ذلك أثراً، أو وقفوه عليهم، ففي كثير من المسائل يظهر احتجاج فقهاء الكوفة وفي مقدّمتهم الإمام أبي حنيفة ﵁ بعمل أو قول صحابة رسول الله ﷺ لا سيما علي بن أبي طالب ﵁ وابن مسعود ﵁؛ لأن فقه الكوفة يدور عليهما كما سبق، وهذا الاحتجاج منهم؛ لما تبيَّن من شدّة ملازمة عليّ وابن مسعود ﵄ للنبي ﷺ فما قالاه وعملا به صادرٌ عن مشكاة النبوة عموماً.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٨: ١٩٠، وغيرها.

(٢) ينظر: طبقات الشيرازي ص٨٧، وغيرها.

وأما الحديث المنقول فقد اتضح لنا أن الكوفة حظيت بمحدّثين وحفاظ لم تحظَ بهم غيرهما من البلاد، مما أشاع الحديث في ربوعها بعد تمحيصه ومعرفة صحيحه من سقيمه، حتى تمكّن أئمة الفقه كالإمام أبي حنيفة ﵁ من بناء المسائل عليه، قال الحسن ابن صالح ﵁: «كان أبو حنيفة ﵁ شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه ﵃، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة، وفقه أهل الكوفة، شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده، وقال: كان يقول: إن لكتاب الله ناسخاً ومنسوخاً، وكان حافظاً لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قبض عليه مما وصل أهل بلده»[1].

وهذا النصّ يوضح علو منزلة الإمام أبي حنيفة ﵁ في الحديث، وهذا أمر لا نزع فيه لدى العلماء المنصفين، ويبيّن أن الحديث كان منتشراً بالكوفة مما صحّ عن حفاظها حتى عدّ حديث أهل الكوفة، ويصرّح بأن للكوفة فقهها المتداول فيها.

فتحصّل من هذا أن في الكوفة فقهاً منقولاً متوارثاً وحديثاً متداولاً شائعاً تميَّزت به، والإمام أبو حنيفة ﵁ هو ناقل ومتتبع لأهل الكوفة في فقههم وحديثهم، مع معرفته ﵁ بغيره من الحديث غير المعمول به عند أهل الكوفة، شهد بذلك تلميذه الإمام الفقيه المحدث أبو يوسف ﵁ حيث ذكر أنه يختار بعض المسائل مخالفاً للإمام أبي حنيفة ﵁ لحديث، وهذا الحديث لم

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص١١، وعقود الجمان ص١٧٦، وغيرها.

يعمل به الإمام أبو حنيفة ﷺ تبعاً لمشايخه لما ثبت لهم في ذلك على خلافه؛ لدقة معرفته ﷺ بالصحيح من غيره، ففال: «ما خالفت أبا حنيفة ﷺ في شيء قط فتدبرته، إلا مذهبه الذي ذهب إلي أنجى في الآخرة، وكنت ربّما ملت إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني»(١).

وتطبيق ذلك أنه ﷺ لا يخالف هذا فقه أهل الكوفة لمعرفته بعلّة ما يقابلها من الآثار من ذلك ما قال ابن المبارك ﷺ : «لقد سئل أبا حنيفة ﷺ عن الرطب بالتمر، قال: لا بأس به، فقالوا: حديث سعد، فقال: ذاك حديث شاذ لا يؤخذ برواية زيد أبي عياش، فمن تكلم بهذا لم يكن يعرف الحديث»(٢).

ومن ذلك أيضاً: عن داود بن المحُبَّر، قال: «قيل لأبي حنيفة ﷺ: المحرم لا يجد الإزارَ يَلبَسُ السراويل؟ قال: لا، ولكن يَلبَسُ الإزار، قيل له: ليس له إزارٌ، قال يبيع السراويل ويشتري بها إزاراً.

قيل له: فإن النبي ﷺ خطب وقال: (المحرم يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار)، فقال أبو حنيفة ﷺ: لم يصح في هذا عندي عن رسول الله ﷺ شيء فأفتي به، وينتهي كلُّ امرئٍ على ما سمع، وقد صحّ عندنا أن رسول الله ﷺ قال: (لا يلبس المحرمُ السراويل)، فننتهي إلى ماسمعنا.

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة ص١١، وغيره.

(٢) ينظر: أخبار أبي حنيفة ص١٢، وغيره.

قيل له: أتخالف النبي ﷺ؟ فقال: لعن الله مَن يخالف رسول الله ﷺ، به أكرمنا، وبه استنقذنا»[١].

ومن أراد التوسع في التطبيق فليراجع المطولات من كتب الفقه وأدلة الأحكام والتخاريج، فإن فيها كفاية لكل طالب تبيّن استقلال هذه المدرسة في فقهها واستدلالها.

فمدرسة الكوفة الممثلة بالمذهب الحنفي لها طريقها ومسلكها القويم الذي يوصلها إلى الحضرة النبوية وفقهها من خلال هؤلاء الصحابة ﷺ الذي حلوا في الكوفة، ونقلوا ما رأوه وما سمعوه إليها مع التطبيق العملي له بين أهلها، وعلى رأسهم علي وابن مسعود ﷺ، ثم تظافرت الجهود من الحفاظ والفقهاء بالحفاظ على هذا الإرث العلمي والفقهي والحديث حتى تبلورت منه أقوى مدارس الإسلام في أصولها وفروعها واستدلالها.

وهذا الاستناد والاعتماد في هذه المدرسة هو سرُّ ثقة كبار العلماء والحفاظ والفقهاء بها وقبولهم لفقهها دون نزاع عبر كل هذه القرون المتطاولة، فمن أدرك هذا أراح نفسه وأراح غيره ومشى على بصيرة في دينه، ومن غفل عنه وأراد أن يعيد بناء الفقه من جديد وينقح مسائله على مدّعاه أتعب نفسه وظلم غيره ممن يصغي إليه.

والطريق التي يحكم بها العاقل هي طريق أئمتنا، والمتمثّلة عند أهل السنة بالتزام كل قوم بمذهبهم واعتمادهم لمسائله؛ لتنتظم أمور حياتهم

---

(١) ينظر: هامش مكانة الإمام أبي حنيفة ص٧٥، وغيره.

وعباداتهم، دون تشويش مشوش، وما يعرض في كتب الفقه من تقوية لفروع كل مذهب بمقابل غيره من المذاهب من قبل علمائه، فإن فيه زيادة ثقة كل قوم بمذهبهم، لا تضعيف لمسائل غيرهم من المذاهب؛ لأنك لو راجعت كتب المذاهب الأخرىٰ لرأيت قوة استدلالهم فيما ذهبوا إليه، مما يبرهن أن كلَّ مسألة عند أهلها معتمدة ومعتبرة، وأن ردّ غيرهم وتضعيفهم لها لا يؤثر عليهم في اعتمادهم عليها، وإنما هي سنة الله ﷻ ليبقىٰ هذا العلم محفوظاً من الضياع، {**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**}[1].

انهيار النظرية القائلة بتقسيم الفقهاء إلى مدرسة حديث ومدرسة رأي:

إذا تمهَّد لك ما سبق عرفت مدىٰ سقوط ما شاع بين المعاصرين من تقسيم دور التابعين والأئمة إلىٰ مدرستين: مدرسة أهل حديث في المدينة، ومدرسة أهل رأي في الكوفة، فالأولىٰ تعتمد علىٰ النصوص الشرعية في استنباط الأحكام؛ لتوافرها لديها، والثانية: اعتمادها علىٰ الرأي والقياس؛ لقلّة الأحاديث بين يديها، ومن البراهين الساطعة والحجج الدامغة علىٰ أن هذه النظرية مجرد خيال وأوهام:

١. **إن التسلسل التفصيلي لمدرسة الكوفة السابق ذكره، يبيِّن بكل جلاء ووضوح أن كبار حفاظ ومحدثي هذه الأمة هم من أهل الكوفة**، ففي كل طبقة عشرات منهم، وهذا دليل دامغ علىٰ بطلان هذه النظرية؛ لأنهم يدَّعون

---

(١) البقرة: من الآية ٢٥١.

قلة الحديث فيها، ومعلوم أن وجود الحديث بوجود المحدثين والحفاظ، فإذا ثبت وجودهم ثبت توفر الحديث وكثرته عند أهل الكوفة.

٢. **إن هذه النظرية كانت وراءها أصابع خفية تسعى إلى إفقاد المسلمين ثقتهم بفقههم وفقهائهم**، وذلك بتشويش صورته بأنه بعضه عبارة عن رأي محض بلا دليل من حديث وغيره، والآخر حديث بلا رأي، فلا هذا مستقيم، ولا هذا، فيحلّ لأي أحد أن ينبذه، ويقيم ما شاء من الأحكام مكانه، وهذا ما فعلته المدرسة الإصلاحية بقيادة محمد عبده وتلاميذه.

وذلك لأنه بعد أن وقعت جلّ الدول الإسلامية تحت وطأة المستعمرين في مطلع القرن العشرين، كان لا بدّ من حيلة لهم للسيطرة على المسلمين واستمرار الولاء لهم أمام تمسّك الناس بدينهم وأحكامه الثابتة ووقوف الأزهر ـ الذي كان يعتبر منارة المشرق الإسلامي في القرون المتأخرة ـ سداً منيعاً في وجههم، حملت هذه الحيلة شعارات براقة في ظاهرها: كفتح باب الاجتهاد، والرجوع إلى الكتاب والسنة، والسير على طريق السلف، ودراسة الفقه المقارن؛ من أجل الإصلاح الديني والاجتماعي كما يزعمون، لكن الواقع يثبت أن خلافه الذي حصل؛ لما تحويه من السم الذي دسَّ في الباطن.

وكان من أكبر الدعاة لهذه الحركة محمّد عبده وتلميذه محمّد رشيد رضا (ت١٩٣٥م) الذي أصدر مجلة «المنار» لبث هذه الأفكار، وألف كتاباً سمّاه «يسر الإسلام وأصول التشريع العام» جعل الفقهاء فيه قسمين: أهل حديث وأهل رأي.

يقول الإمام الكوثري[١] رضي الله عنه عن محمد رشيد رضا في كتابه هذا: «ويتصوّر فريقين من الفقهاء، أهل رأي، وأهل حديث، وليس لهذا أصل بالمرّة، وإنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقَلة، بعد محنة أحمد.

وأما ما وقع في كلام إبراهيم النَّخَعي وبعض أهل طبقته من القول: بأن أهل الرأي أعداء السنن، فبمعنى الرأي المخالف للسنة المتوارثة في المعتقد، يعنون به الخوارج، والقدرية، والمشبهة، ونحوهم من أهل البدع، لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام، وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه، فكيف! والنخعي نفسه، وابن المسيِّب نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع، رغم انصراف المتخيلين، خلاف ذلك».

فما تخيّله وتصوره محمد رشيد رضا من وجود مدرستين: مدرسة أهل الحديث ممثلة بالمدينة وعلى رأسها الإمام مالك رضي الله عنه، ومدرسة أهل الرأي ممثلة بالكوفة وعلى رأسها الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، مشى عليه من جاء بعده[٢] وتوسَّعوا في الكلام والتعليل له بما يطول الكلام فيه.

---

(١) في مقدمة نصب الراية ص٢٨٩.

(٢) ينظر: المدخل الفقهي العام ١: ١٦٧ والمدخل العام لدراسة الشريعة الإسلامية ص١١٤، والمدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي ص١٥٧، والمدخل للتشريع الإسلامي ص١٥٠.

وهذا التخيل والتصور ليس له وجود إلا في أذهانهم؛ لتحقيق أهداف ومقاصد يسعون لها، وأما في الواقع فلا وجود له، ولم يسبق للقول به أحد من العلماء المعتد بهم إطلاقاً.

٣. **إن النصوص التاريخية تثبت أن أهل الفقه يسمون أهل الرأي سواء كانوا في المدينة أو في الكوفة**، وبذلك يتبين تخصيص أهل الكوفة بأهل الرأي بالمعنى الذي ذهبوا إليه غير صحيح، ومن تلك النصوص:

ذكر ابن قتيبة في كتاب «المعارف» الفقهاء بعنوان أصحاب الرأي، ويَعدُّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس ﷺ.

وذكر الحافظ محمد بن الحارث الخشني، أصحاب مالك ﷺ في «قضاة قرطبة» باسم أصحاب الرأي.

وهكذا فعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس».

وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العضال من «الموطأ» في صدد الردّ على ما يرويه النقلة عن مالك ﷺ، في تفسير الداء العضال[1]: «ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من أهل الرأي من

---

(١) في الموطأ ٢: ٩٧٥: حدثني مالك: أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ﷺ أراد الخروج إلى العراق فقال له كعب الأحبار: لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين، فإنّ بها تسعة أعشار السحر، وبها فسقة الجنّ وبها الداء العضال.

أصحابه»، يعني من أهل الفقه، من أصحاب مالك ﷺ، إلى غير ذلك، مما لا حاجة إلى استقصائه هنا[١].

وقد بيَّن العلامة أبو زهرة ﷺ زيف هذه النظرية، وانتقد المعاصرين القائلين فيها، فقال[٢]: «قد وجدنا أن كتاب تاريخ الفقه في عصرنا يعدون مالكاً ﷺ فقيه أثر لا فقيه رأي، وسايرناهم في بعض كتابتنا السابقة في هذا المقام، وقلنا أن طريقة فقهاء المدينة في الاستنباط تقابل طريقة فقهاء العراق، وأن أهل المدينة يعتمدون على الأثر في أغلب استنباطاتهم وأن العراقيين يغلب على فقههم الرأي، ولكنا عند دراسة مالك خاصة وجدناه فقيه رأي كما هو فقيه أثر، وأن ما يقال عن فقه المدينة في كتابات بعض المعاصرين لا ينطبق تمام الانطباق على فقه مالك ﷺ الذي طبع به الفقه المدني في عصره، وإن كان الرأي الذي ارتضاه مالك ﷺ ليس هو الرأي الذي اختاره أبو حنيفة وأصحابه ﷺ وسائر العراقيين من كل الوجوه، فالفرق بينهما في طريقة الاستنباط لا في مقداره.

وتلك قضية قد لمحناها في دراستنا السابقة، وفحصناها في الدراسة، فوجدنا أن ما أدركناه بلمح النظر، وهو ما انتهينا إليه بعد ترديد البصر....

وبذلك تنهار النظرية التي تقرِّر أن سببَ الإكثار من الرأي هو قلّة العلم بالحديث، فما كان علم مالك ﷺ بالحديث قليلاً، بل كان كثيراً ولكنّ

---

(١) ينظر هذه النقولات في مقدمة نصب الراية ص٢٨٦ -٢٨٧.

(٢) في كتاب مالك حياته وعصره ص ١٧ -١٨.

الحوادث التي وقعت، والمسائل التي سئل فيها كانت أكثر بقدر كبير جداً، فكان لا بُدّ من الرأي، ولا بُدّ من الإكثار منه، ما دام يفتي ويستفتي، ويجيء إليه الناس من الشرق والغرب سائلين مستفتين».

وممّا يؤيِّد سقوط مثل هذه النظرية أن ربيعة الرأي سمّي بذلك لاشتهاره في القول بالرأي مع أنه كان أحفظ الناس لحديث رسول الله ﷺ، قال ابن الماجشون رضي الله عنه: «والله ما رأيت أحداً أحفظ لسنَّة من ربيعة»[1].

وقال أبو زهرة أيضاً[2]: «إننا في هذه الدراسة سنرى أن مالكاً رضي الله عنه لم يكن في اعتماده على الرأي مقلاً كما توهم عبارات الذي كتبوا في الفقه الإسلامي، حتى إنهم ليقسموا الفقه إلى فقه الأثر، وفقه الرأي، ويعدون موطن الأول المدينة، ويعدون موطن الثاني العراق، ويذكرون أن مالكاً فقيه أثر، وأن أبا حنيفة رضي الله عنه فقيه رأي.

وقلنا أن هذه القضية تلوح لنا غير صادقة بالنسبة لمالك رضي الله عنه وإن كانت صادقة بالنسبة لأبي حنيفة رضي الله عنه، وقلنا أنا وجدنا ابن قتيبة يعدّ مالكاً فقيه رأي، وذكرنا في بيان حياة مالك رضي الله عنه أن معاصريه كانوا يعتبرونه فقيه رأي».

ومن هؤلاء المعاصرين ما ذكره ابن عبد البر رضي الله عنه[3]: «قال ابن لَهيعة: قدم

---

(١) ينظر: العبر ١: ١٨٣. والميزان ٣: ٦٨، وغيرهما.

(٢) في مالك حياته وعصره ص٢٥١.

(٣) في الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء ص٥٩.

علينا أبو الأسود في سنة إحدى وثلاثين ومئة، فقلت: من للرأي بعد ربيعة بالمدينة؟ قال: الغلام الأصبحي».

وبذلك يتبيَّن أن ما يقال من وجود مدرسة أهل حديث غير دقيق بهذا الوصف؛ لأن أهل الحديث هم المشتغلون بالروايات من حيث النقل وكثرة الأسانيد وعلوّها وصحّتها وضعفها لا مَن يشتغل باستنباط الأحكام الفقهيّة،يقول الإمام الكوثري[1]: ((وأمّا أهل الحديث فهم الرواة النقلة، وهم الصيادلة، كما أن الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش رضي الله عنه، فإذا اجترأ على الإفتاء أحد الرواة الذين لم يتفقهوا، يقع في مهزلة، كما نصَّ الرامهرمزي في «الفاصل»، وابن الجوزي في «التلبيس»، و«أخبار الحمقى»، والخطيب في «الفقيه والمتفقه»، على نماذج من ذلك، فذكر مدرسة للحديث هنا مما لا معنى له».

٤.إن أهل الكوفة كانوا على درجة عالية جداً من العناية بالحديث وروايته؛ لما سبق من كثرة الحفاظ والمحدثين فيهم، ومما يؤيد ذلك:

قال الإمام الرامهرمزي[2] رضي الله عنه (ت٣٦٠هـ): عن ابن سيرين رضي الله عنه، قال: «أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعمئة قد فقهوا»[3].

---

(١) في مقدمة نصب الراية ص٢٨٧.

(٢) في المحدث الفاصل ١: ٥٦٠، ٤٠٨.

(٣) ينظر: طبقات الحفاظ ١: ٢٧ وغيره.

وفي أي مصر من أمصار المسلمين، غير الكوفة، تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين، والفقهاء، وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً، فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة[١].

وقال الإمام الرامهرمزي[٢] والإمام السمعاني[٣] (ت٥٦٢هـ) ﵃: «عن عفّان يقول ـ وسمع قوماً يقولون: نسخنا كتب فلان، ونسخنا كتب فلان ـ، فسمعته يقول: نرى هذا الضرب من الناس لا يفلحون، كنّا نأتي هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ولو أردنا أن نكتب مئة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلا بالإملاء، إلا شريكاً، فإنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحاناً مجوزاً».

قال الإمام الكوثري[٤] ﵁: «انظر، مصراً يكتب بها ـ مثل عفّان[٥] ـ في أربعة أشهر خمسين ألف حديث! مع هذا التروي، ومسند أحمد أقل من ذلك بكثير، أيعد مثل هذا البلد قليل الحديث؟!

---

(١) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣١٠،وغيره.

(٢) في المحدث الفاصل ١: ٥٥٩، ٦٠٢،

(٣) في أدب الإملاء والاستملاء ص١٦ .

(٤) في مقدمة نصب الراية ص٣١١.

(٥) وهو عفَّان بن مسلم الأنصاري الصَّفّار البصري، شيخ البخاري، وأحمد، وإسحاق، وخلائق، وهو الذي يقول فيه ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، قال ابن

علىٰ أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات، لكثرة حجهم، وكم بينهم من حج أربعين حجة وعمرة، وأكثر، وأبو حنيفة رضي الله عنه وحده، حج خمساً وخمسين حجة، وأنت ترىٰ البخاري رضي الله عنه يقول: ولا أحصي ما دخلت الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدد ما دخل باقي الأمصار، ولهذا أيضاً دلالته في هذا الصدد».

وأيضاً، فإن التابعين من محدثي الكوفة وفقهائها لم يكونوا يتلقون الحديث عن الصحابة رضي الله عنهم الموجودين في الكوفة فحسب، بل تلقوا الحديث من الصحابة رضي الله عنهم في الحجاز، ورحلوا طلباً لذلك، فقد روىٰ ابن سعد في «طبقاته» أسماء مئتين واثنين من التابعين الكوفيين، الذي رووا عن كبار الصحابة رضي الله عنهم في مكة والمدينة[1].

وفيما سبق من كلام تفنيد لشبهة أخرىٰ، وهي قلّة الرواية والحديث في عصر التابعين وأتباعهم واشتهار الرواية وكثرتها في عصر الإمام الشافعي والإمام أحمد رضي الله عنهم.

حجر: ثقة ثبت. قال الذهبي: الحافظ الثبت الذي يقول فيه يحيىٰ القطان وما أدراك ما يحيىٰ القطان إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني فآذىٰ ابن عدي نفسه بذكره له في كامله. ينظر: الميزان ٥: ١٠٢، واللسان ٦: ٣٠٣، ومن رمي بالاختلاط ص٦٣، والتقريب ص٣٣٣. وغيرها.

(١) ينظر: الحركة الفقهية في بلاد الشام ص٢٨٤ عن الطبقات الكبرىٰ ٦: ٧٨.

٥. **إن تخصيص الحنفية بأهل الرأي لا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط**، فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق، وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب، والسنة، والإِجماع، والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها.

قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح «مختصر الروضة» في أصول الحنابلة: «واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتنقيحه الذي لا نـزاع في صحته.

وأما بحسب العلمية فهو في عرف السلف «من الرواة بعد محنة خلق القرآن»، علم على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة رضي الله عنه، ومَن تابعه منهم...

وبالغ بعضهم في التشنيع عليه وإني والله لا أرى إلا عصمته مما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه، وجملة القول فيه: إنه قطعاً، لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحججه بين أيدي الناس موجودة، وقلَّ أن ينتصف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إما حساد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ما صح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان

القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الورد من أصحابنا في كتاب «أصول الدين».».

وقال الشهاب ابن حجر المكي الشافعي[1]: «يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء ـ أي المتأخرين من أهل مذهبه ـ عن أبي حنيفة، وأصحابه أنهم أصحاب الرأي، أنَّ مرادهم بذلك تنقيصهم، ولا نسبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه؛ لأنهم برآء من ذلك)).

ثم بسط ما كان عليه أبو حنيفة، وأصحابه في الفقه، من الأخذ بكتاب الله، ثم بسنَّة رسوله، ثم بأقوال الصحابة، رداً على من توهم خلاف ذلك.

ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين، يخصون أبا حنيفة، وأصحابه بالوقيعة من بين الفقهاء، وذلك حيث لا ينتبهون إلى العلل القادحة في الأخبار، التي تركها أبو حنيفة، وأصحابه، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء، الحكم من الدليل؛ لدقة مداركهم، وجمود قرائح النقَلة، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، فهذا النبز منهم لا يؤذي سوى أنفسهم»[2].

---

(١) في الخيرات الحسان ص٣.

(٢) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٢٨٦-٢٨٨، والمدخل إلى دراسة الفقه ص٨٤-٨٥، وغيرهما.

الكوفة مهد علوم الإسلام:

إننا مما سبق تبين لنا أن نواة علم الفقه كانت في الكوفة، وفيها نمى وترعرع، ويكفيها أن منها واضع علم الفقه ـ إن صحّ التعبير ـ وهو الإمام أبو حنيفة، بمعنى مرصفه ومقعده ومؤصله والمفرّع عليه، فعن محمد بن واسع رضي الله عنه قال: «إن الفقه صناعة لشابّ بالكوفة يكنى أبا حنيفة رضي الله عنه»(١).

وأن كبار حفاظ هذه الأمة ومحدثيها من الكوفة كالشعبي والأعمش والنخعي وغيرهم رضي الله عنهم، وما سبق من التفصيل يغنينا عن الكلام هنا.

ولم يقتصر علمها على الفقه والحديث، بل مشاهير القراء منها، فالأئمة الثلاثة من السبعة: كوفيون: وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وزد خلفاً العاشر من بين العشرة، فهذا يبين أن علم القراءة كان مقرّه الكوفة أيضاً، ومن التراجم السابقة يتبين ذلك.

بل شمل علمهم اللغة العربية فها هو الكسائي، الإمام اللغوي المشهور من أئمة الكوفة، ومن تلامذته الفراء وبعده أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وبعده القاسم بن محمد الأنباري(٢).

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة ص١٢، وغيره.

(٢) ينظر: أبجد العلوم ٣: ٤٩، وغيره.

فعلماء الكوفة كانوا بعيدين عن «اللحن الذي اكتظت به بلاد الحجاز، والشام، ومصر في ذلك العهد، وقد توسع المبرد في «اللحَنة» في أنباء اللاحنين من أهل الأمصار»، سوى بلاد العراق.

وقد نقل مسعود بن شيبة جملة من ذلك في «التعليم»، على أن مصر كانت تعاشر القبط، والشام يساكن الروم، وكان الحجاز يطرقه كل طارق من الأعاجم، ولا سيما بعد عهد كبار التابعين، مع عدم وجود أئمة بها للغة، يحفظونها من الدخيل، واللحون.

وأما الكوفة، والبصرة، ففيهما دونت العربية، فأهل الكوفة راعوا تدوين جميع اللهجات العربية، في عهد نزول الوحي، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة، ووجوه القراءة، وأهل البصرة انتهجوا مسلك التخير من اللهجات، ما يحق أن يتخذ لغة المستقبل، فأحد المسلكين لا يغني عن الآخر[1].

---

(١) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣١١-٣١٢، وغيرها.

الفصل الثاني
حياة الإمام أبي حنيفة
وطبقته وشيوخه

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه وولادته وأخلاقه

المبحث الثاني: طبقته وغيرها

المبحث الثالث: شيوخه وطلبه للعلم

المبحث الأول
اسمه وكنيته ونسبه
وولادته وأخلاقه

المطلب الأول
اسمه وكنيته ونسبه

أولاً: اتفقوا على أنّ كنيته: أبو حنيفة، واسمه: النعمان بن ثابت.

ثانياً: اختلفوا في اسم جدّه:

١ .زُوطَا بن ماه الكوفيّ. كما نسبَه الصَّغاني[١]، والفيروزآبادي[٢][٣]..........

---

(١) وهو حسن بن محمد بن الحسن القُرشيّ العَدَويّ العُمَريّ الصَّاغاني الهندي اللاهوري، رضي الدين، له: در السحابة في وفيات الصحابة، وشرح البخاري، ومختصر الوفيات، (٥٧٧-٦٥٠هـ).ينظر: بغية الوعاة ١: ٥٢٠ .كتائب أعلام الأخيار(ق٢٤٤/ ب.النجوم الزاهرة ٧: ٢٦.

(٢) النافع الكبير ص٤١.

(٣) وهو محمد بن يعقوب بنِ محمد الفَيْرُوزآبادي الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، أبو طاهر، مجد الدين،

وابن الأثير الجزري[1][2]، والمزي[3][4].

وزُوطَا: بضم الزاء المعجمة وفتح الطاء المهملة، وقيل: بفتحتين[5].

٢. زوطا بن يحيى بن راشد الأنصاريّ. كما نسبه أبو مطيع البلخي[6][7].

من مؤلفاته: القاموس المحيط، وشرح صحيح البخاريّ، والمرقاة الوفية في طبقات الحَنَفِيَّة،(٧٢٩-٨١٧هـ). ينظر:الضوء اللامع ١٠: ٧٩-٨٦. بغية الوعاة ١: ٢٧٣. البدر الطالع ٢: ٢٨٠-٢٨٤.

(١) وهو مبارك بن محمد الشيباني، أبو السعادات، مجد الدين، المعروف بابن الأثير الجَزَريّ، قال ابن المستوفي: أشهر العلماء ذكراً، وأكثر النبلاء قدراً. له: النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول،والإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف،(٥٤٤-٦٠٦هـ).ينظر:المرآة ٤: ١١-١٣.الكشف ٢: ١٩٨٩.

(٢) مقدمة السعاية ١: ٢٩.

(٣) في تهذيب الكمال ٢٩: ٤٢٢، والمزي هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القُضاعي المِزِّيّ الدِّمَشْقِيّ، أبي الحجاج، جمال الدين، قال الأسنوي: كان أحفظ أهل زمانه، ولا سيما الرجال المتقدمين، وانتهت إليه الرحلة من أقطار الأرض لروايته ودرايته. له:تهذيب الكمال في أَسماء الرجال، وتحفة الأشراف في معرفة الأطراف، ٦٥٤-٧٤٢هـ. ينظر: الوفيات ١: ٣٩٦-٣٩٧. طبقات الأسنوي ٢: ٢٥٧-٢٥٨.

(٤) مقدمة العمدة ١: ٣٣-٣٤.

(٥) ينظر: مقدمة الهداية ٢: ٥ عن تعاليق الأنوار على الدر المختار للدمياطي

(٦) ينظر: مقدمة السعاية ١: ٢٩) عن جامع الأصول.

(٧) وهو الحكم بن عبد الله بن مسلم البَلْخي،أبو مطيع، القاضي الفقيه صاحب الإمام،

٣. طاووس بن هرمز ملك بني شيبان[١]. كما نسبه النسفي في «الكافي»[٢].

٤. النعمان بن المرزُبان. كما في «تاريخ بغداد»[٣]، و«تهذيب الكمال»[٤].

ورجَّح الإمام الكوثري[٥] هذه الرواية؛ لأنها موافقة لما صحّ عن إسماعيل بن حمّاد كما نصّ عليه الإمام مسعود بن شيبة في «التعليم».

وعليه فيكون اسمه: **النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزُبان بن زُوطا.**

رواي كتاب الفقه الأكبر عنه، وكان ابن المبارك يعظّمه ويحبه لدينه وعلمه، وكان قاضياً ببلخ، قال الكفوي: كان بصيراً علامة كبيراً، (ت٨/ ١٩٩هـ). ينظر: طبقات الحنائي ص٢١. الفوائد ص١١٧-١١٨.

(١) النافع الكبير ص٤١. مقدمة السعاية ١: ٢٩.

(٢) الكافي شرح الوافي لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين، له: الوافي، والكنْز، وتفسير المدارك، والمنار في الأصول، قال الإمام اللكنوي: وكل تصانيفه نافعةٌ مُعتبرةٌ عند الفقهاءِ مطروحةٌ لأنظار العلماءِ، (ت٧٠١هـ). ينظر: الجواهر المضية ٢: ٢٩٤، الفوائد ص١٠٢، تاج التراجم ص١٧٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٦) لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخَطيب البَغْداديّ، أبي بكر، من مؤلفاته: تاريخ بغداد، والكفاية في علم الرواية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣٩٢-٤٦٣هـ). ينظر: طبقات ابن هداية الله ص١٦٤-١٦٦. معجم الأدباء ٤: ١٣-٤٥. وفيات ١: ٩٢-٩٣.

(٤) تهذيب الكمال ٢٩: ٤٢٣. ومقدمة الهداية ٢: ٥.

(٥) في هامش مناقب أبي حنيفة للذهبي ص٧.

ثالثاً: اختلفوا في أصل جدِّه:

١. من بني شيبان(١).

٢. من الأنصار العرب. كما قال أبو مطيع البلخي(٢).

٣. إنه كوفي تيمي من رهط حمزة بن الزيّات المقرئي، ذكره الكَرْدريّ(٣) بإسناده عن أبي صالح عن آبائه. كما قال العِجْلي(٤).(٥)

٤. من أبناء فارس(٦).

٥. من أهل كابل(٧).

---

(١) النافع الكبير ص٤١ عن الكافي.

(٢) ينظر: مقدمة السعاية ١: ٢٩ عن جامع الأصول.

(٣) وهو محمَّد بن عبد الستَّار بن محمد العمادِيّ الكَرْدَرِيّ البَرَاتَقِينِي الحنفي، أبو الواجد، شمس الأئمة، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، ٥٩٩-٦٤٢هـ. ينظر: الجواهر ٣: ٢٢٨-٢٣٠. تاج التراجم ص٢٦٧-٢٦٨. النجوم الزاهرة ٦: ٣٥١.

(٤) وهو إبراهيم بن أَدْهَم بن منصور العِجْلِيّ التميمي البلخي، أبو إسحاق، زاهد مشهور، كان أبوه من أهل الغنى في بلخ، فتقفه ورحل إلى بغداد، وكان يعيش من العمل بالحصاد وحفظ البساتين والحمل والطحن ويشترك مع الغزاة في قتال الروم، وجاءه عبد لأبيه يحمل إليه عشرة آلاف درهم، ويخبره أن أباه قد مات في بلخ، وخلف له مالاً عظيماً، فاعتق العبد ووهبه الدراهم، ولم يعبأ بمال أبيه، (ت١٦٢هـ). ينظر: التقريب ص٢٧. الأعلام ١: ٢٤.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٢٩: ٤٢٢. ومقدمة السعاية ١: ٢٩.

(٦) تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٦. ومقدمة الهداية ٢: ٥.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٦، وتهذيب الكمال ٢٩: ٤٢٢. والنافع الكبير ص٤١.

٦. من أهل بابل[1].

٧. من أهل الأنبار[2].

٨. من أهل تِرْمِذ[3].

٩. من بلدة نساء خراسان[4].

قال العلامة طاشكبرى[5][6] والإمام القاري[7][8]: «والتوفيق بين نسبة الإمام إلى بلاد متعددة يمكن أن يولد بواحدة ويتوطّن بأخرى، ويكون نشأته

ومقدمة العمدة ١: ٣٣-٣٤.

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٥، والنافع الكبير ص٤١.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٥. ومقدمة الهداية ٢: ٥.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٥. ومقدمة الهداية ٢: ٥.

(٤) ينظر: مفتاح السعادة ٢: ١٨٠.

(٥) في مفتاح السعادة ٢: ١٨٠.

(٦) وهو أحمد بن مصطفى بن خليل بن قاسم بن أحمد بن محمود، الشهير بطاشكبرى زاده، أبو الخير، عصام الدين، من مؤلفاته: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة، حواشي على البيضاوي، ٩٠١-٩٦٨هـ. ينظر: التعليقات السنية ص١٢٣-١٢٤. الشقائق ص٣٢٥-٧٢، ٣٣١.

(٧) في مناقب أبي حنيفة ٢: ٤٥٢.

(٨) وهو علي بن سلطان محمد الهَرَوي القَارِيّ الحَنَفي، أبو الحسن، نور الدين، من مجدِّددي هذه الأمة على رأس الألف الهجرية، له: فتح باب العناية بشرح النقاية، ومرقاة المفاتيح شرح

وتأهله بأخرىٰ، وكل واحد من هذه يصدق عليه أنه وطن، قيل: مَن أقام ببلدة أربع سنين ينتسب إليها، وقيل: من تأهل ببلدة فهو منهم».

وأنشد الموفق المكي[1]:

نعمان في أبناء فارس فارس ... للأسد في غاب المناقب فارس

العلم لو غدت الثريا بيته ... لاستنزلته من الثريا فارس

سبق الخيول عرابها لكنه ... سبق العراب إذا تحارب

يا دارساً من كان دارس علمه ... في عمره وهو الرفات الدارس

رابعاً: اختلفوا في رقّ جدِّه وحريته:

١. إنه هو الذي مسَّه الرق، فكان مملوكاً لبني تَيِّم الله بن ثعلبة فأعتق، فولد أبوه ثابتٌ علىٰ الإسلام، فولاؤه لبني تيم الله[2].

وهذا محل نظر؛ لأن ولاء الإمام أبي حنيفة لبني تيم الله ولاء الموالاة، قال الإمام الفقيه المحدث الطحاوي[3]: «سمعت بكار بن قتيبة يقول: قال ابن عبد الرحمن المقرئ: أتيت أبا حنيفة فقال لي من الرجل؟ فقلت رجل منَّ

مشكاة المصابيح، والأثمار الجنية في طبقات الحَنَفِيَّة، (٩٣٠-١٠١٤هـ) .خلاصة الأثر ٣: ١٨٥ -١٨٦، الكواكب السائرة ١: ٤٤٥ -٤٤٦ . الإمام علي القاري ص٤٤ .

(١) في مناقب أبي حنيفة ص١٣ .

(٢) ينظر: النافع الكبير ص٤١ . مقدمة الهداية ٢: ٥ . مقدمة السعاية ١: ٢٨ .

(٣) في مشكل الآثار ٤: ٥٤ .

الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن وال بعض هذه الإحياء، ثمّ أنتم إليهم فإنّي كنت كذلك».

ومثله ما رواه ابن أعين عن أحمد بن منصور الرمادي عن المقرئ، وزاد يعقوب بن شيبة عند ابن أبي العوام: «فوجدتهم حيّ صدق».

قال الإمام الكوثري[1]: «فعلم من ذلك أن ولاءَ أبي حنيفة لتيم الله بن ثعلبة لم يكن بإسلام أحد أجداده على يد أحد من بني تيم الله، ولا باعتاق أحدهم لأحد أجداد أبي حنيفة فيكون ولاؤه ولاء مولاة لا ولاء إسلام، ولا ولاء إعتاق، فتذهب الروايات المختلفة في انتقاصه بنسبه أدراج الرياح هكذا، **على أنّ العبرة بالتقى والعلم**».

٢.إنه من الأحرار ما وقع عليه الرقّ قطّ في جميع الأعصار، وهو الأصحّ[2]، كما هو منقولُ عن إسماعيل[3] بن حمّاد بن أبي حنيفة، إذ قال: «إن ثابت ابن النعمان بن المرزُبان والد أبي حنيفة من أبناء فارس الأحرار، والله ما

---

(١) في هامش مناقب أبي حنيفة ص٨.

(٢) قال علي القاري في مناقب أبي حنيفة ٢: ٤٥٢: وهو الأصح. وينظر: النافع الكبير ص٤١.

(٣) تفقه على أبيه وعلى الحسن بن زياد ولم يدرك جدّه، ولي القضاء ببغداد وقضاء البصرة والرقة، وكان بصيراً بالقضاء، عارفاً بالأحكام والوقائع والنوازل، صالحاً ديناً عابداً زاهداً، له الجامع في الفقه، والرد على القدرية، وكتاب الإرجاء، مات شاباً سنة (٢١٢هـ). ينظر: الفوائد ص٨١. مرآة الجنان ٢: ٥٣.

وقعَ علينا رقٌّ قطّ، ولد جدي أبو حنيفة سنة (ثمانين)، وذهب ثابتٌ إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فدعا له بالبركة في ذريّته»[1].

وقد أهدى جدُّه إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الفالوذج في يوم مهرجان، فقال: عليٌّ رضي الله عنه مهرجاننا كلّ يوم[2].

وأما ما ذكر[3] بأن ثابتاً توفِّي وتزوَّجَ أمَّ الإمامِ الإمامُ جعفرُ الصادق[4]، وكان الإمام أبو حنيفة صغيراً وتربَّى في حجر الإمام جعفر الصادق. فإنه محلّ نظر؛ لأن ولادة جعفر الصادق سنة (٨٠هـ)، وهي سنة ولادة الإمام أبي حنيفة، والله أعلم.

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٥: ٤٠٥، ومناقب أبي حنيفة للقاري ٢: ٤٥٢، والنافع الكبير ص٤١، تهذيب الكمال ٢٩: ٤٢٣، ومقدمة العمدة ١: ٣٣-٣٤، ومقدمة السعاية ١: ٢٧-٢٨ .وغيرها.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٣: ٢٦، ومقدمة الهداية ٢: ٥.

(٣) ذكره طاشكبرى زاده في مفتاح السعادة ٢: ١٨١، وينظر: مقدمة الهداية ٢: ٥.

(٤) وهو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ولقب بالصادق لصدقه في مقالته، ٨٠-١٤٨هـ. ينظر: وفيات ١: ٣٢٧-٣٢٨. روضة المناظر ص١٣٧. النجوم الزاهرة ٢: ١٠.

المطلب الثاني
ولادة الإمام أبي حنيفة

اختلفوا في ولادته على النحو التالي:

١. سنة ثمانين هجري. قاله حفيده إسماعيل[١]، والذَّهبِيّ[٢][٣]، والمِزِّي[٤]، والنَّوَوِي[٥][٦]، وقال ابن خلّكان[٧]: «وهو الأصح»، قال الإمام

---

(١) مقدمة السعاية ١: ٢٧-٢٨.

(٢) وهو محمد بن أحمد بن عثمان التُّرْكُماني الأصل الفاروقي الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ الشَّافِعِيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، له: سير أعلام النبلاء، والعبر، تاريخ الإسلام، ٦٧٣-٧٤٨هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٣: ٣٣٦-٣٣٨. فوات الوفيات ٣: ٣١٥-٣١٦. طبقات الأسنوي ١: ٢٨٢.

(٣) في العبر ١: ٢١٤. مقدمة السعاية ١: ٢٨. النافع الكبير ص٤١.

(٤) تهذيب الكمال ٢٩: ٤٤٤.

(٥) وهو يحيى بن شرف بن حسن الحزامي الحورَّاني النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، أبو زكريا، محيي الدين، وهو محرر المذهب الشافعي ومذهبه ومنقحه ومرتبه. من مؤلفاته: الأذكار، منهاج الطالبين، رياض الصالحين، ٦٣١-٦٧٦هـ. ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة ٣: ٩. روض المناظر ص٢٦٧.

(٦) تهذيب الأسماء ٢: ٢١٦، ومقدمة التعليق ١: ١٢٠.

(٧) في وفيات ٥: ٤١٤.

اللكنويّ[1]: «وهو الأشهر». وقال الموفق المكي[2]: «وهي الصحيح المجمع عليها».

٢. سنة سبعين هجري[3]. ورجَّح الإمام الكوثري هذه الرواية[4]، وقال: «ووجه أخذ الجمهور بالرواية الأولىٰ الاحتياط بالتعويل علىٰ الأحداث في المواليد، والأقدم في الوفيات؛ أخذاً بالأحوال في الحكم بالاتصال أو بالإنقطاع، لكن هذا إذا لم يكن هناك ما يؤيد غير ذلك، وهنا وجوه تؤيد الرواية الثانية: إنه في «أنساب السمعاني» في الخزار سنة سبعين، ومثله في كتاب «الجرح والتعديل» لابن حبان، وفي «روضة القضاة» لأبي القاسم السمناني المعاصر للخطيب البغدادي، ويؤيده عدّ الحافظ محمد بن مخلد العطار رواية حماد بن أبي حنيفة عن مالك من رواية الأكابر عن الأصاغر، واهتمام أبي حنيفة بمن يخلف النخعي بعد أن برع في علم الكلام. فروىٰ العقيلي بسنده لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة فيهم عمر بن قيس وأبو حنيفة فجمعوا أربعين ألف درهم وجاءوا إلىٰ الحكم بن عتيبة، فقالوا: إنا قد جمعنا أربعين ألف درهم نأتيك بها وتكون رئيسنا في الإرجاء، فأبىٰ عليهما الحكم، فأتوا حماد بن أبي سليمان فقالوا له فأجابهم وأخذ الأربعين ألف درهم، والإرجاء الذي نسب إليه هو إرجاء السنة كما سيأتي،

---

(١) في النافع الكبير ص٤١.

(٢) في مناقب أبي حنيفة ص١٠.

(٣) ينظر: هامش الانتصار ص١٤.

(٤) في هامش مناقب أبي حنيفة ص٧، والانتصار ص١٤) والتأنيب ص٣٧-٣٩.

وكل ذلك ما كان يصح لولا تقدم ميلاده على سنة ثمانين، وبذلك تتسع دائرة معاصرته للصحابة رضي الله عنهم.[١]

وأما قول ابن عبد البر: وأما أبو حنيفة رضي الله عنه فلا اختلاف في مولده أنه ولد سنة ثمانين للهجرة.... يدل على أنه لم يطلع على تلك الروايات، وعذره أنه لم يرحل إلى الشرق، فحال ذلك دون التوسع في معرفة الروايات الشرقية[٢].

٣. سنة ثلاث وستين هجري[٣].

٤. سنة إحدى وستين هجري[٤].

❧❧❧

---

(١) وتفصيل ما ذكره الكوثري في ترجيح هذه الرواية في تأنيب الخطيب ص٣٧-٣٩.

(٢) ينظر: تأنيب الخطيب ص٣٨.

(٣) ينظر: مناقب أبي حنيفة للقاري ٢: ٤٥٢.

(٤) ينظر: مناقب المكي ص١٠، والوفيات ٥: ٤١٣، والنافع الكبير ص٤١.

المطلب الثالث
أخلاق الإمام أبي حنيفة

فصَّلت الكلام في أخلاقه ﷺ كتب المناقب وغيره؛ إذ ذكرت فصولاً في هيئته وصفته وحسن زيه، ووقاره وعقله، وورعه، وزهده، وأمانته، وحسن جواره، وتهجده بالليل وقيامه وقراءته وتضرعه، وسماحته وسخائه وبذله، وبرّه لوالديه، وغيرها بما يغني كل طالب، ويبيِّن أن هذا الإمام الكبير من أفراد الرجال الذين عرفتهم البشرية خلقاً وعبادةً وعلماً وشهرة.

وسيأتي معنا شيئاً من ذلك عند ذكر ثناء العلماء والفقهاء له وتوثيقهم إياهم، وإنما سأكتفي هنا بذكر كلمة عن خُلِقه وخَلْقه، وخير مَن يصف لنا هذا الإمام أكثر الناس ملازمة له، وهو تلميذه أبو يوسف ﷺ؛ إذ قال الخليفة هارون الرشيد له: «صف لي أخلاق أبي حنيفة ﷺ، فقال: كان والله شديد الذبّ عن حرمات الله، مجانباً لأهل الدنيا، طويل الصمت، دائم الفكر، لم يكن مهذاراً ولا ثرثاراً، إن سئل عن مسألة كان عنده بها علم أجاب فيها،

وما علمته يا أمير المؤمنين إلا صائناً لنفسه ودينه مشتغلاً بنفسه عن الناس، لا يذكر أحداً إلا بخير، فقال الرشيد: هذه أخلاق الصالحين»[١].

وكان ﵁ أسمر اللون مع ميل إلى بياضة، ربعة من الناس إلى الطول أقرب، جميل الصورة، مهيب الطلعة، طويل اللحية، وقوراً، يتأنق في ثوبه وعمامته وعليه، حسن المنطق، حلو النغمة فصيحاً، كثير التطيب يعرف به إذا ذهب وإذا جاء، نحيفاً ما أبقى عليه خوفه من الله ﷻ وطول مراقبته وكثرة عبادته فضلاً من لحم بله من شحم[٢].

قال تلميذه أبو يوسف ﵁: «كان أبو حنيفة ﵁ ربعة من الرجال ليس بالقصير ولا بالطويل، وكان أحسن الناس منطقاً، وأحلاهم نغمة، وأبينهم عما يريد»[٣].

وروى الصيمري[٤] عن محمد بن جعفر بن إسحاق بن عمر بن حماد بن أبي حنيفة ﵁: «إن أبا حنيفة كان طويلاً تعلوه سمرة، وكان لباساً حسن الهيئة، كثير التعطر، يعرف بريح الطيب إذا أقبل وإذا خرج من منزل قبل أن تراه».

وكان ﵁ لبَّاساً يلبس الثياب الغالية الحسنة، يظهر نعمة الله تعالى عليه

---

(١) ينظر: مناقب أبي حنيفة للذهبي ص٦-٧، وغيرها.

(٢) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٧٩، وغيره.

(٣) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٢، وغيره.

(٤) في أخبار أبي حنيفة ص٣.

بذلك، ويكرم العلم الذي ينتسب إليه، ويترفع بذلك عن إظهار الحاجة والعوز إلى أحد[1]، قال أبو نعيم: «كان أبو حنيفة ﷺ جميلاً، حسن الوجه، حسن اللحية، حسن الثوب». وروى الأحوص عن أبيه ﷺ قال: (أتيت رسول الله ﷺ وعلي ثوب دون فقال لي: أما لك مال؟ قلت: نعم. قال: من أي المال؟ قلت: من كل المال، قد أعطاني الله، من الإبل والبقر والغنم والخيل والرقيق، قال: فإذا آتاك الله مالاً فليرَ أثر نعمة الله عليك وكرامته)[2].

فهذه الأناقة التي كان عليها الإمام أبو حنيفة ﷺ فيها إعزازٌ للعلم وأهله، قال الإمام الزرنوجي ﷺ[3]: «وينبغي لأهل العلم ألا يُذلّ نفسه بالطمع في غير مطمع، ويتحرَّر عما قبل مذلة العلم وأهله، ويكون متواضعاً، والتواضع بين التكبّر والمذلّة والعفة...».

ولذلك كان الإمام أبو حنيفة ﷺ يوصي تلاميذه بالاهتمام بزيهم، حتى لا يزدريهم الناس، ومن كلامه لهم: «عظِّموا عمائمكم، ووسِّعوا أكمامكم»، قال الإمام الزرنوجي ﷺ[4]: «وإنما قال ذلك لئلا يستخف بالعلم وأهله».

---

(١) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٨٠، وغيره.

(٢) في سنن النسائي الكبرى ٨: ١٨٠، ومسند أحمد ٣: ٤٧٣، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم، وصحيح ابن حبان ١٢: ٢٣٤، والمستدرك ١: ٧٦، وسنن البيهقي الكبرى ١٠: ١٠، والمعجم الصغير ١: ٢٩٥، والمعجم الكبير ١٩: ٢٨٣، والآحاد والمثاني ٢: ٤٦٢، وغيرها.

(٣) في تعليم المتعلم ص٣١.

(٤) في تعليم المتعلم ص٣١.

وكان ﵁ مهيباً في طلعته، وقوراً في مجلسه، لا يعرف الجزع، يتشبه به العلماء في ذلك، قال ابن المبارك ﵁: «ما كان أوقر مجلس أبي حنيفة، كان يتشبه الفقهاء به، وكان حسن السمت، حسن الوجه، حسن الثياب، ولقد كنا يوماً في المسجد الجامع، فوقعت حية فسقطت في حجر أبي حنيفة فهرب الناس غيره، ما رأيته زاد على أن نفض الحية وجلس مكانه»[1].

❧❧❧

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٣، وغيره.

المبحث الثاني
طبقته وغيرها
المطلب الأول
تعريف التابعي

قال الحافظ ابن حجر[١]: هو مَن لَقِي الصحابي هذا هو المختار. وقال الحافظ العِراقيّ[٢]: وعليه عمل الأكثرين، وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابي

---

(١) وهو أحمد بن علي بن محمد الكِنَاني العَسْقَلانِيّ المِصْريّ القَاهِريّ الشّافِعِي، أبو الفضل، شهاب الدين، المعروف بابن حَجَر، وهو لقب لأحد آبائه، له: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وإنباء الغمر بأبناء العمر، الإصابة في تمييز الصحابة، قال الإمام اللكنوي: كل تصانيفه تَشهد بأَنَّهُ إمام الحفاظ محقِّق المحدِّثين، زُبدةُ النّاقدين، لم يُخلف بعد مثله، (٧٧٣-٨٥٢هـ). ينظر: الضوء اللامع ٢: ٣٦-٤٠. التعليقات ص٣٦. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر.

(٢) وهو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِرَاقِيّ الكردي المهراني المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، أبو الفضل، زين الدين، قال ولده: انتسبنا بعراق العرب، وإلا فهو كُردي، شيخ الحافظ ابن حجر، من تصانيفه: الألفية المسماة التبصرة والتذكرة، وشرحها المسمَّى فتح المغيث شرح

والتابعي بقوله: (طوبىٰ لمن رآني، ولمن رأىٰ مَن رآني)[١]، فاكتفىٰ بمجرّد الرؤية[٢].

وقال العلامة المحدث علي القاريّ[٣]: «اعلم أن جمهورَ علماء أصول الحديث علىٰ أن الرجلَ بمجرَّد اللُّقيَ والرؤية للصحابي يصير تابعياً، ولا يشترط أن يصحبَه مدّةً، ولا أن ينقلَ عنه روايةً بخلاف الصحابي، فإن بعضَ الفقهاء شرطوا في كونه صحابيّاً طولَ الصحبة، أو المرافقة في الغزوة، أو الموافقة في الرواية».

***

ألفية الحديث، وتخريج أحاديث الاحياء، ٧٢٥-٨٠٦هـ. ينظر: الضوء اللامع ٤: ١٧١-١٧٧. وحسن المحاضرة ١: ٢٠٤. التعليقات السنية ص٦٧.

(١) في صحيح ابن حبان ١٦: ٢١٣، والمستدرك ٤: ٩٦، وغيرهما.

(٢) ينظر: شرح شرح نخبة الفكر ص١٨٥.

(٣) في مناقب أبي حنيفة ٢: ٤٥٣.

المطلب الثاني
آخر الصحابة وفاة

إن آخر الصحابة موتاً على الإطلاق أبو الطُّفيل عامر بن واثلة الليثي ﷺ، مات سنة (مئة) من الهجرة. كذا جزمَ به ابنُ الصلاح[١]، وقيل: توفي سنة (اثنتين) قاله مصعب بن عبد الله[٢]، وجزمَ ابنُ حِبَّان[٣] ....

---

(١) وهو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشَّهْرَزُورِيّ الشَّرَخاني الدِّمَشِقيّ، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصَّلاح، قال: الأسنوي: كان إماماً في الفقه والحديث، عارفاً بالتفسير والأصول والنحو ورعاً زاهداً، ٥٧٧-٦٤٣هـ. ينظر: طبقات الأسنوي ٢: ٤١. طبقات ابن هداية الله ص٢٢٠-٢٢١. روض المناظر ص٢٥٣.

(٢) وهو مصعب بن عبد الله بن مصعب الزُّبيريّ المدنيّ، أبو عبد الله، له: جزء فيه تاريخ وفاة الشيوخ الذي أدركهم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وكتاب النسب الكبير، ونسب قريش، ١٥٦-٢٣٦هـ. ينظر: معجم المؤلفين ٣: ٨٨٩.

(٣) وهو محمد بن حِبَّان بن أحمد بن التَّمِيمِيّ البُسْتيّ الشَّافِعِيّ، أبو حاتم، قال ابن السمعاني: كان إمام عصره تولَّى قضاء سمرقند مدَّة، من مؤلفاته: الصحيح المسمَّى الأنواع والتقاسيم، والثقات، ومعرفة المجروحين، (ت٣٥٤هـ). ينظر: العبر ٢: ٣٠٠. طبقات الأسنوي ١: ٢٠١.

وابنُ قانع[1] بأنه توفِّي سنة (سبع)، وصحَّحَ الذَّهَبِيُّ[2] سنةَ (عشر ومئة).

وآخر مَن مات بالمدينة، قيل: السائب بن يزيد ﷺ، توفِّي سنة (ثمانين)، أو (ست وثمانين)، أو (ثمان وثمانين)، أو (إحدى وتسعين) على اختلاف الأقوال، وقيل: سهل بن سعد الأنصاري ﷺ، مات سنة (ثمان وثمانين)، أو (إحدى وتسعين) على الاختلاف، وقيل: جابر بن عبد الله ﷺ، توفِّي سنة (اثنتين وسبعين) أو (ثلاث) أو (أربع) أو (سبع)، أو (ثمان)، أو (تسع) على الاختلاف، وقيل: محمود بن الربيع ﷺ، توفِّي سنة (تسع وتسعين)، وقيل: محمود بن لبيد ﷺ، توفِّي في سنة (ست وتسعين)، أو (خمس وتسعين).

وآخر مَن مات بمكّة، قيل: جابر ﷺ، والمشهور وفاتُه بالمدينة، وقيل: عبد الله ابن عمر ﷺ، توفِّي سنة (ثلاث وسبعين)، أو (أربع).

وآخر مَن مات بالبصرة أنس ﷺ سنة (ثلاث وتسعين)، أو (مئة)، أو (إحدى ومئة)، أو (تسعين) على الاختلاف.

وآخر مَن مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى ﷺ، وقيل: أبو جحيفة ﷺ، والأول أصحّ، فإن أبا جحيفة توفِّي سنة (ثلاث وثمانين)، وقيل: (سبعين)، وبقي ابنُ أبي أوفى ﷺ إلى سنة (ست) أو (سبع) أو (ثمان وثمانين)،

---

(١) وهو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم البغدادي، أبو الحسين، له: معجم الصحابة، وكتاب السنن عن أهل البيت، ٢٦٥-٣٥١هـ. ينظر: مرآة الجنان ٢: ٣٤٧. معجم المؤلفين ٢: ٤٤.

(٢) في العبر ١: ١٣٦.

وعمرو بن حريث ﷺ أيضاً مات بالكوفة سنة (خمس وثمانين)، أو سنة (ثمان وتسعين)، وحينئذٍ يكون هو الآخر.

وآخر مَن مات منهم بالشام عبد الله بن المازنيّ ﷺ سنة (ثمان وثمانين)، أو (ستّ وتسعين).

وآخر مَن مات بدمشق واثلة بن الأسقع ﷺ سنة (خمس وثمانين)، أو (ثلاث) أو (ستّ).

وآخر مَن مات بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء سنة (ست وثمانين)، أو (خمس)، أو (سبع)، أو (ثمان)، أو (تسع)[1].

ﻫ ﻫ ﻫ

---

(١) ينظر: إبراز الغي الواقع في شفاء العي ص١٤٩-١٥٠، وغيره.

المطلب الثالث

الاختلاف في طبقة الإمام أبي حنيفة

الأول: إنّه من أتباع التابعين، وإنه أدركَ زمانَ الصحابة، لكنّه لم يلقَ أحداً منهم، وهو الذي مال إليه الحافظُ ابنُ حجر العَسْقَلانيّ في «تقريب التهذيب»[1] »[2].

الثاني: إنّه لقيَ جماعة من الصحابة وأخذَ عنهم، وهو الذي صحَّحَه عليّ القاري في «سند الأنام شرح مسند الإمام»، وقال «في «طبقات الحنفية»[3]: قد ثبتت رؤيته لبعض الصحابة، واختلف في روايته عنهم، والمعتمد ثبوتُها كما بيَّنتُه في «سند الأنام شرح مسند الإمام»[4] حال إسناده إلى بعض الصحابة الكرام، فهو من التابعين الأعلام. كما صرّح به العلماء الأعيان داخل تحت

---

(١) التقريب ص٤٩٤.

(٢) ينظر: مقدمة عمدة الرعاية ١: ٣٤.

(٣) ينظر: مناقب أبي حنيفة للقاري ٢: ٤٥٢-٤٥٣) في ذيل الجواهر.

(٤) سند الأنام شرح مسند الإمام ص٥٨١-٥٩٧.

قوله ﷻ: {وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهم بإحْسَان}[(١)]، وفي عموم قوله ﷺ: (خير القرون قرني، ثُمّ الذين يلونهم)[(٢)] »[(٣)].

قال العلامة الصالحي الشافعي[(٤)]: «للإمام العلامة القاضي أبي محمد العَيْنِيّ[(٥)] في ترجمة الإمام أبي حنيفة من مقدمة كتابه «شرح شرح معاني الآثار للطحاوي» وفي «تاريخه» كلام أثبت فيه أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه سمع جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ردّه عليه الإمام العلامة المحقق مفيد الفقهاء والمحدثين الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي[(٦)] في ما رأيته بخطه من تعليقه على «جامع المسانيد» للخوارزمي».

---

(١) من سورة التوبة: الآية ١٠٠.

(٢) في صحيح البخاري ٢: ٩٣٨، وصحيح مسلم ٤: ١٩٦٣، وغيرهما.

(٣) إقامة الحجة ص٨٤-٨٥.

(٤) في عقود الجمان ص٦٢-٦٣.

(٥) وهو محمود بن أحمد بن موسى العنتابي المولد العَيْني الحلبي القاهري الحنفي، أبو محمد، بدر الدين، وكان أبوه قاضياً بعين تاب، فنسب إليه، قال السيوطي: كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية والتصريف حافظاً للغة سريع الكتابة، من مؤلفاته: البناية في شرح الهداية، ورمز الحقائق شرح كَنْز الدقائق، وعمدة القاري شرح صحيح البخاريّ ٧٦٢-٨٥٥هـ. ينظر: الضوء اللامع ١٠: ١٣١-١٣٥. كتائب أعلام الأخيار(ق٣٥١/ ب-ق٣٥٢/ أ) الفوائد البَهيَّة ص٣٤٠.

(٦) وهو قاسم بن قُطْلُوبُغَا بن عبد الله السُّودُونيّ المِصْرِي الحَنَفي، أبو العدل، زين الدِّين، من مؤلفاته: تحفة الإحياء بتخريج أحاديث الإحياء، والترجيح والتصحيح على القدوري،

وقال الخوارَزميُّ[١] في «مسند الإمام»[٢]: «اتّفق العلماءُ على أنه روى عن أصحاب رسول الله ﷺ ستة أو سبعة أو ثمانية على اختلاف الروايات»[٣].

الثالث: أثبت جماعةٌ من المحدّثين أنه رأى أنسَ بنَ مالك رضي الله عنه، لكن لم تثبت روايتُه عنه، فعلى هذا هو من طبقة التابعين.

قال الإمام اللكنوي[٤]: «وهو الأرجح كما حقَّقته في «إقامة الحجة»[٥]»، وقال[٦]: «وهذا هو الصحيح الذي ليس ما سواه إلاَّ غلطاً».

وقد أثبت تابعيته جم غفير من الحفاظ والمؤرخين المعتبرين كالحافظ ابنُ حجر في غير «التقريب»[٧]، والذهبيّ[١]، ....

وشرح المصابيح، ٨٠٢-٨٧٩هـ. ينظر: الضوء اللامع ٥: ١٨٤-١٩٠. التعليقات السنية ص١٦٧-١٦٨. البدر الطالع ٤٥-٤٧.

(١) وهو محمد بن محمود بن محمد الخَوَارَزْمِيّ الخطيب، أبو المؤيد، الإمام، وليَّ قضاء خُوارَزْم وخطابتها، صنَّف مسانيد الإمام أبي حنيفة، في مجلدين، جمع فيهما بين خمسة عشر مصنَّفاً، ٥٩٣-٦٥٥هـ. ينظر: الجواهر ٣: ٣٦٥. تاج التراجم ص٢٧٨.

(٢) جامع مسانيد أبي حنيفة ١: ٢٢.

(٣) ينظر: مقدمة الهداية ٢: ٦.

(٤) في النافع الكبير ص٤١.

(٥) إقامة الحجة ص٨٣-٨٩.

(٦) في مقدمة العمدة ١: ٣٤. وينظر: ظفر الأماني ص٣٥٣.

(٧) كما في جواب سؤال سئل عنه. كما في تبييض الصحيفة ص٢٩٦-٢٩٧.

والسُيوطيّ(٢)، وابنُ حجر(٣) المكّيّ(٤)، وابنُ(٥) الجوزيّ(٦)، والنوويُّ(٧)، والدَّارَقُطْنِيّ(٨)(٩)، وابنُ سعد، ....

---

(١) في جزئه الخاص بمناقب أبي حنيفة ص٨.

(٢) في تبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة ص٢٩٥.

(٣) وهو أحمد بن محمد بن علي بن حَجَر الهَيْتَمِيّ السَّعْدِيّ المَكِّيّ،أبو العباس،شهاب الدين،قال العيدروسي: الشيخ الإمام خاتمة أهل الفتيا والتدريس،كان بحراً في علم الفقه وتحقيقه لا تكدره الدلاء. له:تحفة المحتاج شرح المنهاج،والنِّعمة الكبرىٰ،والجوهر المنظم في زيارة قبر النبي المكرم، (٩٠٩-٩٧٤هـ). ينظر: النور السافر ص٢٥٨.التعليقات السنية ص٤١١.الكشف ٢: ١٨٧٦.

(٤) في الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان ص٢٩.

(٥) وهو عبد الرحمن بن علي بن محمد القُرَشِيّ التَّيْمِي البَكْرِي البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ الواعظ، أبو الفرج، جمال الدِّين، حكي مرَّة أن مجلسه حُزِرَ بمئة ألف، من مؤلفاته: زاد المسير، والمنتظم، والموضوعات، ٥٠٨-٥٩٧. ينظر: وفيات ٣: ١٤٠. مرآة الجنان ٣: ٤٨٩. تذكرة الحفاظ ٤: ١٣٤٢.

(٦) في العلل المتناهية ص١: ١٣٦.

(٧) في تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٢١٦.

(٨) في تبييض الصحيفة ص٢٩٥.

(٩) وهو علي بن عمر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، أبو الحسن، والدَّارَقُطْنِيّ: نسبة إلى دار القُطْن، محلة كبيرة ببغداد. قال أبو الطيب الطَبَري: الدَّارَقُطْنِيّ أمير المؤمنين في الحديث. من مؤلفاته: السنن الكبير، المختلف والمؤتلف، والأفراد، ٣٠٦-

والخطيبُ[١]، والوليُّ[٢] العراقيّ[٣]، وأكرم السنديّ[٤] في «إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر»، وأبو[٥] معشر[٦]، وحمزة السَّهميّ[٧]، واليافعيّ[٨]، والجَزَريّ[٩] في «أسماء رجال القُرَّاء»، والتُّورِبِشْتيّ في «تحفة المسترشدين»،

٣٨٥هـ. ينظر: روض المناظر ص١٨٤-١٨٥. الكامل في التاريخ ٧: ١٧٤. طبقات الشافعية الكبرىٰ ٢: ٣١٢.

(١) في تاريخ بغداد ٤: ٢٠٨.

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي المهراني المصري العراقي، أبو زرعة، ولي الدين، من مؤلفاته: رواة المراسيل، وحاشية علىٰ الكشاف، وأخبار المدلسين، وتحرير الفتاوىٰ، (٧٦٢-٨٢٦هـ). ينظر: الضوء اللامع ١: ٣٣٦-٣٤٤. البدر الطالع ١: ٧٢-٧٤.

(٣) كما في تبييض الصحيفة ص٢٩٦.

(٤) وهو محمد أكرم بن عبد الرحمن السندي المكي. ينظر: الكشف ٢: ١٩٣٦.

(٥) وهو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري القطان، أبو معشر، قال الأسنوي: كان فقيهاً فاضلاً إماماً في القراءات، صنَّف فيها كتباً كثيرة حسنةً، (ت٤٧٨هـ). ينظر: العبر ٣: ٢٩٠. طبقات الأسنوي ٢: ٦٣.

(٦) في جزئه كما في تبييض الصحيفة ص٢٩٧.

(٧) كما في تبييض الصحيفة ص٢٩٦.

(٨) في مرآة الزمان ١: ٣١٠.

(٩) وهو محمد بن محمد بن محمد الدِّمشقيّ الشِّيرَازِيّ الجَزَرِيّ الشَّافِعِيّ، أبو الخير، شمس الدين، نسبةً إلىٰ جزيرة ابن عمر، من مؤلفاته: طيبة النشر في القراءات العشر، والتوضيح شرح المصابيح، وذيل طبقات القراء للذهبي، (٧٥١-٨٣٣هـ). ينظر: الأنس الجليل ٢: ١٠٩-١١٠. الشقائق النعمانية ص٢٥-٣٠. التعليقات ١٤٠-١٤١.

والسراج، وصاحب «كشف الكشاف»(١) في (سورة المؤمنين)، والإزنيقي في «مدينة العلوم»، والمزي، والقسطلاني، وابن كثير، ومن أنكره فهو محجوج عليه بأقوالهم(٢)، ومنها:

قال شيخ الإسلام الذَّهَبِيّ(٣): «النعمان بن ثابت ابن زُوطا، رأى أنساً رضي الله عنه».

وقال العلامة المؤرخ اليافعي(٤): «فقيه العراق الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي... رأى أنساً رضي الله عنه».

وذكر الحافظ الخطيب(٥): «إنه رأى أنس بن مالك رضي الله عنه»(٦).

وقال الإمام السيوطي(٧): «قد وقفت على فُتيا رُفِعَت إلى الشيخ وليّ

---

(١) وهو عمر بن رسلان بن نصير الكناني العسقلاني البُلْقِيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين، قال البرهان الحلبي: رأيته رجلاً فريد دهره لم تر عيناي أحفظ للفقه وأحاديث الأحكام منه، من مؤلفاته: التدريب، وتصحيح المنهاج، وحواشي على الروضة، (٧٢٤-٨٠٥هـ). ينظر: الضوء اللامع ٦: ٨٥-٩٠، والكشف ٢: ١٤٧٩.

(٢) وعباراتهم مفصلة في إقامة الحجة ص٨٣-٨٩.

(٣) في الكاشف ٢: ٣٢٢، وتذكرة الحفاظ ١: ١٦٨. وينظر: مقدمة التعليق ١: ١١٩-١٢٠.

(٤) في مرآة الجنان ١: ٣٠٩.

(٥) في تاريخ بغداد ٤: ٢٠٨.

(٦) من مرآة الجنان ١: ٣١٠.

(٧) في تبييض الصحيفة ص٢٩٦-٢٩٧.

الدين العراقيّ هل روىٰ أبو حنيفة عن أحد من الصحابة، وهل يعد من التابعين؟

فأجاب بما نصّه: الإمام أبو حنيفة لم يصحّ له رواية عن أحد من الصحابة، وقد رأىٰ أنس بن مالك، فمن يكتفي في التابعين بمجرّد رؤية الصحابي يجعله تابعياً. انتهىٰ.

وفيه أيضاً رفع هذا السؤال إلىٰ الحافظ ابن حجر: فأجاب بما نصّه: أدرك أبو حنيفة جماعةً من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة (ثمانين) من الهجرة وبها يومئذٍ عبد الله بن أبي أوفىٰ، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة أنس، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأىٰ أنساً، وكان غير هذين من الصحابة بعِدَّةٍ من البلاد أحياء... فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين».

وقال العلامة ابن الجوزي[1]: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: أبو حنيفة لم يسمع من أحد من الصحابة، وإنّما رأىٰ أنس بن مالك رضي الله عنه بعينه».

وقال العلامة ابن حجر الهيتمي رضي الله عنه[2]: «صحّ كما قاله الذهبي: إنه رأىٰ أنس بن مالك وهو صغير، وفي رواية: مراراً، وكان يخضبُ بالحمرة، وأكثر المحدِّثين علىٰ أن التابعي مَن لَقِيَ الصحابيّ وإن لم يصحبه، وصحَّحَه النَّوَويّ كابن الصلاح، وجاء من طرق أنه روىٰ عن أنس رضي الله عنه أحاديث ثلاثة، لكن قال أئمة الحديث: مدارها علىٰ مَن اتهمه الأئمة بالأحاديث.

---

(١) في العلل المتناهية ص١: ١٣٦.

(٢) في الخيرات الحسان ص٢٩.

وفي «فتاوىٰ شيخ الإِسلام ابن حجر»: إنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة، لأن مولدَه بها سنة (ثمانين)، فهو من طبقة التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له، كالأوزاعي بالشام، والحمّادَيْن بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، والليث بن سعد[1] بمصر. انتهىٰ كلام الحافظ. فهو من أعيان التابعين الذين شملهم قوله ﷻ: **{والَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ الله عَنْهُمْ وَرَضُواعنه}**[2]. انتهىٰ[3].

وقال الحافظ أبو الحجَّاج المِزّي[4]: «رأىٰ أنساً... الخ».

وقال العلامة القَسْطَلاَّنيُّ[5][6]: «ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشَّعْبيّ وابن المُسَيِّب وأبو حنيفة».

---

(١) وهو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي الأصبهاني الأصل المِصْريّ، أبو الحارث، قال الشافعي: الليث بن سعد أفقه من مالك إلاَّ أنّ أصحابه لم يقوموا به، ٩٤-١٧٥هـ. ينظر: وفيات ٤: ١٢٧-١٢٨. النجوم الزاهرة ٢: ١٧٥.

(٢) من سورة التوبة، الآية ١٠٠.

(٣) من الخيرات الحسان ص٢٩.

(٤) في تهذيب الكمال ٢٩: ٤١٨.

(٥) وهو أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلاَّنيّ الأصل المِصْرِيّ الشَّافِعِي، أبو بكر، شهاب الدين، من مصنفاته: المواهب اللدنية بالمنح المحمديَّة، العقودِ السُّنيَّةِ في شرحِ المقدِّمةِ الجزريَّةِ، والكنزِ في وقفِ حمزةَ وهشامٍ علىٰ الهمز، (٨٥١-٩٢٣هـ). ينظر: الضوء اللامع ٢: ١٠٣-١٠٤. شرح المواهب اللدنية ١: ٣-٤. طرب الأماثل ص٤٣٢.

(٦) في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري ١: ٣٩٠.

وقال المحدث ابن كثير[1]: «أدرك عصر الصحابة، ورأىٰ أنس بن مالك، وذكر بعضهم أنه روىٰ عن سبعة من الصحابة».

قال الإمام اللكنوي[2]: «ومَن أنكر كونه تابعيّاً من المؤرِّخين لا يصلُ في الاعتماد وقوّةِ الحفظ وسعةِ النظر إلىٰ مرتبة هؤلاء المثبتين فلا عبرة بقوله معارضاً لقولهم، وهذا الذَهَبِيُّ شيخُ الإسلام المعتمدُ في نقله عند الأنام لو صرَّحَ وحده بكونه تابعيّاً لكفىٰ قوله رادّاً لقول النافين.

فكيف وقد وافقه إمام الحفاظ ابنُ حجر، ورأسُ الثقات الوليّ العراقي، وخاتمة الحفاظ السيوطيُّ، وعمود المؤرخين اليافِعِيّ، وغيرُهم، وسبقه إلىٰ ذلك الخطيب، وما أدراك ما الخطيب، والدارقطنيُّ وما أدراك ما الدارقطني إمامان جليلان مستندان معتمدان وغيرهما.

فإذن لم يبقَ للمنكر إلا أن يكذِّبَ هؤلاء الثقات، فإن وقع منه ذلك فلا كلام معه، أو يقدم أقوال مَن دونهم علىٰ أقوالهم، فإن فعل ذلك لزم ترجيح المرجوح، والمرجو من العلماء المنصفين بعد مطالعة هذه النصوص أن لا يبقىٰ لهم إنكار».

وأما عدّه الحافظُ ابنُ حجر في «التقريب»[3] من الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقي بإحدىٰ الصحابة، فهو مخالف لما نقل عنه في فتواه كما

---

(١) في البداية والنهاية ١٠: ١٢٣.

(٢) في إقامة الحجة ٨٣-٨٩.

(٣) تقريب التهذيب ص٤٩٤.

ذكره السيوطي والهيتمي، وقد تقرَّرَ أن العالِمَ إذا صدرَ منه كلامان مختلفان، فأحقُّهما ما وافق فيه غيره من الأجلّة، ودلَّت عليه الأدلة، وهذا يقتضي أن يرجَّحَ كلامُه في غير «التقريب»؛ لكونه موافقاً لجمع من الأجلّة.

المطلب الرابع
الأحاديث التي رواها عن الصحابة

قال الحافظ ابن حجر: «وقد جمعَ بعضُهم جزءاً فيما ورد من رواية أبي حنيفة رضي الله عنه من الصحابة رضي الله عنهم، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف»[١].

قال الحافظ السيوطي[٢]: «وحاصل ما ذكر ابن حجر وغيره الحكمُ على أسانيد ذلك بالضعفِ وعدمِ الصحّة لا بالبطلان، وحينئذٍ يسهل الأمر في إيرادها؛ لأن الضعيفَ تجوزُ روايتُه ويطلقُ عليه أنه واردٌ، كما صرَّحوا»[٣].

ومن هذه الأحاديث هي:

١. عن أبي حنيفة رضي الله عنه سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم: (طلب العلم فريضة على كل مسلم)[١]. وقال السيوطي[٢]: «وعندي إنه بلغ رتبة الصحيح؛ لأني وقفت له على نحو خمسين طريقاً وقد جمعتها في جزء».

---

(١) ينظر: تبييض الصحيفة ص٢٩٧.

(٢) في تبييض الصحيفة ٢٩٥-٢٩٧.

(٣) ينظر: مقدمة السعاية ١: ٢٨-٢٩.

٢. عن أبي حنيفة عن أنس رضي الله عنه قال ﷺ: (الدال على الخير كفاعله)[٣]. قال السيوطي[٤]: «متنه صحيح ورد من رواية جمع من الصحابة، وأصله في «صحيح مسلم» من حديث أبي مسعود رضي الله عنه بلفظ: (من دل على خير فله مثل أجر فاعله)[٥].».

---

(١) هذا لفظ حديث مرفوع عن أنس وابن مسعود وابن عباس وأبي سعيد وابن عمر وعلي رضي الله عنهم في سنن ابن ماجه ١: ٨١، والمعجم الأوسط ٤: ٢٤٥، والصغير ١: ٣٦،والكبير ١٠: ١٩٥،ومعجم الإسماعيلي ٢: ٦٥٢، ومسند أبي يعلى ٥: ٢٢٣، ومسند الشهاب ١: ١٣٦، وغيرها. قال أحمد: لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء، قال البزار: كل ما يروى فيها عن أنس غير صحيح، وقال البيهقي متنه مشهور وإسناده ضعيف، وروي من أوجه كلها ضعيفة، قال العراقي: قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه، وقال المزي: إن طرقه تبلغ رتبة الحسن. قال السخاوي: وقد ألحق بعض المحققين: ومسلمة؛ وليس لها ذكر في شيء من طرقه وإن كانت صحيحة المعنى. والعلم المقصود في الحديث هو العلم الضروري أو العام الذي لا يسع البالغ المكلف جهله أو علم ما يطرأ له خاصة. ينظر: تخريج أحاديث الأحياء ١: ٥٥-٥٧، كشف الخفاء ٢: ٥٦-٥٧.

(٢) في تبييض الصحيفة ص٢٩٨.

(٣) في جامع الترمذي ٥: ٤١، والأحاديث المختارة ٦: ١٨٤، ومسند أحمد ٥: ٣٥٧، وغيرها.

(٤) في تبييض الصحيفة ص٢٩٨.

(٥) في سنن أبي داود ٤: ٣٣٣، وغيرها.

٣. عن أبي حنيفة عن أنس ﵁ قال ﷺ: (إن الله يحب إغاثة اللفهان)[١]. قال السيوطي[٢]: «متنه صحيح ورد من رواية جمع من الصحابة، وصححه الضياء المقدسي في «المختارة» من حديث بريدة ﵁».

٤. عن أبي حنيفة عن واثلة بن الأسقع ﵁ قال ﷺ: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)[٣]. قال السيوطي ﵁[٤]: «متنه صحيح، ورد من رواية جمع من الصحابة ﵃ وقد صححه الترمذي وابن حبان والحاكم والضياء من حديث الحسن بن علي بن أبي طالب ﵄».

٥. عن أبي حنيفة عن واثلة بن الأسقع ﵁ قال ﷺ: (لا تظهر الشماتة لأخيك، فيعافيه الله ويبتليك)[٥]. قال السيوطي[٦]: «أخرجه الترمذي من وجه آخر عن واثلة وحسنه، وله شاهد من حديث ابن عباس ﵄».

---

(١) في مسند أبي حنيفة ص١٥١، ومعجم الشيوخ١: ١٨٤، ومسند أبي يعلى ٧: ٢٧٥، وشعب الإيمان ٢: ٢٥٤.

(٢) في تبييض الصحيفة ص٢٩٨.

(٣) في صحيح ابن حبان ٢: ٤٩٨، وصحيح ابن خزيمة ٤: ٥٩، والمستدرك ٢: ١٥، والأحاديث المختارة ٧: ٢٩٣، وجامع الترمذي ٤: ٦٦٨، وغيرها.

(٤) في تبييض الصحيفة ص٢٩٩.

(٥) في سنن الترمذي ٤: ٦٦٢، وحسنه، والمعجم الصغير ٤: ١١١، ومسند الشاميين ١: ٢١٤، والمعجم الكبير ٢٢: ٥٣، ومسند الشهاب ٢: ٧٧، وغيرها.

(٦) في تبييض الصحيفة ص٢٩ص٢٩٩.

٦. عن أبي حنيفة عن عبد الله بن أنيس ﵁ قال ﷺ: (حبك الشيء يعمي ويصم)[١]. قال السيوطي[٢]: «هذا الحديث رواه أبو داود في «سننه» من حديث أبي الدرداء ﵁، وأصعب ما هنا أن يقال: إن عبد الله بن أنيس الجهني الصحابي المشهور، وذلك قبل مولد أبي حنيفة بدهر، والجواب: أن الصحابة ﵃ المسمين عبد الله بن أنيس خمسة فلعل الذي روى عنه أبو حنيفة واحد آخر منهم غير الجهني المشهور».

٧. عن أبي حنيفة عن عبد الله بن أوفى ﵁، قال ﷺ: (من بنى لله مسجداً لو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة)[٣]. قال السيوطي[٤]: «هذا الحديث متنه صحيح، بل متواتر».

٨. عن أبي حنيفة عن عائشة بنت عجرد رضي الله عنها، قال ﷺ: (أكثر جند الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه)[٥]. قال السيوطي[٦]: «هذا

---

(١) في سنن أبي داود ٤: ٣٣٤، ومسند أحمد ٥: ١٩٤، ومسند الشاميين ٢: ٣٤٠، ومسند الشهاب ١: ١٥٧، وغيرها. وينظر: كشف الخفاء ١: ٤٠١، وغيره.

(٢) في تبييض الصحيفة ص٢٩٩.

(٣) في سنن الترمذي ٢: ١٣٤ وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعلي وعبد الله بن عمرو وأنس وابن عباس وعائشة وأم حبيبة وأبي ذر وعمرو بن عبسة وواثلة بن الأسقع وأبي هريرة وجابر بن عبد الله ﵃. وفي سنن الدارمي ١: ٣٧٦، وسنن ابن ماجة ١: ٢٤٣، وغيرها.

(٤) في تبييض الصحيفة ص٢٩٩.

(٥) في سنن أبي داود ٣: ٣٥٧، وسننه البيهقي الكبير ٩: ٢٥٧، وغيرها.

الحديث متنه صحيح، أخرجه أبو داود من حديث سلمان ﷺ وصححه الضياء في «المختارة».».

وأنشد أبو بكر الحداد قائلاً:

إن الإمام أبا حنيفة قد روىٰ   عن سبعة من خير صحب
أنس وواثلة ومعقل جابر   وابنا أنيس جزء وابنة

---

(١) في تبييض الصحيفة ص٣٠١.

(٢) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٧٢.

المطلب الخامس
الأحاديث التي تبشّر به

قال الحافظ السُيوطي[١]: «قد ذكر الأئمة عن النبيّ ﷺ بشّرَ بالإمام مالك رضي الله عنه في حديث: «يوشك أن يضرب الناس بأكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة»[٢].

وبشّر بالإمام الشافعي رضي الله عنه في حديث: «لا تسبوا قريشاً فإنّ عالمها يطبق الأرض علماً»[٣].

وبشّر بالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث الذي أخرجه أبو نُعَيم[٤] في

(١) في تبييض الصحيفة ص٢٩٤ -٢٩٥.

(٢) في جامع الترمذي ٥: ٤٧، قال الترمذي: حديث حسن، وفيه قال ابن عيينه: هو مالك بن أنس، وسنن النسائي ٥: ٧٥، وموطأ مالك ١: ٢٢.

(٣) في مسند الشاشي ٢: ١٦٩، ومسند الطيالسي ١: ٣٩،

(٤) وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأَصبهاني، أبو نُعَيْم ، قال الذهبي: تفرَّد في الدنيا بعلُوِّ الإسناد مع الحفظ والاستبحار من الحديث والفنون، من مؤلفاته: تاريخ أصبهان، ودلائل

«الحيلة»[١] عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان العلم بالثريا لتناوله رجالٌ من أبناء فارس»، وأخرجَه الشِّيرازيّ[٢] في «الألقاب»: عن قيس بن سعد بن عبادة ﵁ مرفوعاً: «لو كان العلمُ معلّقاً بالثريّا لتناوله قومٌ من أبناء فارس»، وفي لفظ البُخاري من حديث أبي هريرة ﵁: «لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من فارس»[٣]، وفي لفظ مسلم: «لو كان الإيمان عند الثريّا لذهب به رجلٌ من أبناء فارس حتى يناله»[٤]، وفي حديث قيس بن سعد ﵁ في «معجم الطَّبَرانيّ»[٥] الكبير»: «لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لتناوله رجال من فارس»[٦]، وفي «معجم الطبراني»: أيضاً عن ابن مسعود ﵁

النبوة، ٣٣٦-٤٣٠هـ. ينظر: العبر ٣: ١٧٠. وفيات ١: ٩١-٩٢. مرآة الجنان ٣: ٥٢-٥٣. النجوم الزاهرة ٥: ٣٠.

(١) حلية الأولياء ٦: ٦٤.

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن موسى الشِّيرازيّ، أبو بكر، من مؤلفاته: الألقاب، (ت٤٠٧هـ. ينظر: مرآة الجنان ٣: ٢٠. الكشف ١: ١٥٧. معجم المؤلفين ١: ١٦٥.

(٣) في صحيح البخاري ٤: ١٨٥٨.

(٤) في صحيح مسلم ٤: ١٩٧٢.

(٥) وهو سليمان بن أحمد بنِ أيوبِ اللَّخْمِيّ الطَّبَرَانِيّ، أَبو القاسم، نسبةً إلى طَبَرية، مدينةٌ من الأردنِ، قال اللكنوي: صاحب المعاجمِ المشهورة، كان ثقةً صدوقاً عارفاً واسعَ الحفظِ بصيراً بالعللِ والرِّجالِ، كثيرَ التصانيفِ النَّافعةِ، (٢٦٠-٣٦٠هـ). ينظر: العبر ٣: ٣١٥-٣١٦. مرآة الجنان ٣: ٣٧٢.

(٦) في معجم الطبراني الكبير ١٨: ٣٥٣.

مرفوعاً: «لو كان الدين معلقاً بالثرياً لتناولَه ناس من أبناء فارس»[1]، هذا أصل صحيح يعتمدُ عليه في البشارة والفضيلة نظير الحديثين اللذين في الإمامين[2].

وكفى في إثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة، منها: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة ﵁ «إن النبي ﷺ وضع يده على سلمان ﵁ فقال: لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء»[3].

وقال العلامة الشاميّ[4] الصالحي[5] تلميذ الحافظ السُيوطيّ: «ما جزم به شيخنا من أن أبا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهرٌ لا شكَّ فيه؛ لأنه لم يبلغ من أبناء فارس في العلم مبلغه أحد. وأما سلمان الفارسي ﵁ فهو وإن كان أفضل من أبي حنيفة من حيث الصحبه لكنّه لم يكن في العلم والاجتهاد

---

(١) في معجم الطبراني الكبير ١٠: ٢٠٤، والمعجم الأوسط ٨: ٣٤٩.

(٢) من تبييض الصحيفة ص٢٩٤-٢٩٥.

(٣) سبق تخريجه في بداية هذا الفصل.

(٤) في عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ص٤٥.

(٥) وهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشَّاميّ، شمس الدين، ومن مؤلفاته: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ويعرف بالسيرة الشامية، قال حاجي خليفة عنه: من أحسن كتب المتأخرين وأبسطها في السيرة، منتخب من أكثر من ثلاثمئة كتاب، وأتى من الفوائد بالعجب العجاب. وعقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان، الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاوى صاحب الكشاف، (ت٩٤٢هـ). ينظر: المستطرفة ص١١٣-١١٤، الكشف ٢: ٩٧٨، وهدية العارفين ٦: ٢٣٦.

ونشر الدين وتدوين أحكامه كأبي حنيفة، وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل»[١].

وأما القول بأن عيسىٰ عليه السلام يحكم بمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أو غيره، فهو أمرٌ لا دليل عليه.

قال الحافظ السُيُوطيّ رضي الله عنه: إن من قال: إن عيسىٰ عليه السلام يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطلٌ لا أصل له، وكيف يظنّ نبيٌّ أنه يقلِّدُ مجتهداً، بل إنّما يحكمُ بالاجتهاد، أو بما كان يعلمه قبلُ من شريعتنا بالوحي، أو بما تعلّمه منها، وهو في السماء، أو أنه ينظر في القرآن فيفهم منه.

واتفق معه عليّ القاري رضي الله عنه، وقال: إنه أمر لا أصل له، ولا منع من أن يَنْزل علىٰ عيسىٰ عليه السلام وحيّ، فإنه ليس دليل قاطع علىٰ أنه لا يَنْزل الوحي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم، نعم إنه لا نبيّ بعد نبينا صلى الله عليه وسلم[٢].

(١) ينظر: مقدمة الهداية ٢: ٦.

(٢) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٧-١٢٨، ورد المحتار ١: ٥٧، وغيره.

المبحث الثالث

شيوخه وطلبه للعلم

المطلب الأول

شيوخه ممن أخذ العلم عنهم وروى عنهم

إن اعتناء الإمام أبي حنيفة ﷺ بطلب العلم، وتتبع أدلته من حديث رسول الله ﷺ ومسائله الدقيقة المتداولة بين الفقهاء أوصله إلى التردد إلى كثير من العلماء الأعلام؛ للاستفادة واللقيا فبلغ شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث والفقه وغيرهما عدّة آلاف.

قال العلامة الذَّهبِيّ ﷺ[1]: «حدَّثَ عن: عطاء، ونافع، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وسلمة بن كُهَيل، وأبي جعفر محمد بن علي، وقتادة، وعمرو بن دينار[2]، ....

---

(١)في تذكرة الحفاظ ١: ١٦٨. وينظر: العبر ١: ٢١٤، ومقدمة التعليق ١: ١٢٠، ومقدمة السعاية ص١: ٢٧، وغيرها.

(٢) وهو عمرو بن دينار البصري الأعور، قَهْرَمان آل الزبير، أبو يحيى، قال ابن معين: لا شيء، وقال البخاري: فيه نظر. ينظر: تهذيب الكمال ٢٢: ١٣-١٦. التقريب ص٣٥٨.

وأبي إسحاق، وخلق كثير»[١].

وقال الإمام اللكنوي رضي الله عنه[٢]: «وأما مشايخُه في العلم فكثيرون».

وقال أبو عبد الله بن أبي حفص: «عدوا مشايخ أبي حنيفة من العلماء والتابعين، فبلغوا أربعة آلاف، وهذا من أدنى فضائل الإمام»[٣].

وقال العلامة طاشكبرى رضي الله عنه[٤]: «عُدَّ مشايخُه فبلغ أربعة الآف شيخ، وفي «الانتصار»: هذا من أدنى فضائله ولا يخلتج في صدرك أن مشايخ البخاري ربما تبلغ عشرة آلاف فيلزم أن يكون أفضل منه؛ لأن مشايخ الحديث ليسوا كمشايخ الفقه، فإن الأولين لا بدّ أن يكونوا عالمين دون الآخرين؛ ولهذا قلّ الفقهاء وكثر رواة الحديث.

وأضاف الإمام علي القاري[٥] بعد ذكر هذا: «والحاصل إن أكثر مشايخ الإمام كانوا جامعين بين الرواية والدراية، وأكثر مشايخ البُخاري برزوا بعلو إسنادٍ في الرواية».

---

(١) مقدمة التعليق ١: ١٢٠.

(٢) في مقدمة العمدة ١: ٣٤. النافع الكبير ص٤٢.

(٣) ينظر: مناقب أبي حنيفة للمكي ص٣٧.

(٤) في مفتاح السعادة ٢: ١٧٨.

(٥) في سند الأنام ص٩.

وإليك أسماء خمسين ومئتين من شيوخه:

الألف

١. إبراهيم بن محمد بن الْمُنْتَشِر بن الأَجدَع الهَمدانيّ الكوفي، قال ابن حنبل وأبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن حجر: ثقة[1].

٢. إسماعيل بن عبد الملك بن ابي الصُّفَيْرَاء، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق كثير الوَهَم[2].

٣. أبان بن أبي عياش.

٤. أبان بن لقيط، كوفي.

٥. إبراهيم بن عبد الرحمن، أبو إسماعيل السكسكي، كوفي.

٦. إبراهيم بن مسلم، أبو إسحاق الهجري، كوفي.

٧. إبراهيم بن ميسرة، مكي.

٨. أبو السوِّار ويقال أبي السوداء.

٩. أبو بكر بن عبد الله بن أبي الجهم.

١٠. أبو جناب الكلبي.

١١. أبو حجية يحيى بن عبد الله الكندي.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٢: ١٨٣-١٨٤. التقريب ص٣٣.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٣: ١٤١-١٤٣. التقريب ص٤٨.

١٢. أبو حصين الأسدي.

١٣. أبو حكم، مؤذن مسجد إبراهيم النخعي، كوفي.

١٤. أبو سعيد مولى ابن عباس.

١٥. أبو سفيان طلحة بن نافع.

١٦. أبو عتبة العبسي، حمصي.

١٧. أبو عون الثقفي.

١٨. أبو غسان الهيثم بن حبيب الصراف.

١٩. أبو فروة الجهني.

٢٠. أبو معبد مولى ابن عباس.

٢١. أبو يَعْفور العبدي.

٢٢. آدم بن علي بكري، من بني شيبان.

٢٣. إسحاق بن ثابت بن إبراهيم بن المهاجر البجلي الكوفي.

٢٤. إسماعيل بن أبي خالد، مولى بجيلة.

٢٥. إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص، مدني مشهور.

٢٦. إسماعيل بن مسلمة المكي.

٢٧. أيوب بن أبي تميمة السختياني، أبو بكر.

٢٨. أيوب بن عائذ الطائي، كوفي.

٢٩. أيوب بن عتبة اليمامي، قاضي اليمامة.

الباء

٣٠. بلال بن أبي بلال.

٣١. بكير بن عطاء الليثي.

٣٢. بلال بن وهب بن كيسان.

٣٣. بهز بن حيك بن معاوية بن حيدة القشيري.

٣٤. بهلول بن عمرو الصيرفي.

الثاء

٣٥. ثابت بن دينار البهني، أبو حمزة.

٣٦. ثابت البناني.

الجيم

٣٧. جَبَلَة بن سُحَيْم الكوفي، روىٰ عن ابن عمر ومعاوية، قال ابن معين: ثقة، (ت١٢٥هـ)[1].

٣٨. جامع بن شداد، أبو صخرة.

٣٩. جواب بن عبيد الله، كوفي تيمي.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٤: ٤٩٨-٥٠٠. العبر ١: ١٦٢. التقريب ص٧٧.

٤٠. الجراح بن المنهال الجزري، أبو العطوف.

٤١. جعفر بن محمد الصادق.

الحاء

٤٢. الحارث بن عبد الرحمن الهمداني، أبو هند.

٤٣. الحسن بن عبيد الله بن عروة النَّخَعيّ الكوفي، أبو عروة، قال ابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة، (ت١٣٩هـ)[١].

٤٤. الحَكَم بن عُتَيبة الكِندي الكوفيّ، أبو محمد، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيهٌ إلا أنه ربَّما دلَّس (ت١١٣هـ)[٢].

٤٥. حماد بن أبي سليمان مسلم الأَشْعَرِيّ الكوفي، أبو إسماعيل، صاحب إبراهيم النخعي، روىٰ له مسلم وأصحاب السنن، قال الذهبي: فقيه الكوفة، كان سَرِيّاً محتشماً، يفطّر كلَّ ليلة في رمضان خمسمئة إنسان، (ت١٢٠هـ)[٣].

٤٦. حبيب بن أبي ثابت، أبو يحيىٰ الأسدي، كوفي.

٤٧. الحسن بن سعيد مولىٰ علي بن أبي طالب.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٦: ١٩٩-٢٠١. التقريب ص١٠١.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٧: ١١٤-١٢٠. التقريب ص١١٥.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٧: ٢٦٩-٢٧٩. العبر ١: ١٥١. ميزان الاعتدال ٢: ٣٦٤-٣٦٦.

٤٨. الحسن بن الحرمولي بن الصيدا.

٤٩. حميد بن قيس الأعرج المكي.

٥٠. حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي، أبو الهذيل.

٥١. حكيم بن صهيب الصيرفي.

٥٢. حوط العبدي.

٥٣. حسين بن الحارث الجدلي، أبو القاسم.

٥٤. حكيم بن جبير مولى بني أمية، أبو عبد الله.

٥٥. الحر بن الصياح، كوفي.

٥٦. حجاج بن أرطأة، كوفي.

الخاء

٥٧. خالد بن علقمة الهَمْداني الوادعيّ الكوفي، أبو حيَّة، قال ابن معين و النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق(١).

٥٨. خصيف بن عبد الرحمن أبو عون مولى بني أمية.

٥٩. خالد بن عبد الأعلى.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٨: ١٣٤-١٣٧. التقريب ص١٢٩.

الدال

٦٠. داود بن عبد الرحمن بن زاذان.

٦١. داود بن نصير بن سليمان الطائي.

الذال

٦٢. ذر الهمذاني، أبو عمر.

الراء

٦٣. ربيعة بن فَرُّوخ أبي عبد الرحمن التَّيْمِيُّ المَدَنِيّ، أبو عثمان، وأبو عبد الرحمن، المشهور بربيعة الرأي، قال ابن الماجشون: والله ما رأيت أحداً أحفظ لسنَّة من ربيعة، (ت١٣٦هـ)[1].

الزاي

٦٤. زياد بن عِلاقة بن مالك الثَّعْلبيّ الكوفي، أبو مالك، قال ابن معين والنسائي: ثقة، (ت١٣٥هـ)[2].

٦٥. زُبَيْد اليامِيّ.

٦٦. زيد بن علي بن الحسين، أبو الحسين.

٦٧. زيد بن أسلم، أبو أسامة مولى عمر بن الخطاب.

---

(١) ينظر: العبر ١: ١٨٣. الميزان ٣: ٦٨. الأعلام ٣: ٤٢.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٩: ٥٠٠. التقريب ص١٦٠.

٦٨. زياد بن كليب أبو معشر، كوفي.

٦٩. زياد بن ميسرة الكوفي.

٧٠. زكريا بن أبي زائدة، همداني.

٧١. زيد السلمي، كوفي.

٧٢. زيد بن أبي أنيسة، أبو أسامة، جليل القدر على صغر سنه.

٧٣. زيد بن الوليد.

السين

٧٤. سعيد بن مسروق الثَّوري، والد سفيان، كوفي، قال ابن حجر: ثقة، (ت١٢٦هـ)[1].

٧٥. سلمة بن كُهَيل بن حصين الحضرمي التَنْبعي الكوفي، أبو يحيى، قال العجلي ويعقوب بن شيبة: ثقة ثبت[2].

٧٦. سِماك بن حَرْب بن أوس بن خالد الذُّهلي البَكْري الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، قال: أدركت ثمانين من الصحابة وذهب بصري فدعوت الله فردَّه الله عليّ، (ت١٢٣هـ)[3].

---

(١) ينظر: التقريب ص١٨١. العبر ١: ١٦٢-١٦٣.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ١١: ٣١٦. التقريب ص١٨٨.

(٣) ينظر: التقريب ص١٩٦. الميزان ٣: ٣٢٦. العبر ١: ١٥٧.

٧٧. سليمان بن خاقان، أبو إسحاق الشيباني.

٧٨. سالم بن عجلان أبو عمر الأفطس، حراني.

٧٩. سعيد بن المرزبان، أبو سعد.

٨٠. سعيد بن أبي عروبة البصري.

٨١. سفيان بن سعيد الثوري، ويروي سفيان عنه أيضاً.

٨٢. سليمان بن أبي المغيرة القرشي، أبو عبد الله، كوفي.

٨٣. سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد، كوفي.

٨٤. سلمة بن نبيط.

الشين

٨٥. شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي البصري، أبو معاوية، نسبة إلى نَحْوة بطن من الأزد لا إلى علم النحو، نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، قال الذهبي: كان كثير الحديث عارفاً بالنحو صاحب حروف وقراءات ثقة حجّة، (ت١٦٤هـ)[١].

٨٦. شدَّاد بن عبد الرحمن القشيري البصري، أبو روبة.

٨٧. شيبة بن مساور، بصري.

٨٨. شعبة بن الحجاج، بصري.

---

(١) ينظر: التقريب ص٢١٠-٢١١. العبر ١: ٢٤٣. الميزان ٣: ٣٩١-٣٩٢.

٨٩. شبيب بن غرقد الكوفي، أبو عقيل.

٩٠. شرحبيل بن سعيد.

٩١. شرحبيل بن مسلم.

الصاد

٩٢. الصلت بن بهرام الكوفي.

٩٣. صالح بن صالح بن حي الهمداني.

الطاء

٩٤. طاووس بن كَيْسان اليماني الجَنَديّ الحِمْيَري مولاهم الفارسي، أبو عبد الرحمن، وقيل: اسمه ذكوان، وطاووس لقب، ثقة فقيهٌ فاضل من الثالثة، قال الذهبي: أحد الأعلام علماً وعملاً، (ت١٠٦هـ)[١].

٩٥. طريف بن شهاب بن السَّعدي البصري الأشل، قال ابن حجر: ضعيف[٢].

٩٦. طلحة بن مصرف اليامي من حمدان.

٩٧. طلحة بن نافع، أبو سفيان.

٩٨. طلق بن حبيب البصري.

---

(١) ينظر: التقريب ص٢٢٣. العبر ١: ١٣٠-١٣١.

(٢) ينظر: التقريب ص٢٢٤. الميزان ٣: ٤٦٠.

العين

٩٩. عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشَّعْبي الحِمْيَري، أبو عمرو، قال ابن المديني: ابن عباس في زمانه، والشَّعْبي في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، ولد لست سنين خلت من خلافة عثمان، (ت١٠٣هـ)[١].

١٠٠. عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج المدنيّ، أبو داود، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم (ت١١٧هـ)[٢].

١٠١. عبد الكريم بن أبي المُخَارِق أبو أمية المعلّم البصري، اسم أبيه قيس، وقيل: طارق، قال ابن حجر: ضعيف، (ت١٢٦هـ)[٣].

١٠٢. عبد الله بن دينار العَدَوي مولاهم المدني، مولى ابن عمر، أبو عبد الرحمن، ثقة من الرابعة، (ت١٢٧هـ)[٤].

١٠٣. عطاء بن أبي رَبَاح أسلم بن صفوان مولى بني فِهْر المَكِّيّ، أبو محمد، من أجلَّة فقهاء التابعين، (٢٧-١١٤هـ)[٥].

---

(١) ينظر: العبر ١:١٢٧. مرآة الجنان ١:٢٤٤. وفيات ٣:١٢-١٦.

(٢) وهو ينظر: التقريب ص٢٩٣-٢٩٤. العبر ١:١٤٥.

(٣) ينظر: التقريب ص٣٠٢. الميزان ٤:٣٨٨.

(٤) ينظر: التقريب ص٣٤٤. العبر ص١٦٤.

(٥) ينظر: وفيات ٣:٢٦١-٢٦٣. العبر ١:١٤١-١٤٢. الأعلام ٥:٢٩.

١٠٤ . عطاء بن السائب بن زيد الثقفي الكوفي، أبو محمد، صدوق اختلط من الخامسة، قال أحمد: هو ثقة رجل صالح، كان يختم كل ليلة، من سمع منه قديماً كان صحيحاً، (ت١٣٦هـ)[١].

١٠٥ . عِكرِمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس، أبو عبد الله، أصله من البربر من أهل المغرب، كان ينتقل من بلد إلى بلد، روي أن ابن عبَّاس قال له: انطلق فأفتِ الناس، وقيل: لسعيد بن جبير: هل تعلم أحداً أعلم منك؟ قال: عكرمة، وقد تكلم الناس فيه؛ لأنه كان يرى رأي الخوارج، (ت١٠٧هـ)[٢].

١٠٦ . علقمة بن مَرْثَد الحَضْرميّ الكوفي، أبو الحارث، ثقة من السادسة، قال الذهبي: كان ثبتاً في الحديث، (ت١٢٠هـ)[٣].

١٠٧ . علي بن الأَقْمَر بن عمرو الهَمْداني الوادِعِي الكوفي، أبو الوازِع، قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي: ثقة[٤].

١٠٨ . عمرو بن دينار البصري الأعور، قَهْرَمان آل الزبير، أبو يحيى، قال ابن معين: لا شيء، وقال البخاري: فيه نظر[٥].

---

(١) ينظر: التقريب ص٣٣١. الميزان ٤: ٩٠-٩٢. العبر ١: ١٨٤.

(٢)ينظر: وفيات ٣: ٢٦٥-٢٦٦. العبر ١: ١٣١-١٣٢.

(٣) ينظر: التقريب ص٣٣٧. العبر ١: ١٥٢.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ٢٠: ٣٢٣-٣٢٥. التقريب ص٣٣٧.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٢٢: ١٣-١٦. التقريب ص٣٥٨.

١٠٩. عون بن عبد الله بن عُتْبة بن مسعود الهُذَلي الكوفي، أبو عبد الله، ثقة عابد من الرابعة، توفِّي قبل (١٢٠هـ)[1].

١١٠. عاصم بن أبي النجود أبو بكر الكوفي مولى بني أسد.

١١١. عاصم بن سليمان أبو عبد الرحمن الأحول قاضي المدائن.

١١٢. عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي الكوفي.

١١٣. عامر بن السبط التميمي الكوفي.

١١٤. عامر بن عبد الله ابن قيس أبو بردة بن أبي موسى.

١١٥. عبد الأعلى الكوفي التميمي .

١١٦. عبد الرحمن بن حزم.

١١٧. عبد الرحمن بن شروان أبو قيس الأودي.

١١٨. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وهو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود.

١١٩. عبد الرحمن بن عمر .

١٢٠. عبد العزيز بن رفيع المكي أصله الكوفة.

١٢١. عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية .

١٢٢. عبد الله بن أبي المجالد الكوفي.

---

(١) ينظر: التقريب ص ٣٧٠.

١٢٣ . عبد الله بن أبي حبيبة.

١٢٤ . عبد الله بن أبي نجيح.

١٢٥ . عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي.

١٢٦ . عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

١٢٧ . عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصاري كوفي.

١٢٨ . عبد الله بن داود.

١٢٩ . عبد الله بن رباح.

١٣٠ . عبد الله بن سعيد المقبري.

١٣١ . عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي.

١٣٢ . عبد الله بن عثمان بن خشيم أبو عثمان المكي.

١٣٣ . عبد الله بن عمر العمري.

١٣٤ . عبد الله بن نافع مولى ابن عمر.

١٣٥ . عبد الملك بن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد.

١٣٦ . عبد الملك بن إياس الشيباني الأعور الكوفي.

١٣٧ . عبد الملك بن عمير أبو عمير اللخمي الكوفي.

١٣٨ . عبد الملك بن ميسرة الزراد الهلالي الكوفي.

١٣٩ . عبدة بن أبي لبابة أبو القاسم مولى قريش. وقيل: أسدي.

١٤٠. عبيد الله بن أبي زياد المكي.

١٤١. عبيد الله بن عمر بن خفص أبو عثمان العمري.

١٤٢. عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم الضبي.

١٤٣. عتبة بن عبد الله بن عتبة أبو العباس المسعودي.

١٤٤. عثمان بن راشد السلمي.

١٤٥. عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي الكوفي.

١٤٦. عثمان بن عبد الرحمن ذكره ابن سعد.

١٤٧. عثمان بن عبد الله بن موهب القرشي الكوفي أصله المدينة.

١٤٨. عدي بن ثابت بن دينار وقيل ابن عبيد بن عازب الأنصاري الكوفي عمر ابن ذر بن عبد الله أبو ذر الهمداني الكوفي إن صح.

١٤٩. عطاء بن عجلان العطار البصري.

١٥٠. عطية بن الحارث الهمداني الكوفي.

١٥١. عطية بن سعد العوفي.

١٥٢. عطية بن سعد بن جنادة الجدلي الكوفي، أبو الحسن.

١٥٣. العلاء بن زهير الكوفي وقيل ابن عبد الله بن زهير.

١٥٤. علقمة بن مرثد أبو الحارث الحضرمي .

١٥٥. علي بن الحسن الزرَّاد.

١٥٦. علي بن بذيمة.

١٥٧. عمار بن عبد الله بن سيار الجهني الكوفي.

١٥٨. عمر بن بشير الهمداني الكوفي.

١٥٩. عمران بن عمير.

١٦٠. عمرو بن شعيب أبو إبراهيم السهمي من أهل الطائف.

١٦١. عمرو بن دينار أبو محمد المكي.

١٦٢. عمرو بن عبد الله بن علي بن اسحاق أبو اسحاق الهمداني السبيعي.

١٦٣. عمرو بن مرة أبو عبد الله المرادي الجملي.

١٦٤. عمير بن سعيد أبو يحيى الكوفي.

١٦٥. عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

١٦٦. عون بن أبي جحيفة أبو حفص.

١٦٧. عيسى بن أبي ليلى.

١٦٨. عيسى بن علي أبو علي الصيقل.

الغين

١٦٩. غالب بن هذيل أبو الهذيل الكوفي.

١٧٠. غيلان.

الفاء

١٧١ . فراس بن يحيىٰ الهمداني، أبو يحيىٰ الكوفي.

١٧٢ . فرات بن عبد الرحمن القزاز، أبو الحسن الكوفي.

القاف

١٧٣ . قابوس بن أبي ظَبْيَان الجَنْبِي الكوفي، فيه لين من السادسة، كان ابن معين شديد الحط عليه علىٰ أنه قد وثَّقه[١].

١٧٤ . القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعوي الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة عابد من الرابعة، (ت ١٢٠هـ)[٢].

١٧٥ . قتادة بن دِعامة بن قتادة السَّدُوسي البصري، أبو الخطاب، قال قتادة: ما قلت لمحدِّث قطّ أعدْهُ عليّ، وما سمعتُ شيئاً إلا وعاه قلبي، وقال فيه شيخه ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، (ت ١١٧هـ)[٣].

١٧٦ . القاسم بن محمد، أبو سهيل الكوفي.

١٧٧ . قيس بن مسلم، أبو عمرو الجدلي الكوفي.

الكاف

---

(١) ينظر: التقريب ص٣٨٥. العبر ٤: ٤٤٥.

(٢) ينظر: التقريب ص٣٨٦.

(٣) ينظر: العبر ١: ١٤٦. التقريب ص٣٨٩.

١٧٨ . كدام بن عبد الرحمن السلمي الكوفي.

١٧٩ . كثير بن الرماح الأصم الكوفي.

اللام

١٨٠ . ليث بن أبي سليمان أبو بكير الكوفي.

الميم

١٨١ . مُحَارِب بن دِثار السَّدوسي الكوفي القاضي، سمع ابن عمر وجابر وطائفة، ثقة إمام زاهد من الرابعة، (ت١١٦هـ)[1].

١٨٢ . محمد بن السائب بن بشر الكَلْبِي الكوفي، أبو النَّضْر، قال الذهبي: صاحب التفسير والأخبار والأنساب أجمعوا على تركه، وقد اتُّهم بالكذب والرفض، (ت١٤٦هـ)[2].

١٨٣ . محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر، المعروف بالباقر، وقيل له الباقر لأنَّه بَقَرَ العلم، أي شقَّه وعرف أصله وخَفِيَّه، (٥٦ - ١١٤هـ)[3].

---

(١) ينظر: التقريب ص٤٥٤. العبر ١: ١٤٤.

(٢) ينظر: التقريب ص٤١٥. العبر ١: ٢٠٦.

(٣) ينظر: العبر ١: ١٤٢. مرآة الجنان ١: ٢٤٧-٢٤٨.

١٨٤ . محمد بن مسلم بن تَدْرُس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، قال ابن معين والنسائي: ثقة، (ت ١٢٠ هـ)[١].

١٨٥ . محمد بن مسلم بن عبيد الله الزُّهْريّ القُرَشِيّ، أبو بكر، نسبة إلى بني زهرة، وهم بطن من بطون قريش، قال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري، (٥١-١٢٤ هـ)[٢].

١٨٦ . موسى بن أبي عائشة الهَمْداني مولاهم الكوفيّ، أبو الحسن، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة عابد وكان يرسل[٣].

١٨٧ . منصور بن المُعْتَمِر بن عبد الله السُّلَمي الكوفي، أبو عَتَّاب، قال ابن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ منه، وقال زائدة: صام منصور أربعين سنة، وقام ليلها، وكان يبكي الليل كلَّه. ثقة ثبت وكان لا يدلِّس من طبقة الأعمش، (ت ١٣٢ هـ)[٤].

١٨٨ . معن بن عبد الرحمن بن سَعْوة المَهْري، قال ابن معين: ثقة[٥].

١٨٩ . مالك بن أنس أبو عبد الله المدني الأصبحي.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٢٦: ٤٠٢-٤١١. التقريب ص ٤٤٠.

(٢) ينظر: طبقات الشيرازي ص ٤٧-٤٨. الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٢٩: ٩٠-٩٢. التقريب ص ٤٨٤.

(٤) ينظر: التقريب ص ٤٧٩. العبر ١: ١٧٧.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٢٨: ٣٣٣. التقريب ص ٤٧٣.

١٩٠. مجالد بن سعيد بن عمير أبو عمير الهمداني الكوفي.

١٩١. محمد بن الزبير الحنظلي.

١٩٢. محمد بن المنكدر.

١٩٣. محمد بن قيس الهمداني.

١٩٤. محمد بن عبيد الله العرزمي، كوفي.

١٩٥. محمد بن عبد الرحمن بن زرارة، مدني.

١٩٦. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

١٩٧. محمد بن مالك بن زبيد الهمداني.

١٩٨. مخول بن راشد بن مخراق الكوفي.

١٩٩. مرزوق أبو بكير التميمي الكوفي.

٢٠٠. مزاحم بن زفر التيمي الكوفي.

٢٠١. مسعر بن كدام أبو سلمة الهلالي الكوفي.

٢٠٢. مسلم البطين.

٢٠٣. مسلم الملائي.

٢٠٤. مسلم بن سالم أبو فروة وقيل أبو فزارة الجهني الكوفي.

٢٠٥. مسلم بن كيسان، أبو عبد الله الملائ الكوفي الضبي.

٢٠٦. معاوية بن إسحاق.

٢٠٧. معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذاي.

٢٠٨. مقسم.

٢٠٩. مكحول، أبو عبد الله الشامي مولى امرأة من هذيل.

٢١٠. منصور بن دينار.

٢١١. منصور بن زاذان مولى عبد الرحمن بن أبي عقيل الثقفي واسطي.

٢١٢. منهال بن الجراح هكذا قاله ابن سعد، وقيل: الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري محارب بن دثار البكري الكوفي.

٢١٣. منهال بن خليفة، أبو قدامة الكوفي.

٢١٤. منهال بن عمرو الأسدي، أبو يحيى.

٢١٥. موسى بن أبي كثير، أبو الصباح الكوفي.

٢١٦. موسى بن طلحة بن عبيد الله، أبو عيسى الكوفي.

٢١٧. موسى بن مسلم الكوفي، وهو موسى الصغير.

٢١٨. ميمون أبو حمزة الأعور الكوفي.

٢١٩. ميمون ابن سياه البصري.

٢٢٠. ميمون بن مهران الجزري.

النون

٢٢١. نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

٢٢٢. نافع بن درهم، . أبو الهيثم العبدي الكوفي.

٢٢٣. ناصح بن عبد الله المحلِّمي.

٢٢٤. نعمان.

٢٢٥. نصر بن طريف البصري.

الهاء

٢٢٦. هشام بن عُروة بن الزُّبَير بن العَوَّام الأسدي المدني، أبو المنذر، قال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث،قال الذهبي:أحد أئمة الحديث. (ت١٤٦هـ)[1].

٢٢٧. هيثم بن حبيب الصراف الكوفي.

٢٢٨. هشام بن عائذ بن نصيب الأسدي الكوفي.

الواو

٢٢٩. واصل بن حبان الأسدي الكوفي.

٢٣٠. واصل بن سليم التميمي الكوفي.

٢٣١. وقدان وقيل واقد أبو يعقوب الكوفي.

٢٣٢. الوليد بن سريع مولى عمرو بن حريق المخزومي.

٢٣٣. الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٣٠: ٢٣٢-٢٤٢. العبر ١: ٢٠٦. التقريب ص٤٠٥.

الياء

٢٣٤. يحيىٰ بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري المدني القاضي، أبو سعيد، قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، (ت١٤٤هـ)[١].

٢٣٥. يحيىٰ بن عبد الله الجابر أبو الحارث التيمي الكوفي.

٢٣٦. يحيىٰ بن أبي حية.

٢٣٧. يحيىٰ بن عابد الكوفي.

٢٣٨. يحيىٰ بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي سكن الكوفة.

٢٣٩. يحيىٰ بن عمرو بن سلمة الهمداني.

٢٤٠. يحيىٰ بن عبد الله أبو جحية الأجلخ الكندي الكوفي.

٢٤١. يزيد بن صهيب الفقير.

٢٤٢. يزيد بن عبد الرحمن بن زيد أبو خالد الكوفي.

٢٤٣. يزيد بن عبد الرحمن عن أنس.

٢٤٤. يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله الكوفي مولىٰ بني هاشم.

٢٤٥. يونس بن عبد الله بن أبي فروة المدني.

٢٤٦. يونس بن زهران.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٣١: ٣٤٦-٣٥٩. التقريب ص٥٢١.

٢٤٧. يعلى بن عطاء الطائفي.

٢٤٨. ياسين بن معاذ أبو خلف الزيات الكوفي[1].

❧❧❧

---

(١) ينظر: أسماء شيوخه: عقود الجمان ص٦٣-٨٧، ومناقب الإمام أبي حنيفة للموفق المكي ص٣٨-٤٨، ومناقب أبي حنيفة للكردري ص٨٠-٩٧، وتهذيب الكمال ٢: ٤١٨-٤٢٠، ومقدمة العمدة ١: ٣٤. والنافع الكبير ص٤٢، وغيرها.

المطلب الثاني
طلبه للعلم

أولاً: الكوفة موطن العلم:

نشأ الإمام في الكوفة، عاصمة العلم والعلماء وموطنه، فنهل من عبقها، وترعرع فيها، فبرز وفاق أقرانه، وكان لانتشار العلوم في ربوع الكوفة الأثر الكبير في تقدم أبي حنيفة وتميّزه؛ إذ فيها دونت مختلف علوم الإسلام من الفقه والحديث والقراءات والعربية وغيرها، وقد سأل عمر بن قيس الإمام أبا حنيفة: «من أين لك هذا الفقه؟. فقال: كنت في معدن العلم والفقه، فجالست أهله، ولزمت فقيهاً من فقهائهم، يقال له حماد، فانتفعت به»[1].

ومعلوم أن لكل فن وعلم أهله ومقرّه، فمَن أراد أن يبلغ الغاية فيه فعليه أن يلازمهم، وهذا الذي حصل مع الإمام بتوطنه في موطن الفقه وبين أهله وعلى رأسهم حماد كما سيأتي.

---

(١) ينظر: مناقب الموفق ص٥٢، وغيرها.

ثانياً: سبب اهتمامه بطلب العلم:

ويبدو من خلال النصوص التي بين أيدينا أن أول من أرشده إلى الاهتمام بطلب العلم هو العالم المحدث المشهور الشعبي، فروي عن الإمام قال: «مررت يوماً على الشعبي، وهو جالس فدعاني، وقال: إلى مَن تختلف؟ فقلت: أختلف إلى فلان، قال: لم أعن إلى السوق، عنيت الاختلاف إلى العلماء، فقلت: أنا قليل الاختلاف إليهم، فقال: لا تفعل، وعليك بالنظر في العلم، ومجالسة العلماء، فإني أرى فيك يقظة وحركة، قال: فوقع في قلبي من قوله، فتركت الاختلاف ـ إلى السوق ـ وأخذت في العلم، فنفعني الله تعالى بقوله»(١).

فيستفاد من هذا الحوار أن الإمام جعل كل اهتمامه بالعلم بعد أن كان أحد اهتماماته عند لقائه بالشعبي، الذي وجهه لطلبه عندما رأى عليه نباهة وفطنة ملفتة للانتباه، فجعل الله جل جلاله بنصيحة هذا العالم الصادق الخير لأمة محمد رضي الله عنه ليوم الدين، وصدق رسوله الكريم بقوله: (الدين النصيحة، قلنا: لمن قال: لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم)(٢).

ثالثاً: اهتمامه بعلم الكلام:

فبعد هذا التوجيه من الشعبي للإمام لطلب العلم، انصرف الإمام الأعظم في بداية أمره إلى تعلم علم الكلام وبلغ فيه الغاية القصوى من

---

(١) ينظر: مناقب الموفق ص٥٤، وغيرها.

(٢) في صحيح البخاري ١: ٣٠، وصحيح مسلم ١: ٧٤، وغيرها.

مناظرته للخصوم والرد على المخالفين من الفرق الأخرى، قال الإمام أبو حنيفة ﵁: «كنت رجلاً أعطيت جدلاً في الكلام، فمضى دهر فيه أتردد، وبه أخاصم، وعنه أناضل، وكان أصحاب الخصومات والجدل أكثرها بالبصرة، فدخلت البصرة نيفاً وعشرين مرّة، ومنها ما أقيم سنة وأقل وأكثر، وكنت قد نازعت طبقات الخوارج من الإباضية والصفرية وغيره وطبقات الحشو... وكنت أعد الكلام أفضل العلوم، وكنت أقول هذا الكلام في أصل الدين.

فراجعت نفسي بعدما مضى لي فيه عمر، وتدبرت، فقلت: إن المتقدمين من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وأتباعهم لم يكن يفوتهم شيء مما ندركه نحن، وكانوا عليه أقدر وبه أعرف واعلم بحقائق الأمور، ثم لم ينتصبوا فيه منازعين ولا مجادلين، ولم يخوضوا فيه، بل أمسكوا عن ذلك، ونهوا عنه أشد النهي، ورأيت خوضهم في الشرائع وأبواب الفقه وكلامهم فيه، عليه تجالسوا، وإليه وبه حضوا وكانوا يعلمون الناس ويدعونهم إلى التعلم ويرغبونهم فيه، وكانوا يطلقون الكلام والمنازعة فيه، ويتناظرون عليه، ويفتون فيما يستفتونه.

على ذلك مضى الصدر الأول من السابقين، وتبعهم التابعون عليه، فلما ظهر لنا من أمورهم هذا الذي وصفنا تركنا المنازعة والمجادلة والخوض في الكلام، واكتفينا معرفته ورجعنا إلى ما كان عليه السلف وأخذنا فيما كانوا عليه وشرعنا فيما شرعوا فيه...»[1].

---

(١) ينظر: مناقب الكردري ص١٣٨، ومناقب الموفق ص٥٤-٥٥، وغيرها.

والملاحظ من كلامه رحمه الله تعالى أنه إذا دخل أمراً أوفاه حقه من الوقت والجهد، فها هو علم الكلام الذي أقبل على دراسته يسافر في طلبه لأخذه من أهله في موطنه البصرة، فيقيم المدّة الطويلة وهو يتلقاه على شيوخه، مما جعله مقدماً في هذا الفن، فعن قبيصة بن عقبة: «كان أبو حنيفة في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك منظوراً إليه، ثم ترك الجدال ورجع إلى الفقه والسنة فصار إماماً فيه»[١].

لكن هذا الاعتناء بعلم الكلام لم يدم؛ لما ذكر رحمه الله، بل بلغ به الحال إلى أن ينهى عن الخوض والمناظرة فيه، فعن ابنه حماد قال: «رأيناك تناظر فيه وتنهانا عنه؟ فقال ﵁: كنا نناظر وكأنّ على رؤسنا الطير، مخافة أن يزل صاحبنا، وأنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم، ومن أراد أن يزل صاحبه، فقد أراد أن يكفر صاحبه، ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه»[٢].

رابعاً: أسباب انتقاله إلى الفقه منها:

١. فطنة الإمام ودقة فهمه ومعرفته لعواقب الأمور، وإمعانه في الطريق السبيل التي يسلكها، يدل على ذلك ما أجاب به الإمام عندما سأله الهيثم الطائي عن سبب اختياره للفقه، فقال: «إني لما أردت تعلم العلم جعلت العلوم كلها نصب عيني فقرأت فناً فناً منها، وتفكرت عاقبته وموقع نفعه،

(١) ينظر: مناقب الموافق ص٥٣-٥٤، وغيرها.

(٢) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٥١ مناقب الإمام أبي حنيفة لابن البزازي ١: ١٢١.

فقلت آخذ في الكلام، ثم نظرت فإذا عاقبته عاقبة سوء، ونفعه قليل، وإذا أكمل الإنسان فيه، واحتيج إليه لا يقدر أن يتكلم جهاراً، أو رمي بكل سوء، ويقال: صاحب هوىٰ.

ثم تتبعت أمر الأدب والنحو، فإذا عاقبة أمره أن أجلس مع صبي أعلمه النحو والأدب...

ثم تفكرت في أمر القراءات فقلت إذا بلغت الغاية منه اجتمع إلي أحداث يقرؤن علي، والكلام في القرآن ومعانيه صعب.

فقلت: أطلب الحديث، فقلت: إذا جمعت منه الكثير احتاج إلىٰ عمر طويل حتىٰ يحتاج الناس إلي، وإذا احتيج إلي لا يجتمع إلا الأحداث، ولعلهم يرمونني بالكذب، أو سوء الحفظ، فلزمني ذلك إلىٰ يوم الدين.

ثم قلبت الفقه، فكلما قلبته أو أدرته لم يزدد إلا جلالة ولم أجد فيه عيباً، ورأيت أوله الجلوس مع العلماء والفقهاء والمشايخ، ثم إذا حدثت مسألة في المنزل أو القرابة أو الحي سألوني عنها، فإن كانت منها معرفة وإلا قالوا: سل الذين تجالسهم، فأسأل عنها...»[1].

٢. حاجة الناس لعلم الفقه وسؤالهم فيه، وعدم اعتنائهم بعلم الكلام، وهذا واضح جلي لكل صاحب بصيرة، فعلوم الشريعة باختلافها شريفة، إلا

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري ص٥-٦، ومناقب المكي ص٥٢-٥٣، مناقب الكردري ص١٣٧

أن علم الفقه هو الجانب العملي والتطبيقي منها، وأكثر ما يحتاجه المسلمون في تعاملاتهم التعبدية والأسرية والتجارية والسياسية والقضائية وغيرها، فمن اشتغل به لبى حاجة من حوله في الأحكام الشرعية.

فعن أبي حنيفة رضي الله عنه: «كنت أنظر في الكلام حتى بلغت فيه مبلغاً يشار إلي فيه بالأصابع، وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة يوماً، فقالت: رجل له امرأة أمة أراد أن يطلقها للسنة كم يطلقها، فأمرتها أن تسأل حماداً، ثم ترجع فتخبرني، فسألت حماداً، فقال: يطلّقها وهي طاهر من الحيض والجماع تطليقة، ثم يتركها حتى تحيض حيضتين، فإذا اغتسلت فقد حلَّت للأزواج، فرجعت فأخبرتني، فقلت: لا حاجة لي في الكلام وأخذت نعلي، فجلست إلى حماد...»[1].

وأنشد الموفق المكيّ[2] قائلاً:

نعمان قد سبر العلوم بأسرها	حتى اعتلى منها ذرى الأطواد
ثم انثنى منها إلى الفقه الذي	قد راح في الأغوار والأنجاد
وهداه لما لج في طلب الهدى	محمود فطنته إلى حماد
ثم انبى من بعده يفتي الورى	حقاً برغم معاطس الحساد
لقد ارتقى من فقهه في قلة	هدت مصاعها قوى الصعاد
اعصار دولته مبدد كل من	في عصره تبديد رجل جراد

(١) ينظر: مناقب الكردري ص١٣٥، ومناقب المكي ص٥١-٥٢، وغيرها.

(٢) في مناقبه ص٥٨-٥٩.

فغدا نداه مكرع الوراد   وسما ذراه مرتع الرواد

فرق الضلال عدوا إليه مطيهم   فهداهم ولك قوم هاد

خامساً: ملازمته لأهل الفقه:

إنه لا بدّ للإنسان في كل طريق يسلكه من مرشد يوصله إلى الغاية المنشودة لا سيما في طلب العلوم عامة وفي الفقه خاصة؛ لدقّة مسائله، وتعلقه بالحلال والحرام، وتبيين حكم الله ﷻ للناس، ولله در القائل:

مَن يأخذ العلم عن شيخ   يكن من الزيغ والتحريف في

ومَن يكن آخذاً للعلم عن   فعلمه عند أهل العلم

وقال آخر:

أمدّعياً علماً وليس بقارئ   كتاباً على شيخ به يسهل الحزن

أتزعم أن الذهن يوضح   بلا مخبر تالله قد كذب الذهن

وإن ابتغاء العلم دون معلم   كموقد مصباح وليس له

قال الإمام الكوثري[٢]: «طال تفكيري في هذا التجرؤ على مخالفة الجماعة مع تخبط ملموس في المسائل ممن يدعون الانتماء إلى الفقه، فعلمت أن علّة العلل، أن أمثال هؤلاء المتفقهين كانوا يحاولون تكوين أنفسهم بأنفسهم، يحضرون في أي درس شاءوا ويهجرون أي كتاب أرادوا ـ قبل

---

(١) ينظر: الفوائد المكية ص٢١، وغيره.

(٢) في الإشفاق في أحكام الطلاق ص٧٥-٧٦.

النظام في الأزهر ـ وأنهم ينخرم عليهم المقرر في العلوم ـ بعد النظام ـ فيحصل بقدر هذا وذاك خرم في تفكيرهم وتعقلهم.

فلا عجب إذا حدثت في تفكير هؤلاء فوضى واضطراب واختلال عند أول صدمة تصدمهم من مطالعة كتب يصدرها الناشرون لدعاية خاصة غير مكشوفة بادئ بدئ، فيكون هؤلاء أول ضحية لتلك الدعايات الصادرة لتفريق كلمة المسلمين باسم العلم، حيث لا يوجد عندهم وازع يمنعهم من التورط فيما ليس لهم به علم، ولا عدة تحميهم من مسايرة الجهل، بل يعدون أنفسهم علماء بمجرد أن حذقوا لغة أمهاتهم بدون أن يتم تكوينهم العلمي تحت حراسة نظام دقيق في التفقيه، مع أن الواجب على من يعد نفسه من صنف العلماء أن يربا بنفسه أن يظهر بمظهر الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، كما يقول علي ﷺ، فعار على من يدعي العلم أن يكون بهذه الحالة المنكرة».

فهذا الاضطراب والفوضى التي نعايشها، لم تصب أسلافنا لسيرهم على الطريق الصحيح في التعلم بأخذه من أهله، وملازمتهم، يرشد إلى ذلك قول الإمام أبي حنيفة ﷺ: «جلست إلى حماد فكنت أسمع مسائله فأحفظ قوله، ثم يعيدها من الغد، فاحفظ ويخطئ أصحابه، فقال: لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي غير أبي حنيفة فصحبته عشر سنين، ثم إني نازعتني نفسي الطلب للرئاسة، فأحببت أن اعتزله وأجلس في حلقة لنفسي فخرجت يوماً وعزمت أن أفعل فلما دخلت المسجد فرأيته لم تطب نفسي أن أعتزله فجلست معه، فجاءه في تلك الليلة نعي قرابة له، قد مات بالبصرة وترك مالاً وليس له وارث غيره، فأمرني أن أجلس مكانه فما هو إلا أن خرج حتى وردت علي

مسائل لم أسمعها منه، فكنت أجيب وأكتب جوابي فغاب شهرين، ثم قدم فعرضت عليه المسائل، وكانت نحواً من ستين مسألة فوافقني في أربعين وخالفني في عشرين، فآليت على نفسي أن لا أفارقه حتى يموت، فلم أفارقه حتى مات، فصحبته ثماني عشرة سنة»(١).

فهذا الفقه العظيم الذي روى به الإمام أبي حنيفة ﵁ الأمة الإسلامية كان مصدره هو ملازمة الأشياخ، والأخذ عنهم، ومتابعتهم فيما يقولون مما تناقلوه جيلاً عن جيل عن رسول الله ﷺ، يقول ﵁: «لزمت حماداً لزوماً ما أعلم أن أحداً لزماً أحداً مثل ما لزمته، وكنت أكثر السؤال، فربما تبرم مني، ويقول: يا أبا حنيفة قد انتفخ جنبي وضاق صدري»(٢).

فلم ينل شرف ما نال إلا بشدّة ملازمته ومتابعته لحماد وباقي أشياخه، ومما يدل على أنه لم يلازم أحد في طلب العلم شيخاً، كما لازم أبو حنيفة حماداً، كما لم يصل أحد إلى ما وصل إليه أبو حنيفة من الفقه في الدين ما رواه أبو الشيخ عن عاتكة أخت حماد بن أبي سليمان ﵁: قالت: «كان النعمان ببابنا يندف قطننا، ويشري لبننا وبقلنا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة، قال: ما مسألتك؟ قال: كذا. وكذا، قال: الجواب فيها كذا، ثم يقول: على رِسلك، فيدخل إلى حمّاد، فيقول له: جاء رجل، فسأل عن كذا، فأجبته بكذا، فما تقول أنت؟ فقال: حدثونا بكذا، وقال أصحابنا

---

(١) ينظر: مناقب الكردري ص١٣٥، ومناقب المكي ص٥١-٥٢، وغيرها.

(٢) ينظر: مناقب المكي ص٥٣، وغيرها.

كذا، وقال إبراهيم كذا، فيقول: فأروي عنك؟ فيقول: نعم، فيخرج فيقول: قال حماد، كذا»(١).

فيؤخذ من هذا الحوار كثرة الاعتناء بذكر الأحاديث الواردة في المسألة المذكورة وآراء العلماء لا سيما إبراهيم ﵁؛ لأنه العمدة في الفقه بعد علقمة ﵁؛ ولذلك أكثر حمادٌ ﵁ من ذكر قوله؛ لأن هذا الفقه متوارث من لدن رسول الله ﷺ، فما لم يكن فيه جواباً عن سلف لهم، قاسوا الجواب فيه على قول من سبقهم.

كما يظهر من هذه الرواية الأدب الجم الذي كان عليه الإمام أبو حنيفة مع شيخه من قيامه على خدمته وقضاء حاجته، واستمرار هذا التقدير والاحترام لشيخه بعد موته حتى أنه كان يقدمه على والديه، فعن أبي حنيفة ﵁: «إنّي لأدعو الله لحماد فأبدأ به قبل أبوي»(٢)، وروي عنه: «ما مددت رجلي نحو دار حماد إجلالاً له، وكان بين داري وداره سبع سكك»(٣).

وأنشد الموفق في ذلك قائلاً(٤):

نعمان كان أبرّ الناس كلهم ... بوالديه وبالأستاذ حماد
قد كان يدعو له ما عاش ... شائى بذا كل محمود وحماد

---

(١) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠٩، وغيرها.

(٢) ينظر: أخبار الصيمري ص٧، وغيرها.

(٣) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٥٦، وغيره.

(٤) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٥٦ عن مناقب الموفق ٢: ٩-٧

وكان يفتح بالحماد دعوته ولا يحابي لآباء وأولاد
أبو الإفادة أولى بالبداية من أبي الولادة عند الواحد
ما مدّ رجليه يوماً نحو ودونه سكك سبع كأطراد

سادساً: اهتمامه بالحديث:

إنه لا بد للمجتهد المستقل في استخراج الأحكام الشرعية من الحديث النبوي، والإطلاع التام عليه، وهذا حظ كل من اعترفت له الأمة بالاجتهاد المطلق، ودانت له بالتقليد، وعلى رأسهم إمام الأئمة أبي حنيفة، فإنه كان على معرفة تامة بحديث رسول الله ﷺ، فقد طلبه وسعى في تحصيله، حتى صار رأساً يشار إليه فيه، وإن لم يهتم بالصنعة الحديثية من علو السند، وجمع الطرق، والجلوس للتحديث؛ لأن الفقه والتفقيه واستخراج المسائل استوعب كل وقته وجهده، وإليك بعض كلمات الأئمة الدالة على عنايته بالحديث:

قال الحافظ الذهبي[1]: ((أبو حنيفة، فقيه الملة، عالم العراق، عني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق والرأي، إليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك، طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها)). وهذا شهادة من الحافظ الذهبي له بالإكثار من الحديث مع التسليم له بدقة فقه

(١) في سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩٦.

قال[1]: «وعني بطلب الآثار وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى والناس عليه عيال في ذلك».

وقال أيضاً[2]: «وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكة، وقال: ما رأيت أفضل من عطاء».

وعن الحارث بن عبد الرحمن قال: «كنا نكون عند عطاء بعضنا خلف بعض، فإذا جاء أبو حينفة أوسع له، وأدناه»[3].

وعن الإمام مسعر بن كدام ﵁، قال: «طلبت مع أبي حنيفة الحديث فغلبنا، وأخذنا في الزهد فبرع علينا، وطلبنا الفقه فجاء منه ما ترون»[4].

عن إسرائيل ﵁، قال: «نعم الرجل النعمان، ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه، وأشدّ فحصه عنه وأعلمه بما فيه من الفقه، وكان قد ضبط عن حماد فأحسن الضبط عنه، فأكرمه الخلفاء والأمراء والوزراء، وكان إذا ناظره رجل في شيء من الفقه همته نفسه، ولقد كان مسعر ﵁ يقول: من جعل أبا حنيفة ﵁ إماما فيما بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف، ولا يكون فرط في الاحتياط لنفسه»[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩٢.

(٢) في مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ص١١.

(٣) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٨٣.

(٤) ينظر: مكانة أبي حنيفة في الحديث ص٢٠ عن مناقب المكي ٢: ٣٧.

(٥) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٩، وغيره.

وقال العلامة المحدث محمد عبد الرشيد النعماني بعدما أورد العديد من النقول[١]: «فهؤلاء الأئمة الأجلة الأعلام، جهابذة النقد: أبو داود، والترمذي، والحاكم، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، قد أذعنوا أن الإمام أبا حنيفة من أئمة الحديث المعروفين الذي يرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل كسائر الحفاظ النقاد من أئمة المحدثين».

وقال أيضاً[٢]: «وعلى كلِّ حال فإمامنا الأعظم أبو حنيفة النعمان من كبار أئمة الجرح والتعديل في عصره،ممن إذا قال قبل قوله، وإذا جرَّح أو عدَّل سمع منه، وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، كشعبة ومالك، وهو أول من انتقى الرجال من الأئمة، وأعرض عمن ليس بثقة، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدِّث إلا ما يحفظ، وتبعه مالك».

وقال الحافظ الصالحي الشافعي[٣]: «إن الإمام أبا حنيفة من كبار حفاظ الحديث، وقد تقدم أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من التابعين وغيرهم، وذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه «الممتع» و«طبقات الحفاظ من المحدثين» منهم، ولقد أصاب وأجاد.

(١) في مكانة أبي حنيفة في الحديث ص٣١-٣٢.
(٢) في مكانة أبي حنيفة في الحديث ص٨٠.
(٣) في عقود الجمان ص٦٣.

ولولا كثرة اعتنائه بالحديث، ما تهيّأ له استنباط مسائل الفقه، فإنه أول من استنبطه من الأدلة، وعدم ظهور حديثه في الخارج، لا يدل على عدم اعتنائه بالحديث، كما زعمه بعض من يحسده، وليس كما زعم، وإنما قلت الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ لأمرين:

أحدهما: اشتغاله عن الرواية باستنباط المسائل من الأدلة، كما كان أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل عن الرواية، حتى قلّت رواياتهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وكثرة رواية من دونهم بالنسبة إليهم، وكذا الإمام مالك والإمام الشافعي لم يرويا إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعاه، كل ذلك لاشتغالهما باستخراج المسائل من الأدلة...

الأمر الثاني: إنه كان لا يرى الرواية إلا لما يحفظ، روى الطحاوي ﵁ عن أبي يوسف ﵁، قال: قال أبو حنيفة ﵁: لا ينبغي للرجل أن يحدث من الحديث إلا بما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدّث به، وروى الخطيب عن إسرائيل بن يونس ﵁ قال: «نعم الرجل نعمان، ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه، وأشد فحصه عنه، وأعلمه بما فيه من الفقه...».»[1].

---

(١) قال الشيخ أبو غدة ﵁ في هامش الانتقاء ص٢٠٦: وقد استوعب تجلية هذا الموضوع واستيفاء بيانه القاضي تقي الدين التميمي في الطبقات السنية ١: ١٣٤-١٣٨ بما يتعيّن على الباحث الفاحص مراجعته والوقوف عليه.

وقال شمس الأئمة السرخسي ﷺ[١]: «كان الإمام أبو حنيفة أعلم أهل عصره بالحديث، ولكن لمراعاة كمال الضبط قلت روايته».

وكان يرى رحمه الله تعالى رواية الحديث بالمعنى كما عليه جماهير علماء المسلمين كالبخاري وغيره، قال العلامة سبط ابن الجوزي ﷺ[٢]: «وإنما كان يرى رواية الحديث بالمعنى فظنوا أن ذلك إساءة في الحفظ». قال الإمام الكوثري ﷺ[٣]: «وكان الغالب على الفقهاء في مجالس التفقيه الإرسال والرواية بالمعنى، وهم أمناء على الاحتفاظ بالمعنى بخلاف النقلة من غيرهم».

---

(١) في أصول الفقه ١ : ٣٥٠.

(٢) في الانتصار والترجيح ص١١.

(٣) في هامش الانتصار ص١١.

الفصل الثالث
توثيقه وما يتعلق به

ويشمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: رد انتقادات بعض أهل الحديث عليه

المبحث الثاني: توثيق جماهير الفقهاء والمحدثين له وثناؤهم عليه

المبحث الثالث: دعاوى وردها

المبحث الرابع: لحوم العلماء وحال الرواة

المبحث الأول

رد انتقادات بعض أهل الحديث عليه

المطلب الأول

مقدمات في الجرح والتعديل

الأولى: التدافع بين العلماء من سنن الله ﷻ في حفظ دينه:

قال ﷻ: **{وَلَوْلا دَفْعُ اللهَّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَّ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ}**(١).

وقال ﷻ: **{وَلَوْلا دَفْعُ اللهَّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهَّ كَثِيراً}**(٢).

فهاتان الآيتان تقرران حقيقة يغفل عنها الكثير من أن استمرار الحياة البشرية وتطورها وازدهارها منوط بالتدافع بين الأفراد والجماعات والدول.

---

(١) البقرة: من الآية ٢٥١.

(٢) الحج: من الآية ٤٠.

وإن حفظ هذا الشرع العظيم الذي تعهّد به ربّ العزّة في قوله: {**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**}[1]، مبنيٌّ على وسائل وطرق منها التنافس والتدافع بين العلماء، الذي يكون سبباً لارتفاع الهمم في الاحتجاج والتأصيل والتفريع ونشر العلم وبيان الصحيح من السقيم.

فالتدافع يجعل كلاً يعتز بما عنده ويسعى لإثباته أمام خصمه بشتى الطرق الممكنة، فالمحدث يسعى لجمع الحديث والتدقيق في الأسانيد والتمحيص في الرجال في مقابل غيره من المحدثين والفقهاء؛ لئلا يتهمه أحدهم بالتخاذل والتقصير وغيرها.

والفقيه يهتم بالتفريع والتأصيل والاستدلال لما ذهب إليه بالحجج والبراهين في وجه خصومه من الفقهاء والمحدثين، فالحنفي يحتج في مقابل الشافعي أو المحدث لمسائله، والشافعي في مقابل المالكي أو الحنبلي، وهكذا، فيزدهر العلم وينتشر، ويحرص كلّ على التدقيق والتصحيح؛ لئلا يظهر عوار ما هو عليه، ويضعف ما ذهب إليه.

فعلى طالب العلم أن لا يغفل في النظر إلى ما وقع بين الأئمة من كلام عن هذه القاعدة، فيحمل كلامهم على حسن الظنّ بهم جميعاً، وأن ذلك طريق حفظ العلم ووصوله إلينا لا غير، فعن ابن عباس رضي الله عنه: ((خذوا العلم حيث وجدتم ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض فإنهم يتغايرون

---

(١) الحجر:٩.

تغاير التيوس في الزريبة»[١].

وعن مالك بن دينار ﷺ: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاسداً من التيوس تصب لهم الشاة الضارب، فينبّ هذا من هاهنا وهذا من هاهنا»[٢].

وقال التاجُ السُّبكيُّ: «ينبغي لك أيُّها المسترشد أن تسلُكَ سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلاَّ إذا أُتي ببرهان واضح، ثمّ إن قدرت على التأويل وحسن الظن، فدونك، وإلاَّ فاضربٌ صفحاً عما جرى بينهم، وإيّاك، ثمّ إيّاك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين النسائي وأحمد بن صالح، أو بين أحمد والحارث بن أسد المحاسبي، وهلمّ جرّاً، إلى زمان العز بن عبد السلام[٣] والتقيّ بن الصلاح، فإنّك إذا اشتغلت بذلك وقعت على الهلاك، فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، وربَّما لم نفهم بعضها فليس لنا

---

(١) ينظر: جامع بيان العلم وفضله ٢: ١٥١.

(٢) في جامع بيان العلم وفضله ٢: ١٥١.

(٣) وهو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي المغربي الدمشقي المصري، عز الدين، الملقب بسلطان العلماء، قال النووي: الإمام المجمع على إمامته وجلالته، وتمكنه في أنواع العلوم وبراعته. له: التفسير الكبير، ومسائل الطريقة،والفرق بين الإيمان والإسلام(٥٧٨-٦٦٠هـ). ينظر:تهذيب اللغات ٢٢. طبقات الأسنوي ٢: ٨٤-٨٥. مرآة الجنان ٤: ١٥٣-١٥٤.

إلاَّ الترضي والسكوت عمَّا جرىٰ بينهم، كما نفعل فيما جرىٰ بين الصحابة»[1].

وقال الحافظ السخاوي[2]: «وأما ما أسند الحافظ أبو الشيخ بن حيَّان في كتاب «السنة» له، من الكلام في حق بعض الأئمة المقلّدين ـ ويعني بهذا أبا حنيفة ـ، وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في «كامله»، والحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»، وآخرون ممن قبلهم: كابن أبي شيبة في «مصنفه»، والبخاري، والنسائي، مما كنت أنزههم عن إيراده، مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة، فينبغي تجنّب اقتفائهم فيه. ولذا عزَّر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب إليه التحدث ببعضه، بل منعنا شيخنا الحافظ ابن حجر حين سمعنا عليه كتاب «ذم الكلام» للهروي من الرواية عنه لما فيه من ذلك».

الثانية: مَن ثبتت إمامته وعدالته رد جرحه بتعصب أو غيره:

قال شيخ الإسلام التاج[3] السُّبكيّ[4]: «الحذرُ كلَّ الحذرِ أن تفهم أن

---

(١) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٣، ومقدمة الهداية ٢: ٥.

(٢) في الإعلام بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ص٦٥.

(٣) وهو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري السلمي السُّبْكي الشافعي، أبو نصر، تاج الدين، من مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرىٰ، وجمع الجوامع، والأشباه والنظائر، (٧٢٧-٧٧١هـ). ينظر: الدرر الكامنة ٢: ٤٢٥-٤٢٨. النجوم الزاهرة ١١: ١٠٨-١٠٩.

(٤) في طبقات الشافعية الكبرىٰ ١: ١٨٨.

قاعدتهم أن الجرح مقدَّم على التعديل على إطلاقها، بل الصواب أن مَن ثبتت إمامته وعدالتُه، وكثرُ مادحوه وندر جارحه، وكانت هناك قرينةٌ دالّةٌ على سبب جرحه من تعصبٍ مذهبيٍّ أو غيرِهِ لم يُلتفت إلى جرحه».

ثم قال أي التاج السُّبكيّ[1] بعد كلام طويل: قد عرفناك أن الجارح لا يُقبل فيه الجرح وإن فسَّرَه في حقِّ مَن غلبت طاعاته على معصيته، ومادحوه على ذامِّيه، ومزكُّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة تشهد بأن مثلَها حاملٌ على الوقيعة فيه من تعصبٍ مذهبيٍّ أو مناقشةٍ دنيويةٍ، وحينئذٍ فلا يلتفت لكلام الثوري في أبي حنيفة[2]، وابن أبي ذئب[3] وغيره في مالك، وابن معين في الشافِعِيّ، والنَّسَائيّ في أحمد بن صالح[4]، ونحوه، قال: ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سَلِمَ لنا أحدٌ من الأئمة إذ ما من إمام إلاَّ وقد طعن فيه

---

(١) في طبقات الشافعية ١: ١٩٠.

(٢) قال الندوي: قول الثوري وغيره في أبي حنيفة غير موجود في الطبقات المطبوعة، وهو موجود في الخيرات الحسان ص ٧٤ نقلاً عن الطبقات فلعلها في بعض النسخ.

(٣) وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري المدني، أبو الحارث، قال ابن حنبل: كان يشبّه بسعيد بن المسيب، وما خلّف مثله، كان أفضل من مالك إلا أنّ مالكاً أشدَّ تنقية للرجال، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، (ت١٥٨هـ). ينظر: التقريب ٤٢٧. العبر ١: ٢٣١.

(٤) وهو أحمد بن صالح بن الطبري المصري، أبو جعفر، قال ابن حجر: ثقة حافظ، تكلَّم فيه النسائي بسبب أوهام

طاعنون، وهلك فيه هالكون»[١].

وقال الحافظ ابن عبد البر[٢]: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر.

وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحت لعدم الحفظ والاتقان روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه والدليل.

على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين؛ لأن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عبّاس رضي الله عنه ومالك بن دينار أبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم

له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلَّم في أحمد بن صالح الشُّمومي فظن النسائي أنه عَنَى ابن الطبري، (ت٢٤٨هـ). ينظر: التقريب ٢٠. العبر ١: ٤٥٠.

(١) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٢.

(٢) في جامع بيان العلم ٢: ١٥٢.

القول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة».

الثالثة: الجرح لتعصب أو عداوة أو منافرة أو غيرها مردود:

قال الإمام اللكنوي[1]: «بيان حكم الجرح غير البريء: فالجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك، فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود؛ ولهذا لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق[2] صاحب «المغازي»: إنّه دجال من الدجاجلة، لما علم أنه صدر منه منافرة باهرة، بل حققوا أنه حسن الحديث، واحتجت به أئمة الحديث، وقد بسطت الكلام فيه في رسالتي «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام»... وقدح أحمد في الحارث المُحاسبيّ[3]، وقدح ابن منده رضي الله عنه[4] في أبي نُعَيم

---

(١) في الرفع والتكميل ٤٠٩-٤١٥.

(٢) وهو محمد بن إسحاق بن يَسَار المُطَّلِبيّ المدني، قال الذهبي: كان بحراً من بحور العلم، ذكيَّاً حافظاً طلاَّباً للعلم أخبارياً نسَّابةً علاَمة، قال شعبة: هو أمير المؤمنين في الحديث، (ت١٥٠هـ). ينظر: العبر ١: ٢١٦. التقريب ٤٠٣.

(٣) وهو الحارث بن أسد المُحاسبيّ البصري، أبو عبد الله، قال ابن خلكان: أحد رجال الحقيقة، وهو ممن اجتمع له علم الظاهر والباطن، وله كتب في الزهد والأصول، (ت٢٤٣هـ. ينظر: وفيات ٢: ٥٧-٥٨. الميزان ٢: ١٦٤-١٦٦. النجوم ٢: ٣١٦. وقد أنصفه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتابه رسالة المسترشدين بدفع ما رمي به من مطاعن.

(٤) وهو محمد بن يحيى بن مَنْدَهْ العبدي، أبو عبد الله، ومَنْدَهْ لقب جده واسمه إبراهيم بن

الأَصْفَهانيّ ، ونظائره كثيرةٌ في كتب الفن شهيرة، ومن ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر: أي إذا كان بلا حجة؛ لأن المعاصرة تفضي غالباً إلى المنافرة».

وقال ملك العلماء عبد العلي[1] السِّهالوي [2]: «لا بُدَّ للمزكِّي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً، لا أن يكون متعصِّباً ومعجباً بنفسه؛ فإنّه لا اعتداد بقول المتعصِّب، كما قدح الدَّارَقُطْنِيّ في الإمام الهُمام أبي حنيفة بأنه ضعيفٌ في الحديث. وأي شناعة فوق هذا؟! فإنه إمام ورع تقي نقي خائف من الله، وله كرامات شهيرة، فبأي شيء تطرق إليه الضعف؟!

فتارةً يقولون: إنه كان مشتغلاً بالفقه. انظر بالإنصاف أي قبح فيما قالوا؟! بل الفقيه أولى بأن يأخذ الحديث منه.

الوليد، والعبدي من مؤلفاته: تاريخ أصبهان، ومعرفة الصحابة، (ت٣٠١هـ. ينظر: وفيات ٤: ٢٨٩. الأعلام ٨: ٣.

(١) لعبد العلي بن نظام الدين بن قطب الدين الأنصاريّ السِّهالوي اللَّكْنَوِيّ، بحر العلوم، ملك العلماء، كان معدوم النظير في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، إماماً جوالاً في المنطق والحكمة والكلام، من مؤلفاته: رسائل الأركان، وتنوير المنار شرح منار الأصول، وشرح سلم العلوم مع المنهايات، (ت١٢٢٥هـ). ينظر: نزهة الخواطر ٧: ٢٨٩-٢٩٤. معجم المؤلفين ٣: ٦٦٩. أصول الفقه تاريخه ورجاله ٥١٩.

(٢) في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢: ١٥٤.

وتارةً يقولون: إنه لم يلاق أئمة الحديث إنما أخذ ما أخذ من حمَّاد. وهذا أيضاً باطل، فإنّه روىٰ عن كثير من الأئمة كالإمام محمد الباقر والأعمش[١] وغيرهما، مع أن حمَّاداً كان وعاء للعلم، فالأخذ منه أغناه عن الأخذ عن غيره، وهذا أيضاً آيةٌ علىٰ ورعه وكمال تقواه وعلمه، فإنّه لم يكثر الأساتذة؛ لئلا تتكثر الحقوق، فيخاف عجزه عن إيفائها.

وتارةً يقولون: إنّه كان من أصحاب القياس والرأي، وكان لا يعمل بالحديث، حتىٰ وضع أبو بكر بن أبي شيبة[٢] في كتابه باباً للرد عليه: ترجمه: (باب الردّ علىٰ أبي حنيفة)[٣]، وهذا أيضاً من التعصب! كيف وقد قبل المراسيل؟! وقال: ما جاء عن رسول الله ﷺ فبالرأس والعين، وما جاء عن

---

(١) وهو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش، أبو محمد، قال ابن عيينة: كان أقرأهم لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض وأحفظهم للحديث، (٦١ –١٤٨هـ). ينظر: العبر ١: ٢٠٩. التقريب ١٩٥.

(٢) وهو عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ إبراهيم بن عثمان الكوفي العَبْسي، نسبةً إلى بني عَبْسي، قال أَبُو زُرْعَة: ما رأيتُ أحفظَ منه، من مؤلفاته: المسند، والمصنف، ١٥٩ –٢٣٥هـ. ينظر: العبر ١: ٤٢١. مرآة الجنان ٢: ١١٦. النجوم الزاهرة ٢: ٢٨٢.

(٣) أُلِّفت كثير من الكتب في الرد علىٰ ابن أبي شيبة في الأحاديث التي ذكر أن أبا حنيفة رضي الله عنه خالفها، ومن أشملها كتاب الإمام الكوثري النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن ابي شيبة علىٰ أبي حنيفة بلغ قرابة (٣٠٠) صفحة، بيَّن فيه من وافق أبا حنيفة عليها من الأئمة، واستوفىٰ الكلام علىٰ كل مسألة منها، وبلغت المسائل ص١٢٥ مسألة اجتهادية من أمهات المسائل.

أصحابه فلا أتركه، ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد ـ فضلاً عن عام الكتاب ـ، ولم يعمل بالإخالة(١)، والمصالح المرسلة.

والعجب أنهم طعنوا في هذا الإمام مع قبولهم الإمام الشافعي، وقد قال في أقوال الصحابة: كيف أتمسك بقول من لو كنت في عصره لحاججته؟ وخصص عام الكتاب بالقياس، وعمل بالإخالة، وهل هذا إلا بهت من هؤلاء الطاعنين؟

والحقُّ أن الأقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الإمام الهمام كلها صدرت من التعصّب، لا تستحقّ أن يلتفت إليها، ولا ينكفئ نور الله بأفواههم، فاحفظ وتثبت))(٢).

الرابعة: جرح الأقران لبعضهم بلا حجّة مردود:

قال الحافظ ابن حجر: «إن الطعن إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلّد لما قاله، أو كتبه أعداؤه، وإن كان من أقرانه فلا يعتدُّ به؛ لأن قولَ الأقران بعضُهم في بعض غير مقبول. كما صرّح به الذهبي، قال: ولا سيما إذا لاح أنه لعداوة المذهب إذ الحسدُ لا ينجو منه إلاّ من عصمه الله تعالى»(٣).

---

(١) الإخالة: مسلك من مسالك العلة التي ذكرها الأصوليون في مباحث أصول الفقه لا يقول به الحنفية، ويقول به الشافعية. وتمامه في هامش الرفع والتكميل ٧٦-٧٧.

(٢) ينظر: الرفع والتكميل ٦٩-٧٧.

(٣) ينظر: مقدمة الهداية ٢: ٥.

وقال العلامة المؤرخ الذَّهَبِيُّ: «وما علمت أن عصراً سَلِمَ أهلُه من ذلك إلاَّ عصر النبيين والصدقين»[1].

قال الإمام اللكنوي[2]: «قد صرّحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة، وهو كما أشرنا إليه مقيّدٌ بما إذا كانت بغير برهان وحجّة، وكانت مبنيَّة على التعصّب والمنافرة، فإن لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة، فاحفظه فإنه ينفعك في الأولى والآخرة».

الخامسة: يقدم التعديل على الجرح المفسّر ما لم يكن مقبولاً:

قال الإمام اللكنوي[3]: «قد يقدم التعديل على الجرح مفسَّراً أيضاً بوجوه عارضة تقتضي ذلك؛ ولهذا: لم يقبل جرح بعضهم في الإمام أبي حنيفة وشيخه حمَّاد بن أبي سليمان وصاحبيه محمد وأبي يوسف وغيرهم من أهل الكوفة بأنهم كانوا من المرجئة. ولم يقبل جرح النَّسائيّ في أبي حنيفة ـ وهو ممَّن له تعنَّت وتشدد في جرح الرجال ـ المذكور في «ميزان الاعتدال»: ضعفه النَّسائيّ من قبل حفظه».

وقال الإمام الحافظ المؤرخ السَّخاوي[4]: «سئل: ابن حجر عما ذكره النسائي في «الضعفاء والمتروكين»: عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه ليس بقويّ في

---

(١) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٣.

(٢) في الرفع والتكميل ٤٣١.

(٣) في الرفع والتكميل ١٢٠-١٢١.

(٤) في الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ٦٥.

الحديث، وهو كثير الغلط والخطأ على قِلَّة روايته، هل هو صحيح؟ وهل وافقه على هذا أحد من أئمة المحدِّثين أم لا؟ فأجاب: النسائي من أئمة الحديث، والذي قاله إنما هو حَسَب ما ظَهَرَ له وأدَّاه إليه اجتهادُه، وليس كلُّ أحدٍ يؤخذُ بجميع قولِه، وقد وافق النسائي على مطلق القول جماعة من المحدِّثين، واستوعب الخطيب في ترجمته من «تاريخه» أقاويلهم، وفيها ما يقبل وما يردُّ، وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرى أنه لا يحدِّث إلا بما حَفِظَه منذ سمعه إلى أنّ أدَّاه؛ فلهذا قلَّت الروايةُ عنه، وصارت روايتُهُ قليلةً بالنسبة لذلك، وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية.

وفي الجملة: **تركُ الخوض في مثل هذا أولى، فإن الإمام وأمثالَه ممن قَفَزوا القَنْطَرة، فما صار يُؤَثِّرُ في أحدٍ منهم قولُ أحد، بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالى إليها، من كونهم متبوعين يقتدى بهم، فليعتمد هذا، والله وليّ التوفيق**».

ورجَّح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[1] رحمه الله أن النسائي رجع عن تضعيف أبي حنيفة ﷺ لإخراجه عنه في «سننه» وعدم إعلال الحديث به، وتمامه في موضعه.

❧ ❧ ❧

---

(١) في هامش مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ١٢٦ -١٢٧.

المطلب الثاني
وجوه عامة في ردّ الطعون التي أوردها بعض المحدِّثين كالخطيب[١] وغيره عليه

الأولى: إن الإمام أبا حنيفة ﷺ ممن جاوز القنطرة في إمامته وعدالته فلا يضره طعن طاعن:

قال الإمام اللكنوي[٢]: «لم يقبل جرح الخطيب البغدادي فيه وفي متبعيه، بعد قول ابن حجر في «الخيرات الحسان» نقلاً عن ابن عبد البر رأس علماء الشأن: الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين

---

(١) هذه وجوه مجملة في رد ما ورد في ترجمة أبي حنيفة ﷺ من الأباطيل التي ساقها الخطيب في تاريخه، ومن أراد الوقوف على حال الروايات وتفصيل الكلام في أسانيدها فعليه بكتاب الملك المعظم المسمَّى السهم المصيب في كبد الخطيب، وكتاب الإمام الكوثري المسمَّى تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، فإن فيهما غناءً لكل منصف وطالبٍ للحقّ، وهما مطبوعان ومتداولان.

(٢) الرفع والتكميل ١٢٧-١٢٨.

تكلَّموا فيه. والذين تكلموا فيه من أهل الحديث: أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس: أي وقد مرّ أن ذلك ليس بعيب».

الثانية: إن هذه الطعون صادرة عن تعصب مقيت، فهي طعن فيمن قالها لا غير:

قال الإمام اللكنوي: «بعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على الأئمة: كالخطيب طعن على أبي حنيفة والإمام أحمد، وكابن الجوزي فإنه تابعَ الخطيب في الطعن على أبي حنيفة، وقال سبطُه[1]: ليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء، إنّما العجب من الجدّ كيف سلك أسلوبه، وكأبي نُعَيم فإنه لم يذكر أبا حنيفة في «الحلية» وذكر مَن دونه علماً وزهداً»[2].

وقال الحافظ السيوطي: «لا تغترّ بكلام الخطيب، فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنّف فيه بعضهم «السهم المصيب في كبد الخطيب»[3].

---

(١) وهو يوسف بن قَزَأُغِلي بن عبد الله البغدادي التركي الحنفي، شمس الدين، أبو المظفر، سبط الحافظ أبي الفرج بن الجوزي الحنبلي، من مؤلفاته: تفسير القرآن، والانتصار لإمام أئمة الأمصار، والانتصار والترجيح للمذهب الصحيح، ومرآة الزمان، (٥٨٢-٦٥٤هـ). ينظر: مرآة الجنان ٤: ١٣٦. النجوم(٧: ٣٩. مرآة الزمان ٤: ١٣٦.

(٢) مقدمة الهداية ٢: ٥.

(٣) لعيسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي، أبو المظفر، الملك المعظم، قال ابن خلكان: كان عالي الهمة حازماً شجاعاً مهيباً فاضلاً جامعاً، شمل أرباب الفضائل،

وقال اللكنوي: «الحاصل أنه إذا علم بالقرائن المقالية أو الحالية أن الجارح طعن على أحد بسبب تعصب منه عليه، لا يقبل منه ذلك الجرح، وإن علم أنه ذو تعصب على جمع من الأكابر، ارتفع الأمان عن جرحه، وعدَّ من أصحاب القرح»[1].

الثالثة: إن هذه الطعون واردة بأسانيد مردودة، فاللوم على من يوردها للاحتجاج بها:

وقد أفاض العلامة الكبير الكوثري في كتابه النفيس «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» ببيان جهالة وسقوط رواة أسانيد مثالب الإمام الأعظم.

قال العلامة ابن حجر الهيتمي[2] في ردِّ ما نقله الخطيب في «تاريخه» من القادحين في أبي حنيفة: «اعلم أنَّه لم يقصد بذلك إلاَّ جمعَ ما قيل في الرجل على عادة المؤرِّخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه، ولا حطَّ مرتبته بدليل أنّه قدّم كلام المادحين، وأكثر منه ومن نَقْل مآثره، ثمّ عقبه بذكر كلام القادحين، وممَّا يدل على ذلك أيضاً: إن الأسانيدَ التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من

محباً لهم، من مؤلفاته: شرح الجامع الكبير، (٥٧٨-٦٢٤هـ). ينظر: مرآة الجنان ٤: ٥٧-٥٨. وفيات الأعيان ٣: ٤٩٤-٤٩٦هـ.

(١) الرفع والتكميل ٦٩-٧٨.

(٢) في الخيرات الحسان في مناقب النعمان ٧٦، ٢٩.

مُتكلَّم فيه أو مجهول، ولا يجوزُ إجماعاً ثَلْمُ عِرضِ مسلمٍ بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين.

وبفرض صحّة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يُعتدّ به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلِّدٌ لما قاله أو كتبه أعداؤه، وإن كان من أقرانه فكذلك لما مرّ أن قول الأقران بعضُهم في بعض غيرُ مقبول، وقد صرَّحَ الحافظان: الذهبيُّ وابنُ حجر بذلك، قالا: لا سيما إذا لاح أنه لعداوة أو لمذهب، إذ الحسد لا ينجو منه إلاَّ من عصمه الله».

الرابعة: إنها قد تكون مدسوسة بأيدي بعض المتلاعبين:

وسيأتي تجلية ذلك بالبراهين في دسّ ترجمة أبي حنيفة ﵁ في «الميزان»، قال الإمام الكوثري ﵁[1]: «وأما كون تاريخ الخطيب قد تصرفت فيه الأقلام فأمر لا شك فيه بدلائل ناهضة، وقد تكلم الحافظ ابن طاهر المقدسي في ابن خَيرون، الذي كان وصي الخطيب عند وفاته. وكان الخطيب سلَّم إليه كتبه، فاحترقت تلك الكتب في بيت هذا الوصي، وبينها نسخة الخطيب من تاريخ بغداد، حتى روى الناس تاريخ الخطيب عن ابن خيرون لا عن خط الخطيب....

ومن الغريب أن المثالب الشنيعة المتعلقة بأبي حنيفة في «تاريخ الخطيب» لم تُذع إلا بعد أن تحنف عالم الملوك الملك المعظم الأيوبي، ولذلك كان هو أول من ردّ عليها، ولو ذاعت المثالب قبل ذلك لما تأخر العلماء من

(١) في تأنيب الخطيب ص٥٥.

الرد عليها، كما فعلوا مع عبد القاهر البغدادي وابن الجويني وأبي حامد الطوسي وغيرهم، وسبط ابن الجوزي رد على الخطيب أيضاً في عصر الملك المعظم في كتاب سماه «الانتصار لإمام أئمة الأمصار»، وهو في مجلدين».

❧❧❧

المبحث الثاني
توثيق جماهير الفقهاء والمحدثين له وثناؤهم عليه

قال الإمام اللكنوي: «وأمّا ثناءُ الناسِ عليه، وشهادتهم له باجتهاده في العبادة وتقواه وورعه، ومبلغه في الطاعة، وغيرها من المناقب وأوصافِ النباهة؛ فقد ذكر الخطيبُ البغداديّ في «تاريخه»[١]، والنوويّ[٢]، وابن حجر[٣]، والسيوطيّ[٤]، والذهبيّ[٥]، واليافعيّ[٦]، والشعرانيّ[٧]، والمِزّيّ[٨]

---

(١) تاريخ بغداد ١٠: ١٥٢-١٦٥.

(٢) في تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٢١٦-٢٢٣.

(٣) في الخيرات الحسان ٣٧-٤٢.

(٤) في تبييض الصحيفة ٣٠٥-٣٣٤.

(٥) في مناقب أبي حنيفة ٩-٣٤.

(٦) في مرآة الجنان ١: ٣٠٩-٣١٣.

(٧) في الميزان الكبرى ١: ٦٣-٧٥.

(٨) في تهذيب الكمال ٢٩: ٤٢٢-٤٤٥.

وغيرهم من أجلّة المحدّثين والمؤرّخين من ذلك جملةً وافرة، ولو جمعت في مجموع لكان مجلداً كبيراً، ولنكتفِ على بعضه؛ لأنّ ما لا يدركُ كلُّه لا يتركُ بكماله»:

▫ **علي بن المَديني** ﷺ[1]، قال: «أبو حنيفة روى عنه الثوريّ، وابنُ المبارك، وحمّاد بن زيد، وهشام، ووكيع، وعباد بن العوام، وجعفر بن عون: وهو ثقة لا بأس به».

▫ **شبعة بن الحجاج** ﷺ، كان حسن الرأي فيه. وقيل له: مات أبو حنيفة. فقال شعبة: «لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضل الله علينا وعليه برحمته». وسئل ابن معين عن أبي حنيفة، فقال: «ثقة ما سمعت أحداً ضعَّفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدّث، ويأمرُه، وشعبة شعبة»[2]. قال محدث العصر الإمام الكشميري[3]: «فعلم أن الإمام الهمام لم يكن مجروحاً إلى زمن ابن معين رضي الله عنه، ثم وقعت وقعة الإمام أحمد رضي الله عنه في مسألة خلق القرآن، وشاع

---

(١) وهو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السَّعْدِي البصري، أبو الحسن، المشهور بابن المديني، قال ابن حجر: أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البُخَاريّ: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال شيخه ابن عيينة: كنت أتعلَّم منه أكثر مما يتعلّم مني، (ت٢٣٤هـ). ينظر: العبر ١: ٤١٨. التقريب ٣٤٢.

(٢) ينظر: الانتقاء ص١٩٧، وغيره.

(٣) في فيض الباري شرح صحيح البخاري ١: ١٦٩.

ما شاع، وصارت جماعة المحدثين فيه فرقاً، وإلا فقبل تلك الوقعة توجد في السلف جماعة تفتي بمذهبه».

▫ **يحيى بن سعيد القطان** ، قال: «ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثرَ أقواله». وقال: «لا نكذب الله، ربما ذهبنا إلى الشيء من قول أبي حنيفة فقلنا به». وقال يحيى بن معين: «وكان يحيى بن سعيد يذهب في الفتوى مذهب الكوفيين»(١).

▫ **يحيى بن معين** (ت٢٣٣هـ)، قال: لا بأس به، لم يكن متّهماً، ولقد ضربه يزيد بن هبيرة على القضاء، فأبى أن يكون قاضياً. وقال: الفقه فقه أبي حنيفة على هذا أدركتُ الناس. وقال: القراءة عندي قراءة حمزة، والفقه فقه أبي حنيفة. قال الإمام اللكنوي: «وهذا اللفظ من ابن معين رئيس النقّاد قائمٌ مقامَ: ثقة، صرّح به الحافظ ابن حجر وغيره»(٢).

▫ **الأعمش** ، عندما أراد الحج قال لعلي بن مسهر: «اذهب إلى أبي حنيفة حتى يكتب لنا المناسك»(٣).

▫ **وكيع** ، قال: «كان أبو حنيفةَ عظيم الأمانة، وكان يؤثر رضاءَ الله على كلّ شيء، ولو أخذته السيوف في الله لاحتملها». وقال يحيى بن معين: «ما رأيت مثل وكيع، وكان يفتح برأي أبي حنيفة»(٤).

---

(١) ينظر: الانتقاء ص٢٠٤، وغيره.

(٢) ينظر: مقدمة العمدة ١: ٣٤. مقدمة التعليق ١: ١٢١.

(٣) ينظر: الانتقاء ص١٩٥، وغيره.

(٤) ينظر: الانتقاء ص٢١١، وغيره.

▫ **الحافظ ابن عبد البر ﷺ**[1]، قال: «أفرط بعض أصحاب الحديث في ذمّ أبي حنيفة، وتجاوزوا الحدّ في ذلك؛ لتقديمه القياس على الأثر، وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الحديث بطل الرأي والقياس، لكنه لم يردّ إلاَّ بعض أخبار الآحاد بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدّمه إليه غيرُه وتابعه عليه مثله كإبراهيم النَخَعيّ وأصحاب ابن مسعود رضي الله عنه إلاَّ أنه أكثر من ذلك هو وأصحابه، وغيرُه إنّما يوجَد له ذلك قليلاً، ومن ثَمّ لَمّا قيل لأحمد: ما الذي نُقِمَ عليه؟ قال: الرأي، قيل: أليس مالك تكلَّم بالرأي، قال: بلى، ولكن أبو حنيفة أكثر رأيّاً منه، قيل: فهل تكلمتم في هذا بحصَّته وهذا بحصَّته؟ فسكت أحمد.

وقال الليث بن سعد: أحصيتُ على مالك سبعين مسألة قال فيها برأيه، وكلُّها مخالفةٌ لسنةِ رسول الله ﷺ، ولم نجد أحداً من علماء الأمة أثبت حديثاً عن رسول الله ﷺ ثمّ ردَّه إلاَّ بحجّة كادِّعاء نسخ أو بإجماع أو طعن في سنده، ولو ردَّه أحد من غير حجّة لسقطت عدالته، فضلاً عن إمامته، ولزمه اسمُ الفسق، وعافاهم الله عن ذلك، وقد جاء عن الصحابة اجتهادهم بالرأي والقول بالقياس على الأصول ما سيطول ذكره، وكذلك التابعون[2].

ونقموا أيضاً على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم مَن ينسب إلى

---

(١) في جامع بيان العلم ٢: ١٤٨.

(٢) ينظر: الخيرات الحسان ٧٩-٨٠، وفي الكلام زيادة ونقصان عما هو في نسخة جامع بيان العلم المطبوعة.

الإرجاء كثير لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضاً مع هذا يحسد وينسب إليه ما ليس فيه، ويختلق عليه ما لا يليق، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه».

وقال أيضاً[1]: «الذين رَوَوْا عن أبي حنيفة، ووثَّقوه، وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلَّموا فيه، والذين تكلَّموا فيه من أهل الحديث أكثرَ ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس ـ أي وقد مرّ[2] أن ذلك ليس بعيب ـ والإرجاء.

وكان يقال: يستدل على نباهة الرجل في الماضين بتباين الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب أنه هلك فيه فئتان: محب أفرط، ومبغض أفرط».

وقال أيضاً: «لا نتكلّم في أبي حنيفة رضي الله عنه بسوء ولا نصدق أحداً يسيءُ القول فيه، فإنّي والله ما رأيت أفضل ولا أورع ولا أفقه منه، وكان يزيد بن هبيره أمير العراقين أراد أن يلي القضاء بالكوفة أيّام مروان بن محمد آخر ملوك بني أميّة فأبى عليه فضربَه مئة سوطٍ بعشرةِ أيّام كلَّ يوم عشرة أسواط، وهو على الامتناع، فلمّا رأى ذلك خلَّى سبيله، ونقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد وأرادَ أن يوليه قضاء القضاة، فأبى فحلفَ عليه ليفعلنَّ وحلفَ أبو حنيفةَ أن لا يفعل، وجرى بينهما كلام واستقرّ الإمامُ على الامتناع، فأمر به إلى الحبس»[3].

---

(١) في جامع بيان العلم وفضله ٢: ١٤٩.

(٢) أي عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢: ١٤٨.

(٣) مقدمة الهداية ٢: ٦.

▫ **الذهبي ﷺ**، قال[١]: «كان إماماً، ورِعاً، عالماً، عاملاً، متعبّداً، كبير الشأن، لا يقبلُ جوائز السلطان، بل يتّجر ويتكسب». وقال[٢]: «وكان من أذكياء بني آدم، وجمع بين الفقه والعبادة والورع والسخاءَ، وكان لا يقبل جوائز الدولة بل ينفقُ ويؤثرُ من كسبه، له دارٌ كبيرةٌ لعمل الخزّ، وعنده صنّاع وأُجراء». وقال[٣]: «قد تواتر قيامه الليل وتهجده وتعبده رحمه الله تعالىٰ».

▫ **حجة الإسلام الغَزالي ﷺ**، قال: «أمّا أبو حنيفة رضي الله عنه فلقد كان أيضاً عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالىٰ خائفاً منه مريد وجه الله تعالىٰ بعلمه، والعجب من مقلِّدي الشافعي رضي الله عنه كيف يطعنون إماماً كان يتأدّب معه الشافعي رضي الله عنه، هل هذا إلا طعن في إمام مذهبه»[٤].

▫ **العارف الشَّعْرانيّ ﷺ**[٥]، قال: «لو أنصفَ المقلِّدون للإمام مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه لم يضعِّف أحدٌ منهم قولاً من أقوال أبي حنيفة رضي الله عنه بعدما سمعوا مدح أئمتهم له، ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه إلاّ كون الشافعيّ رضي الله عنه ترك القنوت في الصبح لَمَّا صلَّى عند قبر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لكان فيه

---

(١) في تذكرة الحافظ ١: ١٦٨.
(٢) في العبر ١: ٢١٤.
(٣) في مناقب أبي حنيفة وصاحبيه ١٢.
(٤) ينظر: مقدمة الهداية ٢: ٥-٦.
(٥) في الميزان الكبرىٰ ١: ٦٣.

كفاية في لزوم أدب مقلِّديه معه»، وقد انكشف لبعض أصحاب الكشف كالإمام الشَّعرانيّ وغيره أنّ مذهب الإمام أبي حنيفة آخر المذاهب انقطاعاً كما هو أول المذاهب المدونة.

▫ **أبو نُعَيْم الفضل بن دكين** ﷺ (ت٢٠٩هـ)، قالوا: «إنه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة، ولم يكن يضع جنبه إلى الأرض في الليل أبداً، وإنّما كان ينامُ لحظةً بعد صلاة الظهر وهو جالس، ويقول قال ﷺ: «استعينوا على قيام الليل بالقيلولة»[1]. وقال: «كان أبو حنيفة صاحب غوصٍ في المسائل».

▫ **الإمام الباقر محمد بن علي** ﷺ، قال: «ما أحسن هديه وسمته، وما أكثر فقهه»[2].

▫ **خالد الواسطي** ﷺ، قال يزيد بن هارون قال لي: «انظر في كلام أبي حنيفة لتتفقّه، فإنه قد احتيج إليك أو قال إليه»، وروى عنه خالد الواسطي أحاديث كثيرة[3].

▫ **إبراهيم بن عكرمة المخزومي** ﷺ، قال: «ما رأيت في عصري كلّه عالماً أورع ولا أزهد ولا أعبد ولا أعلم من الإمام أبي حنيفة»[4].

---

(١) في المعجم الكبير ١: ٢٤٥، ومصنف عبد الرزاق ٤: ٢٢٩ بألفاظ قريبة منه.

(٢) ينظر: الانتقاء ص١٩٣، وغيره.

(٣) ينظر: الانتقاء ص٢١١، وغيره.

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء ٢: ٢٢٠. والميزان الكبرى ١: ٧٢، وغيرها.

▫ **عبد الله بن المبارك** ﷺ، قال: «لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس». وقال ابن المبارك: «بلغنا عن أبي حنيفة أنه صلى الصلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد، وكان نومُه جالساً ينامُ لحظةً بين الظهر والعصر، وفي الشتاء ينام لحظة من أول الليل، وكان يجمع القرآن في ركعتين». وقال: «أبو حنيفة أفقه الناس». وقال: «ما رأيت في الفقه مثل أبي حنيفة». وقال: «أربعةٌ من الأئمة ختموا القرآن في ركعتين: عثمان بن عفان، وتميم الداري، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة». وقال: «كان أبو حنيفة يجمعُ القرآن في ركعتين»[1]. وقال: «كان أبو حنيفة قديماً أدرك الشعبي والنخعي وغيرهما من الأكابر، وكان بصيراً بالرأي، يسلَّم له فيه، ولكنه كان يتيماً في الحديث»[2]: أي أراد قلة عناية أبي حنيفة بإكثار الطرق في رواية الحديث، كما شأن المتفرغين للرواية، بخلاف المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام، وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: «كل حديث لم يكن عندي من مئة وجه، فأنا فيه يتيم». فما عند أبي حنيفة من أحاديث الأحكام المروية في المسانيد من غير تكرير للمتن ولا سرد للطرق: مقدار عظيم، لا يستقله من يعلم ما عند مالك والشافعي ﷺ من أحاديث الأحكام[3].

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى ١: ٤٦.

(٢) ينظر: الانتقاء ص٢٠٤-٢٠٧، وغيره.

(٣) ينظر: تأنيب الخطيب ص١٥١-١٥٤، وهامش الانتقاء ص٢٠٤-٢٠٥، وغيرها.

□ **الخطيب** ، قال: «إن أبا حنيفة رأىٰ في المنام كأنه ينبش قبر رسول الله ﷺ ويجمع عظامه إلىٰ صدره فبعث مَن سأل محمد بن سيرين، فقال ابن سيرين: صاحب هذه الرؤيا يثور علماً لم يسبقه إليه أحد قبله»[١].

□ **الفضل بن موسى السِّيْناني** ، قيل له: ما تقول في هؤلاء الذي يقعون في أبي حنيفة؟ قال: «إن أبا حنيفة جاءهم بما يعقلونه، وبما لا يعقلونه من العلم، ولم يترك لهم شيئاً، فحسدوه»[٢].

□ **عيسى بن يونس** ، قال: «لا تتكلَّمنَّ في أبي حنيفة بسوء، ولا نصدِّقن أحداً يسيء القول فيه، فإني والله ما رأيت أفضل منه، ولا أورع منه، ولا أفقه منه»[٣].

□ **مالك** ، سئل: هل رأيت أبا حنيفة؟ فقال: نعم، رأيت رجلاً لو كلَّمك في هذه الساريةِ أن يجعلَها ذهباً لقام بحجتِه.

□ **الشَّافِعِيّ** ، قال: «مَن أرادَ أن يتبحَّرَ في الفقه فهو عيالٌ علىٰ أبي حنيفة، ومَن أرادَ أن يتبحَّرَ في المغازي فهو عيالٌ علىٰ محمّد بن اسحاق، ومَن أرادَ أن يتبحَّرَ في النحو، فهو عيالٌ علىٰ الكسائي[٤]». وقال: «الناسُ عيالٌ في

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٣: ٣٣٤.

(٢) ينظر: الانتقاء ص٢١١، وغيره.

(٣) ينظر: الانتقاء ص٢١٢، وغيره.

(٤) وهو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي الكِسائي، أبو الحسن، وسبب تسميته أنه دخل الكوفة وجاء إلىٰ حمزة الزيات، وهو ملتف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟

الفقه على أبي حنيفة». وقال: «مَن أرادَ أن يعرفَ الفقه فيلزم أبا حنيفة وأصحابه». وقال: «كان أبو حنيفة وقوله في الفقه مسلَّماً له فيه»(١).

□ **يزيد بن هارون** ﷺ، سئل أيُّهما أفقه أبو حنيفة وسفيان قال: «سفيان أحفظ للحديث وأبو حنيفة أفقه». وقال: «أدركتُ الناسَ فما رأيتُ أحداً أعقلَ ولا أورعَ من أبي حنيفة».

□ **أبو داود**، قال: «إن أبا حنيفة كان إماماً».

□ **أبو عاصم النبيل** ﷺ (ت٢١٢هـ)، قال: «كان أبو حنيفة يسمّى الوتد لكثرة صلاته».

□ **مكّي بن إبراهيم** ﷺ، قال: «كان أعلمُ أهل الأرض في زمانه. وقال: جالست الكوفيين، فما رأيتُ أورع من أبي حنيفة».

□ **القاسم بن مَعْن** ﷺ، قال حجر بن عبد الجبار له: «أنت ابن عبد الله بن مسعود، ترضى أن تكون من غلمان أبي حنيفة؟ فقال: ما جلس الناس إلى أحد أنفع مجالسة من أبي حنيفة، وقال له القاسم: تعال معي إليه، فجاء فلما جلس إليه لزمه وقال: ما رأيت مثل هذا»(٢).

فقيل له: صاحب الكساء، فبقي عليه، وقيل: بل أحرم في كساء فنسب إليه، قال ابن خلكان: أحد القراء السبعة، إمام في اللغة والنحو والقراءة، له مؤلفات، منها: معاني القرآن، والمصادر، والقراءات (ت١٨٩هـ). ينظر: وفيات ٣: ٢٩٥-٢٩٧. الأعلام ٥: ٩٣.

(١) ينظر: الانتقاء ص٢١٠، وغيره.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٢٠٨، وغيرها.

▫ **حُجْر بن عبد الجبار** ﷺ، قال: «ما رأى الناس أحداً أكرم مجالسة من أبي حنيفة ولا أشد إكراماً لأصحابه منه»[(١)].

▫ **زهير بن معاوية** ﷺ، قال لرجل: «إن ذهابك إلى أبي حنيفة يوماً واحداً، أنفع لك من مجيئك إليّ شهراً»[(٢)].

▫ **سفيان الثوري** ﷺ، قال ابن المبارك قلت للثوري: «يا أبا عبد الله ما أبعد أبا حنيفة، ما سمعتُه يغتابُ عدوّاً له». قال: «هو والله أعقلُ من أن يسلّطَ أحداً على حسناته يذهب بها». وعن محمد بن بشر[(٣)]: «كنت أختلفُ إلى أبي حنيفة وسفيان فآتي أبا حنيفة فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند سفيان، فيقول: لقد جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا مثله، وآتي سفيان فيقول: من أين جئت؟ فأقول: من عند أبي حنيفة، فيقول: لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض)). وقال رجل لسفيان: قال أبو حنيفة في هذه المسألة كذا وكذا، قال: «انتهى إلى ما سَمِع». وقال أبو يوسف: «سفيان الثوري أكثر متابعة لأبي حنيفة مني»[(٤)].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ص٢٠٨، وغيره.

(٢) ينظر: نفس المصدر ص٢٠٨، وغيرها.

(٣) وهو محمد بن بشر بن الفُرَافِصة بن المُختار بن رُدَيِّح العَبديّ الكوفي، أبو عبد الله، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن أبي عروبة: هو أحفظ من كان بالكوفة، (ت٢٠٣هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٢٤: ٥٢٠-٥٢٣. التقريب ٤٠٥.

(٤) ينظر: الانتقاء ص١٩٨، وغيره.

▫ **ابن داود** ﷺ[1]، قال: «إذا أردت الآثار فسفيان، وإذا أردت تلك الدقائق فأبو حنيفة».

▫ **المغيرة بن مقسم الضَّبِّي** ﷺ، قال: «يا جرير ألا تأتي أبا حنيفة؟»[2].

▫ **الحسن بن صالح بن حيّ** ﷺ، قال: «كان النعمان بن ثابت فَهِماً عالماً متثبّتاً في علمه، إذا صحَّ عنده الخبر عن رسول الله ﷺ لم يَعْدُه إلى غيره»[3].

▫ **الحسن بن عمارة** ﷺ[4]، أنه غسل أبا حنيفة حين توفِّي، وقال: «غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّد يمينك في الليل منذ أربعين سنة».

▫ **الفضيل بن عياض** ﷺ[5]، قال: «كان أبو حنيفةَ فقيهاً معروفاً مشهوراً بالورع، معروفاً بالإفضال على مَن يطوفُ به، صبوراً على تعليمِ العلم بالليل والنهار، كثيرَ الصمت، قليلَ الكلام، حتّى تردَ عليه مسألة».

---

(١) وهو عبد الله بن داود الواسطي التَّمّار، أو محمد، قال ابن حجر: ضعيف. ينظر: التقريب ٢٤٤. الميزان ٤: ٩١.

(٢) ينظر: الانتقاء ص١٩٨.

(٣) ينظر: الانتقاء ص١٩٩، وغيره.

(٤) وهو الحسن بن عَمارة الكوفي الفقيه مولى بَجِيلة، أبو محمد، قال الذهبي: كان من كبار الفقهاء في زمانه ولي قضاء بغداد. ينظر: الميزان ٢: ٢٦٥-٢٦٧. التقريب ٤٠٢.

(٥) وهو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي، أبو علي، أصله من خراسان، وسكن مكة، قال ابن المبارك: ما بقي على ظهر الأرض أفضل من الفضيل بن عياض. قال ابن حجر: الزاهد المشهور ثقة عابدٌ إمام، (ت١٨٧هـ). ينظر: العبر ١: ٢٩٨. التقريب ٣٨٣.

□ **القاسم بن مَعْن**[١]، قال: «إن أبا حنيفة قام ليلةً بهذه الآية {**بَلْ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُم وَالسَّاعةُ أَدْهَى وأَمَرّ**}[٢]، فلم يزل يردِّدُها ويبكي ويتضرَّع».

□ **أبو يوسف** ﷺ، قال: «كنت أمشي مع أبي حنيفة، فقال رجل لآخر: هذا أبو حنيفة رضي الله عنه لا ينام الليل، فقال: والله لا يتحدَّث الناسُ عنِّي بما لم أفعل، فكان يُحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرُّعاً»[٣].

□ **جعفر بن الربيع** ﷺ، قال: «أقمت على أبي حنيفةَ خمسَ سنين، فما رأيتُ أطول صمتاً منه، فإذا سئل عن الشيء من الفقه تفتّح وسال كالوادي)).

□ **حفص بن عبد الرحمن** ﷺ[٤] قال: ((إنه كان يحيي الليلَ كلَّه بقراءة القرآن ثلاثينَ سنة في ركعة».

□ **أسد بن عمرو** ﷺ، قال: «صلى أبو حنيفة فيما أحفظ عليه صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة، وكان عامّة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة، وكان يسمع بكاؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه، وحفظ عنه أنه ختم القرآن في

---

(١) وهو القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعوديّ الكوفي، أبو عبد الله، قال ابن حجر: ثقة فاضل، (ت١٧٥هـ). ينظر: التقريب ٣٨٨.

(٢) من سورة القمر، ٤٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ١: ١٦٨. مرآة الجنان ١: ٣١٠. العبر ١: ٢١٤.

(٤) وهو حفص بن عبد الرحمن بن عمر البَلْخي النيسابوري، أبو عمر، قال الحاكم: أفقه أصحاب أبي حنيفة الخراسانيين، قال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء، (ت١٩٩هـ). ينظر: التقريب ١١٢. الميزان ٢: ٣١٢.

الموضع الذي توفِّي فيه سبعة آلاف مرّة».

▫ **ابن جريج**[١]، فعن روح بن عبادة[٢]، قال: «كنت عند ابن جُريج سنة (خمسين ومئة)، وأتاه موتُ أبي حنيفة فاسترجعَ، وقال: أي علم ذهب»[٣].

▫ **زائدة** ﷺ، قال: «صليتُ مع أبي حنيفة في مسجده العشاء، وخرج الناس، ولم يعلم أنّ في المسجد أحداً، فأردت أنّ أسألَه مسألةً، فقامَ فافتتحَ الصلاة فقرأ حتى بلغ هذه الآية: **{فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُوم}**[٤] فلم يزل يردِّدُها حتى أذّن المؤذِّن للصبح، وأنا أنتظرُه».

▫ **عبد الرزاق الصنعاني** ﷺ، قال: «ما رأيت أحد قط أحلم من أبي حنيفة...»[٥].

▫ **زفر بن هذيل** ﷺ، «بات الإمام أبو حنيفة عندي ليلةً فقام كلّ ليله بآية واحدة، وهي قوله تعالى: **{بل السَّاعةُ موعِدُهم والساعةُ أَدْهَى وأَمَرّ}**[٦].

---

(١) وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي المكي، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلِّس ويرسل،(ت١٥٠هـ). ينظر: طبقات الشيرازي ٥٨. التقريب ٣٠٤.

(٢) وهو رَوْح بن عُبادة بن العلاء بن حسان القَيْسي البصري، أبو محمد، قال الذهبي: ثقة مشهور حافظ من علماء البصرة، قال ابن حجر: ثقة فاضل، (ت٥/ ٢٠٧هـ). ينظر: التقريب ١٥١. الميزان ٣: ٨٧.

(٣) ينظر: الانتقاء ص٢٠٩، وغيره.

(٤) من سورة الطور، الأية ٢٧.

(٥) ينظر: الانتقاء ص٢٠٩، وغيره.

(٦) من سورة القمر، الآية ٤٦.

وروي عنه: أنه قام الليل كلّه بآيةٍ: {فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عذابَ السَّمُوم}[١].
وروي عنه: أنه سمع رجلاً يقرأ سورة {إِذَا زُلْزِلَتِ} في صلاةِ العشاءِ، وهو خَلْفَه، فجلس بعد خروج الناس إلى أن طلعَ الفجر، وهو آخذ بلحيته قائماً يقول: يا مَن يجزي مثقال ذرة خيراً خيراً، ويا مَن يجزي مثقال ذرةٍ شراً شراً، أَجِرْ عبدكَ نُعمان من النار».

▫ **سفيان بن عيينة** ، قال: «ما قدم مكّة في وقتنا رجل أكثر صلاة من أبي حنيفة». وقال: «أقعدني للحديث بالكوفة أبو حنيفة، أقعدني في الجامع، وقال: هذا أقعد الناس بحديث عمرو بن دينار فحدَّثتهم». وقال: «كان أبو حنيفة له مروءة وكثرة صلاة»[٢].

▫ **عبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد** ، قال: «الناسُ في أبي حنيفة رجلان: جاهلٌ به، وحاسد».

▫ **علي بن عاصم** [٣]، قال: «لو وزنَ عقلُ أبي حنيفةَ بعقلِ أهلِ الأرضِ لرجحَ بهم».

▫ **سعيد بن أبي عروبة** ؛ قال: «كان أبو حنيفة عالم العراق»[٤].

---

(١) من سورة الطور، الآية ٢٧.

(٢) ينظر: الانتقاء ص١٩٩-٢٠٠، وغيره.

(٣) وهو علي بن عاصم بن صُهَيْب الواسطيّ التَّيمي مولاهم، قال يعقوب بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير والورع، وكان شديد التوقّي، (ت٢٠١هـ). ينظر: التقريب ٣٤٢. الميزان ٥: ١٦٥-١٦٧.

(٤) ينظر: الانتقاء ص٢٠١، وغيره.

□ **شدّاد بن حكيم** ﷺ[(١)]، قال: «ما رأيتُ أعلَم من أبي حنيفة».

□ **حماد بن زيد** ﷺ، قال: «والله إني لأحب أبا حنيفة؛ لحبه لأيوب»، وروىٰ حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة[(٢)].

□ **عبد الله بن داود الخُرَيْبِيّ** ﷺ **(ت٢١٣هـ)**، قال: «يجب علىٰ أهل الإسلام أن يدعوا لأبي حنيفة في صلاتهم، وذكر حفظه عليهم السنن والآثار».

□ **مسعر بن كِدام** ﷺ، قال: «رحم الله أبا حنيفة إن كان لفقيهاً عالماً»[(٣)]، وقال: «أتيتُ أبا حنيفة فرأيتُه يصلِّي الغداة، ثمّ يجلسُ للناس للعلم إلىٰ أن يصلِّي الظهر، ثمّ يجلسُ إلىٰ العصر، فإذا صلَّىٰ جلسَ إلىٰ المغرب، فإذا صلَّىٰ المغرب جلس إلىٰ العشاء، فقلت في نفسي: هذا الرجل في هذا الشغل متىٰ يتفرّغ للعبادة لأتعاهدنَّه هذه الليلة، فتعاهدته فلَمَّا خرجَ الناس انتصبَ للصلاة إلىٰ أن طلع الفجر، ودخل مَنْزِله، ولبس ثيابه، وخرجَ إلىٰ المسجد لصلاة الفجر. وقال: دخلت المسجد ليلة فرأيت رجلاً يصلّي فاستحليت قراءته فقرأ سبعاً، فقلت: يركع، ثم قرأ الثلث، ثمّ النصف، فلم يزل يقرأ حتىٰ ختمه كلّه في ركعة، فنظرتُ فإذا هو أبو حنيفة».

---

(١) وهو شداد بن حكيم البلخي القاضي، كان من أصحاب زفر، (ت٢٢٠هـ). الجواهر المضية ٢: ٢٤٧، الفوائد ١٤٣، تاج التراجم ١٧١.

(٢) ينظر: الانتقاء ص٢٠١، وغيره.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص١٩٥، وغيره.

□ **أيوب السختياني** ﷺ؛ قال لحماد بن زيد: «بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج، فإذا لقيته فأقرئه مني السلام»[١].

□ **خارجة بن بديل** ﷺ، «دعا أبو جعفر المنصور أبا حنيفةَ إلى القضاء فأبى عليه فحبسه، ثمّ دعاه فقال: أترغبُ عمّا نحن فيه، فقال: أصلحُ الله أميرَ المؤمنين، إنّي لا أصلح للقضاء، فقال له: كذبت، ثمّ عرض عليه الثانية، فقال أبو حنيفة: قد حكمَ عليَّ أميرُ المؤمنين أنّي لا أصلح للقضاء؛ لأنّه نسبني إلى الكذب، فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرت أنّي لا أصلح للقضاء». وحكى الخطيب[٢] أيضاً في بعض الروايات: «إن المنصورَ جعلَه قاضياً جبراً وتولّى الإمامُ القضاءَ يومين، وبعد اليومين اشتكى الإمامُ من مرض فمرضَ ستّة أيّام، ثمّ مات».

□ **يحيى بن أيوب**[٣] **الزاهد** رضي الله عنه، قال: «كان أبو حنيفة رضي الله عنه لا ينام الليل».

□ **شريك القاضي** ﷺ؛ قال: «كان أبو حنيفة رضي الله عنه طويل الصمت، دائم الفكر، قليل المحادثة للناس»[٤].

□ **ابن شُبْرُمة** ﷺ، قال: «عَجَزَت النساء أن تَلِدَ مِثلَ النعمان»[٥].

---

(١) ينظر: الانتقاء ص١٩٥، وغيره.

(٢) في تاريخ بغداد ١٣: ٣٢٩.

(٣) وهو يحيى بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البَجَلي الكوفي، وثقه أبو داود، قال ابن معين: ليس به بأس. ينظر: التقريب ٥١٨. الميزان ٧: ١٥٩.

(٤) ينظر: الانتقاء ص٢٠٢، وغيره.

(٥) ينظر: المصدر السابق ص٢٠٢، وغيره.

□ **ابن خَلِّكان** ﷺ،قال: «مثل هذا الإمام لا يشكُّ في دينه ولا في ورعه وتحفّظه»[١].

وممن ذكر ابن عبد البر ﷺ أنه اثنى عليه[٢]: عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمّاني(ت٢٠٢هـ)، ومعمر بن راشد(ت١٥٣هـ)، والنضر بن محمد(ت١٨٣هـ)، ويونس بن أبي إسحاق(ت١٥٩هـ)، وجرير بن عبد الحميد (ت١٨٨هـ) وإسرائيل ابن يونس(ت١٦٢هـ)، وعثمان البُرِّيّ(ت١٦١هـ)، وأبو مقاتل حفص بن مسلم(ت٢٠٨هـ)، وسَلم بن سالم(ت١٩٤هـ)، ويحيى بن آدم(ت٢٠٣هـ)، ويزيد ابن هارون(ت٢٠٦هـ)، وابن أبي رِزْمة(ت٢٠٦هـ)، وخارجة بن مصعب (ت١٦٨هـ)، وسعيد بن سالم القدّاح(ت قبل ٢٠٠هـ)، وخلف بن أيوب(ت٢١٥هـ)، وأبو عبد الرحمن المقرئ(ت٢١٣هـ)، والحكم بن هشام، ويزيد بن زُرَيع(ت١٨٢هـ)، ومحمد بن فضيل(ت٩٥هـ)، وزكريا بن أبي زائدة(ت١٤٩هـ)، وابنه يحيى(ت١٨٢هـ)، وزائدة بن قدامة(ت١٦١هـ)، ومالك بن مِغْول(١٥٩هـ)، وأبو بكر بن

---

(١) ينظر: ما سبق من النقولات في الثناء: النافع الكبير ٣٨-٤١. ومقدمة الهداية ٢: ٥-٦، ودفع الغواية ١: ٢٨-٢٩، ومقدمة التعليق الممجد ١: ١٢٠، وإقامة الحجة ٧٥-٨١. والانتصار والترجيح ص٨-١٣، ومناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص١٨-٢٢، وغيرها.

(٢) في الانتقاء ص٢١٣-٢٣٠. وقد ترجم له الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في هامش الكتاب.

عيَّاش(ت١٩٣هـ)، وأبو خالد الأحمر(ت١٨٩هـ)، وقيس بن الربيع (ت١٦٨هـ)، وعبيد الله بن موسى(ت٢١٣هـ)، ومحمد بن جابر، والأصمعي(ت٢١٥هـ)، وشقيق البلخي(ت١٩٤هـ)، وعلي بن عاصم(ت٢٠١هـ)، ويحيى بن نصر(ت٢١٥هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي (ت١٤٦هـ).

قال الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة في التعقيب على ما نقله ابن عبد البر من ذكر سبعين ممن وثَّقوا الإمام أبا حنيفة[1]: «ويكفي ثناء خمسة منهم أو عشرة لإثبات فضل أبي حنيفة وعلمه، ودينه وورعه وتزكيته، وإمامته في الدين، وهو بشر يخطئ ويصيب وليس بالمعصوم من الخطأ في الاجتهاد كسائر المجتهدين، وحسبك منهم: ثناء أبي جعفر الباقر، وحماد بن أبي سليمان ومسعر بن كدام، وأيوب السختياني، والأعمش، وشعبة، وسفيان الثوري، والحسن بن صالح، وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن زيد، فهؤلاء العشرة الجبال في الثقة والدين والعلم، لو شهدوا على أمر لقبلت شهادتهم وردّت شهادة مخالفهم دون تردد والثناء شهادة.

وإن شئت أن تزيد إلى شهادتهم شهادة آخرين هم جبال أيضاً في الثقة والدين والعلم، فخذ شهادة ابن شبرمة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، وزهير بن معاوية، وابن جريح، وعبد الرزاق، والشافعي،

---

(١) في هامش الانتقاء ص٢٣٠-٢٣١.

ووكيع بن الجراح، وخالد الواسطي، وسفيان بن عيينة، فهؤلاء عشرة على العشرة الأولى فغدوا عشرين إماماً مزكياً...

هؤلاء كلهم قد أطبقوا على الثناء على أبي حنيفة في دينه وصلاحه وتعبده، وورعه وعلمه وفقهه، وتثبّته وثقته وإمامته، وعقله ونباهته وهديه وسمته وكرمه، وامتناعه عن تولي القضاء ورعاً وخوفاً على دينه وآخرته، وأنه اختار الحبس وما ناله من العذاب على تولي القضاء، وتلك شهادتهم فيه، وهم برءاء من التعصب له، والتعصب على شانِئِيه».

ولله در القائل:

لقد زانَ البلادَ ومَن عليها إمامُ المسلمين أبو حنيفة
بأحكام وآثار وفقه كآيات الزبور على الصحيفة
فما في المشرقين له نظير ولا بالمغربين ولا بكوفة
إماماً صار في الإسلام نوراً أميناً للرسول وللخليفة
يبيت مشمّراً سهراً لليالي وصامَ نهارَه لله خيفة
وصانَ لسانَه عن كلِّ إفكٍ وما زالت جوارحُهُ عفيفة
يعفُّ عن المحارم والملاهى ومرضاةُ الإله له وظيفة
فمَن كأبي حنيفة في علاه إمامٌ للخليقة والخليفة
رأيتُ العائبين له سفاهاً خلافَ الحقِّ مع حجج ضعيفة
وكيف يحلّ أن يُؤْذَى فقيهٌ له في الأرض آثارٌ شريفة
وقد قال ابنُ ادريس مقالاً صحيحَ النقل في حكم لطيفة
بأنّ الناسَ في فقهٍ عيالٌ على فقه الإمام أبي حنيفة

فلعنةُ ربّنا أعداد رمل على مَن ردَّ قول أبي حنيفة(١)

ﻫ ﻫ ﻫ

(١) ذكر الإمام اللكنوي هذه الأبيات في القول الجازم ص١٥ فعلقت عليها: أجد في نفسي شيئاً من نسبة كل هذه الأبيات إلى ابن المبارك؛ لأنه توفي سنة ١٨١هـ، وتوفيَّ الشافعي ٢٠٤هـ، وقد ذكر صاحب الفهرست ١: ٢٨٤ هذه الأبيات إلى حججٍ ضعيفة،ونسبها إلى ابن المبارك. والله أعلم.

المبحث الثالث
دعاوى وردها

الأولى: ذكر الذهبي له في موضعين من «ميزانه» على سبيل التضعيف:

الأول: قوله[1] في ترجمة حفيده: «إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة ثلاثتُهم ضعفاء». وهذا التضعيف غير مقبول لما يلي:

١. إن هذا جرحٌ مبهمٌ، والجرحُ المبهمُ غيرُ مقبولٌ على القول الأصحّ عند أهل العلم، كما هو مبسوط في «الرفع والتكميل»[2]، لا سيما في حقِّ مَن ثبتت عدالتُه، وفسِّرت تعديلاتُه، واستقرَّت إمامتُه.

٢. إن شرطَ الذَّهَبِيّ في «ميزانه» أنه يذكر كل ما ذكره ابن عَدِيّ. كما نصّ عليه في مواضع من «تذكرة الحفاظ»[3] و«ميزانه»[4] كما في «الرفع

---

(١) في الميزان ١: ٣٨٢.

(٢) الرفع والتكميل ٩٢-١٠٥.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢: ٧٧١.

(٤) الميزان ١: ٢٤٢ في ترجمة أحمد بن صالح المصري إذ قال: لولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلِّم فيه، لكنت أجِلُّ أحمد بن صالح أن أذكره.

والتكميل»[1] فلا يثبت ضعفه.

الثاني: قوله[2] أيضاً في ترجمته: «النُّعمان بن ثابت بن زُوطا أبو حنيفة الكوفي، إمام أهل الرأي ضعَّفَه النَّسائيُّ من جهةِ حفظِه وابنُ عَدِيٍّ وآخرون، وترجم له الخطيب في فصلين من «تاريخه»، واستوفى كلام الفريقين معدِّليه ومضعِّفيه»، فإنه جرح غير مقبول لوجوه:

١. إن هذه العبارة مدسوسة في الميزان، ولا وجود لها في نسخته المعتبرة، قال الإمام اللكنوي[3]: «إن هذه العبارةَ ليست لها أثرٌ في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتُها بعيني».

ويؤيِّدُه قولُ العِراقيِّ[4]: «لكنَّه ـ أي ابن عَدِيّ ـ ذكر في كتاب «الكامل» كلَّ مَن تُكلِّم فيه، وإن كان ثقةً وتبعَه على ذلك الذَّهبِيُّ في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة، والأئمة المتبوعين».

وقول السَّخاويّ[5]: «أنه ـ أي الذَّهَبِيّ ـ تبع ابنَ عَدِي في إيراد كلِّ مَن تكلَّم فيه ولو كان ثقةً لكنَّه التزم أن لا يذكرَ أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين».

---

(١) الرفع والتكميل ٣٣٩-٣٥٠.

(٢) في ميزان الاعتدال ٧: ٣٧-٣٨.

(٣) في غيث الغمام ص١٤٥-١٤٦.

(٤) في شرح ألفية العراقي له ٣: ٢٦٠.

(٥) في شرح ألفية العراقي للسخاوي ٤٧٧.

وقول السُيوطي: «إلاَّ أنه ـ أي الذَّهَبيّ ـ لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين»[1].

وقد أطال البحث والتنقيب في ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى وتابع ذلك في خزائن المخطوطات في العالم من النسخ الخطية للـ«ميزان» وتوصل إلى عدم وجود ترجمة لأبي حنيفة في النسخ المعتبرة[2].

وقال الدكتور بشار عواد[3] أثناء ذكر ترجمة أبي حنيفة: بأن ترجمة أبي حنيفة في «الميزان» مدسوسة، ففي خزانة كتبي نسخة المؤلّف التي بخطه مصورة، وليس فيها ترجمته.

٢. إنا لو سلَّمنا وجودَ هذه العبارة من الذهبيِّ فحالُها كحال ما ذكر ابن عَدِيّ، فلا يستندُ بها لإثبات ضعف الإمام إلا غويّ.

٣. إن هذه العبارةَ لا تدلُّ على أنّ أبا حنيفة من الضعفاء عند الذَّهَبِيّ، فإنّه قد ختمَها بالحوالة إلى «تاريخ البغدادي»، وأشار إلى أنه لا يخلو عن تعديلات كثيرة، وأن جروحه غير مقبولة. ويؤيدُهُ أن الذَّهَبِيَّ عدَّ أبا حنيفة من حفَّاظ الحديث، وذكر له ترجمة طويلة في «تذكرة الحفاظ»[4]، ولم ينقل جرحَه عن أحدٍ من الحفَّاظ.

---

(١) في تدريب الراوي ٢٠٩.

(٢) وتفصيل ذلك في هامش الرفع التكميل ١٢١-١٢٧.

(٣) في هامش تهذيب الكمال ٢٩: ٤٤٥.

(٤) تذكرة الحفاظ ١: ١٦٨.

٤. إن تضعيفَ النَّسَائيِّ إن ثبتَ وإن كان مفسَّراً لا يورثُ ضرراً، فإنّه ذكرَ السَّخاويُّ والسُيوطيُّ كما في «الرفع والتكميل»[١] أن النَّسَائيَّ من المتعنِّتين في الجرح، فلا يعتمدُ على جرحِهِ على إنّ ابنَ معين أيضاً من المشدِّدين، وقد ذكروا: إنّ مَن كان مُتعنِّتاً في الجرح مُتثبِّتاً في التعديل يعتمدُ على تعديلهِ دون جرحه، وقد مرَّ غير مرّةٍ أنّ ابنَ معين ممَّن يوثِّقُ أبا حنيفة، فيعتمدُ على تعديله[٢].

الثانية: إن الدارقطني قد ضعّفه، ويجاب عنه بما يلي:

إنه من المتأخرين وجرحه صادر عن التعصب المذهبي كما تشهد القرائن الجلية بأنه في هذا الجرح من المتعسِّفين، والتعصُّب أمر لا يخلو منه البشر إلاَّ من حفظه خالق القُوى والقُدَر، وقد تقرَّر أن مثل ذلك غيرُ مقبول من قائله، بل هو موجب لجرح نفسه. ولقد صدق شيخ الإسلام بدر الدين محمود العَيْنِيّ في قوله في (بحث قراءة الفاتحة) من «البناية شرح الهداية»، في حقِّ الدَّارَقُطْنِيّ: «من أين له تضعيف أبي حنيفة؟ وهو مستحِقّ للتضعيف، فإنّه روى في «مسنده» أحاديثَ سقيمة، ومعلولة، ومنكرة، وغريبة، وموضوعة».

وفي قوله: في (بحث إجارة أرض مكّة ودورها): «وأمّا قول ابن القطان: وعلّتُه ضعف أبي حنيفة، فإساءة أدب، وقلّة حياء منه، فإن مثل

---

(١) الرفع والتكميل ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) ينظر: غيث الغمام ص١٤٥-١٤٦، وغيره.

الإمام الثوريّ وابن المبارك وأضرابهما وثّقوه وأثْنَوا عليه خيراً فما مقدار مَن يضعِّفُه عند هؤلاء الأعلام»[١].

قال العلامة الشيخ قاسم بن قُطْلوبُغا: «وقوله: إن أبا حنيفة ضعيف مردود عليه فقد نقل المزي في كتابه «تهذيب الكمال» عن يحيىٰ بن معين أنه قال أبو حنيفة ثقة في الحديث. وروىٰ ابن جرير في مسنده قال: حدثنا الشيخ أبو منصور الشيخي قال: حدثنا أبو نعيم التنوخي قال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا أحمد قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول وهو يسأل عن أبي حنيفة أثقة هو في الحديث فقال: نعم ثقة ثقة كان والله أورع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك، وسئل عن أبي يوسف فقال: صدوق ثقة. وروىٰ الإمام الأجل عبد الخالق تاج الدين بن الزين ثابت في معجمه بسنده إلىٰ عبد الله بن محمد المصري قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: أبو حنيفة ثقة في الحديث وأبو يوسف كذلك، وهو أكثر حديثا، وأما مناقبه وفضائله كالبدر لا تختفي ليلا أشعته إلا علىٰ أكمه لا يعرف القمرا سببه»[٢].

الثالثة: جرح ابن الجوزي له، ويجاب عنه بما يلي:

١. إن هذا الجرح صادر ممن هو معروف بالتشدد في جرح الرواة، قال الإمام اللكنوي: «إن بعض العلماء لهم تشدّدٌ في جرح الرواة، فيجرحون الرواة من غير مبالاة ويدرجون الأحاديث الغير الموضوعة في الموضوعات،

---

(١) من البناية في شرح الهدايةللعيني ٩: ٣٦٣.

(٢) ينظر: البيان والتعريف ١: ٧٠،وغيره.

منهم: ابن الجَوْزيّ، والصَّغانيّ، والجُوزقانيّ[١]، والمجد الفَيْرُوزآباديّ، وابن تيميةَ الحَرَّانيّ الدمشقيّ[٢]، وأبو الحسن بن القطّان[٣]، كما بسطته في «الأجوبة الفاضلة»[٤]، فلا يجترئ على قبول قولهم من دون التحقيق إلاَّ مَن هو غافلٌ عن أحوالهم»[٥].

٢. إن هذا الجرح بسبب اعتماد الإمام على القياس، وهذا مدح لا ذم، كما علم، قال سبط ابن الجوزي[٦]: «سألت مرة شيخنا الإمام العالم جمال الدين

---

(١) وهو حسين بن إبراهيم الهَمَذاني الجُوزَقانيّ، أبو عبد الله، من مؤلفاته: الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، والأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (ت٥٤٣هـ). ينظر: معجم المؤلفين ١: ٥٩٩.

(٢) وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحرَّاني الدِّمَشْقِيّ الحَنْبَلِيّ، أبو العباس، تقي الدين، المعروف بابن تَيْمِيَّة، من مؤلفاته: منهاج السنة، والفتاوى، الصارم المسلول على شاتم الرسول، (٦٦١-٧٢٨هـ). ينظر: الدر الكامنة ١: ١٤٤-١٦٠. النجوم الزاهرة(٩: ٢٧١-٢٧٢. مرآة الجنان ٤: ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) وهو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحِمْيَري الفاسي، أبو الحسن، المشهور بابن القَطَّان الفاسي، من مؤلفاته: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، والنظر في أحكام النظر، ونظم الجمان، (٥٦٢-٦٢٨هـ). ينظر: الرسالة المستطرفة ١٣٣. الأعلام ٨: ١٥٢.

(٤) الأجوبة الفاضلة ١٧١-١٧٩.

(٥) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٣-١٢٧.

(٦) في الانتصار والترجيح ص١٢.

شمس الحفاظ أبا الفرج بن الجوزي، فقلت: يا سيدي لِمَ وقع بعض المحدثين في أبي حنيفة؟ فقال: لأنه أخذ بالقياس. فقلت: غيره من الأئمة قد أخذ بالقياس. فقال: لكن هو أكثر قياساً منهم. فقلت: هلا وقعوا في أولئك بقدر ما أخذوا من القياس؟ فانقطع».

الرابعة: إيراد ابن عدي[1] في «كامله»، والعقيلي في «الضعفاء» مثالبه، ويجاب عنه:

١. إن من عادة ابن عدي أن يورد في كتابه كل ما قيل في الرجل من مدح وذم، قال الإمام اللكنوي: «من عادته كابنِ عَديّ في «كامله»[2]، والذهبي في «ميزانه»، أنه يذكر كل ما قيل في الرجل من دون الفصل بين المقبول والمهمل، فإيّاك ثم إيّاك أن تجرح أحداً بمجرّد قولهم من دون تنقيده بأقوال غيرهم، فضلاً عن إمام الأئمة بمجرَّد ذكر ابن عَدِي فيه أقوالَ التجريح، ومن ثُمَّ سمَّىٰ بعض من أوتي فهماً ونظراً «كامل ابن عَدي» ناقصاً، وقد صرَّح بما ذكرنا الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال»، و«تذكرة الحفَّاظ» كما في «الرفع والتكميل»[3]»[4].

---

(١) وهو عبد الله بن عَدِيّ بن عبد الله بن محمد الجُرْجَانيّ، أبو أحمد، ويعرف بابن القطَّان، من مؤلفاته: الكامل في ضعفاء الرجال، (ت٣٦٥هـ) ينظر: العبر ٢: ٣٣٧. ومرآة الجنان ٢: ٣٨١.

(٢) الكامل ٧: ٥.

(٣) الرفع والتكميل ٣٣٩-٣٥١.

(٤) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٣-١٢٤، وغيره.

٢. إن هذا الجرح غير مقبول؛ لأنه صادر عن تعصب مذهبي من ابن عدي، كما نبه على ذلك الإمام اللكنوي[1].

٣. رجوع ابن عدي عن عدوانه لأبي حنيفة ﵁ قال الكوثري[2] ﵁: «وكان ابن عدي على بعده عن الفقه والنظر والعلوم طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه، وثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حاله يسيراً، حتى ألف مسنداً في أحاديث أبي حنيفة».

٤. إن ابن الدخيل المصري (ت٣٨٨هـ) صاحب العقيلي وراويته ألف كتاباً في مناقب أبي حنيفة رداً على العقيلي في تهجمه على أبي حنيفة. فسمعه حكم بن المنذر من ابن الدخيل بمكة، وسمعه منه ابن عبد البر، فساق غالب ما فيه في المناقب في ترجمة أبي حنيفة من «الانتقاء».

وإنما حمل ابن الدخيل على تأليف ذلك الكتاب تورعه عن حمل تبعة ما كتبه العقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب الضعفاء له، الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي.

وابن الدخيل ليس من أهل مذهبه حتى يظن به أنه تحيّز له، وقد ذكر فيه جملة ممن أثنى على أبي حنيفة، وليس ابن عبد البر ولا الحكم بن المنذر، ولا ابن الدخيل ممن يرمون برواية غير المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١: ١٢٣-١٢٧، وغيره.

(٢) في التأنيب ص١٦٩ عن أبي حنيفة النعمان ص٢٤١.

من الوسائل، وأحوالهم في الأمانة والحفظ معروفة، وليسوا من أهل مذهبه حتى يتوهم فيهم الانحياز له[1].

٥. إن العقيلي من المتعنتين في الجرح، وقد رد كلامه كثير من الحفاظ، قال الإمام الكوثري: «والعقيلي من أكبر المعتنتين في الجرح، كثير الحكم بالنفي، وهذا ما حمل الذهبي على التنكيت عليه في «ميزانه» مع أنه كبير الدفاع عن الرواة الحنابلة».

ومما قال الذهبي فيه بعد تضعيفه ابن المديني[2]: «وهذا أبو عبد الله البخاري وناهيك به قد شحن «صحيحه» بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني، ولو تركت حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار وإسرائيل وأزهر السمان وبهز بن أسد وثابت البناني وجرير بن عبد الحميد لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة ولخرج الدجال، أفما لك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي

---

(١) ينظر: هامش الانتقاء ص١٨٧ –١٨٨، والتأنيب ص٣٣، وفقه أهل العراق ص٥٣ وص٨٣، وغيرها.

(٢) في ميزان الاعتدال ٥: ١٦٩.

أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك)).

الخامسة: ذكر الخطيب مثالبه في «تاريخ بغداد»، ويجاب عنه بما يلي:

١. إن عادة الخطيب ذكر كل ما قيل في المترجم دون تمحيص.

٢. إن هذه الجروح لا تثبت برواية معتبرة، وأكثر مَن جاء بعده عيال على روايته، فهي مردودة ومجروحة.

قال العلامة ابن حجر المكي رضي الله عنه[1]: «اعلم أن الخطيبَ لم يقصد بذلك إلاَّ جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرِّخين ولم يقصد بذلك حطَّه عن مرتبتِهِ وانتقاصِهِ بدليل أنّه قَدَّمَ كلامَ المادحين، وأكثرَ منه ومن نقلِ مآثره السابقة، إذ أكثرها ممَّا اعتمد أهلُ المناقب فيه على «تاريخ بغداد» للخطيب، ثمّ عقَّبَه بذكر كلام القادحين فيه، وممَّا يدلُّ على ذلك أيضاً؛ أنّ الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبُها من متكلِّم فيه أو مجهولٌ، ولا يجوزُ إجماعاً ثلم أعراض المسلمين بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين، وبفرض صحّة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يعتدُّ به».

(١) في الخيرات الحسان ٨٣.

٣. إن هذه الجرح صادر عن تعصب مذهبي، قال العلامة ابن عبد الهادي الحنبلي في «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»: «لا تغتر بكلام الخطيب، فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء: كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه»(١).

السادسة: إنه جرحَه سفيانُ الثوريُّ، ويجابه عنه.

١. إن الثوري من المادحين للإمام أبي حنيفة كما نقله الحافظ ابن عبد البر(٢)، كما سبق، فليعتمد عليه. قال سبط ابن الجوزي(٣): «على أن مدار الطعن كله على سفيان الثوري، وقد افتري على سفيان، وروي أنه رجع عن ذلك وروي عنه».

٢. إن مطلقَ الجرح إن كان عيباً يُترك به المجروح، فليترك البُخاري ومسلم والشافعي وأحمد ومالك ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وغيرهم من أجلّة أصحاب المعاني، فإن كلاًّ منهم مجروح ومقدوح، بل لم يَسْلَمْ من الجرح أصحابُ الرسول ﷺ، فهل يقول قائل: بقبول الجرح فيهم؟ كلا، والله لا يقول به من هو من أرباب العقول.

٣. إن جرحَ المعاصر لا يُقبلُ في حقِّ المعاصر، لا سيما إذا كانت لتعصبٍّ أو عداوةٍ، وإلاَّ فليقبل جرح ابن معين في الشافعي، وأحمد في الحارث

(١) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٢٢٠، والرفع والتكميل ص٦٢-٦٤، وغيره.

(٢) في الانتقاء ص١٩٧-١٩٨.

(٣) في الانتصار والترجيح ص١٢.

المحاسبيّ، والحارث في أحمد، ومالك في محمد ابن إسحاق صاحب حديث القُلّتين والقراءة خلف الإمام وغيرهم. كلا، والله لا نقبل كلامهم فيهم ونوفِّيهم حظَّهم.

قال الإمام اللكنوي: «إنّه لا يقدحُ أيضاً، فإنّه من المعاصرين، وكلامُ الأقران بعضُهم في بعض غيرُ مقبول عند الماهرين لا سيما إذا ظهرَ أنّه لتعصُّب ومنافرة، ولم يخلَ عن وجود الأقوال المعدّلة»[1].

السابعة: إنه طعن فيه ابن حبان:

ومما قال[2]: «أبو حنيفة الكوفي، كان أبوه مملوكاً لرجل من نجد، من بني قفل، فأعتق أبوه وكان خبَّازاً لعبد الله بن قفل، وكان أبو حنيفة جدلاً ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدّث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيره، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثاً، إما قلب إسناده أو غيَّر متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار.

ومن جهة أخرى: لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً، على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار، وسائر

---

(١) غيث الغمام ١٤٥-١٤٦.

(٢) في الضعفاء والمتروكين ص٢٣٢-٢٣٣.

الأقطار، جرحوه وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد...»، **ويجابه عنها بما يلي:**

١. إن هذا القدح صادر عن التعصب المذهبي المقيت، وإلا فكيف يثني عليه إمامك الشافعي، وقبله مالك وشعبة ويحيى بن سعيد ووكيع وابن معين وغيره من أهل النقد.

٢. إن ابن حبان وصفه أهل الصنعة بأنه لا يدرك ما يصدره منه، ولعلّ ذلك لفرط تعصبه، قال الحافظان الذهبي[١] وابن حجر[٢]: «ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه».

قال الإمام الكوثري[٣]: «والكلام في ابن حبان طويل الذيل، وأقلّ ما قيل فيه: قول ابن الصلاح: غلط الغلط الفاحش في تصرّفه، ووصفه الذهبي بالتشغيب والتشنيع، ومما يؤخذ أنه قد ذكر في كتاب «الثقات» خلقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في «المجروحين»، وادعى ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، وكثيراً ما تراه يذكر الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين.

وطريقته في التوثيق من أوهن الطرق، وإن سبقه في ذلك شيخه ابن خزيمة، وهو جد عريق في التعصب، جامع بين التعنت البالغ والتساهل المرذول في موضع وموضع، ويصفه بعضهم بقلة الدين إلى أن رماه بعضهم

---

(١) في الميزان ١: ٢٧٤.

(٢) في القول المسدد ص٣٣.

(٣) في تأنيب الخطيب ص١٤٦.

بالزندقة؛ لقوله في النبوة: إنها علم وعمل، راجع ترجمته من «ميزان الاعتدال»، و«معجم ياقوت» في بست، و«المنتظم» لابن الجوزي، تستخلص منها حال الرجل في التشغيب وسوء التصرف، نعوذ بالله من الخذلان».

٣. إن كبار النقاد المعتمد عليهم من أهل الإنصاف لم ينقلوا شيئاً من مثالبه في مصنفاتهم، فقد جرى على هذا المنوال المزِّي والذهبي والحسيني والبرهان الحلبي وابن حجر العسقلاني، قال الحافظ السيوطي[1]: «والذي أقوله: إن المحدِّثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزّي، والذهبيّ، والعراقي، وابن حجر».

قال المحدث محمد عبد الرشيد النعماني بعد أن أسهب في ذكر النقولات من كتب الجرح والتعديل عن كبار أهل الصنعة[2]: «فهؤلاء الحفاظ النقاد أئمة الجرح والتعديل لم يوردوا في تصانيفهم شيئاً مما ذكر أعداؤه وحسّاده من مطاعنه ومَثَالبه، فثبت من صنيع هؤلاء جميعاً أن كلّ ما ذكر في بعض كتب الرجال من جرحه ينبغي أن يرمى به عُرْض الحائط. ولا شك أن ما طعن أحد في قول من أقواله إلا لجهله به، إما من حيث دليله، وإما من حيث دقّة مداركه عليه، وقد أجمع السلف والخلف على كثرة علمه، وورعه،

---

(١) في تذكرة الحفاظ ص٣٤٨.

(٢) في مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ص١١٤.

وعبادته، ودقة مداركه واستنباطه، ولا عبرة بقول الجهال والحسّاد والأعداء على كل حال».

وقد أطال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة(١) في ردّ كلام ابن حبان في (٢٢صحيفة) وفيها ما يغني المقام عن زيادة الكلام، والعظة والعبرة، لكل صاحب بصيرة.

وقال الشيخ عبد الفتاح(٢): «وهناك طائفة قليلة اتهموا أبا حنيفة في دينه، وادعوا استخفافه بالشريعة وصاحبها، وتلبّسه بأنواع من البدع كالبخاري، وابن الجارود، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والخطيب، وابن الجوزي.... ولكن الذهبي لم يتلفت إلى هذه الدعاوي أصلاً، ولم يرها قابلة للنقل، فهي تأتي عنده في الأقوال المطروحة لا المختلف فيها، إذ لم يعرِّج عليها ولم يشر إليها».

الثامنة: إنه ذكر بعضهم أن البخاري قال في تاريخه: أبو حنيفة ضعيف تركوا حديثه. ولم يخرج له في «صحيحه»، ويجاب عنه:

١. إن البخاري ﵁ صحب بعض المتحاملين على الإمام أبي حنيفة ﵁، كالحميدي وإسماعيل بن عرعرة وغيرهما، وتأثر بأقوالهم فيه، ودوَّن في تاريخه ما سمعه من هؤلاء المجازفين، وقد كذب محمد بن عبد الله بن الحكم

---

(١) في هامش الانتقاء ص٢٣٢-٢٥٤.

(٢) في هامش الانتقاء ص٢٤٧.

الحميديَّ في كلامه في الناس[١].

٢. إن الإمام البخاري يرىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، مع العلم أنه لم يصحح حديثاً في ذلك؛ لأنه ليس فيه حديث صحيح، وكان الإمام أبو حنيفة يرىٰ: إن الإيمان عقيدة يمتلئ بها القلب فلا يتصور فيه زيادة؛ لأنه لا زيادة فوق اليقين ولا نقصان؛ لأنه إذا نقص فلا يبقىٰ يقيناً.

فالبخاري رضي الله عنه يرىٰ أن الأعمال جزء من الإيمان، والإمام أبو حنيفة رضي الله عنه يرىٰ أن الإيمان هو عقد القلب علىٰ التصديق بالله تعالىٰ والنطق بالشهادتين، أما الأعمال فليست جزءاً من الإيمان، فمن فعل المعاصي المختلفة ومات دون توبة، فإنه أمره مؤخر إلىٰ الله تعالىٰ، إن شاء عذبه بها بعدله ، وإن شاء عفا عنه فيها بفضله، كما قال جل جلاله: **{إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}**[٢]، لذا نرىٰ البخاري يقول فيه: رمي بالإرجاء.

وكان البخاري رضي الله عنه يقول: إنه لم يخرج في «صحيحه» لَمن لا يقول بزيادة الإيمان ونقصه، مع أنه كان يروي عن بعض غلاة الخوارج، مثل: عمران بن حطّان الخارجي الذي أيد عبد الرحمن بن ملجم في قتل أمير المؤمنين، باب مدينة العلم، وصهر النبي صلى الله عليه وسلم علىٰ ابنته فاطمة، علي رضي الله عنه، فقال:

يا ضربة من تقى ما أراد بها ... إلا ليبلغ عند الله رضوانا

---

(١) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٢١٣ عن طبقات السبكي ١: ٢٢٤، وينظر: لامع الدراري ١: ١٤.

(٢) النساء: من الآية٤٨.

ومعاذ الله أن يتقرب إلىٰ الله تعالىٰ بقتل ابن عمّ رسول الله ﷺ، وأول صغير دخل في الإسلام، وقد روىٰ الإمام البخاري رضي الله عنه عن واحد وثمانين راوٍ من أهل الفرق المنحرفة، كما ذكرهم الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»، والسيوطي في «تدريب الرواي»[١].

قال الحافظ الذهبي[٢]: «مسعر بن كدام حجة إمام ولا عبرة بقول السليماني كان من المرجئة مسعر، وحماد بن أبي سليمان والنعمان وعمرو بن مرة وعبد العزيز بن أبي رواد وأبو معاوية وعمرو بن ذر وسرد جماعة، **فالإرجاء مذهب لعدّة من أجلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله**».

فكلام البخاري في هذا الجانب إنما هو من قبل المذهب الذي مال إليه كل منهما، ولا مجال للرد بمخالفة المذهب، فلكل وجهة هو موليها[٣].

٣. إن البخاري قال في حق الإمام: تركوا حديثه، وأضاف: «روىٰ عنه عباد بن العوام وابن المبارك وهشيم ووكيع ومسلم بن خالد ومعاوية والمقرئ»، قال العلامة وهبي غاوجي[٤]: «إن رجلاً روىٰ عنه هؤلاء وأمثالهم، لا يقال فيه تركوا حديثه، ولا ينبغي ذلك».

---

(١) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٢١٢-٢١٤.

(٢) في ميزان الاعتدال ٦: ٤٠٩.

(٣) ينظر: الإمام أبو حنيفة ص٢١٦، وغيره.

(٤) في أبي حنيفة النعمان ص٢١٦-٢١٧.

٤. إن كلام البخاري وقع منه بسبب الخلاف المذهبي لا غير، وذلك لا يعد قدحاً، ولا يجعل الإمام موضع اتهام بحال، قال التاج السبكي: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وقد أشار شيخ الإسلام وسيد المتأخرين تقي الدين بن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح» إلى هذا، وقال: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام... ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ».

٥. إن البخاري وغيره لم يهتموا بالتخريج للأئمة الفقهاء المشهورين، وإنما خرجوا ما خرجوا لمن خشوا فوات حديثه إذا تركوا روايته، ولم يرووا أو لم يكثروا عمن له تلامذة يروون حديثه ويتناقلونه[1].

قال الإمام الكوثري[2]: «ومما يلفت إليه النظر أن الشيخين لم يخرجا في الصحيحين شيئاً من حديث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مع أنهما أدركا صغار أصحابه، وأخذا عنهم، ولم يخرجا أيضاً من حديث الإمام الشافعي مع أنهما لقيا بعض أصحابه، ولا أخرج البخاري من حديث أحمد إلا حديثين أحدهما تعليقاً، والآخر نازلاً بواسطة مع أنه أدركه ولازمه، ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخاري شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله، ولا عن أحمد إلا

---

(١) ينظر: الإمام أبو حنيفة النعمان ص٢٠٦، وغيره.

(٢) في هامش شروط الأئمة الخمسة ص٦٣.

قدر ثلاثين حديثاً، ولا أخرج أحمد في مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعي ـ وهو أصح الطرق أو من أصحها ـ إلا أربعة أحاديث، وما رواه عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع أنه جالس الشافعي، وسمع موطأ مالك منه، وعد من رواة القديم.

والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أن أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً، وجل عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها؛ لأنه لا يستغنى من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء، ومن ظن أن ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد، وقول الذهلي في البخاري ونحوها، فقد حملهم شططاً، وهذا البخاري لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الحنفيان لكان ينفرد الفربري عنه في جميع الصحيح سماعاً، كما كاد أن ينفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعاً بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور دون طرق الإجازات فإنها متواترة إليهما عند من يعتد بالإجازة كما لا يخفى على من عني بهذا الشأن».

ويرى الإمام الكوثري أن سبب انحراف البخاري عن الحنفية[1]: «كان البخاري نظر في الرأي وتفقّه على فقهاء بخارى من أهل الرأي، ومن أوائل شيوخه: أبو حفص الكبير رضي الله عنه، ولما رحل البخاري وعاد إلى بخارى، حسده علماء بلده ، شأن كل من يرتحل للعلم ويعود إلى أهله بالجمّ منه، حتى أمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها، فأخرجوه من بخارى بسببها، وأبو حفص الصغير ـ ولد أبي حفص الكبير ـ هو صاحب القصّة في إخراج البخاري من بخارى.

فلما أخرجوه من بخارى بسبب تلك الفتوى انقلب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى كما سبق للبخاري مثيله مع المحدثين في نيسابور، فأخذ يبدي بعض تشدّد نحوهم في كتبه، مما هو من قبيل نفثة مصدور، لا تقوم بها الحجة، ويرجى عفوها له ولهم، سامحهم الله تعالى».

وقال الإمام اللكنوي[2]: «خلاصة المرام في هذا المقام: أنّه لا شبهةَ في كونِ أبي حنيفة ثقةٌ، وكونِ روايته معتبرةٌ مصححةٌ، والجروحُ الواقعةُ عليه: بعضُها: مبهمةٌ. وبعضُها: صادرةٌ من أقرانه. وبعضُها: من المتعصِّبين المخالفين له. وبعضُها: من المشدِّدين المتساهلين. فكلُّها غيرُ مقبولةٍ عند حُذَّاق العلماء، وإن آمن بها جمعٌ من السفهاء، فاحفظ هذا كلَّه بقوة الحافظة، ينفعُك في الدنيا والآخرة».

---

(١) في حسن التقاضي ص٨٦-٨٩.

(٢) في غيث الغمام ١٤٦.

ونختم كلامنا بعد ذكر الطاعنين بكلمة لطيفة لمحدث العصر شبير العثماني فيما ينبغي على المسلم أن يكون عليه من النظر لعلمائه رغم ما ورد منهم في بعضهم[1]: «اعلم أن الذين طعنوا في إمامنا أبي حنيفة، وتحاملوا عليه من أكابر أقرانه، لا نظنّ بهم إلا خيراً، فإن المؤمن الغيور الصادق في نيّته، إذا بلغه عن أحد من المعروفين شيء، يزعم فيه أن القول به يرادف هدم الدين، وردّ أحاديث سيد المرسلين ﷺ وإن لم يكن الواقع كذلك تأخذه غيرةٌ دينيّة، وحَمِيّة إسلامية، ينشأ عنها غضب في الله تعالى على ذلك القائل وإبغاضه لوجه الله تعالى.

فيحمله على الوقيعة وإغلاظ القول فيه، والتكلّم بمستشنعات الأقوال في حقه، ظناً منه أنه بصنيعه هذا مناضل عن الدين، وذابّ عن حوض الشريعة.

ومثاله ما تكلم به مسلم في حق البخاري في بحث اشتراط اللقاء في مقدمة «صحيحه»، ظناً منه أن الأصل الذي أصله البخاري إن سلّم صحته لكان مستلزماً لرد ذخيرة من الأحاديث الصحيحة وتوهينها، فاشتد نكيره على تلك المقال وقائلها بأشنع ما يمكن، ومع هذا فعامّة الشرّاح قد رجحوا مذهب البخاري وصوبوه ولم يلوموا مسلماً في تشديده وتغليظه[2].

---

(١) في فتح الملهم بشرح صحيح مسلم ١ : ٧٣.

(٢) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في هامش الانتقاء ص٢٧٢ : الصحيح أن مسلماً يعني بكلامه علي بن المديني كما بينته في آخر الموقظة للذهبي ص١٣٤ - ١٤٠ .

وهكذا ما جرىٰ بين الصحابة من المشاجرات والفتن، بناء علىٰ التأويل والاجتهاد، فإن كل فريق ظنّ أن الواجب ما صار هو إليه، وأنه أوفق للدين، وأصلح لأمور المسلمين، فلا يوجب ذلك طعناً فيهم، وانظر في قصة موسىٰ مع هارون عليهما السلام، وتأمل فيها تجد فيها شفاء لما يتخالج في الصدور من مشاجرات الصحابة ومناقشات الأئمة الثقات....».

التاسعة: إن بعض تلامذته كانوا من الوضّاعين والمجروحين: كنوح الجامع، وأبي مطيع البلخي، والحسن اللؤلؤي.

ويجاب عنه: إنه جرح مخالف لقوله تعالىٰ: **{وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}**[1]، ولو كان هذا جرحاً لكان كثير من سادات أهل البيت كجعفر الصادق، ومحمد الباقر، ومن فوقَهما من المجروحين، فإن كثيراً من تلامذتهم كانوا رفّاضاً كذّابين[2].

❊ ❊ ❊

(١) من سورة الأنعام، الآية ١٦٤.

(٢) مقدمة التعليق ١: ١٢٣–١٢٧.

العاشرة: إنه قد ذكر ابنُ خلدون[١] في «مقدمته»: إن روايات أبي حنيفة بلغت إلى سبعة عشر فقط، ومن هذا حاله لا يعتمد عليه قط[٢].

١. إنّ هذا القولَ زلَّة قلم من ابن خلدون، أو من كتَّاب «تاريخه»، أو من مهتمي طبعه، ويؤيد ذلك كلام ابن خلدون في مواضع من «مقدمته»، منها:

- قولُه[٣]: «فلمَّا تقوَّل بعضُ المتعصِّبينَ أنَّ منهم مَن كانَ قليلَ البضاعةِ في الحديثِ، ولا سبيلَ إلى هذا المعتقدِ في كبارِ الأئمَّة؛ لأنَّ الشَّريعةَ إنَّما تؤخذُ من الكتابِ والسُّنَّة، ومَن كان قليلَ الحديث فيتعيَّنُ عليه طلبُهُ وروايتُه، والجدُّ والتَّشميرُ في ذلكَ ليأخذَ عن أصولٍ صحيحة، ويتلقَّى الأحكامَ عن صاحبها المبلِّغ لها، وإنَّما قلَّل منهمُ الرِّوايةَ لأجلِ المطاعنِ التي تعتريه، والعلل التي تعرضُ في طريقِها».

- قوله[٤]: «الإمامُ أبو حنيفة إنَّما قلَّتْ روايتُهُ لَمَّا شدَّدَ في شروطِ الرِّواية والتَّحملِ، وضعَّفَ روايةَ الحديثِ اليقينِيِّ إذا عارضَها الفعلُ النَّفسِيُّ، وقلَّتْ

---

(١) وهو عبد الرحمن بن محمد بن محمد جابر الأشبيلي الأصل التونسي القاهري المالكي، أبو زيد، ولي الدين، ويعرف بابن خلدون، من مؤلفاته: العبر وديوان المبتدأ والخبر...، وشرح قصيدة ابن عبدون الأشبيلي، ولباب المحصل في أصول الدين، (٧٣٢-٨٠٨هـ). ينظر: الضوء اللامع ٤: ١٤٥-١٤٩. البدر الطالع ١: ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) انتهى من مقدمة ابن خلدون ٣١١.

(٣) في مقدمة ابن خلدون ٣١٢.

(٤) في مقدمة ابن خلدون ٣١٢.

من أجلِ ذلك روايتُهُ فقلَّ حديثُهُ لا أَنَّهُ تركَ روايةَ الحديثِ عمداً».

■ قوله[1]: «يدلُّ على أنه ـ يعني أبا حنيفةَ ـ من كبارِ المجتهدينَ في الحديثِ اعتمادُ مذهبِهِ فيما بينهم، والتَّعويلُ عليه، واعتبارِهِ رداً وقبولاً، وأمَّا غيرُه من المحدِّثين، وهم الجمهور، فتوسَّعوا في الشُّروطِ فكثرَ حديثُهم، والكلُّ عن اجتهادٍ، وقد توسَّعَ أصحابه من بعده في الشُّروطِ فكثرتْ رواياتُهُم، وروى الطَّحاويُّ فأكثرَ، وكتبَ مسنداً».

٢. إنَّ ابنَ خلدون وإن كان ماهراً في الأمور التاريخيّة إلاّ أنه لم يكن ماهراً بالعلوم الشرعية. كما نصّ عليه شمس الدين السَّخَاوِيّ[2]، فكيف يكون قولُهُ مقبولاً في هذا المرام، فإنّ مَن لا مهارةَ له في العلومِ الشرعيَّة لا يقفُ على مراتبِ الأئمة الأعلام فيما يتعلَّق بالأمور النقليّة، فلا يقبل قوله لا سيما إذا كان مخالفاً لغيره.

٣. إنّ ابن خلدون ذكره بلفظ: يقال؛ الدالُّ على ضعفِهِ وعدم حصولِ إذعانه به، ولم يجزم به، فكيف يحتجّ به[3].

٤. إنَّ الأمورَ التَّاريخيَّةَ المندرجةَ في الكتبِ التَّاريخيَّة، لا بدَّ أن توزنَ بميزانِ العقولِ، ولا يسرعُ في الرَّدِ والقبولِ، فلا يؤمنُ بكلِّ ما في دفاترِ المؤرِّخين، وزبرِ النَّاقلين من غيرِ تأمَّلٍ وتفكُّرٍ، وتذكُّرٍ وتبصُّرٍ، إلا الجَهولَ الغَفولَ المشبَّهُ

---

(١) في مقدمة ابن خلدون ٣١٢.

(٢) في الضوء اللامع ٤: ١٤٥-١٤٩.

(٣) ينظر: مقدمة العمدة ١: ٣٥.

بمَن ليسَ من ذوي العقولِ، ومَن ليس له تعلُّقٌ بالمعقولِ والمنقول، ومَن ليس له إدراكَ الحاصلِ والمحصول.

وقد نبَّهَ علىٰ ذلك ابنُ خلدونَ فقال(١): «الأخبار إذا اعتمد فيها علىٰ مجرَّدِ النقل، ولم تحكَّمْ أصولُ العادة، وقواعدُ السياسة، وطبيعةُ العمران والأحوالُ في الاجتماعِ الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضرُ بالذاهب، فرُبَّما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلّة القدمِ والحيد عن جادّةِ الصدق، وكثيراً ما وقعَ للمؤرِّخين والمفسِّرين وأئمّة النقل المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم فيها علىٰ مجرَّد النقل غثّاً أو سميناً لم يعرضوها علىٰ أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف علىٰ طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلُّوا عن الحقّ، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنّة الكذب، ومطيَّة الهذر، ولا بُدّ من عرضِها علىٰ الأصول، وعرضِها علىٰ القواعد»(٢).

٥. إنَّ مَن طالعَ تصانيفَ تلامذةِ الإمامِ أبي حنيفةَ التي أسندوا الرِّوايات فيها، وخرَّجوها بأسانيدها ورووا فيها عن أبي حنيفةَ كـ«موطأ الإمامِ محمَّدٍ»، وكتابِ «الحججِ» له، وكتابُ «الآثار»، و«السِّيرِ» له، وكتابُ «الخراجِ» للقاضي أبي يوسفَ و«الأمالي» له وغير ذلك من ما لا يعدُّ، وُجِدَ

---

(١) في مقدمته ٧.

(٢) مقدمة العمدة ١ : ٣٥.

فيها الرِّواياتِ عن الإمامِ عن أساتذتِهِ بسندِهِم إلى النَّبيِّ ﷺ وأصحابه، أزيدُ من مئةٍ بل مئتين، لا بل تزيدُ على ألفٍ وألفين، فمع ذلك القول بأنَّ رواياته بلغت سبعةَ عشرَ ليس إلا كالقولِ بأنَّ رواياتِ البُخاريِّ لم تصلْ إلى ستَّةَ عشر.

٦. إنَّ مَن طالعَ تأليفَ ابنِ أبي شيبةَ والدَّارقطنيِّ والحاكمِ والبيهقيِّ وعبدِ الرَّزاقِ والطَّحاويِّ، كـ«شرحِ معاني الآثارِ» و«مشكلِ الآثارِ»، وغير ذلك من كتبِ النُّقاد، وجدَ فيها من رواياتِ أبي حنيفةَ ما لا يعدُّ بالأعدادِ، فمع ذلك التَّكلُّمُ بتلك الكلمةِ الكليلة، ليس إلا كالتَّكلمِ بأنَّ مسلماً النَّيسابوريّ لم تبلغْه إلا جملة قليلة.

٧. إنَّ عهدَ الإمام أبي حنيفة كان آخرَ زمانِ الصَّحابة، وأوَّلَ زمانِ التَّابعينَ بل هو معدودٌ في التَّابعينَ عند العلماءِ النَّاقدينَ، ومن المعلومِ أنَّ ذلك الزَّمانَ كان فيه جمٌّ غفيرٌ، وجمعٌ كثيرٌ من علماءِ الشَّأن، وكان فيه العلمُ شابَّاً، ويشتغلُ برواية الأحاديثِ كلُّ مَن فيه؛ شيخاً كان أو شابَّاً، حتى أنَّ صبيان ذلك العصرِ كانوا أعلمَ وأوعى من فضلاءِ العصر.

٨. إنَّ المسائلَ الفرعيَّةَ في المعاملاتِ والعباداتِ الشَّرعيَّةِ الَّتي نقلتْ عن أبي حنيفةَ تزيدُ على آلافٍ بلا شبهةٍ، كما لا يخفى على مَن تيسَّرَ له نظرَ كتبِ تلامذتِه: كـ«الصِّحاحِ الستّة» وهي: «الجامع الصَّغير» و«الجامع الكبير» و«السِّير الصَّغير» و«السِّير الكبير» و«الزياداتس و«المبسوطِ»، وهي المُسَمَّاةُ بظاهرِ الرِّواية. وكتاب «الحجَج» وكتاب «الآثار» و«الموطَّأ» كلُّها لمحمَّدٍ الشَّيبانيِّ، وكتصانيف أبي يوسفَ، وحسنَ بن زيادٍ اللؤلؤي وغيرهم.

ومن المعلومِ أنَّ كلَّها ليستْ بمنصوصةٍ في القرآن، ولا ثبتت بإجماع أربابِ الشَّأن، وأكثرها ممَّا لا مدخلَ فيه لاجتهادِ المجتهدين، فلا بدَّ أن تبلغَهُ الأحاديثُ الكثيرةُ، والآثارُ الغفيرةُ ليصحَّ منه نظمُ مسائلِ الدِّين، فلو لم تكنْ تبلغُهُ من الأحاديثِ إلا جملة قليلة لَما صحَّ إفتاؤهُ بهذه الفتاوى الجليلة[1].

٩. إنَّ المجتهدينَ والمحدِّثينَ وسائرَ العلماءِ المعتمَدينَ اتَّفقتْ كلماتُهُم على أنَّ أبا حنيفةَ كان من المجتهدين، وأطبقتْ عباراتُهُم على أنَّهُ معدودٌ في المنتقدين؛ ولذلك ترى العلماءَ يذكرونَ قولَهُ في معرضِ أقوالِهم، ويدرجونَ حالَهُ في أثناءِ أحوالِهم، ويهتمُّونَ بآثارِهِ رفعاً وقدحاً، ويعتنونَ بشأنِهِ دفعاً وجرحاً، فمع ذلك، القولُ بأنَّهُ لم تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ لا يتفوَّهُ به إلا مَن بدماغِهِ الضَّرر؛ فإنَّ مَن لا يبلغُهُ إلا هذا المقدار لا يكونُ له اعتبار، ولا يعدُّ من زمرةِ أربابِ الاجتهاد، ولا يلتفتُ إلى قولِهِ عند ذكرِ أقوالِ أربابِ الاعتماد.

قال الإمامُ الشافعيّ: «إنَّ الناسَ في الفقه عيال على أبي حنيفة، ولم يذكره أحدٌ من المؤرّخين والمحدّثين إلا وصفه بفقيه أهل العراق، ومن المعلوم أنّ هذه الصفة لا توجدُ بدونِ قوّة الاجتهاد، فإنّه يشترطُ في حصول الفقه ملكة الاستنباط والاجتهاد كما هو مصرّح في كتب أصول الفقه؛ ولذلك صرّحوا أنّ المقلِّدَ الذي ليس له ملكةُ الاستنباطِ ليس بفقيه، بل هو

---

(١) ينظر: مقدمة العمدة ١: ٣٦، وغيرها.

حاكٍ وناقل، فلو لم يكن تبلغُهُ إلا سبعةَ عشرَ حديثاً كيف يصحّ حكمهم ذلك، وكيفّ يصحُّ حكمُ الشافعيّ فيما هنالك»[١].

١٠. إنه قد ذكرَهُ الإمام الذَّهبيِّ، وهو من أهلِ النَّقدِ التَّامِّ باتِّفاقِ الأعلام، في كتابه: «تذكرةِ الحفَّاظِ»[٢] وعدَّهُ من الحفَّاظِ، وهكذا فعلَهُ غيرُهُ ممَّن رزقَ التَّبحُّرَ الشَّرعيَّ، ولا يكونُ حافظَ الحديثِ قطُّ مَن لم تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ فقط[٣].

١١. إنَّهُ ذكرَ جمعٌ من المعتبرينَ أنَّ شيوخَ أبي حنيفةَ في الحديثِ تبلغُ إلى أربعةِ آلافٍ، وعدَّ منهم المزِّيُّ في «تهذيبِ الكمالِ» وغيرِهِ، نحوَ سبعينَ شيخاً بلا خلافٍ، فلو فرضَ أنَّه لم يروِ عن كلِّ شيخٍ منهم إلا الحديثَ الواحدَ لبلغَ العددُ إلى سبعينَ، أو أربعةِ آلافٍ، وإن زادَ فمع عددٍ زائد.

١٢. إنه لو لم تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ لكانَ مهجوراً عندَ الأصغرِ والأكثرِ، ولما حصلتْ لهُ الشُّهرةُ كشهرةِ الأئمَّة[٤].

قال الإمام اللكنوي[٥]: «وبالجملة؛ فتلك الكلمة: يعني بلغت رواياته

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١: ٣٦، وغيرها..

(٢) تذكرة الحفاظ ١: ١٦٨.

(٣) ينظر: مقدمة العمدة ١: ٣٦، وغيرها.

(٤) ينظر: ما سبق على هذه الفرية تذكرة الراشد ٢٢٣-٢٢٨، فإن ما هو مكتوب هنا مأخوذ منها.

(٥) في مقدمة الرعاية ١: ٣٦-٣٧.

إلى سبعةَ عشرَ قد كذَّبتها عبارةُ ابنِ خلدون نفسه، وكذَّبتها عباراتُ غيره، وشهدت ببطلانها دلالةُ إجماع المحدِّثين والمؤرّخين، ونادت بكونها غلطاً مطالعةُ كتبِ أبي حنيفة وتلامذته المتَّقين، وحكمت بعدم قبولها معاينة كلام غيرهم من المجتهدين، ومع هذا كلّه فلا يؤمن بها إلا المعتدي المهين لا العاقل الفطين، وما مثلُها إلا كما لو قيل في حقّ البُخاريّ رئيس المحدّثين أنّه بلغته من الأحاديث ثلاثة أو عشرون فقط، وإنّه لم يكن من الفقهاء ولا كان من المجتهدين قطّ، ولا ريب في أنَّ مثل هذه الكلمات التي تشهدُ ببطلانها شهادةُ الوجود، ودلالة الإجماع، ويحكمُ بكونها غلطاً العقلُ والنقل بلا دفاع، لا تقبل عند أحد بلا نزاع، فاحفظ هذه كلّه فإنّه ينفعُك في دنياك وآخرتك».

الحادية عشر: مخالفته لهم في بعض الأحاديث، وأخذه بالقياس، ويجاب عنه بما يلي:

١. إن خبر الواحد يما تعم به البلوى ليس بحجة عنده.

٢. إن ذلك ينبئ على الجرح والتعديل عنده، فربما وثقوا راوياً وكان مجروحاً عنده، وهذا المعنى الذي ذكروه يتوجه إلى باقي الأئمة: الشافعي، ومالكاً، وأحمد، فإنه ليس منهم أحد إلا وقد خالف بعض السنن الصحيحة وأخذ بالقياس[1].

---

(١) ينظر: الانتصار والترجيح ص١١، وغيره.

٣. إن هذه فرية بلا مرية، وتوسع في الإجابة عليها ابن حجر الهيتمي[١]، والشعراني[٢].

٤. إن كثرةَ الرأي والقياس دالّة على نباهة الرجل ووفور عقلِهِ عند الأكياس، ولا يفيد العقل بدون النقل ولا النقل بدون العقل[٣]. قال الحافظ ابن حجر: «ومن ثم لم يقبل جرح الجارحين في الإمام أبي حنيفة ﵁ حيث جرحه بعضهم بكثرة القياس»[٤].

الثانية عشر: إنه كان كثير التعبُّد حتى إنه كان يحيي الليل كلَّه، وهو بدعة وضلالة:

وأجاب عنها الإمام اللكنوي في كتاب أفرده في ذلك سماه «إقامة الحجة على أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة»، ومما قال: «وهذا قولٌ صدرَ عن غفلة، ولقد قفَّ شعري من سماعه، ووقعت في التعجُّبِ من قائله، فإن كثرةَ العبادة حسب الطاقة كإحياء الليلة كلّها وختم القرآن في ليلة، وأداء ألف ركعة، ونحو ذلك منقول بالنقول الصحيحة عن كثير من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين، كعثمان، وعمر، وابن عمر،

---

(١) في الخيرات الحسان ٣٥-٣٦.

(٢) في الميزان الكبرى ١: ٦٥-٦٧.

(٣) ينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٣-١٢٧، وغيره.

(٤) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٢٣٦، وغيره.

وتميم الداريّ، وعليّ، وشداد بن أوس ﷺ، ومسروق، والأسود النخعيّ، وعروة بن الزبير، وثابت البُنانيّ، وزين العابدين عليّ بن الحسين، وقتادة، ومحمد بن واسع، ومنصور بن زاذان، وعلي بن عبد الله بن عباس، والإمام الشَّافِعِيّ، وسعد بن إبراهيم الزُّهْرِيّ، وشعبة بن الحجّاج، والخطيب البغداديّ، وغيرهم ممن لا يُحصىٰ عددهم، فيلزم أن يكون هؤلاء كلُّهم من المبتدعين، ومَن التزمه فهو أكبر المبتدعين الضالِّين، وقد حققت المسألة مع ما لها وما عليها في «إقامة الحجة»[١] ».

الثالثة عشرة: إنه كان من المرجئة، ويجاب عنها بما يلي:

إن الإرجاء علىٰ أقسام، منه إرجاء أهل السنة، وإرجاء أهل البدعة والضلالة، فإرجاء الإمام أبي حنيفة هو محض السنة الذي جاءت به النصوص القرآنية والحديثية، وإليك تأييد ذلك بكلام كبار الأئمة المعتمد عليهم، والمرجوع إليهم:

قال العلامة الشَّهْرستانيّ[٢]: «وجملة التفرقة بين اعتقاد أهل السنة وبين اعتقاد المرجئة: إن المرجئة: يكتفون في الإيمان بمعرفة الله ونحوه، ويجعلون ما سوىٰ الإيمان من الطاعات وما سوىٰ الكفر من المعاصي: غير مضرة ولا

---

(١) إقامة الحجة ٥٩-٩٦، وفيها ذكر مجاهدات هؤلاء الأعلام. وينظر: مقدمة التعليق ١: ١٢٣-١٢٧، وغيره.

(٢) في الملل والنحل ١: ١٢٦-١٢٧.

نافعة، ويتشبثون بظاهر حديث: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»[١].

وأهل السنة: يقولون: لا تكفي في الإيمان المعرفة، بل لا بُدَّ من التصديق الاختياري مع الإقرار اللساني وإن الطاعات مفيدة، والمعاصي مضرّة مع الإيمان، توصل صاحبها إلى دار الخسران.

والذي يجب علمه على العالم المشتغل بكتب التواريخ وأسماء الرجال: أن الإرجاء يطلق على قسمين:

أحدهما: الإرجاء الذي هو ضلال، وهو الذي مر ذكره آنفاً.

وثانيهما: الإرجاء الذي ليس بضلال، ولا يكون صاحبه من أهل السنة والجماعة خارجاً، ولهذا ذكروا أن المرجئة فرقتان، مرجئة الضلالة، ومرجئة أهل السنة، وأبو حنيفة وتلامذته وشيوخُه وغيرهم من الرواة الأثبات إنّما عدوا من مرجئة أهل السنة لا من مرجئة الضلالة».

وقال[٢]: «ومن العجب أن غَسَّان كان يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه ويعدّه من المرجئة! ولعلَّه كذَّب عليه؟

ولعمري كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه: مرجئة السنة.

ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص، نسب إليه أنه يؤخِّر العمل عن الإيمان، والرجل مع

---

(١) في صحيح مسلم ١: ٥٥، صحيح ابن حبان ١: ٤٣٠، وغيرهما.

(٢) في الملل والنحل ١: ١٢٦.

تبحرُّه بالعلم كيف يفتي بترك العمل؟!

وله سبب آخر، وهو أنه كان يخالف القدريّة والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول. والمعتزلة كانوا يلقَّبون كلَّ مَن خالفَهم في القدر مرجئاً. وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنّما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج».

وقال العلامة البركلي[1][2]: «أما المرجئة: فإن ضرباً منهم يقولون: نرجئُ أمر المؤمنين والكافرين إلى الله، فيقولون: الأمر فيهم موكول إلى الله، يغفر لمن يشاء من المؤمنين والكافرين، ويعذب من يشاء، فهؤلاء ضرب من المرجئة، وهم كفار. وكذلك الضرب الآخر منهم، الذين يقولون: حسناتنا متقبَّلةٌ قطعاً، وسيئاتُنا مغفورة، والأعمال ليست بفرائض، ولا يُقرُّون بفرائض الصلاة والزكاة والصيام وسائر الفرائض، ويقولون: هذه كلُّها فضائل، فهؤلاء أيضاً كفار.

وأما المرجئة: الذين يقولون: لا نتولى المؤمنين المذنبين، ولا نتبرأ منهم، فهؤلاء المبتدعة، ولا تخرجهم بدعتهم من الإيمان إلى الكفر.

---

(١) لمحمد بن بير علي البِرْكِلي الرُّوميّ، محيي الدين، من مؤلفاته: جلاء الأفهام، وإنقاذ الهالكين، وتنبيه الغافلين، ومعدل الصلاة، متن العوامل، (٩٢٩-٩٨١هـ). ينظر: طرب الأماثل ٥٥٨. الكشف ٢: ١١١١. الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية ١: ٣.

(٢) في الطريقة المحمدية ١: ٢٩٩ مع شرحها للخادمي.

وأما المرجئة: الذين يقولون: نرجئ أمر المؤمنين ـ ولو فساقاً ـ إلى الله، فلا نُنزلهم جنة ولا ناراً، ولا نتبرَّأ منهم، ونتوَّلاهم في الدين، فهم على السنة، فالزم قولهم وخذ به».

وقال شيخ الإسلام التفتازاني[١]: «اشتهرَ من مذهب المعتزلة أن صاحبَ الكبيرة بدون التوبة مخلّدٌ في النار وإن عاشَ على الإيمان والطاعة مئة سنة، ولم يفرِّقوا بين أن تكون الكبيرة واحدة أو كثيرة، واقعة قبل الطاعات أو بعدها أو بينها، وجعلوا عدم القطع بالعقاب، وتفويض الأمر إلى الله ـ يغفر إن شاء ويعذِّبُ إن شاء على ما هو مذهب أهل الحقّ ـ إرجاءً بمعنى أنه تأخير للأمر وعدم جزم بالعقاب والثواب، وبهذا الاعتبار جعل أبو حنيفة رضي الله عنه وغيره من المرجئة».

وقال العلامة علي القاري[٢]: «إنّ القُونَوِيّ ذكر أنّ أبا حنيفة كان يسمَّى مُرْجئاً لتأخيره أمرَ صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله، والإرجاء التأخير».

وقال العلامة سبط ابن الجوزي[٣]: «فقولهم: إنه كان جهمياً فهذا إذا إشارة إلى أنه كان يقول: بأن الإيمان قول بلا عمل، وإن مسلماً قد أخرج أن النبي ﷺ سئل عن الإيمان فقال ﷺ: (تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره)، فلا يكون فيما قاله مبتدعاً، وإنما أخبر

(١) في شرح المقاصد ٢: ٢٣٨.

(٢) في شرح الفقه الأكبر ٧٤.

(٣) في الانتصار والترجيح ص١١.

بالسنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ ، والاشتقاق اللغوي؛ لأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، والتصديق لا يزيد ولا ينقص.

وأما قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾[1]، فنقول المراد من زيادة الإيمان هاهنا القوة ـ أي البعد عن خطر الزوال لا أن الإيمان يجامع احتمال النقيض[2] ـ، وهم يعنون بالزيادة والنقصان أن يزداد بالطاعة وينقص بالمعصية».

وقال الإمام اللكنوي[3]: «وخلاصة المرام في هذا المقام أن الإرجاء:

قد يطلق: على أهل السنة والجماعة من مخالفيهم المعتزلة الزاعمين بالخلود الناري لصاحب الكبيرة.

وقد يطلق على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بداخلة في الإيمان، وبعدم الزيادة فيه والنقصان، وهو مذهب أبي حنيفة وأتباعه من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والنقصان، وبدخول الأعمال في الإيمان.

وهذا النِّزاع وإن كان لفظياً كما حقَّقَه المحققون من الأولين والآخرين، لكنَّه لَمَّا طالَ وآلَ الأمرُ إلى بسط كلام الفريقين من المتقدّمين والمتأخّرين، أدّى ذلك إلى أن أطلقوا الأرجاء على مخالفيهم وشنَّعوا بذلك عليهم، وهو ليس بطعن في الحقيقة على ما لا يخفى على مهرة الشريعة».

---

(١) الأنفال: من الآية ٢.

(٢) هذا توضيح لمعنى القوة كما علقه الإمام الكوثري في هامش الانتصار ص١١.

(٣) في الرفع والتكميل ص٣٥٢-٣٦٣.

وبيان ما أجمله الإمام اللكنوي في زيادة الأعمال للإيمان فيما ذكره الإمام الكشميري إذ قال[1]: «مذهب أهل السنة والجماعة أن الأعمال أيضاً لا بُدَّ منها، لكن تاركها مفسّق لا مكفّر، فلم يشدِّدوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يُهوِّنوا أمرَها كالمرجئة.

ثم هؤلاء افترقوا فرقتين، فأكثر المحدِّثين إلى أن الإيمان مركب من الأعمال، وإمامنا الأعظم رضي الله عنه وأكثر الفقهاء والمتكلِّمين إلى أنَّ الأعمال غير داخلة في الإيمان مع اتفاقهم جميعاً على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير، فإن السلف وإن جعلوا الأعمال أجزاءً، لكن لا بحيث ينعدم الكل بانعدامها، بل يبقى الإيمان مع انتفائها.

وإمامنا رضي الله عنه وإن لم يجعل الأعمال جزءاً، لكنه اهتمَّ بها، وحرَّض عليها، وجعلَها أسبابَ ساريةً في نماء الإيمان، فلم يهدرها هَدْرَ المرجئة، إلا أنّ تعبير المحدِّثين القائلين بجزئية الأعمال لَمَّا كان أبعدَ من المرجئة المنكرين جزئية الأعمال، بخلاف تعبير إمامنا الأعظم رضي الله عنه فإنه كان أقرب إليهم من حيث نفي جزئية الأعمال: رمي الحنفيةُ بالإرجاء، وهذا كما ترى جَوْر علينا، فالله المستعان.

ولو كان الاشتراك مع المرجئة بوجهٍ من الوجوه التعبيريّة كافياً لنسبة الإرجاء إلينا، لزمَ نسبة الاعتزال إلى المحدِّثين، فإن المعتزلة قائلون بجزئية الأعمال أيضاً كالمحدثين، ولكن حاشاهم من الاعتزال، وعفا الله عمَّن

---

(١) في فيض الباري شرح صحيح البخاري ١: ٥٣-٥٤.

تعصَّب ونَسَب إلينا الإرجاء، فإن الدين كلَّه نصح، لا مُراماةٌ ومنابذةٌ بالألقاب! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وللإمام الكوثري تحقيق وتنقيح للمسألة كعادته أختم الكلام في الإرجاء به؛ إذا قال[1]: «كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء مَن يرى أن الإيمان هو العقد والكلمة مع أنه الحقّ الصراح بالنظر إلى حجج الشرع، قال جَلَّ: **{وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم}**، وقال النبي ﷺ: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشرّه)[2]، وعليه جمهور أهل السنة.

وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً إن كانوا يعُدُّون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة؛ لأن الإخلال بعمل من الأعمال، وهو ركن الإيمان، يكون إخلالاً بالإيمان، فيكون من أخلَّ بعمل خارجاً من الإيمان إما داخلاً في الكفر كما يقوله الخوارج، وإما غير داخل فيه بل في منْزلة بين المنْزلتين الكفر والإيمان كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين، فإذا تبرَّؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقي أئمة هذا الشأن يبقى كلامهم متهافتاً غير

---

(١) في تأنيب الخطيب ٧٥-٧٦.

(٢) في صحيح مسلم ١ : ٣٧، وغيره.

مفهوم، وأما إذا عدُّوا العمل من كمال الإيمان فقط فلا يبقىٰ وجه للتنابز والتنابذ، لكن تشددهم هذا التشدد يدلُّ علىٰ أنهم لا يعدُّون العمل من كمال الإيمان فحسب، بل يعدُّونه ركناً منه أصلياً، ونتيجة ذلك ما ترىٰ.

ومن العجيب أن بعض من يَعدُّونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً إني لم أخرج في كتابي عمَّن لا يرىٰ أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن غُلاة الخوارج ونحوهم في كتابه، وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص غير ثابت عند النقاد. ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسالة للزم إكفار جماهير المسلمين غير المعصومين؛ لإخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الأوقات، وفي ذلك الطامة الكبرىٰ».

وحاصل أسباب الطعن في الإمام أبي حنيفة لخصها الحافظ ابن عبد البر في هذا الكلمة الجامعة، فقال[1]: «كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن علىٰ أبي حنيفة:

١ .لرده كثيراً من أخبار الآحاد العدول؛ لأنه كان يذهب في ذلك إلىٰ عرضها علىٰ ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن، فما شذَّ عن ذلك ردّه وسماه شاذاً.

---

(١) في الانتقاء ص٢٧٦ -٢٧٧.

٢. وكان مع ذلك أيضاً يقول: الطاعات من الصلاة وغيرها لا تسمى إيماناً، وكل من قال من أهل السنة: الإيمان قول وعمل ينكرون قوله، ويبدعونه بذلك.

٣. وكان مع ذلك محسوداً لفهمه وفطنته».

وقد علم مما سبق الإجابة على ذلك، وأن مثل هذا يمدح المرء عليه لا يذم، فسبحان الله العظيم على منِّه الكريم في حفظ شرعه العظيم، وفصل الإمام الصيمري[1] رضي الله عنه بذكر أقوال العلماء في حسده رضي الله عنه على ما رزقه الله تعالى من العلم والفهم والفقه، من أقوال العلماء ومنها:

قال عبد الله بن داود رضي الله عنه: «لا يتكلم في أبي حنيفة رضي الله عنه إلا أحد رجلين، إنما حاسد لعلمه، وإما جاهل بالعلم لا يعرف قدر حملته».

وقال سفيان رضي الله عنه: «أبو حنيفة في العلم محسود».

وقال مسعر رضي الله عنه: «ما أحسد بالكوفة إلا رجلين: أبا حنيفة لفقهه، والحسن بن زياد لزهده».

وقال ابن المبارك رضي الله عنه: «رأيت الحسن بن عمارة آخذاً بركاب أبي حنيفة وهو يقول: والله ما أدركنا أحداً تكلم في الفقه أبلغ ولا أصبر ولا أحضر جواباً منك، وإنك لسيد من تكلّم فيه في وقتك من غير مدافع، وما يتكلمون فيك إلا حسداً».

---

(١) في أخبار أبي حنيفة ص٥٤-٥٦.

المبحث الرابع
لحوم العلماء وحال الرواة

ونختم هذا الفصل بأمور ينبغي على المسترشد لطريق الحقّ معرفتها والتنبه لها؛ لئلا يزيغ ويقع في المهالك:

المطلب الأول
إن لحوم العلماء مسمومة

قال الإمام النووي رضي الله عنه[1]: «في النهي الأكيد والوعيد الشديد لمن يؤذي أو ينتقص الفقهاء أو المتفقهين والحث على إكرامهم وتعظيم حرماتهم، قال جل جلاله: **«ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوب»**[2]، وقال عز وجل: **«ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّه»**[3]، وقال جل جلاله: «**وَاخْفِضْ**

---

(١) في المجموع ٤: ٤٧-٤٨.

(٢) الحج: ٣٢.

(٣) الحج: من الآية ٣٠.

جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ»[١]، وقال ﷻ: «**وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**»[٢].

وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ: (أن الله ﷻ قال: مَن آذىٰ لي ولياً فقد آذنته بالحرب)، وروىٰ الخطيب البغدادي عن الشافعي وأبي حنيفة ؆ قالا : «إن لم يكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي»، وفي كلام الشافعي ؓ: «الفقهاء العاملون».

وعن ابن عباس ؆: «مَن آذىٰ فقيهاً فقد آذىٰ رسول الله ﷺ، ومَن آذىٰ رسول الله ﷺ فقد آذىٰ الله ﷻ»، وفي الصحيح عنه ﷺ: (مَن صلىٰ الصبح فهو في ذمّة الله فلا يطلبنكم الله بشيء من ذمته)[٣]، وفي رواية: (فلا تخفروا الله في ذمته).

وقال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر ؓ: اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب بلاه الله قبل موته بموت القلب، {**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**»[٤].»[٥].

---

(١) الحجر: من الآية٨٨.

(٢) الأحزاب:٥٨.

(٣) في صحيح مسلم ١ : ٤٥٤ ،وسنن الترمذي ١ : ٤٣٤ ، وغيرها.

(٤) النور: من الآية٦٣ .

(٥) ينظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر ١ : ١٨٧ ،ومواهب الجليل ١ : ٤ ،وغيرها.

وقال العلامة ابن الحاج[١]: «قال بعض السلف لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله فيمن آذاهم أبدا معلومة. وكيف لا، وهو سبحانه الناصر لهم والمقاتل عنهم قال الله تعالى في كتابه العزيز: **{وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ}**[٢]، وقال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ}**[٣]: أي إن تنصروا دينه، وقال تعالى: **{إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ}**[٤]، فضمن سبحانه وتعالى نصرة من نصر دينه. وقد ورد عنه ﷺ أنه قال: (ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء)[٥]، أو كما قال ﷺ. ولا شكّ أن هذا الذي ذكره من بذاءة اللسان، وهي ممنوعة في حق آحاد عامة الناس، فكيف بها في حق العلماء العاملين ورثة الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم».

وقال العلامة وهبي سليمان غاوجي[٦]: «كانت سنة السلف الصالح عدم التعرض للعلماء المشهود لهم بالخير والبر والتقوى بظنون وأوهام وجهالات، فإن لحوم العلماء مسمومة، ويخشى على صاحبها كما قيل من سوء الخاتمة، ولعمر الله إن الإمام أبا حنيفة وأئمة المذاهب المعتبرة من

---

(١) في المدخل لابن الحاج ٤: ٢٥١-٢٥٢.

(٢) الحج: من الآية ٤٠.

(٣) محمد: ٧.

(٤) غافر: ٥١.

(٥) في صحيح ابن حبان ١: ٤٢١، وسنن الترمذي ٤: ٣٥٠، والمستدرك ١: ٥٨، وغيرها.

(٦) في أبي حنيفة النعمان ص٢٠٣-٢٠٦.

السلف الصالح، الذي اختار الله تعالىٰ بقاء ذكرهم الجميل، وان يجعل مذاهبهم مذاهب الأمة في التقرب إليه سبحانه بالعبادات وسائر الطاعات...

وإن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه قد تجاوز القنطرة، وهو من كبار الأئمة المشهود لهم بالعدالة والضبط، فلا يضرّه قول القائلين فيه، ولا تؤثر عليه شبهات المشتبهين، لقد أجمع السلف من التابعين ومن بعدهم من قادة المتكلمين في الرجال وكبار النقاد فيه، وأمراء المؤمنين في الحديث، علىٰ الثناء عليه في الفقه والزهد وخوف الله تعالىٰ، والصدق والحفظ والنصح لهذه الأمة، فقد أثنىٰ عليه شيوخ البُخاري وشيوخ شيوخه، مثل: علي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، ويحيىٰ بن سعيد القطان، ومكي بن إبراهيم، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجّاج، والفضل بن دكين، وسفيان الثوري، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وجعفر الصادق، وعبد الله بن المبارك، وخلق كثير لا يحصون بسهولة».

❧ ❧ ❧

المطلب الثاني

عدم الاعتداد بمدح وذم الرواة من المحدثين

قال الحافظ الذهبي في رسالته «بيان زغل العلم»: «وأما المحدثون فغالبهم لا يفهمون، ولا همة لهم في معرفة الحديث، ولا في التدين به، بل الصحيح والموضوع عندهم بنسبة وإنما همتهم في السماع على جهلة الشيوخ، وتكثير العدد من الأجزاء والرواية، فأي شيء ينفع السماع على جهلة المشيخة، الذين ينامون والصبيان يلعبون، والشبيبة يتحدثون ويمزحون، وكثير منهم ينعسون ويكابرون، والقارئ يصحف وإتقانه في تكثير (أو كما قال)، والرضع يتصاعقون، بالله خلونا ضحكة لأولي العقول»[1].

وقال العلامة ابن الجوزي[2]: «واعلم أن عموم المحدثين حملوا ما يتعلق بصفات الباري على مقتضى الحس، فشبهوا لأنهم لم يخالطوا الفقهاء، فيعرفوا حمل المتشابه على مقتضى المحكم، وقد رأينا في زماننا من يجمع الكتب منهم، ويكثر السماع، ولا يفهم ما حصل، ومنهم من لا يحفظ القرآن،

---

(١) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٢١٠.

(٢) في تلبيس إبليس ص١١١-١١٣.

ولا يعرف أركان الصلاة، فتشاغل هؤلاء علىٰ زعمهم بفروض الكفاية عن فروض الأعيان، وإيثار ما ليس بمهم علىٰ المهم».

وقال الخطيب البغدادي[1]: «وأكثر كتبة الحديث في هذا الزمان بعيد عن حفظه، خال عن معرفة فقهه، لا يفرقون بين معلّل وصحيح، لا يميزن بين معدل من الرواة ومجروح، ولا يسألون عن لفظ أشكل عليهم رسمه، ولا يبحثون عن معنىٰ خفي عنهم علمه، مع أنهم قد أذهبوا في كتبه أعمارهم، وبعدت في الرحلة لسماعه أسفارهم.

كل ذلك لقلة بصيرة أهل زماننا بما جمعوه، وعدم فقههم بما كتبوه وسمعوه، ومنعهم نفوسهم عن محاضرة الفقهاء، وذمهم مستعملي القياس؛ لسماعهم الأحاديث التي تعلق بها أهل الظاهر في ذم الرأي والنهي عنه والتحذير منه، وأنهم لا يميزوا بين محمود الرأي ومذمومه، بل سبق إلىٰ نفوسهم محظور علىٰ عمومه، ثم قلدوا مستعملي الرأي في نوازلهم، وعولوا فيها علىٰ أقوالهم ومذاهبهم، فنقضوا بذلك ما أصلوا، واستحلوا ما كانوا حرموه، وحق لمن كانت هذه حاله أن يطلق فيه لقول، ويشنع عليه بضروب التشنيع».

وقال شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور وهبي سليمان غاوجي الألباني[2]: «ومما ينبغي أن يعلم أنه ليس كل مشتغل بالحديث أهلاً للكلام في الرجال،

---

(١) في الفقيه والمتفقه ٢: ٨١-٨٤.

(٢) في أبي حنيفة النعمان ص٢١٠.

فإنه فيهم حملة لألفاظ الحديث الشريف دون تحقيق معانيه ومعرفة دلالاته ومراميه، وأمثال هؤلاء لا يبالى بمدحهم ولا بقدحهم».

فهذه النصوص تتحدث عن هؤلاء الرواية الذين لم يرزقوا حظاً من الفقه، فإنه يلاحظ نفرة عجيبة بينهم وبين أهل الفقه؛ لتوقفهم على ظواهر النصوص والاحتكام إليها في بيان الأحكام الشرعية دون أن يكون لديهم أصول وقواعد في الاستنباط.

وهذه الحال للرواة قديماً ففي «هؤلاء المكثرين من الرُّواية بدون اهتمام بالتَّفقه والدِّراية، يقول إمام الجرح والتعديل شعبة ﷺ: «كنت إذا رأيت رجلاً من أهل الحديث يَجيء أفرح به، فصرتُ اليوم ليس شيء أبغض إليّ من أن أرى واحداً منهم».

وقال الإمام المحدث ابن عيينة ﷺ: «أنتم سحنة عين،لو أدركنا وإيَّاكم عمر بن الخطاب ﷺ، لأوجعنا ضرباً».

وقال عمر بن الحارث ـ شيخ الليث ـ: «ما رأيت علماً أشرف وأهلاً أسخف من أهل الحديث»[1].

وسبب ذلك توسّعهم الكبير في الرُّواية، وتحصيل السَّند العالي كان أكبر هَمِّهِم، فلم يكن لهم معرفة بالفقه، قال الإمام الكوثريّ ﷺ: «وكان بين رواة الحديث أناس لم يتقنوا النَّظر، ولم يمارسوا استنباط الأحكام من الأدلة،

---

(١) ينظر: تأنيب الخطيب ص٧٠، وغيره.

فإذا سئل أَحدهما عن مسألة فقهية، لا يجهلها صغار المتفقهين، يجيب عنها بما يكون وصمة عارٍ له أبد الآبدين، فيصلي أحدهم الوتر بعد الاستنجاء من غير إحداث وضوء، ويستدلُّ على هذا العمل بقوله ﷺ: (من استجمر فليوتر)[١] فالمقصود إيتار الجمر عند الاستنقاء، لا صلاة الوتر بعد نقض الوضوء مباشرة، من غير توضؤ»[٢].

«وسئل كبيرٌ منهم في مجلسِ تحديثِهِ عن دجاجةٍ وقعت في بئر، فقال للسائل ألا غطيتها حتى لا يقع فيها شيء؟ فيجيب نيابة عن هذا المحدث الكبير، أحد المتفقهة في مجلسه، ستراً لجهله بالأحكام»[٣].

وقال الحافظ أحمد الصديق الغماري رضي الله عنه[٤]: «إن جلّ الحفاظ الأقدمين، بل كلهم لم يكن عندهم من علوم الآلة والخبرة بالأصول والقواعد الفقهية ما يعينهم على الجمع بين المتعارضين ظاهراً، ولا ما يساعدهم على الخوض على معاني الأحاديث، وصدر عنهم في ذلك الأغلاط والعجائب المضحكة،

---

(١) في صحيح البخاري ١: ٧٢، وصحيح مسلم ١: ٢١٢، وصحيح ابن خزيمة ١: ٤١، وغيرها.

(٢) ينظر: تأنيب الخطيب ص١٥، ذكر ذلك عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار شرح أصول الفقه لفخر الاسلام البزدوي في ١: ١٨.

(٣) ينظر: تأنيب الخطيب ص١٦، والمحدث هو يحيى بن محمد بن صاعد (ت٣١٨) على ما في ص١١٥ تلبيس إبليس والذي أجاب هو أبو بكر الأبهري (ت٣٧٥) والسائل امرأة.

(٤) في درء الضعف عن حديث من عشق فعفّ ص٤٠-٤١.

ولذلك تكلم الناس فيهم، ولا سيما أعداء السنن من المبتدع، ووصفوهم بالجهل والبلادة)).

وبسبب هذه الحال التي عليه الرواة قال الإمام الكشميري رضي الله عنه[1]: «ومما يحفظ ما في «تذكرة الحفاظ»[2] من أحمد بن شبوية: «من أراد علم الفتن فعليه بالأثر، ومن أراد علم الخبر، فعليه بالرأي». ».

لذلك كان من الواجب إنْزال كل في منْزلته، وإعطاء كل ذي حقّ حقه، وأخذ كل علم من أهله، فأهل الحديث ليس من الإنصاف والتحقيق الرجوع إليهم في علم الفقه والعقيدة والتصوف، وإنما عليهم التعويل في علم الحديث والرجال وصحة الأحاديث وضعفها؛ لأنه العلم الذي سبروه وأجهدوا أنفسهم فيه، وما أروع ما روى الإمام المحدث الأعمش رضي الله عنه بعد أن سئل عن مسألة في مجلس وكان فيه أبو حنيفة رضي الله عنه فقال له الأعمش رضي الله عنه: ما تقول فيها ؟ فقال أبو حنيفة رضي الله عنه: كذا وكذا، فقال: من أين لك هذا؟ قال: أنت حدثتنا عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا، وسرد عدّة أحاديث على هذا النمط، فقال الأعمش رضي الله عنه: حَسبك، ما حدّثتك به في مئة يوم تحدّثني به في ساعة واحدة، ما علمت أنَّك تعمل بهذه الأحاديث،

(١) في بسط اليدين في مسألة رفع اليدين ١ : ٢.

(٢) ٢ : ٤٩.

مَعشر الفقهاء، أنتم الأطباء، ونحن الصيادلة، وأنت يا أبا حنيفة ﷺ أخذت بكلا الطرفين[1].

وقال الإمام الخطابي ﷺ: «رأيت أهل العلم في زماننا، قد حصروا في حزبين، وانقسموا إلى فرقتين: أَصحاب حديث وأثر، وأهل فقهٍ ونَظَر، وكلُّ واحدةٍ منها لا تتميز عن أختها في الحاجةِ، ولا تستغني عنها في دركِ ما تنحوه من البغية والإرادة؛ لأنَّ الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بِمَنْزلة البناء الذي هو له الفرع، وكلُّ بِناءٍ لم يوضع على قاعدة وأساس، فهو منهار ، وكلُّ أساسٍ خلا عن بناء وعمارة ، فهو قفر وخراب...»[2].

وقال الإمام بشر ﷺ: «كنا نكون عند ابن عيينة ﷺ، فإذا وردت علينا مسألة مشكلة يقول: هاهنا أحد من أصحاب أبي حنيفة ﷺ؟ فيقال: بشر، فيقول: أجب فيها، فأجيب، فيقول: التسليم للفقهاء سلامة في الدين»[3].

إذا استبان لك ما سبق علمت أن لا مكان لكلمات بعض أهل الحديث على إمام الأئمة في الواقع، وإنما هي تسلية لهؤلاء الرواة فيما بينهم على مرّ الدهور ممن يريدون أن يجعلوا للأمة فقهاً بلا أصول ولا قواعد، وإنما مستندهم فيه ظواهر أحاديث بلا جمع بين متعارضها، بعد أن رفضت هذه

---

(١) ينظر: الاجتهاد ص١٢٠، ومقدمة نصب الراية ص٢٨٧، وغيرهما.

(٢) ينظر: الإنصاف في أسباب الاختلاف ص٦٤، وغيره.

(٣) ينظر: الجواهر المضية ١: ٤٥٣، وغيره.

الأمة المباركة مثل هذه الترهات من الفقه، وتمسكت بفقه المذاهب المعتد بها، وعلى رأسها فقه الإمام الأعظم.

فعلى المنصف إحسان الظنِّ بمن صدرت عنه مثل هذه الطعونات، وأنها من غيرتهم على دينهم على حسب ما بدا لهم من الرأي وإن كان مخالفاً للصواب، ويجب تأويلها على باب مما سبق من التعصب والدس والتدافع وغيرها، والاعتراف بأنها من أسباب ارتفاع الهمم في طلب العلم ونشره والحفاظ عليه حتى أنهم دوَّنوا لنا الدواوين من كتب الحديث، وبيَّنوا أحوال الرجال، ونقدوا الأسانيد والمتون، جهدٌ عظيم يشكرون عليه، وعلم غزير يؤخذ منهم، لا ما سبق من الطعون، والله أعلم.

الفصل الرابع
أصوله وعقيدته

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أصول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

المبحث الثاني: عقيدة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

المبحث الأول
أصول الإمام أبي حنيفة

الإسلام قرآن وسنة، واتفاق أئمة المسلمين ومجتهديهم من الصحابة ﷺ ومن بعدهم على حكم شرعي، أو فهم أوتيه بصير بالدين بأصوله ووسائله.

ولقد كان إمامنا ﷺ حافظاً لكتاب الله ﷻ، يقوم به آناء الليل وأطراف النهار، كما كان حافظاً لحديث رسول الله ﷺ، أخذه من حفاظ العراق والحجاز، وكان حافظاً لأقوال الصحابة ﷺ، ما اجتمعوا عليه وما اختلفت فيه آراؤهم، كما آتاه الله ﷻ ـ لما زينه به من تقوى وصدق وإخلاص ـ بصيراً بالدين، وفهماً قلَّما يؤتاه رجل من الناس، ورزقه الله ﷻ شيوخاً هم جبال في الحفظ والفهم والإقبال على الله ﷻ، هذه الكلمات اللطيفة افتتح بها شيخنا العلامة وهبي غاوجي[1] الكلام على أصول الإمام.

ومحلّ تفصيل أصول الإمام أبي حنيفة ﷺ في كتب أصول مذهبه التي استخرجها أصحابه له من المسائل التي رويت عنه، وإنما نذكر هنا كلمة

(١) في كتابه أبو حنيفة النعمان ص١٢٩.

جامعة وردت عنه في تعامله مع نصوص الشرع مع عجالة يسيرة عن بعض قواعد مذهبه المرضيّة.

قال الإمام أبو حنيفة ﷺ: «آخذ بكتاب الله، فما لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه، آخذ بقول مَن شئت منهم وأدع مَن شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر أو جاء إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب وعدد رجالاً ﷺ فقومٌ اجتهدوا فاجتهد كما اجتهدوا»[1].

وقال ﷺ: «إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة ﷺ اخترنا ولم نخرج من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[2].

يستفاد من هذا الكلام ما يلي:

١. التزام أبي حنيفة ﷺ طريقة الصحابة ﷺ في الأخذ من كتاب الله ثم سنة النبي ﷺ.

٢. التزامه ﷺ بإجماع الصحابة ﷺ.

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص١٠، وتاريخ بغداد ١٣: ٣٦٨، وتبييض الصحيفة ص٣٢٠، وغيرها.

(٢) ينظر: عقود الجمان ص١٧٣، وغيره.

٣.التزامه ﷺ بأحد أقوال الصحابة ﷺ إذا اختلفوا؛ لأن الحقّ لا يتجاوز أقوالهم، ويكون هذا بمثابة الإجماع على أقوال في المسألة فلا يجوز تجاوزها إلى غيرها كما هو مبسوط في محلّه.

٤.الاجتهاد مع التابعين؛ لأن حاله كحالهم في التابعيّة.

وقد أجملها الموفق المكي(١) في الأبيات الآتية:

إن الإمام أبا حنيفة لم يذق عينيه قطّ لذاذة الإغفاء
وعلى كتاب الله مذهبه بنى لله ثم السنة الغراء
ثم اجتماع المسلمين فإنهم نظروا بنور الحق في الظلماء
ثم القياس على الأصول فإنه زهر نما في الملة الزهراء

من أصول الإمام أبي حنيفة ﷺ:

أولاً: الاستحسان:

اشتهر عن الإمام أبي حنيفة ﷺ أخذه بالاستحسان(٢) حتى امتلأت كتب الحنفية به، وهذا الاستحسان على وجهين:

---

(١) في مناقبه ص٨٨. وينظر: عقود الجمان ص١٧٨، وغيره.

(٢) قال الإمام الكوثري ﷺ في مقدمة نصب الراية ص٢٩١-٢٩٢: ظن أناس ممن لم يمارس العلم، ولم يؤت الفهم، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهيه الإنسان، ويهواه ويلذه، حتى فسره ابن حزم في أحكامه بأنه ما اشتهته النفس ووافقتها، خطأً أو صواباً!!
لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان، لكان للمخالفين ملء الحق، في تقريعهم والردّ عليهم، إلا أن المخالفين ساءت ظنونهم،

الأول: أن يكون فرع يتجاذبه أصلان، يأخذ الشبه من كل واحد منهما، فيجب إلحاقه بأحدهما، دون الآخر، لدلالة توجبه، فسموا ذلك استحساناً، إذ لو لم يعرض شبه للوجه الثاني، لكان له شبه من الأصل الآخر، فيجب إلحاقه به[1].

وذلك بأن يكون في المسألة وصفان يقتضيان قياسيين متباينين أحدهما ظاهر متبادر، وهو القياس الاصطلاحي، والآخر خفي يقتضي إلحاقها

وطاشت أحلامهم، فوجَّهوا سهاماً إليهم، ترتد إلى أنفسهم، وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم، ودقة مدرك هذا البحث في حد ذاته.

وليس بين القائلين بالقياس من لا يستحسن بالمعنى الذي يريده الحنفية، وهذا الموضع لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء، في الأخذ بالاستحسان، و"إبطال الاستحسان" ما هو إلا سبق قلم من الإمام الشافعي رضي الله عنه، فلو صحت حججه في إبطال الاستحسان، لقضت على القياس الذي هو مذهبه، قبل أن يقضي على الاستحسان.

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب، ما يروى عن إبراهيم بن جابر، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر، جاوبه قائلاً: "إني قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فرأيته صحيحاً في معناه، إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس، فصح به عندي بطلانه"، كأنه لم يرد أن يبقى في مذهب يهدُّ بعضه بعضاً، فانتقل إلى مذهب يبطلهما معاً!!

لكن القياس والاستحسان كلاهما بخير، لم يبطل واحد منهما بالمعنى الذي يريده القائلون بهما، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان، لفظي بحت.

(١) الفصول ٤: ٢٣٤. وينظر: مقدمة نصب الراية ص٢٩١.

بأصل آخر، فيسمى استحساناً: أي أن القضية التي ينظر في حكمها يرى الفقيه أن كليهما ينطبق عليها، ولكن أحدهما ظاهر يعمل في نظائر هذه المسألة، والآخر خفي في هذه المسألة؛ إذ لا يعمل في نظائرها، ولكن يكون في المسألة ما يوجب عمل هذا الخفي الذي لم يطرد في نظائرها.

مثاله: مسألة سؤر سباع الطير وهو بقية الماء الذي يشرب منه، فإن سباع الطير تشبه سباع البهائم في كون لحمها غير مأكول، وكون لحمها نجساً، وبما أن سؤر سباع البهائم نجس، فينبغي أن يكون سؤر سباع الطير كالنسر والحدأة نجساً أيضاً، وهو موجب القياس، ولكن الاستحسان يتجه لقياس آخر خفي، وهو أن سؤر سباع البهائم كان نجساً لوجود لعابها فيه، واللعاب متصل باللحم، فهو نجس بنجاسته، أما سباع الطير فهي تشر بمناقيرها فلا تلقى لعابها في الماء، فلا يتنجس به، فلا يكون السؤر نجساً، وللاحتياط قالوا: إنه مكروه الاستعمال[1].

الثاني: تخصيص الحكم مع وجود العلة:

فقد يترك حكم العلّة تارة بالنص وتارة بالإجماع وتارة بقياس آخر يوجب في الحادثة حكماً سواها وإلحاقها بأصل غيره.

١. **تخصيص العلة بالنصّ:** وهو أن يثبت نصٌّ عن الشارع يوجب ردّ القياس، ومثاله:

---

(١) أبو حنيفة رضي الله عنه لأبي زهرة ص٣٥١-٣٥٣.

أ. مسألة: الصغير يموت عن امرأته وهي حامل: ذكر محمد بن الحسن ﵁: أن القياس أن تكون عدتها أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الحمل من غير الزوج، إلا أنه ترك القياس، واستحسن أن يجعل عدتها وضع الحمل؛ لقوله ﷻ: **{وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}**[1]، فسمّى ترك القياس للعموم استحساناً.

ب. مسألة: صحّة الصيام مع الأكل أو الشرب ناسياً، فإن القياس كان يوجب الإفطار، ولكن رد الإمام أبو حنيفة ﵁ القياس لهذه الرواية كما نقل عنه.

ت. مسألة: القهقهة في الصلاة، كان القياس أن لا وضوء فيها، كما لا وضوء فيها في غير الصلاة، لأن كل ما كان حدثاً لا يختلف حكمه فيما يتعلق به من نقض الطهارة في حال وجوده في الصلاة أو غيرها، إلا أنهم تركوا القياس فيه للأثر؛ إذ لا حظ للنظر مع الأثر، وهو ما روي عن عمران بن حصين وأنس وجابر وأبي موسى وابن عمر وغيرهم: (مَن ضَحِكَ في الصَّلاة قَهْقَهَةً فَلْيُعِدْ الوضوءَ والصَّلاة)[2].

٢. **تخصيص العلة بالإجماع**؛ وهو أن يترك القياس في مسألة؛ لانعقاد

---

(١) الطلاق: من الآية ٤.

(٢) في سنن الدارقطني ١: ١٦٤،١٦٥، والكامل في ضعفاء الرجال ٣: ١٦٧، وغيرهما، ومن أراد الإطلاع على تفصيل المذاهب فيها مع ذكر الأدلة والكلام عليها قبولاً ورداً فليرجع إلى الهسهسة بنقض الوضوء بالقهقهة للإمام اللكنوي بتحقيقي.

الإجماع على غير ما يؤدي إليه، وذلك كانعقاد إجماع المسلمين على صحة عقد الاستصناع، فإن القياس كان يوجب بطلانه؛ لأن محلّ العقد معدوم وقت إنشاء العقد، ولكن للإجماع ترك القياس، فكان عدولاً عن دليل إلى أقوى منه.

٣. **تخصيص العلة بالقياس**؛ كقول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل اشترى عبداً على أن يعتقه: إن الشراء فاسد إن أعتقه؛ فإن القياس أن يلزمه القيمة؛ لوقوع البيع على فساد. ومتى أعتق المشتري العبد المشترى شراء فاسداً بعد القبض؛ كان عليه قيمته؛ فلو أجرى حكم العبد المشروط عتقه على هذا الأصل لوجبت القيمة. إلا أنه ترك هذا القياس؛ وقاس المسألة على أصل آخر ثابت عندهم جميعاً؛ وهو: العتق على مال. فلو أن رجلا قال لرجل: اعتق عبدك عني على ألف درهم؛ فأعتقه لزمه الألف؛ وعتق العبد عن المعتق عنه.

وعلى كل فإن جميع ما يقول فيه الحنفية بالاستحسان، فإنهم قالوه مقروناً بدلائله وحججه، لا على جهة الشهوة واتباع الهوى، ووجوه دلائل مسائل الاستحسان موجودة في كتبهم[1].

وبهذا التفصيل يتبيَّن معنى كلام الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه: «كان أبو حنيفة رضي الله عنه يناظر أصحابه في المقاييس فينتصفون منه، فيعارضونه

(١) وتفصيل مسائل الاستحسان في الفصول ٤: ٢٣٤-٢٤٩، وكشف الأسرار للبخاري، وأبو حنيفة رضي الله عنه لأبي زهرة ص٣٤٨-٣٥٥، ومقدمة نصب الراية ص٢٩١-٢٩٦، وغيرها.

حتىٰ إذا قال: أستحسن، لم يلحقه أحد منهم؛ لكثرة ما يورد في الاستحسان من المسائل فيدعون جميعاً ويسلمون له»[1].

ثانياً: قبول الخبر المرسل:

يرىٰ الحنفية قبول الخبر المرسل إذا كان مرسله ثقة، كالخبر المسند، وعليه جرت جمهرة فقهاء الأمة، من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، إلىٰ رأس المئتين؛ قال العلامة ظفر أحمد التهانوي رضي الله عنه[2]: «لأن من أسند فقد أحال علىٰ غيره، ومن أرسل فقد تكفل لصحة الخبر؛ لأن العدل الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا جازماً بذلك، فالظاهر من حاله أنه لا يستجيز ذلك إلا وهو عالم أو ظان أن النبي ﷺ قاله، فإنه لو كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله أو كان شاكاً فيه لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه؛ لما فيه من الكذب والتدليس علىٰ المستعمرين، وذلك يستلزم تعديل من روىٰ عنه».

«ولا شكّ أن إغفال الأخذ بالمرسل ـ ولا سيما مرسل كبار التابعين[3] ـ تَرْكٌ لشطر السُّنَّة.

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري ص١٢، وغيره.

(٢) في إعلاء السنن ٢٠: ٢٨٤.

(٣) قال ابن عبد البر: كل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد ابن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح. وقال العجلي: مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً. ينظر: هامش شروط الأئمة الخمسة ص٦٥.

قال الإمام أبو داود ﵁ في رسالته إلى أهل مكّة المتداولة بين أهل العلم بالحديث: «وأما المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء، فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي ﵃ حتى جاء الشافعي ﵁، فتكلم فيه».

وقال الإمام الطبري ﵁: «لم يزل الناس على العمل بالمرسل، وقبوله، حتى حدث بعد المئتين القول برده».

وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع.

ومناقشة من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف مَن يحاسب بعض من أرسل محاسبة غير عسيرة، مناقشة في غير محلها؛ لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوي المرسل، كما ترى مثل هذه المحاسبة في حق بعض المسندين، فإذن ليست المسألة مسألة إسناد وإرسال، بل هي مسألة الثقة بالراوي.

والإمام الشافعي ﵁، لما ردَّ المرسل، وخالف من تقدمه اضطربت أقواله، فمرة قال: إنه ليس بحجّة مطلقاً، إلا مراسيل ابن المسيِّب ﵁، ثم اضطّر إلى ردّ مراسيل ابن المسيِّب نفسه في مسائل، ثم إلى الأخذ بمراسيل الآخرين، ثم قال: بحجية المرسل عند الاعتضاد؛ ولذلك تعب أمثال البيهقي ﵁ في التخلص من هذا الاضطراب، وركبوا الصعب، وفي «مسند الشافعي» نفسه مراسيل كثيرة، بالمعنى الأعم الذي هو المعروف بين السلف، وفي «موطأ مالك» نحو ثلاثمائة حديث مرسل، وهذا القدر أكثر

من نصف مسانيد «الموطأ»، والبخاري نفسه تراه يستدلّ في كتبه بالمراسيل، وكذا مسلم في المقدمة، وجزء الدباغ»[1].

«وقد احتج بالمرسل أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه، وكذا الشافعي وأحمد وأصحابهما إذا اعتضد بمسند آخر أو مرسل آخر بمعناه عن راوٍ آخر فيدلّ على تعدد المخرج أو وافقه قول بعض الصحابة ﷺ أو إذا قال به أكثر أهل العلم، فإذا وجد أحمد هذه الأربعة دلّ على صحة المرسل.

وجه التوفيق بين قول الفقهاء بتصحيح المرسل، وقول متأخري أهل الرواية بتضعيفه أن الحفاظ يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً وهو ليس بصحيح على طريقهم ومصطلحاتهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدلّ على أن له أصلاً قوي الظنّ بصحة ما دل عليه فاحتج به مع ما احتف به من القرآن»[2].

ثالثاً: عدم شذوذ الرواية عن الأصول:

قال العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي[3] رضي الله عنه: «هذا باب واسع جداً يستدعي سرد جميع أبواب الفقه فلنشر إلى قواعد إجمالية تنفع من استحضرها عند الأدلة التفصيلية، واعلم أن ممن زعم ذلك من المتقدمين سفيان الثوري

---

(١) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٢٩٧ -٢٩٨، وغيرها.

(٢) ينظر: هامش شروط الأئمة الخمسة ص٦٥، وغيره.

(٣) في الخيرات الحسان ص٨٤.

وآخرون منهم الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي وشيخ البخاري وسبب صدور ذلك منهم أنهم استروحوا ولم يتأملوا قواعده وأصوله؛ إذ منها كما قال الإمام الحافظ ابن عبد البر وغيره: إن خبر الواحد لا يقبل إذا خالف الأصول المجمع عليها، فحينئذ يقدم القيام عليه، وقد اعتذر على تقديمه القياس على خير الواحد بأن ذلك لموجب لا عبثاً ولا رداً للحديث مع سلامته عن القوادح حاشاه الله تعالى من ذلك، بل لموجب أي موجب ....».

وقال الإمام الكوثري رضي الله عنه[1]: «ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة كانت أو مرسلة: أن لا تشذّ عن الأصول المجتمعة عندهم، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا في استقصاء موارد النصوص من الكتاب والسنة، وأقضية الصحابة رضي الله عنهم إلى أن أرجعوا النظائر المنصوص عليها، والمتلقاة بالقبول إلى أصل تتفرع هي منه، وقاعدة تندرج تلك النظائر تحتها، وهكذا فعلوا في النظائر الأخرى، إلى أن أتمّوا الفحص والاستقراء، فاجتمعت عندهم أصول ـ موضع بيانها كتب القواعد والفروق ـ يعرضون عليها أخبار الآحاد، فإذا ندَّت الأخبار عن تلك الأصول وشذَّت، يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتاً منها، وهو الأصل المؤصل من تتبع موارد الشرع الجاري مجرى خبر الكافة.

والطحاوي كثير المراعاة لهذه القاعدة في كتبه، ويظنّ من لا خبرة

---

(١) في مقدمة نصب الراية ص٢٩٨.

عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس.

وآفة هذا الشذوذ المعنوي في الغالب، كثرة اجتراء الرواة على الرواية بالمعنى،

بحيث تخلّ بالمعنى الأصلي، وهذه قاعدة دقيقة، يتعرف بها البارعون في الفقه مواطن الضعف، والنتوء في كثير من الروايات، فيرجعون الحق إلى نصابِه بعد مضاعفة النظر في ذلك.

ولهم أيضاً مدارك أخرى في علل الحديث دقيقة، لا ينتبه إليها دهماء النقَلة».

وقال أيضاً[١]: «وأما رد خبر الآحاد الصحيح إذا خالف القياس فافتراء على أبي حنيفة ﷺ أن يكون هذا من أصلوه، بل لا يأخذ بالقياس أصلاً، إلا إذا لم يجد الحكم في كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين.

نعم إن أبا حنيفة ﷺ درس موارد الشرع حتى اجتمع عنده أصول، فيعرض خبر الآحاد على تلك الأصول، فإذا خالفها يعدّه شاذاً خارجاً على نظائره في الشرع فيضاعف النظر ليحكم حكمه في الخبر.

وهذا شيء غير مخالفة القياس يفهمه من درس كتب الطحاوي ﷺ كما ينبغي، فيكون هذا عملاً بأقوى الدليلين لا رداً للحديث بمخالفته القياس، وشروطه في قبول الأخبار من أحكم الشروط عند مَن يتوقى الزلل

---

(١) في إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق ص ٤١.

في شرح الله، وهو ليس يرد رواية أحد من الصحابة ﷺ شكاً في أنهم عدول، بل إنما يرجح بعض الأخبار على بعضها عند اختلاف الروايات أو تضادها بوجوه ترجيح لا غبار عليها، منها: ترجيح رواية من هو أكثر ملازمة وأفقه وأبعد عن قلة الضبط ببلوغه سن الهرم وغيره ذلك مما هو مشروح في محله، وقلما يمكن تضعيف شرط من شروطه عند من ألقى السمع، وهو شهيد...».

رابعاً: العمل المتوارث:

فإن له شأن يختبر به صحّة كثير من الأخبار، وليس هذا الشأن بمختصّ بعمل أهل المدينة، بل الأمصار التي نَـزلها الصحابة ﷺ وسكنوها، ولهم بها أصحاب، وأصحاب أصحاب، سواء في ذلك ـ وفي رسالة الليث ﷺ إلى مالك ﷺ، ما يشير إلى ذلك ـ[1]، وقد سبق تفصيل ذلك في مكانة الكوفة الفقهية.

خامساً: دوام حفظ الراوي للحديث:

فإن الإمام أبا حنيفة ﷺ يشترط استدامة الحفظ من آن التحمّل إلى آن الأداء، وعدم الاعتداد بالحفظ، إذا لم يكن الراوي ذاكراً لمرويه[2]؛ إذ أنه قال:

---

(١) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٢٩٩، وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٢٩٩ عن الإلماع للقاضي عياض، وغيره.

«لا ينبغي للرجل أن يحدث من الحديث إلا بما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدِّث به»[١].

سادساً: تسويغ اقتصار الرواية بالمعنى على الفقيه:

قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[٢]: «وهذا مما يراه أبو حنيفة حتماً».

سابعاً: مراعاة مراتب الأدلة في الثبوت، والدلالة:

إن للقطعي ثبوتاً أو دلالة مرتبته، وللظني كذلك حكمه عندهم، فلا يقبلون خبر الآحاد إذا خالف الكتاب، ولا يعدون بيان المجمل به في شيء من المخالفة للكتاب، فلا يكون بيان المجمل بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم[٣]، وخلاصة ذلك:

١. **عدم قبول الحديث المخالف لظاهر القرآن،** قال العلامة ابن حجر الهيتمي: «وأما مخالفته أعني خبر الواحد لظاهر عموم القرآن؛ لأن أبا حنيفة لا يرى تخصيص عمومه ولا نسخه بخبر الواحد؛ لأنه ظني وذلك يقيني، وتقديم أقوى الدليلين واجب من ذلك خبر: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)[٤] مخالف لعموم: {**فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ**}[٥] .».

---

(١) ينظر: مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ص٧٣، وغيره.

(٢) في مقدمة نصب الراية ص٢٩٩، وغيرها.

(٣) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٢٩٩، وغيرها.

(٤) في صحيح البخاري ١: ٢٦٣، وصحيح مسلم ١: ٢٩٥، وغيرها.

(٥) المزمل: من الآية ٢٠.

٢.**عدم قبول الحديث المخالف للسنة المشهورة** ، قال العلامة ابن حجر الهيتمي رضي الله عنه[١]: «وإما مخالفته للسنة المشهورة؛ لأن الخبر المشهور أقوى من خبر الآحاد كخبر الشاهد واليمين[٢]، فإنه مخالف لعموم الخبر المشهور: (البينة على المدعي واليمين على من أنكر)[٣]. ».

٣.**رد الحديث إن كان زائداً على القرآن** ، قال العلامة ابن حجر الهيتمي[٤] رضي الله عنه: «وأما كونه زائداً على القرآن كحديث الشاهد واليمين، فإن الذي في القرآن رجلان أو رجل وامرأتان، فالشاهد واليمين زائد عليهما».

ثامناً: ردّ خبر الآحاد في الأمور المحتمة التي تعمّ بها البلوى:

وهذا إذا توفرت الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يعدون ذلك مما تكذبه شواهد الحال ، واشتراط شهرة الخبر عند طوائف الفقهاء[٥]. قال الإمام سبط ابن الجوزي رضي الله عنه[٦]: «إن خبر الواحد فيما تعمّ به البلوى ليس بحجة عند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه».

---

(١) في الخيرات الحسان ص٨٥.

(٢) فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد) في سنن الترمذي ٣: ٦٢٧، وحسنه.

(٣) في موطأ محمد ٣: ٣٣، وصحيح البخاري ٢: ٨٨٨، وسنن الترمذي ٣: ٦٢٤، وغيرها.

(٤) في الخيرات الحسان ص٨٦.

(٥) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٢٩٩، وغيرها.

(٦) في الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح ص١١.

وأوضح ذلك العلامة ابن حجر الهيتمي ﷺ، فقال[١]: «وأما عموم البلوى به بأن يحتاج كل واحد إلى معرفته؛ لأن العادة تقضي باستفاضة نقل مثله فانفراد واحد به قدح فيه، ومن ثمة لم يأخذوا بخبر نقض الوضوء بمس الذَّكَر الذي يرويه بسرة مع عموم الحاجة إلى معرفته».

تاسعاً: رد الزائد إلى الناقص في الحديث:

قال الإمام ابن رجب ﷺ: إن الإمام أبا حنيفة ﷺ يرى أن الثقات إذا اختلفوا في خبرٍ، زيادة أو نقصاً، في المتن أو السند، فالزائد مردود إلى الناقص[٢].

عاشراً: تقديم الحديث الضعيف على القياس:

قال ابن حزم ﷺ: «جميع أصحاب أبي حنيفة ﷺ مجمعون على أن مذهبه أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس»[٣].

الحادي عشر: عدم عمل الراوي بخلاف ما روى:

قال العلامة ابن حجر الهيتمي ﷺ[٤]: «وأما عمل الراوي بخلاف مرويه؛ لأنه يدل على النسخ أو نحوه، ومن ثمة أخذوا بعمل أبي هريرة ﷺ

---

(١) في الخيرات الحسان ص٨٥.

(٢) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣٠٠، وغيرها.

(٣) ينظر: الخيرات الحسان ص٣٦، وغيره.

(٤) في الخيرات الحسان ص٨٥.

بالغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً مع روايته للسبع...».

الثاني عشر: ورود خبر الآحاد في حدّ أو كفارة:

قال العلامة ابن حجر الهيتمي ﵁[١]: «وأما كونه ورد في حدّ أو كفارة؛ لسقوطها بالشبهة واحتمال خطأ الراوي المنفرد به شبهة».

وذكر ابن حجر ﵁[٢] غيرها من الأصول كمخالفة الحديث للقياس الجلي أو الذي عضده حديث آخر، أو طعن بعض السلف فيه كخبر القسامة، أو وقوع الاختلاف بين الصحابة ﵃ في مسألة ورد فيها خبر الواحد ولم يحتج أحد منهم به فإعراضهم عن الاحتجاج به مع شدة عنايتهم بالأحاديث دليل على نسخه أو نحوه.....

ثم قال[٣]: «إذا تقرر ذلك علم منه نزاهة أبي حنيفة ﵁ مما نسبه إليه أعداؤه والجاهلون لقواعده، بل لمواقع الاجتهاد من أصلها من تركه لخبر الآحاد بغير حجة، وأنه لم يترك خبراً إلا بدليل أقوى عنده وأوضح».

وقال ﵁ أيضاً[٤]: «قد بان لك واتضح أن الإمام أبي حنيفة ﵁ إنما ترك بعض خبر الآحاد لهذه القواعد والأعذار التي أشرنا إليها ونبهناك عليها، فأحذر أن تزلَ قدمَك مع مَن زلّ أو يضلّ فهمك مع مَن ضلَّ، فإنك

(١) في المصدر السابق ص٨٥.

(٢) في المصدر نفسه ص٨٥.

(٣) في نفس المصدر ص٨٦.

(٤) في الخيرات الحسان ص٨٦-٨٧.

إذاً تخسر أعمالك مع جملة مَن خسر، وتذكر بالسوء والفضيحة مع مَن بهما ذُكِر، وتتعرَّض لأمر أمر لا طاقة لك بحمل ضرره، وترتبك في قفر مدلهم لا قدرة لك على النجاة من خطره، فبادر إلى السلامة ما استطعت إليه سبيلاً وكن ممن سلك منها سبيل النجاة ودعا إليها بكرة وأصيلاً، وحفظ باطنه وظاهره عن أن يخوضَ في أحدٍ من المسلمين بما يزن نقيراً أو فتيلاً، فان الله يخذلك خذلانا مبيناً ويهينك هواناً عظيماً، سنة الله التي خلت في عباده ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

وقد جهد كثيرون ممن تعرضوا لسهام القطيعة وتحلوا بالصفات القبيحة الفظيعة على أن يحطوا من مرتبة هذا الإمام الأعظم والحبر المقدم ويصرفوا قلوب أهل عصره ومَن بعدهم عن محبّته وتقليده واتباعه واعتقاد عظمته وإمامته فما قدروا على ذلك، ولا يفيد كلامهم فيه في مسلك من المسالك، ليس لذلك إلا لأن أمره أمر سماوي لا حيلة لأحد في رفعه، ومَن يرفعه الله تعالى ويعطيه من خزائنه الواسعة لا يقدر أحد على خفضه ولا منعه)).

المبحث الثاني
عقيدة الإمام أبي حنيفة ﷺ

بيَّن الإمام أبو حنيفة عقيدته في كتابه الفقه الأكبر إلا أنني آثرت ذكرها من كتاب العقيدة الطحاوية لشهرتها واستفاضتها بين العباد، وقد نص مؤلفها على أنها عقيدة أبي حنيفة، وللإمام أبي حنيفة مؤلفات غير الفقه الأكبر كالفقه الأصغر والعالم والمتعلم، والوصية، ورسالة أبي حنيفة إلى الإمام عثمان البتي، وقد جمع العلامة البياضي في كتابه إشارات المرام نصوص الإمام في رسائله السابقة في معتقد أهل الحق على ترتيب بديع جامع محافظاً على ألفاظ أبي حنيفة، فجاء في غاية التناسب ومنتهى التجاذب، وشرح هذا المتن شرحاً ممتعاً في تحقيق في المسائل وتدقيق الدلائل، وإزالة الشبهات، وحل المعضلات، وشفى النفوس بنقوله الرصينة عن أئمة هذا العلم فيسرد النصوص من أقوال أئمة الفريقين من الأشعرية والماتريدية، ومما قال:

«إن الماتريدي ليس بمبتكر لطريقة، بل هو مفصّل لمذهب أبي حنيفة وأصحابه، وإن الخلاف بين الأشعري والماتريدي في نحو خمسين مسألة خلاف معنوي، لكنه في التفاريع، التي لا يجري في خلافها التبديع...»[1].

---

(١) ينظر: المقدمات للإمام الكوثري ص١١٦-١٨٠.

وإليك نص العقيدة الطحاوية:

هذا ما رواه الإمام أبو جعفر الطحاوي في ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به لرب العالمين.

قال الإمام، وبه قال الإمامان المذكوران رحمهما الله تعالى، نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله تعالى: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره، قديم بلا ابتداء(١)، دائم بلا انتهاء، لا يفنى ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد، لا تبلغه الأوهام(٢)، ولا تدركه الأفهام، ولا يشبه الأنام، حي لا يموت، قيوم لا ينام، خالق بلا حاجة، رازق لهم بلا مؤنة(٣)، مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة(٤)، ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبله من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا

---

(١) أي ليس مسبوقاً بعدم وإلا لزم الدور أو التسلسل، وكلاهما محال. ينظر: شرح الميداني ص٥٢.

(٢) جمع وهم وهو قوة جسمانية للإنسان محلها التجويف الأوسط من الدماغ، من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته. ينظر: شرح الميداني ص٥٤.

(٣) أي بلا تحمل كلفة مؤنة تثقله. ينظر: شرح الميداني ص٥٦.

(٤) أي بلا مخافة ترهبه، باعث لهم عند إرادة بعثهم بلا مشقة تلحقه؛ لأن كلاً من الحاجة

يزال عليها أبدياً، ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب[1]، ومعنى الخالق، ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعدما أحياهم، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}[2].

خلق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقداراً، وضرب لهم آجالاً، لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم.

وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته، وكل شيء يجري بقدرته ومشيئته، ومشيئته تنفذ، ولا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن.

يهدي من يشاء ويعصم ويعافي من يشاء فضلاً، ويضلّ من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلاً.

وهو متعال عن الأضداد والأنداد، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره.

والمؤنة والمخافة والمشقة ونحوها من سمات النقص والله سبحانه وتعالى منزه عنه. ينظر: شرح الميداني ص٥٦.

(١) أي ولا إذا مربوب موجود. ينظر: شرح الميداني ص٥٦.

(٢) الشورى: من الآية ١١.

آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاً من عنده، وأن محمداً ﷺ عبده المصطفى ونبيه المجتبى ورسوله المرتضى، وخاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين، وحبيب رب العالمين، وكل دعوة نبوة بعد نبوته فغَيّ وهوى، وهو المبعوث إلى عامة الجنّ وكافة الورى، المبعوث بالحق والهدى.

وإن القرآن كلام الله تعالى بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على نبيه وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله تعالى وعاب وأوعده عذابه حيث قال: **{سَأُصْلِيهِ سَقَرَ}**(١)، فلما أوعد الله سقر لمن قال: **{إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ}**(٢) علمنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر.

ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه الله تعالى بصفاته ليس كالبشر.

والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا حيث قال: **{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}**(٣)، وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ

---

(١) المدثر: ٢٦

(٢) المدثر: ٢٥.

(٣) القيامة: ٢٢-٢٣.

وعن أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، فهو كما قال[1]، ومعناه وتفسيره على ما أراد لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله تعالى ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ولا يثبت قدم الإسلام على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عليه ولم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه عن خالق التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان والتكذيب والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً زائغاً شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً ولا جاحداً مكذباً.

ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذا كان تأويل الرؤية، وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المرسلين، وشرائع النبيين.

ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل، ولم يصب التنزيه فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس بمعناه أحد من البرية، تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات[2]، لا تحويه

---

(١) قائله، ولكن على المعنى الذي أراده، فإنه من حيز المتشابه الذي استبد الله بعلمه والمتشابه وكل وصف اتصف به الذات العلية مما لا يدرك في العقل ولا يترك للنفل. ينظر: شرح الميداني ص٧١.

(٢) أي وننزه الله عن جميع أوصاف المحدثات من الحدود والغايات: أي الأبعاد المحدودة والنهايات والأركان والأدوات: أي الجوارح ذوات الأداة، وأما ما ورد من الآيات القرآنية

الجهات الست(1) كسائر المبتدعات.

والمعراج حق وقد أسري بالنبي ﷺ وعرج في اليقظة إلى السماء، ثم على حيث شاء الله تعالى من العلا، وأكرمه تعالى بما شاء، فأوحى إلى عبده ما أوحى.

والحوض الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمته، والشفاعة التي ادخرها الله لهم كما روي في الأخبار.

والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم عليه السلام وذريته حق.

وقد علم الله تعالى فيما لم يَزَل عدد مَن يدخل الجنة، ويدخل النار جملة واحدة، لا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أنهم يفعلونه وكل مُيَسَّرَ لما خلق له.

والأعمال بالخواتم، والسعيد من سعد بقضاء الله تعالى، والشقي من شقي بقضاء الله تعالى.

والأحاديث النبوية من وصفه تعالى بما يوهم ظاهره ذلك كاليد والأصبع والقدم وكذا النفس والوجه كقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]... فالواجب إجراؤه على ظاهره، وتفويض علمه إلى قائله مع تنزيه الباري عن الجارحة ومشابهة الصفة المحدثة. ينظر: شرح الميداني ص٧٣-٧٤.

(١) إذ كان قبل خلقها وهو الآن ما عليه كان بخلاف غيره كسائر المبتدعات فإنها لا تخلو عن المذكورات. ينظر: شرح الميداني ص٧٣-٧٤.

وأصل القدر سر الله في خلقه[1] لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك، نظراً أو فكراً أو وسوسة، فإنه تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه كما قال في كتابه: **{لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ}**[2]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردّ حكم كتاب الله، ومن ردّ حكم كتاب الله تعالى كان من الكافرين.

فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّر قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم؛ لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفرٌ، وادّعاء العلم المفقود كفر، ولا يصح الإيمان إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود.

ونؤمن باللوح، والقلم بجميع ما فيه قد رَقَم.

فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة.

وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه، وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل شيء كائن من خلقه، وقدر ذلك بمشيئته تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ومغيّر ولا

---

(١) أي علمه بما يكون في خلقه ثم إيجاده ما سبق في علمه أنه يوجد ويعبر عن هذا بقضائه. ينظر: شرح الميداني ص٨٥.

(٢) الانبياء:٢٣.

محول ولا زائد ولا ناقص من خلقه في سمواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه العزيز: {**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً**}(١)، وقال تعالى: {**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَقْدُوراً**}(٢)، فويل لمن صار له الله في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً، لقد التمس بوهمه في محض الغيب سراً كتيماً وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً.

والعرش والكرسي حق، وهو ﷻ مستغنٍ عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وبما فوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه.

ونقول: عن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلم موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً.

ونؤمن بالملائمة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين غير مكذبين.

ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله تعالى، ولا نجادل في القرآن، ونعلم أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين محمداً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وأجمعين، وكلام الله تعالى لا يساويه شيء من كلام المخلوقين.

---

(١) الفرقان: من الآية ٢.

(٢) الأحزاب: من الآية ٣٨.

ولا نقول بخلق القرآن، ولا نخالف جماعة المسلمين.

ولا نقول: لا يضر مع الإسلام ذنب لمن عمله، نرجو للمحسنين من المؤمنين، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، نستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نُقنِّطهم، والأمن والإياس ينقلان عن الملة، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة.

ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه.

والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان وأن جميع ما أنزل الله في القرآن، وجميع ما صح عن النبي ﷺ من الشرع والبيان كله حق.

والإيمان واحد وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالتقوى ومخالفة الهوى.

والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم أطوعهم وأتبعهم للقرآن.

والإيمان هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره وحلوه ومرّه من الله تعالى.

ونحن مؤمنون بذلك كله، ولا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به.

وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا، وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين: وهو في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما قال تعالى في كتابه

العزيز: **{إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}**[(١)]، وإن شاء عذبهم في النار بقدر جنايتهم بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأنه الله مولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذي خابوا من هدايته ولما ينالوا من ولايته.

اللهم يا ولي الإسلام وأهله مَسِّكنا بالإسلام حتى نلقناك به.

ونرى الصلاة خلف كلِّ برٍّ وفاجر من أهل القبلة، ونصلي على من مات منهم، ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً، ولا نشهد عليهم بكفر لا شرك ولا نفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى.

ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف.

ولا نرى الخروج على أئمتنا، وولاة أمورنا وإن جاروا ولاندعو على أحد منهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية وندعو لهم بالصلاة والنجاح والمعافاة.

ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة.

ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر كما جاء في الأثر.

---

(١) النساء: من الآية ٤٨.

والحج والجهاد فرضان ماضيان مع أولي الأمر من أئمة المسلمين برهم وفاجرهم لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما.

ونؤمن بالكرام الكاتبين، وأن الله قد جعلهم حافظين.

ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين، وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً وبسؤال منكر ونكير للميت في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول ﷺ، وعن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

والقبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار، ونؤمن بالبعث وبجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والصراط.

والميزان يوزن به أعمال المؤمنين من الخير والشرّ والطاعة والمعصية.

والجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان ولا يبيدان.

وإن الله تعالى خلق الجنة والنار وخلق لهما أهلا، فمن شاء إلى الجنة أدخله فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار أدخله عدلاً منه، وكل يعلم لما قد فرغ منه، وسائر إلى ما خلق له.

والخير والشر مقدران على العباد، والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق بها تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل

وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال الله تعالىٰ: **{لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا}**(١)، وأفعال العباد هي بخلق الله تعالىٰ وكسب من العباد.

ولم يكلّفهم إلا ما يطيقونه، ولا يطيقون إلا ما كلفهم، وهو حاصل تفسير قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، تقول: لا حيلة ولا حركة لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد علىٰ إقامة طاعة والثبات عليها إلا بتوفيق الله.

وكل شيء يجري بمشيئة الله ﷻ وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئآت كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً، تقدر عن كلّ سوء، وتنزه عن كل عيب وشين، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم منفعة للأموات، والله تعالىٰ يستجيب الدعوات ويقضي الحاجات.

ويملك كل شيء، ولا يملكه شيء، ولا يستغني عن الله طرفة عين، ومن استغنىٰ عن الله طرفة عين فقد كفر، وكان من أهل الخسران.

وإن الله تعالىٰ يغضب ويرضى لا كأحد من الورىٰ.

ونحب أصحاب النبي ﷺ ولا نفرّط في حدّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الحق لا نذكرهم، ونرىٰ حبهم ديناً

---

(١) البقرة: من الآية ٢٨٦.

وإيماناً وإحساناً، وبغضهم كفراً وشقاقاً ونفاقاً وطغياناً.

ونثبت الخلافة بعد النبي ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه تفضيلاً وتقديماً على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين، وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون، الذي قضوا بالحق، وكانوا به يعدلون.

وإن العشرة الذين سمّاهم رسول الله ﷺ نشهد لهم بالجنة كما شهد لهم رسول الله ﷺ وقوله الحق وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضوان الله عليهم أجمعين، ومن أحسن القول في أصحاب النبي ﷺ وأزواجه وذرياته فقد برئ من النفاق.

وعلماء السلف من الصالحين والتابعين ومن بعدهم من أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل.

ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء، ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم.

ونؤمن بأشراط الساعة منها: خروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام من السماء، وبطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها.

ولا نصدق كاهناً، ولا عرافاً، ولا من يدّعي شيئاً بخلاف الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

ونرىٰ الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً.

ودين الله في السماء والأرض واحد، وهو دين الإسلام، كما قال الله تعالىٰ: **{إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهَّ الْإِسْلامُ}** (١)، وقال تعالىٰ: **{وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ}** (٢)، وقال تعالىٰ: **{وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً}** (٣)، وهو بين الغلو والتقصير، والتشبيه والتعطيل، والجبر والقدر، والأمن واليأس.

فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن نبرأ إلىٰ الله تعالىٰ ممن خالف الذي ذكرناه وبيناه ونسأل الله تعالىٰ أن يثبتنا عليه ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلطة، والآراء المفرقة، والمذاهب الردية، كالمشبهة والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم ممن خالف السنة والجماعة، واتبع البدعة والضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال، وأردياء، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

❧ ❧ ❧

---

(١) آل عمران: من الآية ١٩.

(٢) آل عمران: من الآية ٨٥.

(٣) المائدة: من الآية ٣.

الفصل الخامس
تفقيهه وتدوينه
ومؤلفاته وتلاميذه

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: طريقة الإمام أبي حنيفة في التفقيه وتدوين فقهه

المبحث الثاني: مؤلفات الإمام أبي حنيفة ووصيته

المبحث الثالث: تلاميذ الإمام أبي حنيفة

المبحث الأول
طريقة الإمام أبي حنيفة
في التفقيه وتدوين فقهه

أولاً: طريقته في التفقيه:

تولَّىٰ الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه زمام الفقه بعد شيخه حماد بن أبي سليمان رضي الله عنه خوفاً من ضياعه، قال حماد بن سلمة رضي الله عنه: «كان مفتي الكوفة والمنظور إليه في الفقه بعد موت إبراهيم النخعي حماد بن أبي سليمان رضي الله عنه فكان الناس به أغنياء، فلما مات احتاجوا إلىٰ من يجلس لهم، وخاف أصحابه أن يموت ذكره ويندرس العلم... فسألوا أبا حنيفة رضي الله عنه ، فقال: ما أحب أن يموت العلم، فساعدهم وجلس لهم، فاختلفوا إليه، ثم اختلف إليه بعدهم أبو يوسف وأسد بن عمرو والقاسم بن معن وزفر...فكان أبو حنيفة يفقههم في الدين، وكان شديد البر بهم والتعاهد، وكان ابن أبي ليلىٰ وابن شبرمة وشريك وسفيان يخالفونه ويطلبون شينه، فلم يزل كذلك حتىٰ استحكم أمره واحتاج إليه الأمراء وذكره الخلفاء»[1].

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري ص٧، وغيره.

وكان حال الإمام أبي حنيفة ﵁ في التعليم أنه لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم، إلى أن يتضح عندهم الأمر، كوضح الصبح، فيقبلون ما وضح دليله، وينبذون ما سقطت حجته، وكان يقول ما معناه: لا يحل لأحد أن يقول بقولنا، حتى يعلم من أين قلنا، وهذا هو سر ظهور مذهبه في الخافقين، ظهوراً لم يعهد له مثيل، وهو السبب الأصلي لبراعة المتفقهين عليه، وكثرتهم، إذ طريقته تلك هي الطريقة المثلى في التدريب على الفقه، وتنشئة الناشئين.

قال أسد بن عمرو ﵁: «كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة، فيأتي هذا بجواب، وهذا بجواب، ثم يرفعونها إليه، ويسألونه عنها، فيأتي الجواب من كثب ـ أي من قرب ـ وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام، ثم يكتبونها في الديوان».

وقال الإمام زفر ﵁: «كنّا نختلف إلى أبي حنيفة، ومعنا أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال زفر ﵁: فقال يوماً أبو حنيفة ﵁ لأبي يوسف ﵁: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم، وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً، وأتركه في غده»[1].

أنظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل، إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب، فإذا أحطت خبراً، بما سبق علمت صدق ما

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين ٣: ٥٠٤، وغيره.

يقوله الموفق المكي[١] حيث قال: «وضع أبو حنيفة ﷺ مذهبه شورىٰ بينهم، لم يستبد فيه بنفسه دونهم، اجتهاداً منه في الدين، ومبالغة في النصيحة لله، ورسوله، والمؤمنين، فكان يلقي المسائل مسألة مسألة، ويسمع ما عندهم، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهراً، أو أكثر، حتىٰ يستقر أحد الأقوال فيها، ثم يثبتها أبو يوسف في الأصول، حتىٰ أثبت الأصول كلها، وهذا يكون أولىٰ وأصوب، وإلىٰ الحق أقرب، والقلوب إليه أسكن، وبه أطيب، من مذهب من انفرد، فوضع مذهبه بنفسه، ويرجع فيه إلىٰ رأيه»[٢].

«ومن طريقته في التفقيه أنه كان عند مدارسته المسائل مع أصحابه يذكر احتمالاً في المسألة فيؤيده بكل ماله من حول وطول، ثم يسأل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به؟ فإذا وجدهم مشوا علىٰ التسليم بدأ هو بنفسه ينقض ما قاله أولاً بحيث يقتنع السامعون بصواب رأيه الثاني، فيسألهم عما عندهم في الرأي الجديد، فإذا رأىٰ أنه لا شيء عندهم أخذ يصور وجهاً ثالثاً، فيصير الجميع إلىٰ هذا الرأي الثالث، وفي آخر الأمر يحكم لأحدها بأنه هو الصواب بأدلة ناهضة، وهذه طريقة في التفقيه امتاز بها أبو حنيفة ﷺ وأصحابه»[٣].

---

(١) في مناقب أبي حنيفة ٢: ١٣٣.

(٢) ينظر: مقدمة نصب الراية ص٣١٥-٣١٦، وغيره.

(٣) ينظر: حسن التقاضي ص١٣، وغيره.

قال ابن حجر المكي الشافعي رضي الله عنه[١]: «قال بعض الأئمة: لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مثل ما ظهر لأبي حنيفة، من الأصحاب، والتلاميذ، ولم ينتفع العلماء، وجميع الناس، بمثل ما انتفعوا به، وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة، والمسائل المستنبطة، والنوازل، والقضاء، والأحكام».

ثانياً: تدوين فقهه:

سبق بيان كيفية تدوين الفقه في حلقة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، أنهم كانوا يتناولون المسألة اليوم واليومين والثلاثة، ومنها الشهر والشهرين حتى يستبين لهم الحكم فيها، فإن الإمام أبو حنيفة يأمر أصحابه بكتابتها، قال أسد بن الفرات رضي الله عنه: «كان أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه الذين دوَّنوا الكتب أربعين رجلاً، فكان في العشرة المتقدمين، أبو يوسف وزفر بن الهذيل وداود الطائي وأسد بن عمرو ويوسف بن خالد السمتي ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة»[٢]. وروى الصيمري[٣]: «أن أول مَن كَتَب كُتُب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أسد بن عمرو البجلي». وقال عبد الرحمن الرازي: «أول من صنَّف الكتب بالكوفة يحيى بن زكريا»[٤].

---

(١) في الخيرات الحسان ص٣٢.

(٢) ينظر: حسن التقاضي ص١٢، وغيره.

(٣) في أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٢.

(٤) ينظر: الفوائد البهية ص٣٧٠، وغيرها.

لكن الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه فاق جميع أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في التدوين، حتى أن بشر بن الوليد الكندي رضي الله عنه كان متحاملاً على محمد بن الحسن رضي الله عنه مُنْحرِفاً عنه، وكان الحسن بن زياد رضي الله عنه ينهاه عن ذلك، ويقول له: «قد عمل محمّد رضي الله عنه هذه الكتب، فاعمل أنت مسألة واحدة»[1]، وهذا التميز لكتبه؛ لشدة تحريه وفقهه وحفظه وإحكامه وبنائه للمسائل، حتى عادت كتبه المعتمدة في نقل رأي أبي حنيفة وأبي يوسف، وجميع كتب ظاهر الرواية التي عليها التعويل في نقل المذهب هي من كتب محمد بن الحسن رضي الله عنه، وليس هذا فحسب، بل إن كتبه تعدّ مادّة التدوين في المذاهب المقلّدة كما فصلته في كتاب «المدخل»[2].

قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[3]: «إن تاريخ الفقه يشهد بأن الكتب المؤلفة في مذاهب الأئمة المتبوعين من «المدونة» و«الحجة»، و«الأم»، وما بعدها إنما ألف على ضوء كتب ذلك الإمام العظيم أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه، ولم تزل كتبه بأيدي الفقهاء من كل مذهب قبل حلول قرون التقليد البحت يتداولونها ويستفيدون منها تقديراً منهم لما امتازت به، على من سبقها من رصانة في التعبير، ووضوح في البيان، وإحكام في التأصيل، ودقة في التفريع مع التدليل على مسائل ربما تعزب أدلتها عن علم كثير من الفقهاء

(١) ينظر: طبقات ابن الحنائي ص٢٨، وغيرها.

(٢) المدخل إلى دراسة الفقه ص٣٠٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: بلوغ الأماني ص٣-٤، وغيره.

من أهل طبقته فضلاً عمن بعدهم، على توسعها في توليد المسائل في الأبواب بحيث ينبئ عن تغلغل مؤلفها في أسرار العربية ويده البيضاء في اكتشاف أسرار التشريع.

من غير أن تظهر على كلامه شهوة الانفراد والشذوذ عن الفقهاء عندما يناقشهم في آرائهم، ولا التحيل والتشغيب في سبيل الدعوة إلى آراء استبانت له بخلاف ما ابتلي به كثير ممن ينتمي إلى الفقه، بل ينوه بفضل شيوخه عليه ويسجل أقوالهم في مؤلفاته عرفاناً منه لجميلهم ولم يغره اتساع علمه بل زاده إخلاصاً إلى إخلاص فكافأه الله سبحانه على ذلك بأن بارك في علمه حتى أصبحت كتبه لحمة الكتب المدونة في جميع المذاهب بدون مغالاة، وأدام الانتفاع بكتبه مدى القرون.

وأنت ترى أنه لم يصل إلينا من أي فقيه في طبقته أو في طبقة تقارب طبقته، كتب في الفقه قدر ما وصل إلينا من مؤلفاته، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

وكتب ظاهر الرواية أو الأصول التي عليها الاعتماد في نقل مذهب الإمام أبي حنيفة ﵁ وأصحابه هي: «الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«المبسوط»، و«السير الصغير»، و«السير الكبير»، و«الزيادات»، وسميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة عنه[1]، ونظمها العلامة ابن عابدين ﵁ فقال[1]:

---

(١) ينظر: شرح رسم المفتي ص٢٥٢، وغيره.

وكتب ظاهر الروايات أتت ستاً وبالأصول أيضاً سميت
صنفها محمد الشيباني حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير والسير الكبير والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط تواترت بالسند المضبوط

وأيضاً نقل فقه الإمام أبي حنيفة ﵁ في غير كتب الظاهر الرواية، وهي على ثلاثة أقسام، وهي:

أولاً: قسم في كتب أخر لمحمّد لم تشتهر عن محمّد ﵀، ولم تروَ عنه بطرق كطرق الكتب الأول، وهي:

١. «الكيانيات»: وهي مسائل جمعها محمد لرجل يسمى كيان، وقد يوجد في بعض الكتب «الكيسانيات»، وقالوا: جمعها كيسان، وهي بلدة، قال طاشكبرى[٢]: لكن هذا غير صحيح، والصحيح الأول.

٢. «الرقيَّات»: وهي مسائل جمعها محمد حين كان قاضياً بالرقّة.

٣. «الجُرجانيّات»: وهي مسائل جمعها محمد بجرجان.

٤. «الهارونيّات»: وهي مسائل جمعها محمد لرجل مسمَّى بهارون.

ثانياً: قسم في كتب غير محمّد، كـ«المجرَّد» للحسن بن زياد، ومنها: كتب «الأمالي». والإملاء: أن يقعد العالم وحوله تلامذة بالمحابر

(١) في منظومة رسم المفتي ص٢٥٢.

(٢) في مفتاح السعادة ٢: ٢٣٧.

والقراطيس، فيتكلّم العالِم بما فتح الله عليه من العلم، وتكتب التلامذة ما تكلّم مجلساً مجلساً، ثم يجمعون ما كتبوا، فيصير كتاباً، ويسمّى بـ«الأمالي»، وكان هذا عادة المتقدّمين.

ثالثاً: الروايات المتفرّقة: النوادر: وهي كتب غير ظاهر الرواية عن محمد ابن الحسن، وهي ثمان: «نوادر هشام»، و«نوادر ابن سماعه»، و«نوادر ابن رستم»، و«نوادر داود بن رشيد»، و«نوادر المعلى»، و«نوادر بشر»، و«نوادر ابن شجاع البلخي أبي نصر»، و«نوادر أبي سليمان»[1].

ﻫﻫﻫ

(١) ينظر: مقدمة منتهى النقاية على شرح الوقاية ص٥٦-٥٨، وغيره.

المبحث الثاني
مؤلفات الإمام أبي حنيفة ووصيته

أولاً: مؤلفاته:

قال شيخنا العلامة وهبي سليمان غاوجي[1]: «لقد ثبت أنه رضي الله عنه ألف في علم الكلام: «الفقه الأكبر»، و«الفقه الأوسط»، و«كتاب العالم والمتعلم»، و«كتاب الرسالة» إلى مقاتل بن سليمان صاحب التفسير، و«كتاب الرسالة على عثمان البَتّي»، و«كتاب الوصية»، وهي وصايا عدّة من أصحابه رضي الله عنهم...

قال الشيخ المحدّث الفقيه عبد الرشيد النعماني في تعليقه على كتاب «التعليم»: «وقد أشبع الكلام على تصانيف الإمام الأعظم شيخنا الإمام العلامة محمود خان الطونكي في «معجم المصنفين»، وأنا أنقله برمته، وهي:

«كتاب الصلاة»، «المناسك»، «الرهن»، «الشروط»، «الفرائض»، «العالم والمتعلم»، «الآثار))، «الرسالة»، «كتاب الإرجاء»، «كتاب الوصية»، «كتاب الرد على الأوزاعي»، وقال الشيخ الكوثري في «بلوغ

---

(١) في كتابه أبو حنيفة النعمان ص٢٨٩ -٢٩٦.

المرام»: «ومما يذكر في مؤلفات الأقدمين من كتب أبي حنيفة ﷺ «كتاب الرأي» ذكره ابن أبي العوام، وكتاب «اختلاف الصحابة» ذكره أبو عاصم العامري، ومسعود بن شيبة، و«كتاب الجامع» ذكره العباس بن مصعب في «تاريخ مرو»، و«كتاب السير»، و«الكتاب الأوسط»، و«الفقه الأكبر»، و«الفقه الأبسط»، و«كتاب العالم والمتعلم»، و«كتاب الرد على القدرية»، وله رسالة على عثمان البتّي في الإرجاء، وعدّة وصايا كتبها لعدّة من أصحابه».».

ثانياً: وصيته للسَّمتي:

وطالما أننا في الكلام عن مؤلفاته ووصاياه، فيحسن بنا أن نورد وصيته المشهورة لتلميذه يوسف بن خالد السَّمتي ﷺ؛ لما فيه من الحكم البلغية، والنفع العميم، والنصح الرشيد، مما يظهر الحال التي كان عليها هذا الإمام العظيم، العقل الراجح لديه، والفهم الثاقب، وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه وصية الإمام أبي حنيفة ﷺ لتلميذه يوسف بن خالد السَّمتي البصري، وصّاه بها حين استأذنه الخروج إلى وطنه البصرة، فقال: لا، حتى أتقدّم إليك بالوصية فيما تحتاج إليه في معاشرة الناس، ومراتب أهل العلم، وتأديب النفس، وسياسة الرعيّة، ورياضة الخاصة والعامة، وتفقد أمر العامّة... حتى إذا خرجت بعلمك كان معك آلةٌ تصلحُ لك وتَزِيِّنُك ولا تَشِينُك.

واعلم أنك متىٰ أسأت عشرة الناس صاروا لك أعداءً؛ ولو كانوا أمَّهاتٍ وآباءً، ومتىٰ أحسنت عِشرةَ الناس من أقوام ليس لك أقرباءَ صاروا لك أقرباء. ثم قال لي: اصبر يوماً حتىٰ أفرِّغ لك، وأجمَعَ لك هِمَّتِي، وأعرِّفك من الأمر ما تحمدُني، وتجعل نفسك عليه، ولا توفيق إلا بالله.

فلما مضىٰ الميعاد، قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا أكشف لك عما عزمتَ عليه..

كأني بكَ وقد دخلت بصرة؛ وأقبلت علىٰ المناقضة مع مخالفيكَ، ورفعت نفسك عليهم، وتطاولت بعلمك لديهم، وانقبضت عن معاشرتهم ومخالطتهم، وهجرتَهم فهجروك، وشتمتهم فشتموك، وضلَّلتهم فضلَّلوك، وبدَّعتهم فبدَّعوك، واتصل ذلك الشينُ بنا بك، واحتجتَ إلىٰ الهرب؛ والانتقال عنهم، وليس هذا برأي! فإنه ليس بعاقل مَن لم يدار مَن ليس له من مدارته بُدّ، حتىٰ يجعل الله له مخرجاً. قال السَّمتيُّ: ولقد كنت مُزمعاً[1] علىٰ قال!.

ثم قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا دخلت البصرة واستقبلك الناس، وزاروك وعرفوا حقّك؛ فأنزل كلّ رجل منهم منزلته، وأكرم أهل الشرف، وعظّم أهل العلم، ووقّر الشيوخ، ولاطف الأحداث، وتقرب من العامّة، ودار

---

(١) أي قاصداً ومصراً.

الفجّار، واصحب الأخيار، ولا تتهاون بالسلطان، وتحقرنّ أحداً يقصدك، ولا تقصّرنّ في إقامة مودّتك إياهم، ولا تخرجنّ سرّك إلى أحد، ولا تثقنّ بصحبة أحدٍ حتى تمتحنه، ولا تخادم خسيساً، ولا وضيعاً، ولا تقولنَّ من الكلام ما ينكر عليك في ظاهره.

وإياك والانبساط إلى السفهاء، ولا تجيبنّ دعوةً، ولا تقبلنَّ هديّة، وعليك بالمداراة، والصبر والاحتمال، وحسن الخلق، وسَعة الصدر.

واستجدّ ثيابك، وأكثر استعمال الطيب، وقرّب مجلسك وليكن ذلك في أوقات معلومة.

واجعل لنفسك خلوة تَرُمُّ[1] بها حوائجك، وابحث عن أخبار حَشَمك، وتقدم في تقويمهم وتأديبهم، واستعمل في ذلك الرفق، ولا تكثر العتب فيهون العَذل[2]، ولا تل تأديبهم بنفسك، فإنه أبقى لمائك، وأهيب لك.

وحافظ على صلواتك، وابذل طعامك؛ فإنه ما ساد بخيل قطّ، وليكن لك بطانة تعرّفُك أخبارالناس، فمتى عَرَفت بفساد بادرت إلى صلاح، ومتى عرفت بصلاح فازدد رغبة وعناية في ذلك، واعمد في زيارة مَن يرزوك، ومَن لا يزورك، والإحسان إلى مَن أحسن إليك؛ أو أساء.

---

(١) أي تصلح.

(٢) أي الملامة.

وخذ العفو وأمر بالمعروف، وتغافل عمّا لا يَعنيك، واترك كلّ مَن يؤذيك، وبادر في إقامة الحقوق.

ومَن مرض من إخوانك فعُده بنفسك، وتعاهده برُسُلك.

ومن غاب منهم فتفقّد أحواله.

ومَن قَعَد منهم عنك؛ فلا تقعد أنت عنه.

وصِلْ من جفاك، وأكرم مَن أتاك، واعفُ عمَّن أساء إليك.

ومَن مات قضيت له حقَّه، ومَن كانت له فرحة هنّيته بها.

ومن كانت له مصيبة عزَّيته عنها.

ومن أصابه همٌّ فتوجَّع له به.

ومن استنهضك لأمر من أمور نهضت له، ومَن استغاثك فأغثه.

ومن استنصرك فانصره.

وأظهر التودُّد إلى الناس ما استطعت.

وأفشِ السلام؛ ولو على قوم لئام.

ومتى جمعك وغيرَك مجلس؛ أو ضمَّك وإيّاهم مسجدٌ؛ وجرت المسائل، وخاضوا فيها بخلاف ما عندك لم تُبْد لهم منك خلافاً.

فإن سئلت عنها! أجبت بها يعرفه القوم، ثم تقول: وفيها قول آخر.. كذا، وحجَّته كذا، فإذا سمعوا منك عرفوا قدرَك ومقدارَك، وإن قالوا: هذا قول مَن؟ فقل: قول بعض الفقهاء.

وإن استقرّوا على ذلك، وأَلِفوه، وعرفوا مقدارك وعظَّموا محلّك؛ فأعط كلّ مَن يختلف إليك نوعاً من العلم ينظرون فيه، ويأخذ كلٌّ منهم بحظٍّ شيء من ذلك. وخذهم بجليّ العلم دون دقيقه.

وآنسهم ومازحهم أحياناً، وحادثهم، فإنها تجلبُ المودّة وتستديم به مواظبةُ العلم، وأطعمهم أحياناً، واقض حوائجهم، واعرف مقدارهم، وتغافل عن زلاّتهم، وارفق بهم وسامحهم.

ولا تبد لأحد منهم ضيقَ صدرٍ أو ضَجَراً، وكن كواحد منهم.

وارض منهم ما ترضى لنفسك.

وعامل الناس معاملتك لنفسك.

واستعن على نفسك بالصيانة لها، والمراقبة لأحوالها.

ولا تضّجر لمن لا يضجُر عليك.

ودع الشَّغَب، واستمع لمن يستمع منك، ولا تكلِّف الناس ما لا يكلّفوك، وارضَ لهم ما رضوا لنفسهم، وقدِّم حسن النيّة، واستعمل الصدق، واطرح الكبر جانباً.

وإياك والغَدْرَ، وإن غدورا بك، وأدِّ الأمانة؛ وإن خانوك.

وتمسّك بالوفاء، واعتصم بالتقوىٰ.

وعاشِر أهل الأديان حسب معاشرتهم لك، فإنك إن تمسَّك بوصيتي هذه رجوتُ أن تسلم، وتعيشَ سالماً إن شاء الله تعالىٰ.

ثم إنه ليحزنني مفارقَتُك، وتؤنسني معرفتُك؛ فواصلني بكتبك، وعرّفني بحوائجك، وكن لي كابنٍ فإني لك كأب.

قال يوسف بن خالد السَّمتيُّ:

ثم أخرج إلي دنانير وكسوة وزاداً وخرج معي، وحمَّل ذلك حمّالاً، وجمع أصحابه حتىٰ شيّعوني، وركب معهم حتىٰ بلغنا شط الفرات، ثم ودّعوني وودّعتهم.

وكانت منَّةُ أبي حنيفة ﷺ بوصيته إليّ وبِرّه أعظم من كل مِنَّة تقدَّمت عليَّ.

وقدِمتُ البصرة، فاستعملت ما قال، فما مرَّت عليَّ أيامٌ يسيرة حتىٰ صاروا كلهم لي أصدقاء، وانتقضت المجالس، وظهر بالبصرة مذهب أبي حنيفة ﷺ، كما ظهر بالكوفة، وسقط مذهب الحسن وابن سرين ﷺ، فما زالت كتب أبي حنيفة ﷺ تجيئني إلىٰ أن مات رحمه الله تعالىٰ.

فهنيئاً لك من معلّم صالح وأستاذ صالح.

فمَن لنا مثله ﷺ وعن جميع المسلمين[1].

---

(١) هذه الوصية نقلتها من طبعتها مع تعليم المتعلم بتحقيق الشيخ عبد الجليل عطا.

المبحث الثالث
تلاميذ الإمام أبي حنيفة

مما لا شكّ فيه أنه تتلمذ على الإمام أبي حنيفة ﵁ مئات، بل آلاف الطلبة، ممن حملوا فقهه ونشروه في البلاد، وبين العباد، إلا أن المقام هنا لا يتسع لذكرهم وحصرهم، وإنما نقتصر على ترجمة موجزة لأشهر تلاميذه، ممن يكثر ذكرهم والاعتماد على قولهم في كتب السادة الأحناف، وهم:

أولاً: الإمام أبو يوسف ﵁[1]:

الأول: اسمه ونسبه:

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن بحير بن معاوية الأنصاري البجلي، وسعد والد حبيب صحابي عرض على النبي ﷺ يوم أحد مع رافع

(١) ينظر ترجمته: في الجواهر المضية ٣: ٦١١-٦١٣. تاج التراجم ٦١٣، النجوم الزاهرة ٢: ١٠٧-٧٠٨. العبر ١: ٢٨٤-٢٨٥. الفوائد ص٣٧٢. مرآة الجنان ١: ٣٨٢-٣٨٣. مفتاح السعادة٢: ٢١١-٢١٧. وفيات الأعيان ٦: ٣٧٨-٣٩٠. أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص٣٧-٥٠، وأفرده بتأليف خاص الإمام الكوثري في حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي ﵁.

بن خديج وابن عمر فاستصغره وشهد الخندق وما بعدها، ثم نزل الكوفة، ومات بها وصلىٰ عليه زيد بن أرقم ﷺ بها[1].

الثاني: ولادته:

ولد سنة (٩٣هـ) علىٰ ما حققه الإمام الكوثري ﷺ[2] علىٰ خلاف ما هو مشهور من أنه ولد سنة (١١٣هـ).

الثالث: شيوخه:

أخذ ﷺ الفقه والحديث عن شيوخ كثر، منهم: ابن علية وابن جريج والحجاج ابن أرطأة وسعيد بن أبي عروبة وسفيان بن عيينة والأعمش وسماك بن حرب وعاصم ابن أبي النجود وعاصم الأحول وعمرو بن دينار والليث بن سعد ومالك بن أنس ومحمد بن إسحاق ومسعر بن كدام[3].

وأخذ في أول أمره عن ابن أبي ليلىٰ ﷺ فقال: «كنت أختلف إلىٰ ابن أبي ليلىٰ وكانت لي عنده منزلة وكان إذا أشكل عليه شيء من المسائل يطلب ذلك من وجه أبي حنيفة ﷺ وكنت أحب أن أختلف إلىٰ أبي حنيفة ﷺ، وكان

---

(١) ينظر: حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي ص٥، والنجوم الزاهرة ٢: ١٠٧-٧٠٨، والعبر ١: ٢٨٤، والفوائد ص٣٧٢، والجواهر المضية ٣: ٣١٥-٣١٧، وتاج التراجم ص٦١٣.

(٢) في حسن التقاضي ص٦-٧.

(٣) ينظر: حسن التقاضي ص١٧-١٨، وغيره.

يمنعني الحياء منه، فوقع بيني وبينه سبب ثقل علي فاغتنمت ذلك واحتبست عنه واختلفت إلى أبي حنيفة»[١].

فلازم الإمام أبي حنيفة ﵁ تسعاً وعشرين سنة مع تردده إلى غيره من العلماء، ثم انقطع إلى درسه بالكلية سبع عشرة سنة منها، حيث قال: «صحبت أبا حنيفة سبع عشر سنة لا أفارقه في فطر ولا أضحى إلا من مرض»[٢].

وكان الإمام أبو حنيفة ﵁ يبرّه ويتعهده في معاشه، قال أبو يوسف ﵁: «كنت أطلب الحديث والفقه وأنا مقل رث الحال، فجاء أبي يوماً وأنا عند أبي حنيفة فانصرفت معه فقال: يا بني؟ لا تمدن رجلك مع أبي حنيفة ﵁، فإن أبا حنيفة ﵁ خبزه مشوي، وأنت تحتاج إلى المعاش فقصرت عن كثير من الطلب، وآثرت طاعة أبي، فتفقدني أبو حنيفة وسأل عني فجعلت أتعاهد مجلسه، فلمّا كان أول يوم أتيته بعد تأخري عنه، قال لي: ما شغلك عنا؟ قلت: الشغل بالمعاش وطاعة والدي، فجلست فلما انصرف الناس دفع إلى صرّة وقال: استمتع بهذه فنظرت فإذا فيها مئة درهم، فقال لي: الزم الحلقة وإذا نفدت هذه فأعلمني، فلزمت الحلقة فلما مضت مدة يسيرة دفع إلى مئة أخرى، ثم كان يتعاهدني وما أعلمته بخلة قط، ولا أخبرته بنفاد شيء، وكان كأنه يخبر بنفادها حتى استغنيت وتمولت»[٣].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص٨، وغيره.

(٢) ينظر: حسن التقاضي ص١٧، وغيره.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٨-٩، وغيره.

وولي القضاء لثلاثة خلفاء: المهدي، والهادي، والرشيد، وكان إليه تولية القضاء في المشرق والمغرب، وهو أوَّلُ مَن خوطبَ بقاضي القضاة، وأوَّل مَن غَيَّرَ لباس العلماء بهذا الزِّي، وذلك كلُّه في خلافة الرشيد.

وهو أوّل مَن وضع الكتاب في أصولِ الفقه على مذهب أبي حنيفة، أملى المسائل ونشرها، وبثَّ علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. وله: «الأمالي»، و«الخراج»[1].

الرابع: ثناء العلماء عليه:

- قال يحيى بن معين رضي الله عنه: «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف».
- قال يحيى بن خالد رضي الله عنه: «قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه، وقد ملأ بفقهه ما بين الخافقين».
- قال عبد الله داود الخريبي رضي الله عنه: «كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه أو العلم اطلاعاً يتناوله كيف يشاء».
- قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «أبو يوسف كان منصفاً في الحديث».
- قال ابن سماعة رضي الله عنه: «كان أبو يوسف يصلي بعدما ولي القضاء كل يوم مئتي ركعة»[2].

---

(١) ينظر: طبقات ابن الحنائي ص١٥-١٦، وغيره.

(٢) هذه النقول مأخوذة من كتاب حسن التقاضي ص٢٩.

• قال طلحة بن محمد ﷺ: «أبو يوسف مشهور الأمر، ظاهر الفضل، أفقه أهل عصره، لم يتقدمه أحد في زمانه، وكان على النباهة في العلم والحكم والقدر»[1].

• قال الذهبي ﷺ[2]: «أبو يوسف قاضي القضاة، وهو أول من دعي بذلك، وكان مع سعة علمه أحد الأجواد الأسخياء».

توفي ﷺ سنة (١٨٢هـ) ومشى الرشيد أمام جنازة أبي يوسف ﷺ وصلى عليه بنفسه ودفنه في مقبرة أهله[3].

---

(١) ينظر: النافع الكبير ص١٢، وغيره.

(٢) ينظر: العبر ١: ٢٨٤، وغيره.

(٣) ينظر: حسن التقاضي ص٧٥، وغيره.

ثانياً: الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه[1]:

الأول: اسمه ونسبه:

محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني[2]، قال القاضي أبو خازم: «أصله من قرية قرب الرملة بفلسطين أعرفها وأعرف قوماً من أهلها، ثم انتقلوا إلى الكوفة»، وقيل من الجزيرة، وقيل: من حرستا. قال الإمام الكوثري رضي الله عنه[3]: «لعل الصواب أن أصله من الجزيرة من منتجع بني شيبان من ديار ربيعة ـ ثم صار والده في جند الشام، وأثرى فأقام أهله مرّة في حرستا ومرّة بقرية في بفلسطين وكلتاهما من أرض الشام».

---

(١) ينظر ترجمته: مفتاح السعادة ٢: ٢١٧-٢٢٢. العبر١: ٣٠٢، مقدِّمة الهداية ٣: ١٤. والنافع الكبير ص٣٤-٣٨. والفوائد البَهيَّة ٢٦٨-٢٧٠. التعليقات السنية ص٢٦٨-٢٦٩. مقدمة السعاية ص٣٧. الجواهر المضية٣: ١٢٢-١٢٧. تاج التراجم ٢٣٧-٢٤٠. تهذيب الأسماء ١: ٨٠-٨٣. مقدمة التعليق الممجد ١: ١١٤-١١٧. مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص٥٠-٦١، وأفرده بتأليف خاص الإمام الكوثري سمّاه بلوغ الأماني في سيرة محمد بن الحسن الشيباني.

(٢) ينظر: الكشف ١: ٥٦١، ومقدِّمة الهداية ٣: ١٤، والنافع الكبير ص٣٤-٣٨، والفوائد البَهيَّة ص١٦٣. ومقدمة السعاية ص٣٧، وتهذيب الأسماء ١: ٨٠-٨٣، ومقدمة التعليق الممجد ١: ١١٤-١١٧، وغيره.

(٣) في بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه ص٤-٥.

الثاني: ولادته:

ولد سنة (١٣٢هـ) على الصحيح، وقيل: (١٣٥هـ)[1].

الثالث: شيوخه:

نشأ في بلهنية العيش ببيت والده المثرى بالكوفة، ولما بلغ سن التمييز تعلم القرآن الكريم، وحفظ منه ما تيسر له حفظه، وأخذ يحضر دروس اللغة العربية والرواية، وعندما بلغت سنه أربع عشرة سنة حضر مجلس أبي حنيفة ليسأله عن مسألة نزلت به، فسأله قائلاً: ما تقول في غلام احتلم بالليل بعدما صلى العشاء، هل يعيد العشاء؟ قال: نعم، فقام وأخذ نعله وأعاد العشاء في زاوية المسجد، وهو أول ما تعلم من أبي حنيفة، فلما رآه يعيد الصلاة أعجبه ذلك، وقال: إن هذا الصبي يفلح إن شاء الله تعالى، وكان كما قال، ثم ألقى الله سبحانه في قلبه حب التفقه في دين الله بعد أن رأى جلال مجلس الفقه، فعاد إلى المجلس يريد التفقه، فقال له أبو حنيفة رضي الله عنه: استظهر القرآن أولاً؛ لأن المتفقه على طريق أبي حنيفة رضي الله عنه في حاجة شديدة إلى ذلك؛ لأنه ما دام الاحتجاج بالقرآن ميسوراً لا يعدل عنه إلى حجة سواه، وله المنْزلة الأولى في الحجّة عنده حتى إن عموماته قطعية فيما لم يلحقه تخصيص.

ويظهر أن محمد بن الحسن رضي الله عنه لم يكن إذ ذاك جيد الاستظهار للقرآن فغاب سبعة أيام، ثم جاء مع والده وقال: حفظته وسأل أبا حنيفة رضي الله عنه عن

---

(١) ينظر: بلوغ الأماني ص٤-٥، وغيره.

مسألة، فقال له أبو حنيفة: أخذت هذه المسألة من غيرك أم أنشأتها من نفسك. فقال محمد ﵁: من عندي. فقال أبو حنيفة: سألت سؤال الرجال، أدم الاختلاف إلينا وإلى الحلقة، ومن ذلك الحين أقبل محمَّد بن الحسن إلى العلم بكليّته يلازم حلقة أبي حنيفة ﵁ ويكتب أجوبة المسائل في مجلسه ويدونها، وبعد أن لازمه أربع سنين على هذا الوجه توفي الإمام أبو حنيفة ﵁، ثم أتمّ الفقه على طريقة أبي حنيفة ﵁ عند أبي يوسف ﵁.

وأخذ عن شيوخ آخرين: كسفيان الثوري ومسعر بن كدام وأبو معاوية الضرير وزفر بن الهذيل والحسن بن عمارة ويونس السبيعي ومحمد بن أبان والعلاء بن زهير ومالك بن أنس والضحاك بن عثمان وابن عيينة وشعبة بن الحجاج والأوزاعي وابن المبارك وغيرهم ﵃[1].

الرابع: ثناء العلماء عليه:

• قال الشافعي ﵁: «ما رأيت أعقل ولا أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أحسن نطقاً وإيراداً من محمد بن الحسن». وقال: «لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة محمد بن الحسن لقلته لفصاحته»، وقال: «ما رأيت سميناً أخف روحاً من محمد بن الحسن وما رأيت أفصح منه»[2].

• قال الطحاوي ﵁: «كان حزبه في كل يوم وليلة ثلث القرآن».

---

(١) ينظر: بلوغ الأماني ص٧-٨، وغيره.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٥٦-٥٧، وغيره.

• قال مالك بن أنس رضي الله عنه: «ما يأتينا من ناحية المشرق أحد فيه معنى ـ وكان في الجماعة محمد بن الحسن فوقعت عينه عليه فقال ـ: إلا هذا الفتى».

• قال أبو يوسف رضي الله عنه: «هو أعلم الناس».

• قال محمد بن سلمة رضي الله عنه: «إنه جزأ الليل ثلاثة أجزاء: جزء للنوم وجزء للصلاة وجزء للدرس، وكان كثير السهر فقيل له: لم لا تنام؟ قال: كيف أنام وقد نامت عيون المسلمين تعويلاً علينا، وهم يقولون: إذا وقع لنا أمر رفعناه إليه فيكشفه لنا، فإذا نمنا ففيه تضييع للدين»[1].

• قال الذهبيّ رضي الله عنه: «كان من أذكياء العالم»[2].

توفي رضي الله عنه سنة (١٨٩هـ) بالري، فقال الرشيد رضي الله عنه: «دفنت الفقه والعربية بالري»؛ إذ أنه قيل: مات محمد ثم الكسائي بعده بيومين، وقيل: ماتا في يوم واحد[3].

تنبيه:

ذكر ابن كمال باشا رضي الله عنه (ت٩٤٠هـ) في «طبقاته» المشهورة: «إن أبا يوسف ومحمد وزفر رضي الله عنهم ممّن كانوا يجتهدون في المذهب ويستخرجون الأحكام من الأدلة الأربعة على مقتضى القواعد التي قررّها أستاذهم، فإنهم

---

(١) هذه النقول مأخوذة من كتاب بلوغ الأماني ص٥٦-٥٩.

(٢) ينظر: العبر ١: ٣٠٢، وغيره.

(٣) ينظر: بلوغ الأماني ص٧٢، وغيره.

وإن خالفوه في بعض الفروع لكنهم قلّدوه في الأصول»[١]، وهذا محل نظر لما يلي:

١. أنه ردَّ كلامه العلامة المرجاني ﷺ (ت١٣٠٦هـ)[٢] وأقرّه الإمامان اللكنوي ﷺ (ت١٣٠٤هـ)[٣] والكوثري ﷺ[٤]، فقال: «حالهم في الفقه وإن لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسوا بدونهما، وقد اشتهر في أفواه الموافق والمخالف، وجرى مجرى الأمثال، قولهم: أبو حنيفة أبو يوسف، بمعنى أن البالغ إلى الدرجة القصوى في الفقاهة أبو يوسف...

ولكل واحد منهم أصول مختصة، تفردوا بها عن أبي حنيفة، وخالفوه فيها، بل قال الغزالي ﷺ: إنهما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه، وقال الجويني: إن كل ما اختاره المزني أرى أنه تخريج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف ومحمد، فإنهما يخالفان أصول صاحبهما».

٢. إن العلامة أبو زهرة ﷺ ردّه فقال[٥]: «هذا الكلام فيه نظر، فإن أبا يوسف ومحمداً وزفر ﷺ وغيرهم من الأصحاب كانوا مستقلين في تفكيرهم

---

(١) ينظر: وقف أولاد البنات لابن كمال، وأبو حنيفة ﷺ لأبي زهرة ص٤٤٤، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ص٢١١-٢١٩ والمنهج الفقهي للإمام اللكنوي ص١٦٥، وغيرها.

(٢) في ناظورة الحق ص٥٨.

(٣) في النافع الكبير ص١٢.

(٤) في حسن التقاضي ص٨٥-٨٦.

(٥) في أبي حنيفة ﷺ ص٤٤٤-٤٤٥.

الفقهي كل الاستقلال، وما كانوا مقلدين لشيخهم بأي نحو من نواحي التقليد، وكونهم درسوا آراءه أو تلقوها عليه، وتثقفوا في أولى دراساتهم عليه لا يمنع استقلال تفكيرهم، وحرية اجتهادهم وإلا كان من يتلقى على شخص لا بد أن يكون مقلداً له...».

٣. إن انتسابهما لأبي حنيفة ﷺ لا ينقص من اجتهادهما؛ لأنه من انتساب التلميذ لشيخه وعرفانه بجميله، وقد كان لهم الفضل في نشر مذهب شيخهم، قال الإمام الكوثري[1] ﷺ: «والحق أن الاجتهاد له طرفان أعلى وأدنى وفيما بين الطرفين درجات متفاوتة جد التفاوت، ومنازل متخالفة كل التخالف، فلا تظهر منزلة الفقيه بمجرد عدّه من طبقة أهل الاجتهاد المطلق المستقل، وكم بين الذي حافظوا على الانتساب من هو أعلى منزلة من الذي حاولوا الاستقلال على أن الاستقلال بالمعنى الصحيح لا يوجد بين الأئمة المتبوعين، فضلا عمّن بعدهم؛ لأن أبا حنيفة ﷺ تابع في معظم اتجاهه طريقة فقهاء العراق من أصحاب علي وابن مسعود ﷺ وأصحاب أصحابهم ولا سيما إبراهيم النخعي، وأما مالك بن أنس فيجري على منحى ابن عمر وزيد بن ثابت ﷺ وأصحابهما وأصحاب أصحابهما إلى الفقهاء السبعة بالمدينة وأصحابهم ولا سيما ربيعة الرأي...».

---

(١) في حسن التقاضي ص٢٥-٢٦.

٤. إن الإمام الدبوسي ﵁ (ت٤٣٠هـ) ألف كتاب «تأسيس النظر»، وبيَّن فيه الأصول والقواعد التي خالف فيها الصاحبان أبا حنيفة أو خالف كلّ منهما الآخر فيها، مما ابتنى عليها مسائل فرعية عديدة.

٥. إن محمد ﵁ قرن رأيه ورأي أبي يوسف ﵁ مع رأي أبي حنيفة ﵁ في مسائل كتب ظاهر الرواية التي خالفاه فيها، مما يوضح أنهما كانا يعتقدان أن لهما أهلية في الاجتهاد مثل شيخهما، ولكنهما آثرا نشرَ مذهبهم جميعاً؛ لأن مذهب الجماعة أقوى من مذهب الفرد، ولما فيه من التيسير على غيرهما فيما اختلفا فيه، واعترافاً منهما بمكانة أبي حنيفة ﵁ ودرجته العالية في الفقه.

إن العلماء صرحوا بأنهما من المجتهدين المنتسبين خلافاً لابن كمال ﵁، قال الإمام اللكنوي[1] ﵁: «المصرح في كلام كثير أن أبا يوسف ومحمد مجتهدان مطلقان منتسبان؛ لأن مخالفتهما للإمام في الأصول غير قليلة»، وقال[2]: «الحقّ أنهما من المجتهدين المنتسبين، كما صرّح به عبد الوهاب الشعرانيّ في «الميزان»، والمحدث ولي الله الدهلوي في تصانيفه»[3].

---

(١) في النافع الكبير ص١٥.

(٢) في التعليقات السنية ص١٦٣.

(٣) علَّق هنا أخونا العزيز الشيخ فراز رباني حفظه الله عندما أعطيته هذه الأوراق قبل طباعتها: وبه يضعف ما نقله خاتمة المحققين في شرح رسم المفتي، وغيره، أنهم لم يقولوا شيئاً ـ أي الصاحبان ـ إلا وكان رواية عن الإمام أبي حنيفة ﵁.

ثالثاً: الإمام زفر العنبري رضي الله عنه[١]:

الأول: اسمه ونسبه وولادته:

زفر بن الهذيل بن زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم بن مكمل بن قيس...

ولد في سنة (١١٠هـ)[٢].

الثاني: شيوخه وفقهه:

تفقه على الإمام أبي حنيفة، وسمع من الأعمش، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن إسحاق، ويحيى بن عبد الله التيمي، وإسماعيل بن أبي خالد، وأيوب السختياني، وزكريا بن أبي زائدة، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم[٣].

قال محمد بن وهب: «كان سبب انتقال زفر إلى أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان من أصحاب الحديث، فنزلت به وبأصحابه مسألة فأعيتهم فأتى أبا حنيفة فسأله عنها، فأجابه في ذلك، فقال له: من أين قلت هذا؟ قال: لحديث كذا

---

(١) ينظر ترجمته: العبر ١: ٢٢٩. الفوائد ١٣٢-١٣٣. وفيات الأعيان ٢: ٣١٧-٣١٩. الثقات ٦: ٣٣٩. تاريخ ابن معين ٣: ٥٠٣. الجواهر المضية ٢: ٢٠٧-٢٠٩. تاج التراجم ١٦٩-١٧٠. وأفرده الكوثري بكتاب خاص سمّاه لمحات النظر في سيرة زفر.

(٢) ينظر: لمحات النظر ص٤، وغيره.

(٣) ينظر: لمحات النظر ص١٣، وغيرهز

وللقياس من جهة كذا. ثم قال له أبو حنيفة ﵁: فلو كانت المسألة كذا ما كان الجواب فيها؟ قال: فكنت فيها أعيا مني في الأول، فقال: الجواب فيها كذا من جهة كذا. ثم زادني مسألة أخرىٰ، وأجابني فيها وبيَّن وجهها. قال: فرحت علىٰ أصحابي فسألتهم عن المسائل، فكانوا فيها أعمىٰ مني فذكرت لهم الجواب، وبيّنت لهم العلل، فقالوا: من أين لك هذا؟ فقلت: من عند أبي حنيفة، فصرت رأس الحلقة بالثلاث المسائل، ثم انتقل إلىٰ أبي حنيفة فكان أحد العشرة الأكابر الذين دوَّنوا الكتب مع أبي حنيفة»[1].

وقدم زفر ﵁ البصرة، وكان شيخها وقتئذٍ عثمان البتي ﵁، وكان زفر ﵁ يأتي حلقته ويسمع مسائله، فإذا وقف علىٰ الأصل الذي بنىٰ عليه مسائله تتبع فروعه التي فرعها علىٰ ذلك الأصل، فإذا وقف علىٰ تركهم الأصل طالب البتي ﵁ حتىٰ يلزمه قوله ويبيّن له خروجه عن أصله، فيعود أصحابه شهوداً عليه بذلك، فإذا وقف أصحاب البتي ﵁ علىٰ ذلك واستحسنوا ما كان منه قال لهم: ففي هذا الباب أحسن من هذا الأصل، ويذكره لهم ويقيم الحجة عليهم فيه، ويأتيهم بالدلائل عليه ويطالب البتي ﵁ بالرجوع إليه ويشهد أصحابه عليه بذلك، ثم قال لهم: هذا قول أبي حنيفة ﵁ ، فما مضت الأيام حتىٰ تحولت الحلقة إلىٰ زفر ﵁ وبقي البتي ﵁ وحده[2].

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة ص١٠٧، ولمحات النظر ص٦، وغيرها.

(٢) ينظر: لمحات النظر في سير الإمام زفر ﵁ ص١٨، وغيره.

الثالث: ثناء العلماء عليه:

• عن عثمان وأبي بكر ابنا أبي شيبة، قالا: «كان زفر من أفقه أهل زمانه»، وقال عثمان: «وكان الفضل بن دكين يرفع زفر، ويقول: كان نبيلاً فقيهاً»[١].

• وخطب الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في زفاف زفر رضي الله عنه، فقال: «هذه زفر بن الهذيل، وهو إمام من أئمة المسلمين وعلم من أعلام الدين في حسبه وشرفه وعلمه»[٢].

• قال الذهبي رضي الله عنه: «زفر بن الهزيل العنبري، أحد الفقهاء والزهاد، صدوق، وثقه غير واحد وابن معين».

• قال ابن عبد البر رضي الله عنه: «كان زفر ذا عقل ودين وفهم وورع، وكان ثقة في الحديث»[٣].

توفي رحمه الله تعالى سنة (١٥٨هـ) في شهر شعبان[٤].

---

(١) ينظر: مناقب الصيمري ص١٠٣، وغيره.

(٢) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٠٣، وغيره.

(٣) ينظر: لمحات النظر ص٩، وغيره.

(٤) ينظر: أخبار أبي حنيفة ص١٠٨، ولمحات النظر ص٤، وغيرها.

رابعاً: الحسن بن زياد اللؤلؤي رضي الله عنه[١]:

الأول: نسبه:

كان كوفي الدار، عراقي الأصل، نبطياً، وكان والد الحسن بن زياد من موالي الأنصار فنسب الحسن أنصارياً لذلك[٢].

الثاني: ولادته ونشأته:

ولد رضي الله عنه في حدود سنة (١٢٤هـ)[٣]، ونشأ في أسرة فقيرة، فعن مليح بن وكيع، عن أبيه قال: «كان الحسن بن زياد يلزم أبا حنيفة رضي الله عنه، فقال أبوه: لي بنات وليس لنا غيره. فقال: أشرع عليه بما ينفعه. فقال له: وقد جاء إن أباك قال: كيت وكيت. الزم، فإني لم أر فقيهاً قطّ فقيرا، وكان يجري عليه حتى استقل»[٤].

قال الإمام الكوثري[٥]: «وهذا يدل على أن الحسن كان ممن ينفق عليهم أبو حنيفة رضي الله عنه من تلاميذه؛ ليتمكنوا من الانصراف إلى العلم إلى أن ينبغوا في

---

(١) ينظر ترجمته: الجواهر المضية ٢: ٥٦-٥٧. تاج التراجم ص١٥٠-١٥١. الفوائد ص١٠٤-١٠٦. العبر ١: ٣٤٥. مقدمة عمدة الرعاية ١: ٤٠، وجمع الكوثري فيه وفي تلميذه كتاباً سماه: الامتاع بسير الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع.

(٢) ينظر: الإمتاع ص١٣-١٤، وغيره.

(٣) هذا ما استظهره الإمام الكوثري في الامتاع ص٥٠، ٥٣.

(٤) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص١٣٢، وغيره.

(٥) في الإمتاع بسير الإمامين ص١٤.

الفقه، إلا أن الحسن بن زياد لم يكن من الرعيل الأول من أصحاب أبي حنيفة، بل تفقه عليه في مبدأ أمره، ثم أصبح هلاله بدراً بعد أبي حنيفة بملازمته زفر وأبا يوسف وغيرهما من أصحابه ﷺ».

الثالث: شيوخه وتدريسه:

تفقه على أبي حنيفة وداود بن نصير وحماد بن أبي حنيفة وزفر بن الهذيل وأبي يوسف، وسمع من سعيد بن عبيد الطائي، وعبد الملك بن جريج ومالك بن مغول ووكيع وأيوب بن عقبة والحسن بن عمارة وعيسى بن عمر الهداني مقرء الكوفة بعد حمزة وغيرهم[1].

وحكى نصير بن يحيى رضي الله عنه: «أن الحسن بن زياد رضي الله عنه كان قسم النهار على أقسام، وكان يجلس صدر النهار إذا رجع من صلاة الصبح فيدرِّس فيخوضون في مسائل الفروع إلى قريب الزوال، ثم يدخل المنزل فيقضي حوائجه إلى وقت الظهر، ثم يخرج للظهر ويجلس للواقعات إلى العصر، ثم يصلي العصر، ثم يجلس فيناظرون بين يديه في الأصول، ثم يصلي المغرب ويدخل المنزل، ثم يخرج فيتذاكرون المسائل المغلقة إلى العشاء، فإذا صلى العشاء جلس لمسائل الدور والوصايا إلى ثلث الليل، وكان لا يفتر عن النظر في العلم، وكان له جارية إذا اشتغل بالطعام أو بالوضوء أو بغير ذلك تقرأ عليه المسائل حتى يفرغ من حاجته»[2].

---

(١) ينظر: الإمتاع ص٢٠، وغيره.

(٢) ينظر: مناقب الكردري ص٤٨٨، وغيره.

وعن ابنه أحمد بن الحسن ﵁: «إن الحسن بن زياد استفتي في مسالة فأخطأ، فلم يعرف الذي أفتاه، فاكترىٰ منادياً فنادىٰ: إن الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة فأخطأ، فمن كان أفتاه الحسن بن زياد بشيء فليرجع إليه، قال: فمكث أياماً لا يفتي حتىٰ وجد صاحب الفتوىٰ فأعلمه أنه أخطأ وأن الصواب كذا وكذا»(١).

ويدلّ هذا علىٰ مقدار ما كان عليه ﵁ من التقوىٰ ومخافة الله، والحرص في الوقوف عند حدوده، والأمانة في دينه؛ لذلك رفعه الله ﷻ هو وأصحابه، وجعلهم نبراساً لهذه الأمة، وحملة لدينه الكريم، ونشر فقههم بين العالمين.

وقال علي بن صالح ﵁: «كنا عند أبي يوسف فأقبل الحسن بن زياد، فقال أبو يوسف: بادروه فسائلوه، وإلا لم تقووا عليه، فأقبل الحسن بن زياد، فقال: السلام عليكم يا أبا يوسف ما تقول؟ ـ متصلاً بالسلام ـ، فلقد رأيت أبا يوسف يلوي وجهه إلىٰ هذا الجانب مرّة، وإلىٰ هذا الجانب مرّة من كثرة إدخالات الحسن عليه، ورجوعه من جواب إلىٰ جواب»(٢).

ومَن يدري مبلغ براعة أبي مبلغ براعة أبي يوسف ﵁ في ميدان السؤال والجواب وكيفية إسكاته لكثير من كبار الفقهاء في الجدل، يدري ما في هذه الحكاية من حسن الشهادة للحسن في المناظرة مع مثل أبي يوسف ﵁(٣).

---

(١) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص١٣١، وغيره.

(٢) ينظر: مناقب الكردري ص٤٨٩، وأخبار الصيمري ص١٣١-١٣٢، وغيره.

(٣) ينظر: الإمتاع ص١٥، وغيره.

وقد تلقى الحسن بن زياد ﷺ الحديث عن كثير من شيوخ العلم وما كتبه عن ابن جريج[1] فقط من الأحاديث التي يحتاج إليها الفقهاء نحو اثني عشر ألف حديث كما حكى ذلك الصيمري والخطيب وغيرهما، ومن استكثر عليه هذا العدد مع استساغته أن يروي من هو دون طبقته خمسين ألف حديث عن ظهر قلب أو مئة ألف حديث، أو ألف ألف حديث إنما يستكثر كتابته لذلك العدد عنه لحاجة في النفس، للحسن بن زياد مسند معروف في مروياته عن أبي حنيفة ﷺ، وهو أحد المسانيد السبعة عشر لأبي حنيفة ﷺ[2].

الرابع: ثناء العلماء عليه:

- قال نصير بن يحيى ﷺ قلت لخلف: «من الحجة اليوم؟ قال الحسن بن زياد، فأعاد السؤال ثلاثاً، فقال: الحسن هو حجة»[3].
- قال أحمد بن عبد الحميد الحارثي: «ما رأيت خلقاً من الحسن بن زياد ولا أقرب مأخذاً، ولا أسهل جانباً، وكان يكسو مماليكه مما يكسوا نفسه»[4].
- قال يحيى بن آدم: «ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد»[5].

---

(١) وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي المكي، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلِّس ويرسل،(ت١٥٠هـ). ينظر: طبقات الشيرازي ص٥٨، التقريب ص٣٠٤.

(٢) ينظر: الامتاع ص٢٤، وغيره.

(٣) مناقب الكردري ص٤٨٨، وغيره.

(٤) ينظر: الإمتاع ص١٥، وأخبار أبي حنيفة ص١٣١، وغيرها.

(٥) ينظر: مناقب الكردري ص٤٨٨، وغيره.

الخامس: من مؤلفاته:

كتاب «المجرد» ويحتوي على ما رواه عن أبي حنيفة من المسائل وأدلتها، وكتاب «أدب القاضي»، وكتاب «الخصال»، وكتاب «معاني الإيمان»، وكتاب «النفقات»، وكتاب «الخراج»، وكتاب «الفرائض»، وكتاب «الوصايا»، وكتاب «التهمة»، وكتاب «الإجارة»، وكتاب «الصرف»، وكتاب «المقالات»، وغيرها[1].

وتوفي رحمه الله سنة (٢٠٤هـ)[2].

---

(١) ينظر: الامتاع ص٢٢، وغيره.

(٢) ينظر: أخبار أبي حنيفة ص١٣٣، وغيره.

الخاتمة
في محن الإمام أبي حنيفة
ووفاته

امتحن الإمام أبو حنيفة ﵁ مرَّات في حياته، فبقي صابراً مثابراً على الحقِّ حتى لقي الله ﷻ شهيداً في ذلك، ومن هذه المحن:

١. إن الخوارجَ عندما سيطروا على الكوفة سنة (١٢٧هـ) في أيام الخليفة مروان ابن محمد الأموي بقيادة الضحاك بن قيس الشيباني، فقد دخل الضحاك ومعه جماعة على الإمام ﵁ وطلب منه أن يتوب، فقال له الإمام مم أتوب؟ وأعاد عليه الضحاك الأمر بالتوبة، فقال له الإمام: مم أتوب؟ قال: من رضاك بالتحكيم بين علي ومعاوية ﵄، فقال له الإمام: هل لك أن تناظرني؟ قال: نعم، فقال الإمام: إذا اختلفنا فمن نجعل بيناً؟ قال: فلاناً، فقال له الإمام: أترضى به أن يكون حكماً بيننا؟ قال: نعم، فقال الإمام للضحاك: قد رضيت بالتحكيم، فانقطع الضحاك.

قال الإمام علي القاري: «وهذا الذي نقل في بعض روايات الثلب في الإمام أنه استتيب مرّتين، إنما كان ذلك من الخوارج، الذي كفَّروا علياً وكرام الصحابة ﷺ وقاتلوهم»[١].

٢. إن يزيد بن هبيرة كان والياً بالكوفة في زمان بني أمية فظهرت الفتنة بالعراق فجمع فقهاء العراق ببابه فيهم ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود بن أبي هند وعدّة منهم، فولى كل واحد منهم صدراً من عمله وأرسل إلى أبي حنيفة فأراد أن يوليه الخاتم في يده، ولا ينفذ كتاب إلا من تحت يد أبي حنيفة، فامتنع أبو حنيفة فحلف ابن هبيرة إن لم يقبل أن يضربَه في كل جمعة سبعة أسواط، فقال له هؤلاء الفقهاء: إنا ننشدك الله أن لا تهلك نفسك، فإنا إخوانك، وكلنا كاره لهذا الأمر، ولم نجداً بدّاً من ذلك، فقال أبو حنيفة: لو أرادني أن أعدّ له أبواب مسجد واسط لم أدخل في ذلك فكيف وهو يريد منّي أن يكتب دم رجل بضرب عنقه، واختم أنا على ذلك الكتاب، فوالله لا أدخل في ذلك أبداً، فقال ابن أبي ليلى: دعوا صاحبكم فهو المصيب وغيره المخطئ، فحبسه صاحب الشرطة جمعتين، ولم يضربه أربعة عشر سوطاً[٢].

وروي إنه أراد ابن هبيرة أن يولي أبا حنيفة على قضاء الكوفة فأبى وامتنع فحلف ابن هبيرة إن هو لم يفعل ليضربنّه بالسياط على رأسه وحبسه، فقيل في ذلك لأبي حنيفة، فقال: ضربه لي في الدنيا أسهل علي من مقامع

---

(١) ينظر: أبو حنيفة النعمان ص٢٥٤، وغيره.

(٢) ينظر: مناقب أبي حنيفة للكردري ص٢٧٦، وغيره.

الحديد في الآخرة، والله لا أفعل لو قتلني... فحكي قوله لابن هبيرة، قال بلغ من قدره أن يعارض يميني بيمينه فدعا به، فقال له شفاها: وحلف له إن لم يلِ ليضربنّ على رأسه حتى يموت، فقال له أبو حنيفة: هي ميتة واحدة فضرب عشرين سوطاً على رأسه، فقال له أبو حنيفة: اذكر مقامك بين يدي الله تعالى فإنه أذلّ من مقامي بين يديك ولا تهددني، فإنّي أقول لا إله إلا الله، والله سائلك عني حيث لا يقبل منك جواباً إلا بالحق، فأومأ على الجلاد أن أمسك، وبات أبو حنيفة في السجن فأصبح وقد انتفخ وجهه ورأسه من الضرب، فقال ابن هبيرة: إني قد رأيت النبي ﷺ في النوم وهو يقول لي: أما تخاف الله تضرب رجلاً من أمتي بلا جرم وتهدده فأرسل إليه فأخرجه واستحله[1].

فهذا الثبات من هذا الإمام العظيم أمام الظلم وأهله حتى خضع له هذا الظالم وخلَّى سبيله؛ لمن الأسباب على القَبول لفقهه بين أصحابه وأهل بلده؛ إذ هو دليل واضح على أن صاحبه من أهل التقوى والعفاف، يقدم مرضاة الله ﷻ على كل شيء، ولا يلهث وراء هذه الدنيا الزائلة وحطامها.

٣. إن الإمام لم يرض بما فعله أبو جعفر المنصور مع محمد بن عبد الله ـ النفس الزكية ـ الذي خرج على أبي جعفر بالمدينة المنورة، وأخيه إبراهيم الذي خرج عليه بالعراق سنة (١٤٥هـ)، فقضى على حركتهما بعنف وشدة.

---

(١) ينظر: مناقب الكردري ص٢٧٤، وغيرها.

وكان الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه يناصرهما على حقهما في مقابل الظلم بما أوتي من منطق وقوّة، قال أبو نعيم الفضل بن دكين رضي الله عنه، سمعت زفر بن الهذيل رضي الله عنه، يقول: «كان أبو حنيفة يجهر حين خرج إبراهيم بالبصرة جهراً شديداً، فقلت له: والله ما أنت بمنته حتى تؤتي فتوضع في أعناقنا الحبال.

قال أبو نعيم: فلما كان بعد ذلك كتب المنصور إلى عيسى بن موسى، وهو على الكوفة يأمره أن يحمل أبا حنيفة إلى بغداد.

قال أبو نعيم: فغدوت أريد أبا حنيفة فلقيته راكباً يريد وداع عيسى، وقد كاد وجهه يسود خوفاً، فقدم بغداد فمات فيها، وهو ابن سبعين سنة.

قال أبو نعيم: سقى شربة فمات منها، وأخبرت أنه لما حضر بين يدي المنصور دعا له بسويق وأمره بشربه فامتنع، فقال لتشربنه، فامتنع فأكرهه حتى شربه، ثم قام مبادراً، فقال له جعفر: إلى أين؟ قال: إلى حيث بعثت بي، فمضى به إلى السجن فمات في السجن»[1].

قال الذهبي رضي الله عنه[2]: «وبلغنا أن المنصور سقاه السم فاسود ومات شهيداً».

وكأن أبو جعفر المنصور بعد أن نقلَه من الكوفة إلى بغداد ساومه وأراد أن يوليه القضاء فامتنع[3]، فقال: أترغب عما نحن فيه؟ فقال: لا أصلح

---

(١) ينظر: مناقب الصيمري ص٨٧ -٨٨، وغيرها.

(٢) في مناقب أبي حنيفة ص٢١.

(٣) ينظر: مقدمة الهداية ٢: ٦، وغيره.

للقضاء. قال: كذبت. قال: قد حكم علي أمير المؤمنين أني لا أصلح؛ لأنه نسبني إلى الكذب، فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرتك أني لا أصلح، فحبسه[١].

وإنما عفَّ أبو حنيفة ﷺ عن القضاء لشدّة تقواه وورعه، ولعلمه بما كان من الظلم في زمن أبي جعفر ﷺ وإلا فلا يوجد مَن هو أكثر أهلية منه عليه، حيث خرَّج الفقهاء من درسه، وكافيك منهم أبو يوسف ﷺ فهو أول من دعي قاضي القضاة في الإسلام، قال أبو يوسف ﷺ: «اجتمعنا عند أبي حنيفة ﷺ في يوم مطير في نفر من أصحابه منهم داود الطائي والقاسم بن معن وعافية بن يزيد وحفص بن غياث ووكيع ابن الجراح ومالك بن مغول وزفر، فأقبل علينا بوجهه، وقال: أنتم مسار قلبي، وجلاء حزني، أسرجت لكم الفقه وألجمته، وقد تركت الناس يطؤون أعقابكم، ويلتمسون ألفاظكم، ما منكم واحد إلا يصلح للقضاء، فسألتكم بالله وبقدر ما وهب الله لكم من جلالة العلم لما صنتموه عن ذل الاستئجار...»[٢].

وكانت وفاته رحمه الله تعالى (١٥٠هـ) في رجب على الأصح[٣]، وهو ساجد في السجن، وأوصى أن يدفن بمقابر الخيزران، فدفن فيها[٤]، وازدحم

---

(١) ينظر: مناقب أبي حنيفة ﷺ للذهبي ص١٦، وغيره.

(٢) ينظر: مناقب أبي حنيفة ﷺ للذهبي ص١٧، وغيرها.

(٣) ينظر: مناقب الذهبي ص٢١، وغيرها.

(٤) ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٨٧-٨٨، وغيره.

الناس في جنازته فحزر مَن صلَّىٰ عليه فكان مقدار خمسين ألف[1]، وجاء المنصور فصلىٰ علىٰ قبره، ومكث الناس يصلون علىٰ قبره أكثر من عشرين يوماً[2].

* * *

(١) ينظر: مناقب الموفق ص٣٠٠-٣٠١، وغيرها.

(٢) ينظر: مناقب الصيمري ص٨٨، وغيرها.

المراجع:

١. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨-١٣٠٧هـ). ت: عبد الجبار زكار. ١٩٧٨هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢. إبراز الغي الواقع في شفاء العي للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: صلاح محمد سالم أبو الحاج. دار الفتح. ط١. ٢٠٠٠هـ.

٣. أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء لوهبي سليمان غاوجي. دار القلم.دمشق.ط٤. ١٤٠٧هـ

٤. أبو حنيفة: حياته وعصره آراؤه الفقهية للإمام محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.

٥. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط٣. ١٩٩٤م.

٦. الآحاد والمثاني لأحمد بن عمرو الضحاك الشيباني (ت٢٨٧هـ). ت: د. باسم فيصل الجوابرة.ط١. ١٤١١هـ. دار الراية. الرياض.

٧. الأحاديث المختارة لمحمد بن عبد الواحد المقدسي(٥٦٧-٦٤٣هـ). ت: عبد الملك عبد الله. مكتبة النهضة الحديثة. مكة المكرمة. ط١. ١٤١٠هـ.

٨. إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق لمحمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٨هـ.

٩. أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ). دار الفكر.

١٠. أخبار أبي حنيفة وأصحابه للحسين بن علي الصيمري (ت٤٢٦هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. ١٣٩٤هـ. لجنة إحياء المعارف النعمانية. حيدرآباد الهند.

١١. الآداب الشرعية والمنح المرعية لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت٦٧٣هـ). مؤسسة قرطبة.

١٢. أدب الإملاء والاستملاء لعبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

١٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط٧. ١٣٢٣هـ. طباعة أوفست دار الكتاب العربي. بيروت.

١٤. الإرشاد في معرفة علوم الحديث للخليل بن عبد الله الخليلي (ت٤٤٦هـ). ت: د. محمد سعيد. مكتبة الرشد. الرياض. ١٤٠٩. ط١.

١٥. الإشفاق في أحكام الطلاق لمحمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٥هـ.

١٦. الإصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ). ت: علي الباجوري. ط١. ١٤١٢هـ. دار الجيل. بيروت.

١٧. أصول الافتاء لمحمد تقي الدين العثماني. مصورة عن نسخة بخط اليد من الهند.

١٨. أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي. دار الفكر. ط١. ١٩٨٦م.

١٩. أصول الفقه الاسلامي للدكتور بدران أبو العينين. مؤسسة شباب الجامعة.

٢٠. أصول الفقه تاريخه ورجاله د.شعبان محمَّد. دار المريخ. الرياض. ط١. ١٩٨١م.

٢١. أصول الفقه لمحمد الطاهر النيفر. داربو سلامة للطباعة والنشر. تونس.

٢٢. أصول مذهب ابن حنبل د. عبد الله تركي. مطبعة جامعة عين شمس. ط١. ١٩٧٤هـ.

٢٣. إعلاء السنن لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـ). ت: حازم القاضي. دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٧م.

٢٤. الإعلام بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ للحافظ السخاوي. الرتقي دمشق. ١٣٤٩هـ.

٢٥. الأعلام لخير الدين الزَّركلي. بدون دار طبع، وتاريخ طبع.

٢٦. إقامة الحجَّة في أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة لعبد الحي اللكنوي. ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٩٦٦م.

٢٧. الإمام الزهري وأثره في السنة د.حارث الضاري. مكتبة بسام. الموصل. ١٤٠٥هـ.

٢٨. الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث لخليل إبراهيم قوتلاي، دار البشائر الإسلامية. ط١. ١٤٠٨هـ.

٢٩. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لابن مجير الحنبلي . مكتبة المحتسب . عمان.١٩٧٣م.

٣٠. الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السَّمْعَاني (ت٥٦٢هـ). ت: عبد الله البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١. ١٩٨٨هـ.

٣١. الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الدين أحمد عبد الرحيم الدِّهْلَوِيّ (ت١١٧٦هـ). ت: عبد الفتاح أَبُو غدة. دار النفائس. ط٨. ١٩٩٣مـ.

٣٢. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم(ت١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤١٠هـ.

٣٣. ابن حنبل حياته وعصره وأراؤه الفقهية لمحمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.

٣٤. الاستذكار في شرح الموطأ لابن عبد البر. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي ،مؤسسة الرسالة ،ط١، ١٤١٤هـ.

٣٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف ابن عبد البَرِّ المالكي(ت٤٦٣هـ). ت: علي محمد البجاوي. ط١. ١٤١٢هـ. دار الجيل. بيروت.

٣٦. الامتاع بسير الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع للكوثري (ت١٣٧١هـ). دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٥هـ.

٣٧. الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح ليوسف بن قزأغل، سبط بن الجوزي، (ت٦٥٤هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية. القاهرة. ١٤١٥هـ.

٣٨. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ليوسف بن عبد البر (ت٤٦٢هـ). ت. عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط١. ١٤١٧هـ.
٣٩. البحر المحيط في أصول الفقه لمحمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ). ت: د. عمر الأشقر. ط١. ١٩٨٩م. الكويت.
٤٠. البداية والنهاية لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ). مكتبة المعارف. بيروت.
٤١. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٤٨هـ.
٤٢. بسط اليدين في مسألة رفع اليدين لمحمد أنور شاه الكشميري (ت١٣٥٢هـ). المجلس الأعلى. كراتشي. ط١. ١٩٩٦م.
٤٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). ت: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية . بيروت.
٤٤. بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني للعلامة محمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) . المكتبة الأزهرية للتراث. ١٩٩٨مـ.
٤٥. البناية في شرح الهداية لمحمود بن أحمد العَيْنِي (ت٨٥٥هـ). دار الفكر. ط١. ١٩٨٠مـ.
٤٦. البيان والتعريف لإبراهيم بن محمد الحسيني (ت١١٢٠هـ). ت: سيف الدين الكاتب. دار الكتاب العربي. بيروت. ١٤٠١هـ.
٤٧. تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط.١. ١٤١٩هـ.
٤٨. تاج التراجم لأبي الفداء قاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط١. ١٩٩٢مـ.
٤٩. تاريخ الخلفاء لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر. ١٣٧١هـ.

٥٠. تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب (٣٩٣-٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٥١. تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة للعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي(ت٩١١هـ). دار إحياء العلوم. ضمن الرسائل التسعة له.
٥٢. التحرير في أصول الفقه لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام(ت٨٦١هـ).مطبعة الحلبي. ١٣٥١هـ.
٥٣. تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار لعبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدَّة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط١. ١٩٩٢م.
٥٤. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة لشمس الدين السخاوي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٩٩٣م.
٥٥. تخريج أحاديث الإحياء للعراقي وابن السبكي والزبيدي جمع محمود الحداد. دار العاصمة للنشر بالرياض. ط١. ١٤٠٨هـ.
٥٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي. ت:صلاح عويضة.دار الكتب العلمية.
٥٧. التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني. ت: عزيز الله العطاردي. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٧مـ.
٥٨. تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٧). دار الكتب العلمية.
٥٩. تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد للإمام اللكنوي. مطبع أنوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ.
٦٠. تسمية فقهاء الأمصار لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ). ت: محمود إبراهيم. دار الوعي. حلب. ط١. ١٣٦٩هـ.
٦١. التعريفات لعلي بن محمد الجُرْجانيّ الحَنَفِي (ت٨١٦هـ).مطبعة مصطفى البابي.١٩٣٨م.
٦٢. التعليقات السنية على الفوائد البهية لعبد الحي اللكنوي. ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ط.١، ١٩٩٨م.

٦٣. تعليم المتعلم طريق التعلم للزرنوجي. ت: عبد الجليل عطا. دار النعمان. ط١. ١٤١٨هـ.
٦٤. تقريب التهذيب لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْقَلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٩٩٦مـ.
٦٥. التقرير والتحبير شرح التحرير لمحمد بن محمد. المعروف بابن أمير الحاج (٨٢٥-٨٧٩هـ). دار الفكر. بيروت. ط١. ١٩٩٦مـ.
٦٦. تلبيس إبليس للحافظ ابن الجوزي. المنيرية.
٦٧. التلويح على التوضيح لمسعود بن عمر التفتازاني، (ت٧٩٢هـ). مطبعة صبيح بمصر.
٦٨. تهذيب الأسماء واللغات: لمحيي الدين يحيى بن شرف النَّوَوِيّ (ت٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.
٦٩. تهذيب التهذيب لأحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). دار الفكر. بيروت. ط١. ١٤٠٤هـ.
٧٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ). تحقيق: بشار عواد. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٩٩٢م.
٧١. التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت٧٤٧هـ). دار الكتب العربية الكبرى. ١٣٢٧هـ.
٧٢. جامع الترمذي لمحمد بن عيسى (٢٧٩هـ). ت: أحمد شاكر. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٧٣. جامع بيان العلم ليوسف بن عبد البر (ت٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.١٣٩٨هـ.
٧٤. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي (ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٣٧٢هـ.

٧٥. الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي(٦٩٦-٧٧٥هـ)،ت: عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣.
٧٦. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجرلمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ)، ت: د. حامد عبد المجيد ود. طه الزيني، وزراة الأوقاف المصرية، ١٤٠٦هـ.
٧٧. حاشية الدرر على الغرر لمحمد بن مصطفى الخادمي. مطبعة عثمانية.در سعادت. ١٣١٠هـ.
٧٨. حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع لحسن بن محمد بن محمود العطار. دار الكتب العلمية.
٧٩. الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت١١٤٣هـ). طبعة بولاق. مصر.
٨٠. الحركة الفقهية في بلاد الشام للدكتور محمد عقلة الإبراهيم. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. السنة السادسة. العدد ١٤. ١٤١٠هـ.
٨١. حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي لمحمد بن زاهد الكوثري(ت١٣٧١هـ). دار الأنوار للطباعة والنشر. مصر. ١٣٦٨هـ.
٨٢. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). مطبعة دار الوطن. القاهرة.
٨٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: (ت٤٣٠هـ). ط١. ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٨٤. خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة للدكتور حسان فاعيان. دار البحوث للدراسات. ط٢. ١٤٢٣هـ.

٨٥. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحبي (١٦٥١-١٦٩٩م). دار صادر.

٨٦. الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لابن حجر الهيتمي.بغداد.١٩٨٩

٨٧. الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي الحنفي (ت١٠٨٨هـ). مطبوع في حاشية رَدّ المُحْتَار. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٨٨. درء الضعف عن حديث من عشق فعفّ لأحمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ). ت: إياد الغوج. دار المصطفى. دار الإمام الترمذي. ط١. ١٤١٦هـ.

٨٩. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، دار الجيل.

٩٠. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري. دار الكتب العلمية. بيروت.

٩١. ردّ المحتار على الدر المختار لمحمد أمين بن عمر، ابن عابدين الحنفي (١١٩٨-١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٩٢. رسالة أبي حنيفة للبتي للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار. ١٣٦٨هـ.

٩٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.

٩٤. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي. ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط٣. ١٩٨٧م.

٩٥. روضة المناظر في علم الأوائل والأَواخر: لأبي الوليد محمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ). ت: سيد محمد مهنى. دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٧هـ.

٩٦. الزهد لعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ). ت: حبيب الله الأعظمي. دار الكتب العلمية. بيروت.
٩٧. الزواجر عن اقتراف الكبائر لأحمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي (ت٩٧٤هـ). دار الفكر.
٩٨. سند الأنام شرح مسند الإمام لعلي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية.
٩٩. سنن أبي داود لسليمان بن أشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) .ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.
١٠٠. سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر. بيروت.
١٠١. سنن البيهقي الكبير لأحمد بن الحسين بن علي البَيْهَقِي(ت٤٥٨هـ). ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤هـ. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة.
١٠٢. سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. دار المعرفة. بيروت. ١٣٨٦هـ.
١٠٣. سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدرامي (١٨١-٢٥٥هـ). ت: فواز أحمد وخالد العلمي. ط١. ١٤٠٧هـ. دار التراث العربي. بيروت.
١٠٤. سنن النسائي الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي. (٢١٥-٣٠٣هـ). ت: د.عبد الغفار البنداوي وسيد كسروي حسن. ط١. ١٤١١هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
١٠٥. السهم المصيب في كبد الخطيب لعيسى بن أبي بكر بن أيوب الحنفي (ت٦٢٤هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
١٠٦. سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٤٢٢هـ.

١٠٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد العكري (ت١٠٨٩هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.

١٠٨. شرح الألفية للعراقي. فاس. ١٣٥٤هـ. مصر. ١٣٥٥هـ.

١٠٩. شرح العقيدة الطحاوية لعبد الغني الميداني (ت١٢٩٨هـ). ت: محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح. دار الفكر. دمشق. ط٢. ١٤٢١هـ.

١١٠. شرح الفقه الأكبر لعلي القاري (ت١٠١٤هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط٢. ١٣٧٥هـ.

١١١. شرح الكوكب المنير لمحمد ابن النجار الحنبلي (ت٩٧٢هـ). مطبعة السنة المحمدية.

١١٢. شرح المقاصد للتفتازاني. مطبعة البسنوي. اسطنبول. ١٣٠٥هـ.

١١٣. شرح المواهب اللدنية لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١٠٥٥-١١٢٢هـ)، ت: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٦مـ.

١١٤. شرح شرح نخبة الفكر لعلي بن سلطان القاري. اسطنبول. ١٣٢٧هـ.

١١٥. شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين (١٢٥٢هـ). ضمن مجموع الرسائل، دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١١٦. شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَاوي (٢٢٩-٣٢١هـ). ت: محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية. بيروت. ط.١. ١٣٩٩هـ.

١١٧. شروط الأئمة الخمسة لمحمد بن موسى الحازمي. ت: محمد زاهد الكوثري. مكتبة الشرق الجديدة. بغداد.

١١٨. شعب الإيمان لأحمد بن الحسن البيهقي(ت٤٥٨هـ). ت: محمد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤١٠هـ.

١١٩. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكبرى زاده (ت٩٦٨هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥م.

١٢٠. صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حِبَّان التميمي(٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط.٢. ١٤١٤هـ.

١٢١. صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي (ت٣١١هـ).ت: د.محمد مصطفى الأعظمي. ١٣٩٠هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.

١٢٢. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل الجعفي البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ). ت: د.مصطفى البغا. ط٣. ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير واليمامة . بيروت.

١٢٣. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١٢٤. صفوة الصفوة لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ). ت: محمود فاخوري. ود.محمد رواس. دار المعرفة. بيروت. ط٢. ١٣٩٩هـ.

١٢٥. ضعفاء العقيلي لأحمد بن عمر العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي قعلجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ

١٢٦. الضعفاء والمتروكين لعبد الرحمن بن الجوزي (ت٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٢٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.

١٢٨. طبقات الحفاظ لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٢٩. طبقات الشافعية الكبريلعبد الوهاب بن علي السبكي(٧٢٧-٧٧١هـ). دار المعرفة. ط.٢.

١٣٠. طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط٣. ١٤٠٢هـ.

١٣١ . طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط٣. ١٤٠٢هـ.
١٣٢ . طبقات الشافعية لأحمد بن محمد بن عمر تقي الدين ابن القاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ). ت: د. الحافظ عبد العليم خان. دار الندوة الجديدة. بيروت. ١٤٠٨هـ.
١٣٣ . طبقات الشافعية لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤-٧٧٢هـ). ت: كمال الحوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠٧هـ.
١٣٤ . طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ). ت: خليل الميس. دار القلم. بيروت. بدون تاريخ طبع.
١٣٥ . طبقات الفقهاء لعلي بن أمر الله بن عبد القادر الحنائي (ت٩٧٩هـ)، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط.٢، ١٣٨٠هـ.
١٣٦ . الطبقات الكبرىٰ المسماة لواقع الأنوار في طبقات الأخيار لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ)، المكتبة التوفيقية. مصر.
١٣٧ . الطبقات الكبرىٰ لمحمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمود منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٨هـ.
١٣٨ . طبقات المحدثين للذهبي (ت٧٤٨هـ). ت: د. همام عبد الرحيم. دار الفرقان. عمان. ط١. ١٤٠٤هـ.
١٣٩ . طرب الأماثل بتراجم الأفاضل لعبد الحي اللكنوي . ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط١. ١٩٩٨م.
١٤٠ . الطريقة المحمدية لمحمد بن بير علي البركلي (ت٩٨١هـ) . طبعة بولاق. مصر.
١٤١ . ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط.٣. ١٤١٦هـ.

١٤٢. العالم والمتعلم للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار. ١٣٦٨هـ.

١٤٣. عبد الله بن مسعود عميد حملة القرآن وكبير فقهاء الإسلام لعبد الستار الشيخ. دار القلم. دمشق. ط٢. ١٤١٠هـ.

١٤٤. العبر في خبر من غبر: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذَّهَبِي(٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣م.

١٤٥. عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لمحمد بن يوسف الصالحي (ت٩٤٢هـ). مكتبة الإيمان. المدينة المنورة.

١٤٦. علل الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٩٧هـ). ت: أحمد شاكر. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ١٣٥٧هـ.

١٤٧. العلل المتناهية لعبد الرحمن بن علي الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠٣هـ.

١٤٨. علل المديني لعلي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ). ت: محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٩٨٠م. ط٢.

١٤٩. علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف. دار العلم. ط٢. ١٣٩٨هـ.

١٥٠. عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور أحمد نور سيف. دار البحوث للدراسات. دبي. ط٣. ١٤٢٣هـ.

١٥١. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. ت: الدكتور مهدي المخمومي والدكتور إبراهيم السامرائي. دار الرشيد. بغداد. ١٩٨١م.

١٥٢. غيث الغمام على حواشي إمام الكلام لعبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، المطبع العلوي، لكنو، ١٣٠٤هـ.

١٥٣ . فتح الباري شرح صحيح البُخَاري لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْقَلانِي (ت٨٥٢هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ١٣٧٩هـ. دار المعرفة. بيروت.

١٥٤ . فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت٨٦١هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. وأيضاً: طبعة دار الفكر.

١٥٥ . فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ت٩٠٢هـ). لكنو بالهند. ١٣٠٣هـ.

١٥٦ . فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم لمحمد شبير العثماني. مكتبة دار العلوم كراتشي. ط١. ١٤٢٢هـ.

١٥٧ . الفردوس بمأثور الخطاب لشيرويه بن شهردار الديلمي(٤٤٥-٥٠٩)، ت: سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

١٥٨ . الفصول في الأصول لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ). الطبعة الثانية لوزارة الأوقاف الكويتية.

١٥٩ . فقه أهل العراق وحديثهم لمحد زاهد الكوثري. ضمن مقدمات الكوثري. دار الثريا. دمشق. ط١. ١٩٩٧م.

١٦٠ . الفقه الأبسط للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار. ١٣٦٨هـ.

١٦١ . الفقيه والمتفقه لأحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٣٩٥هـ.

١٦٢ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لعبد الحي الكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط١. ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة السعادة. مصر. ط١. ١٣٢٤هـ.

١٦٣ . الفوائد المكية فيما يحتاج طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية للسيد علوي ابن محمد السقاف. طبعة مصطفى الحلبي.

١٦٤. فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ). ت: د. إحسان عباس. دار صادر.

١٦٥. فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت للعلامة عَبْد العلي مُحَمَّد بن نظام الدِّين الأَنْصَارِيّ. دار العلوم الحديثة. بيروت.

١٦٦. فيض الباري شرح صحيح البخاري لمحمد أنور شاه الكشميري. مطبعة حجازي. ١٣٥٧هـ.

١٦٧. قمر الأقمار على كشف الأسرار على المنار لمحمَّد عبدالحليم اللَّكْنَوِيّ (ت١٢٨٥هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ١٣١٦.

١٦٨. القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). مكتبة ابن تيمية. ط١. ١٤٠١هـ.

١٦٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لمحمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ). ت: محمد عوامة. ط٢. ١٤١٣هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية. مؤسسة علو. جدة.

١٧٠. الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.

١٧١. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي أبو أحمد الجُرْجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ). ت: يحيى مختار غزاوي. ط٣. ١٤٠٩هـ. دار الفكر. بيروت.

١٧٢. كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار لمحمود بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ)، من مخطوطات المكتبة القادرية، بغداد.

١٧٣. كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.

١٧٤. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ). دار الكتاب الإسلامي.

١٧٥. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ). ت: أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٤. ١٤٠٥هـ.

١٧٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧-١٠٦٧). دار الفكر.
١٧٧. الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ). ت: د.عدنان درويش ومحمَّد المِصريّ. مؤسسة دار المعارف. ط٢. ١٩٩٣م.
١٧٨. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي، ت: د.جبريل جبور، الناشر: محمد أمين وشركاه، ١٩٤٥م.
١٧٩. لامع الدراري على جامع البخاري لمحمد زكريا الكاندهلوي. إيج إيم سعيد كميني. كراتشي.
١٨٠. لسان العرب لمحمد الأفريقي المصري ابن منظور(ت٧١١هـ). ت: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. دار المعارف.
١٨١. لمحات النظر في سيرة الإمام زفر لمحمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر.
١٨٢. مالك حياته وعصره، آراؤه الفقهية لمحمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.
١٨٣. المبسوط لمحمد بن أبي سهل السرخسي.. ١٤٠٦هـ. دار المعرفة. بيروت.
١٨٤. المجتبى من السنن لأحمد بن شعيب أبو عبد الله النسائي(٢١٥-٣٠٣).ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. ط٢. ١٤٠٦.
١٨٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ). ١٤٠٧هـ. دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي. بيروت.
١٨٦. المجموع شرح المهذب ليحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ).ت: محمود مطرحي. بيروت. دار الفكر.ط١. ١٤١٧هـ.
١٨٧. محاضرات في أصول الفقه لفاضل شاكر. طبع مكتب بابل. الباب المعظم. بغداد.

١٨٨. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ). ت: د. محمد عجاج. دار الفكر. بيروت. بيروت. ١٤٠٤هـ.
١٨٩. المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي لموسى إبراهيم الإبراهيم. دار عمار. عمان. ١٩٨٩م.
١٩٠. المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي للدكتور صلاح محمد أبو الحاج. دار الجنان. عمان. ط١. ٢٠٠٤م.
١٩١. المدخل الفقهي العام لمصطفى أحمد الزرقاء. دار الفكر. ط١٠. ١٣٨٧هـ.
١٩٢. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان. مؤسسة الرسالة. مكتبة القدس. ط١١. ١٤١٠هـ.
١٩٣. المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان. وكالة المطبوعات. الكويت. دار القلم. بيروت. ط٢. ١٩٨١م.عمل أهل المدينة
١٩٤. المدخل لمحمد العبدري المالكي الفاسي، ابن الحاج (ت٧٣٧هـ). دار التراث.
١٩٥. مرآة الجنان وعبر اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط.١، ١٩٧٠م.
١٩٦. المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة للدكتور محمد المدني. دار البحوث للدراسات. دبي. ط٢. ١٤٢١هـ.
١٩٧. المستدرك عليالصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية . بيروت. ط١. ١٤١١هـ.
١٩٨. المستصفى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) . دار العلوم الحديثة. بيروت.
١٩٩. مسند أبي داود الطيالسي لسليمان بن داود (ت٢٠٤هـ). دار المعرفة. بيروت.
٢٠٠. مسند أبي عوانة ليعقوب بن إسحاق الاسفرائيني.أبي عوانة(ت٢١٦هـ).ت: أيمن بن عارف. دار المعرفة. بيروت. ط.١.

٢٠١. مسند أبي يعلىٰ لأحمد بن علي أبي يعلىٰ الموصلي (ت٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث. دمشق. ط.١. ١٤٠٤هـ.

٢٠٢. مسند أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). مؤسسة قرطبة. مصر.

٢٠٣. مسند البَزَّار (البحر الزخار): لأبي بكر أحمد بن عمرو البَزَّار(ت٢٩٢هـ).ت: د.محفوظ الرحمن. ط١. ١٤٠٩هـ.مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. بيروت . المدينة.

٢٠٤. مسند الشاشي للهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ). ت: محفوظ الرحمن. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط١. ١٤١٠هـ.

٢٠٥. مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ).ت: حمدي السلفي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٢٠٦. مسند الشهاب لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي(ت٤٥٤هـ). ت: حمدي السلفي. ط٢. ١٤٠٧هـ.مؤسسة الرسالة. بيروت.

٢٠٧. المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم لأبي نعيم محمد بن عبد الله الأصهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦هـ.

٢٠٨. مسند عبد بن حميد لعبد بن حيمد بن نصر الكسي (ت٢٤٩هـ). ت: صبحي السامرائي. مكتبة السنة. القاهرة. ١٤٠٨هـ. ط١.

٢٠٩. مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان (ت٣٥٤هـ). ت: فلايشهمر. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٥٩مـ.

٢١٠. مشكل الآثار لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ). مجلس دائرة النظامية. الهند. حيدر آباد. ط١. ١٣٣٣هـ

٢١١. المصنف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩-٢٣٥هـ) ت: كمال الحوت. ط.١. مكتبة الرشد. الرياض. ١٤٠٩هـ.

٢١٢. المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ). ت: حبيب الرحمن الأعظمي. ط.٢. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٣هـ.

٢١٣. معجم الأدباء لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.

٢١٤. معجم الإسماعيلي لأحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ). ت: زياد محمود. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط١. ١٤١٠هـ.

٢١٥. المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٥هـ.

٢١٦. معجم الشيوخ لمحمد الصيداوي (ت٤٠٢هـ). ت: د. عمر تدمري. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤٠٥هـ. ط١.

٢١٧. المعجم الصغير لسليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ). ت: عمر شكور محمود. ط١. ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان.

٢١٨. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَرَاني (ت٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. ط٢. ١٤٠٤هـ مكتبة العلوم والحكم. الموصل.

٢١٩. معجم المؤلفين لعمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٢٠. المعجم المفهرس لألفاظ القُرآن لمحمَّد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية. ١٩٩٦م.

٢٢١. معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني. ت: نديم مرعشلي. دار الفكر.

٢٢٢. معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ). ت: عبد السلام هارون. دار الكتب العلمية.

٢٢٣. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار للذهبي (٧٤٨هـ). ت: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٤٠٤هـ. ط١.

٢٢٤. مفتاح السعادة ومصباح السيادة لأحمد بن مصطفى، طاشكبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥.

٢٢٥. مقدمات الإمام الكوثري محمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت١٣٧١هـ) دار الثريا. دمشق. ط١. ١٩٩٧م.

٢٢٦. مقدمة ابن خلدون للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الأشبيلي (ت٨٠٨هـ). دار ابن خلدون.

٢٢٧. مقدمة التعليق الممجد على موطأ محمد لعبد الحي اللكنوي، ت: الدكتور تقي الدين الندوي، دار السنة والسيرة بومباي، ودار القلم دمشق، ط.١، ١٩٩١م.

٢٢٨. مقدِّمة السِّعَاية في كشف ما في شرح الوقاية للإمام اللكنوي. باكستان. ١٩٧٦م.

٢٢٩. مقدمة الهداية لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ديوبند سهارنيور. ١٤٠١هـ.

٢٣٠. مقدِّمة عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٠هـ.

٢٣١. مقدمة نصب الراية لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت١٣٧١هـ) دار الثريا. دمشق. ط١. ١٩٩٧م، ضمن مقدمات الكوثري.

٢٣٢. مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث لمحمد عبد الرشيد النعماني. ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٤١٦هـ.

٢٣٣. الملل والنحل للشهرستاني. الأدبية. ١٣١٧هـ. ومخيمر. ١٣٧٩هـ.

٢٣٤. من رمي بالاختلاط لإبراهيم بن محمد الطرابلسي (ت٨٤١هـ). ت: علي حسن. الوكالة العربية. الزرقاء.

٢٣٥. مناقب أبي حنيفة علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ). مطبوع في نهاية الجواهر المضية. حيدر آباد. ١٣٣٢هـ.مناقب أبي حنيفة للكردري
٢٣٦. مناقب أبي حنيفة لحافظ الدين الكردري (ت٨٢٧هـ). دار الكتاب العربي. لبنان.
٢٣٧. مناقب أبي حنيفة لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٦هـ.
٢٣٨. مناقب الإمام أبي حنيفة لموفق الدين بن أحمد المكي (ت٥٦٨هـ). دار الكتاب العربي. لبنان.
٢٣٩. المنتقى من السنن المسندة لعبد الله بن علي بن الجارود(ت٣٠٧هـ).مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ.
٢٤٠. منتهى النقاية على شرح الوقاية للدكتور صلاح أبو الحاج. تحت الطبع.
٢٤١. منظومة رسم المفتي لمحمد أمين بن عابدين (١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. مطبوعة ضمن رسائل ابن عابدين.
٢٤٢. المنهج الفقهي للإمام اللكنوي للدكتور صلاح محمد أبو الحاج.دار النفائس.عمان.١٤٢٢هـ.
٢٤٣. مواهب الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب (ت٩٥٤هـ). دار الفكر. بيروت. ط٢. ١٣٩٨هـ.
٢٤٤. الموسوعة الفقهية الكويتية لجماعة من العلماء. تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية.
٢٤٥. موطأ مالك لمالك بن أنس الصبحي (٩٣-١٧٩هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. مصر.
٢٤٦. الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي. ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحب. ط١. ١٤٠٥هـ.

٢٤٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)، ت: د. عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤١٦هـ.

٢٤٨. الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ). دار العلم للجميع. ط١.

٢٤٩. ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يغب الشفق لشهاب بن بهاء الدين المرجاني (ت١٣٠٦هـ). طبعة قازان. ١٢٨٧هـ.

٢٥٠. النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير لعبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ). عالم الكتب، ط.١، ١٤٠٦هـ.

٢٥١. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣-٨٧٤)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.

٢٥٢. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: لعبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت١٣٤١هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند. راجعه أَبُو الحسن الندوي. ط١. ١٩٧٢م.

٢٥٣. نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على المنار لمحمَّد علاء الدِّين الحصني الحَنَفِي: للعالم محمد أمين بن عمر ابن عابدين (ت١٢٥٠هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط٢. ١٩٧٩م.

٢٥٤. نهاية السول لجمال الدين الآسنوي (ت٧٧٢هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٩٨٤م.

٢٥٥. النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيدروسي (١٥٧٠-١٦٢٨م). دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٢٥٦. هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤٠٢هـ.

٢٥٧. الهسهسة بنقض الوضوء القهقهة للإمام اللكنوي. ت: صلاح أبو الحاج. تحت الطبع.

٢٥٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خَلكان (٦٠٨-٦٨١هـ). ت: د.إحسان عباس. دار الثقافة . بيروت.

٢٥٩. الوفيات لمحمد بن رافع السلامي(٧٠٤-٧٧٤هـ). ت: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة.بيروت. ط١. ١٤٠٢هـ.

٢٦٠. وقف أولاد البنات لأحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت٩٤٠هـ). مخطوط في المكتبة القادرية ضمن مجموع (١٥٠٠).

الفهرس: